وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر 01 - باتنة-

كلية : الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعدادالطالبة:

جصاص لبنى

إشراف:

أ.د/ قادري حسين

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
طروب بحري	أستاذ محاضر – أ-	جامعة باتنة 1	رئيسا
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا و مقررا
عبد الحق بن جديد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار - عنابة	مناقشا
رياض حمدوش	أستاذ محاضر – أ	جامعة قسنطينة 03	مناقشا
اسماعيل كرازدي	أستاذ محاضر – أ	جامعة باتنة 1	مناقشا
نسيمة طويل	أستاذ محاضر – أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 – 2017

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أعانني في إعداد هذه الأطروحة وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور المشرف على العمل **قادري حسين** للمجهودات المبذولة من دعم علمي ومعنوي.
والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة والحكم الموقرة.
ولا يفوتوني تقديم الشكر لإدارة قسم العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة.

الإهداء

إهدائي إلى الوالدين الكريمين

إلى عائلتي... زوجي، ابنتي الحبيبتين، وكل الأهل

إلى جميع الأحبة ....

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مفهوم الهيمنة في إطار العلاقات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الهيمنة

المبحث الثاني: مفهوم الهيمنة من منظور نظريات العلاقات الدولية

المبحث الثالث: الهيمنة من منظور تحليل النظم الإقليمية

الفصل الثاني: الترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب آسيا في ظل التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية

المبحث الأول: إقليم جنوب آسيا: دراسة تحليلية نظمية

المبحث الثاني: مقومات الهيمنة لدى كل من الصين والهند

المبحث الثالث: مظاهر التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب آسيا

الفصل الثالث: مآلات التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا

المبحث الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى إقليم جنوب آسيا

المبحث الثاني: الأبعاد الإقليمية للتنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا

المبحث الثالث: تداعيات التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى النظام الدولي

الخاتمة

مقدمة

إن التحولات التي شهدها النظام الدولي بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من تعدد المخاطر وتنوع التهديدات، كان لها الأثر البارز في تغير طبيعة ومستوى العلاقات على المستوى الدولي والإقليمي وحتى على المستوى الداخلي للعديد من الدول، إذ لم يعد الحديث يقتصر فقط على الأخطار والتهديدات العسكرية، وإنما امتد ليشمل تهديدات وأخطار يتطلب مواجهتها تضافر جهود أكثر من دولة وأكثر من فاعل.

هذه التحولات فتحت المجال لبروز قوى صاعدة منافسة للقوة الأولى عالميا ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تباينت هذه القوى بين دول واتحادات ممثلة خاصة في الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان، الهند، البرازيل، تجمع الآسيان...إلخ، وأدى هذا الانفتاح إلى البحث في مفاهيم جديدة أو إعادة النظر في المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية، ومن بينها مفهوم الهيمنة الذي اقترن الحديث عنه بالحديث عن تراجع القوة الأمريكية واحتمالات بروز قوى جديدة.

هي قوى حجم تأثيرها يتباين باختلاف طيف قربها وبعدها عن الطرف المهيمن عالميا، إذ يسير البعض من هذه الدول في فلك القطب الواحد مدعمة بذلك موقعه عالميا، خاصة في ظل سيطرة هذا الأخير على مختلف المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية منها، وبخلاف ذلك هناك قوى أخرى معارضة تماما لسياسة وتوجهات القوة المهيمنة عالميا –الولايات المتحدة الأمريكية– وهذه الدول هي التي تملك أكثر احتمالات سعيها للهيمنة العالمية والتواجد ضمن خانة المنافس.

تأتي القارة الآسيوية في ظل هذه المعطيات بما تحمله من مزايا وتحديات في مقدمة القارات التي تضم في طياتها ثلة من الدول الصاعدة الساعية للعب أدوار حقيقية دوليا وإقليميا، هذا رغم أن القارة لا تمثل كلا متجانسا وإنما هي مجموعة من النظم الإقليمية، وظاهرة الهيمنة الإقليمية بين القوى الآسيوية الكبرى برزت فيها بشكل واضح في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إذ لا يخلو إقليم من أقاليم هذه القارة من هذه الظاهرة فهناك تنافس بين الصين واليابان، روسيا والصين، الصين والهند، الهند وباكستان، باكستان وإيران، تركيا وإيران، الدول العربية الخليجية وإيران.

والملاحظ أنه في ظل التوازنات القائمة لا يستطيع أيا من هذه القوى أن يحتل موقع المهيمن، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد حدة التنافس في العديد من المجالات حتى يحقق كل طرف تفوق على الآخر، وهذا ما دفع بالعديد من الإستراتيجيين للقول بأن هذا القرن سيكون قرنا آسيويا بامتياز، وأن أهم التغيرات الجيوستراتيجية المؤثرة عالميا سيكون منطلقها من هذه القارة الآسيوية.

أمام ذلك فإن عملية توسيع دائرة النفوذ الصيني إقليميا يصطدم مباشرة بقوى إقليمية أخرى في آسيا سواء تمثلت في دول مثل الهند واليابان أو في شكل تكتلات إقليمية كما هو الحال مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هذا رغم تأثر هذه القوى بمخرجات الحضارة الصينية، إذ لا يختلف اثنان على موقع الحضارة الصينية من التراث العالمي وارتباطها بأساطير حول القدرة على صنع المستحيل والقدرة على الإبداع، فالفضل يعود لهم في اختراعات عادت بالنفع الكبير على الإنسانية جمعاء، وهو ما تجسد في اختراع الورق، البوصلة، البارود، أول من طوروا الطباعة وصهر الحديد وأول من استخدم عملة ورقية وأول من أطلق العاب نارية والطائرات الورقية، كما أنشئوا الأساطيل البحرية الضخمة لسنوات قبل الميلاد ناهيك عن صناعة النسيج فلا أحد ينكر قيمة الحرير الصيني وتطور المجال الطبي ولحد اليوم لا تزال خبايا كثيرة في الفكر الصيني لم تكتشف أسرارها.

وتأتي الهند على رأس قائمة المنافسين للقوة الصينية الصاعدة في منطقة ذات أهمية إستراتيجية بحكم اتصالها المباشر بقلب العالم على حد تعبير علماء الجغرافيا السياسية، أين ترى الهند أحقيتها في إدارة إقليم جنوب آسيا باعتباره امتداد استراتيجي لمصالحها القومية ساعية بذلك لصد أي محاولة للهيمنة الإقليمية عليه، متلقية بذلك دعم من قبل القوة العالمية –الولايات المتحدة الأمريكية– وهذا ما يضعنا أمام إشكالية البحث التي تدور حول الآتي.

- **الإشكالية:**

باستقراء واقع التفاعلات بإقليم جنوب آسيا وطبيعة العلاقات القائمة بين أطرافه، يتضح للعيان وجود تنافس ضمني بين الصين التي ترى في الإقليم الحديقة الخلفية التي لا يجوز التخلي عنها، و بين الهند التي تعتبر الإقليم مجالها الحيوي تقليديا.

برز هذا التنافس على عدة أصعدة وفي مختلف المستويات، وانعكس في علاقات التجاذب والتنافر في ظل تقاطع وتعارض مصالح وأهداف البلدين، ما ينبئ باحتمال حدوث تغيرات على مستوى إقليم جنوب آسيا. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن سياسات الصين التوسعية خارج القارة الآسيوية، أين تمد مختلف جسور علاقاتها خاصة الاقتصادية منها إلى مختلف الأقاليم، سواء ما تعلق بالقارة الإفريقية أو الأوروبية أو حتى الأمريكية، أمر يثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل سعيها الحثيث للحفاظ على هيمنتها العالمية، ولذا تعمل على الحد من الامتداد الصيني من خلال خلق منافس له في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية في التوجهات الصينية.

من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

ماهي الحركيات السببية المفسرة للتنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا؟

بمعنى هل التنافس من أجل الهيمنة في إقليم جنوب آسيا هي رغبة صينية–هندية من منطلق كونهما قوى صاعدة تطمح إلى الهيمنة، أم أن الأمر يتعلق بتوازنات إقليمية ذات بعد عالمي؟

ينبثق عن هذه الإشكالية جملة تساؤلات فرعية نوردها كمايلي:

- ماهي محددات الهيمنة؟ وهل لدى كل من الصين والهند من المقومات ما يؤهلهما للهيمنة؟
- ما حقيقة التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا؟ وفيما تكمن مظاهره؟
- هل هيمنة أحد الدولتين على إقليم جنوب آسيا سيكون مدعاة لمزيد من النزاعات، أم أنها ستكون عامل جيد للحفاظ على الاستقرار في الإقليم؟
- ما المآلات التي سيؤول إليها التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

بغرض معالجة موضوع الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة تم تبني ثلاثة فرضيات هي:

✓ كلما تضاربت المصالح الصينية الهندية في إقليم جنوب آسيا كلما أدى ذلك لازدياد حدة التنافس للهيمنة الإقليمية.

✓ إن التنافس الصيني الهندي حول الهيمنة الإقليمية يرتبط بشكل أو بآخر بالتنافس الصيني الأمريكي حول الهيمنة العالمية.

✓ في ظل الارتباط الهيكلي والوظيفي بين النظام الدولي والإقليمي، فإن حدوث أي تغير في بنية وطبيعة العلاقات السائدة في إقليم جنوب آسيا سيكون له الأثر البالغ على بنية وتفاعلات النظام الدولي.

❖ **المناهج:**

بغرض تحليل معطيات الموضوع وربط متغيراته والوصول إلى نتائج تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج النظمي –النسقي**– من خلاله يمكن تحليل طبيعة العلاقات الداخلية، البينية والخارجية، من خلال اعتماد المستوى الإقليمي كمستوى للتحليل لما يتميز به من خصائص، إذ يعتبر مستوى وسط بين الدولة والنظام الدولي ما يسمح بالانتقال من الجزء للكل والعكس من الكل للجزء، وهذا ما يمكننا من كشف التفاعلات المتمايزة داخل إقليم جنوب آسيا، وعلاقته بالقوى المحيطة إلى جانب بحث علاقة الإقليم بالمحيط العالمي وفي مقدمة ذلك علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية.
- **المنهج التفكيكي–التركيبي** الذي يعد من بين أنجع المناهج في الدراسات المرتبطة بالعامل الأمني والتنافس بين القوى.

فمن خلال دراسة أسباب ومستويات التنافس بين الصين والهند في إقليم جنوب آسيا وتفكيك أبعاد هذا التنافس، تم الوصول إلى أرضية من خلالها تم تفسير وتحديد مظاهر هذا التنافس وبالتالي وضع صورة أولية حول مآلات التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا.

- **منهج دراسة الحالة** بغرض فهم الظاهرة محل البحث –التنافس من أجل الهيمنة الإقليمية– وإمكانية تعميمها إلى أقاليم أخرى، تم الاعتماد على هذا المنهج الذي من خلال التركيز على إقليم جنوب آسيا وبحث مفهوم الهيمنة الإقليمية بالنسبة للهند والصين في الإقليم، وهو ما مكننا من استخلاص نتائج عامة ترتبط بالهيمنة الإقليمية عموما واحتمالات تحقيقها في الأقاليم.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في طبيعة المجال البحثي في حد ذاته، والمتمثل في الدراسات الإقليمية الآسيوية، هذا المجال المعرفي الثري والمتجدد باستمرار، ما يسمح للباحث بتوسيع مجالاته المعرفية ويفتح آفاق بحثية واسعة بطرح إشكالات جديدة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تستمد الدراسة أهميتها من طبيعة الإشكال المطروح، إذ يخلق التنافس الصيني–الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا العديد من الاستفسارات حول مستقبل النظام الإقليمي في جنوب آسيا وتأثير ذلك على النظم الإقليمية المجاورة وعلى النظام الدولي ككل، خاصة في ظل الامتداد الصيني خارج مجاله الجغرافي التقليدي، وبحث الصين المستمر عن مصادر الطاقة بحكم الوتيرة المتسارعة التي يشهدها القطاع الاقتصادي، ما يجعلها تتبنى استراتيجيات تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها، وهو ما يضعها في حالة تنافس مع قوى أخرى بحكم تضارب أو تقاطع المصالح والأهداف في مقدمتها الهند التي يعطيها انتماءها الجغرافي للإقليم أحقية في المنافسة.

وما يزيد من أهمية الدراسة ارتباطها بمواضيع ذات أهمية كبيرة أكاديميا وكذا عمليا لدى مختلف دوائر صنع القرار، وذلك بحكم تطرقها لمسائل تتعلق بالأمن الإقليمي، التعاون الإقليمي وعلاقتهما بتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء، ناهيك عن احتمالات بروز بؤر توتر وحالات نزاعية قد يكون لها الأثر الواسع إقليميا ودوليا، خاصة وأن الدراسة ترتبط في جزئية منها برؤية وتأثير القطب الأول عالميا ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية على مسار التنافس في الإقليم.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

يستند كل بحث أكاديمي إلى مجموعة من الدوافع والأسباب التي تتراوح بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية، تعتمد الأولى منها بشكل كبير على طبيعة الموضوع في حد ذاته وما يطرحه من إشكالات تستدعي البحث، في حين تكون الأسباب الذاتية نابعة من بيئة الباحث وطموحاته البحثية وقدراته الأكاديمية.

- **الأسباب الذاتية:** نجملها فيما يلي:

– تكوين هوية بحثية للباحث من خلال الاستمرار في ذات المجال البحثي المتتبع خلال مرحلتي الليسانس والماجستير.

– الرغبة في تطوير المدركات المعرفية والتخصص في الدراسات الآسيوية.

– التعرف على طبيعة التفاعلات في إقليم جنوب آسيا.

– التعرف على حجم التأثير الذي قد تؤدي إليه التغيرات والتحولات التي تطرأ في جنوب آسيا على الأنظمة الإقليمية والنظام الدولي.

- **الأسباب الموضوعية:** يقف وراء إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الأسباب الموضوعية نوجز البعض منها في الآتي:

– الكشف عن العلاقة التي تربط بين مفهوم الهيمنة الإقليمية وإمكانية تحقيق الهيمنة العالمية.

– التعرف على الأنماط الجديدة للتنافس الدولي.

– التعريف بمنطقة ذات أهمية جيوسياسية لدوائر صنع القرار.

- **الدراسات السابقة:**

ينطلق أي بحث أكاديمي استنادا إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية السابقة التي من خلالها يتعرف الباحث على الإشكالات السابقة التي تدور حول الموضوع، مايشكل لديه أرضية ينطلق منها لصياغة إشكاليات جديدة ذات أبعاد ومضامين مختلفة، وذلك في ظل الترابط المعرفي الذي تتصف به الدراسات الأكاديمية العلمية إذ لا يمكن الانطلاق من فراغ، ومن هنا يكتسب الموضوع قيمته العلمية بحيث تكون له إرهاصات فكرية وتأصيل نظري، وفي هذا الصدد تم صياغة إشكالية الدراسة من خلال الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- الدراسة الأولى عبارة عن رسالة موسومة بعنوان:

- *Marius Meyer, An Exploration of the Role of Soft Power in Hegemony: the USA and China, Thesis presented in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Arts (international studies), Stellenbosch University, March 2007.*

ماريوس ماير: البحث في دور القوة الناعمة في تحقيق الهيمنة: الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

جاءت الدراسة جامعة بصورة جيدة بين التفسير النظري والتحليل الواقعي لمفهوم الهيمنة، من خلال دراسة هذا الأخير لخيارات الهيمنة الأمريكية وسبل الحفاظ عليها، مقابل احتمالات صعود الصين ومنافستها لها على المركز الأول عالميا، وهي جزئية احتلت حيزا واسعا من البحث موضوع الدراسة.

- الدراسة الثانية عبارة عن مقالة تحمل عنوان:

- *Andreas Antoniades, "From 'theories of hegemony' to 'hegemony analysis' in IR", paper presented at: 49th ISA Annual convention panel: Hegemony, security, and Defense in IR, San francisco, USA, 28 March 2008.*

أندريا أنطونيدس: من نظريات الهيمنة إلى تحليل الهيمنة في العلاقات الدولية.

قدم من خلالها الباحث نظرة شاملة حول التنظير لمفهوم الهيمنة في منظورات العلاقات الدولية أين عالج الرؤية الواقعية، الليبرالية، البنائية والمنظور النقدي لمفهوم الهيمنة مع الإشادة إلى أمثلة من تاريخ العلاقات الدولية، وهو ما شكل لنا لبنة متينة أثناء إنجاز الفصل الأول من الأطروحة.

- الدراسة الثالثة عبارة عن مقال ضمن مجلة تحت عنوان:

- *Sait Yilmaz, "State, Power and Hegemony", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.1, No.3, December 2010.*

سعيد يلمز: الدولة، القوة والهيمنة.

شكل هذا المقال ركيزة أساسية في إنجاز الأطروحة أين سمحت بفهم ظاهرة الهيمنة وفق التحليل النظمي، من خلال الانتقال عبر مستويات التحليل وفق للمعطى النظري لمنظورات العلاقات الدولية.

- الدراسة الرابعة عبارة عن كتاب مترجم لـ: **روبين ميريديث موسوم بـ: الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة، العدد 359، جانفي 2009.**

كتاب يعكس مباشرة دراسة الحالة محل البحث –التنافس الصيني الهندي– من خلال تقديم إحصاءات ومعطيات كمية ساعدتنا على بناء سيناريوهات –مآلات– حول نتائج التنافس.

- الدراسة الخامسة هي الأخرى عبارة عن كتاب لـ: **يونس مؤيد يونس تحت عنوان: أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015.**

تناول الباحث التوازنات بين القوى في القارة الأسيوية في مقدمتها الصين والهند وربطها بالتوازنات الدولية وبحث في مستقبل القارة الآسيوية والنظام الدولي.

❖ **خطة الدراسة:**

لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على خطة مشكلة من مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: يشكل القاعدة التي ترتكز عليها بقية الفصول، إذ من خلاله نتطرق إلى البعد النظري للدراسة، من خلال التعريف بمفهوم الهيمنة، الهيمنة الإقليمية، تصورها ضمن منظورات العلاقات الدولية، دور المهيمن الإقليمي، إلى جانب مميزات هذا الأخير وخصائصه، دون أن نغفل المفاهيم المرتبطة بالنظام الإقليمي ونماذجه التفاعلية، بحكم أن الدراسة تقوم على التحليل النظمي، وهناك ربط وطيد بين التنظير الخاص بالنظام الإقليمي ومفهوم الهيمنة.

الفصل الثاني: بناء على ما جاء في الفصل الأول تضمن هذا الفصل دراسة منطقة جنوب أسيا باعتبارها نظاما إقليميا، بدأ بالتعريف بالإقليم، أطرافه، طبيعة العلاقة التي تربط بين فواعله، توزيع القوة، البؤر النزاعية، العلاقات التعاونية التكاملية، علاقة إقليم جنوب آسيا ببيئته الخارجية.

إلى جانب ذلك يتعرض الفصل إلى طبيعة دور كل من الصين والهند في الإقليم، كما ونبحث أيضا في مقومات ومظاهر الهيمنة الإقليمية لدى كل من الصين والهند بالتركيز على مستويات القوة السياسية، العسكرية، الاقتصادية والقوة الثقافية، لأن هذه الأخيرة تشكل عاملا حاسما في تحديد طيف الصداقة–العداوة، كما أنها تساهم بشكل كبير في تدعيم الرغبة نحو تحقيق الهيمنة، إلى جانب التطرق إلى مظاهر التنافس بين الدولتين.

الفصل الثالث: يعالج هذا الفصل دور العامل الخارجي وموقعه من هذه المنافسة نحو الهيمنة الإقليمية، بالتركيز على موقع أو مركز الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس، وكذا التركيز على مآلات الأمن الإقليمي والتعاون الإقليمي في جنوب آسيا في ظل هذا التنافس، إلى جانب آثار التنافس الصيني الهندي نحو الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا على علاقات هاتين الدولتين بالأقاليم المجاورة، في مقدمتها إقليم جنوب شرق آسيا بحكم القوة التي تتمتع بها دول هذا الإقليم خاصة بعد اتحادها ضمن منظمة الآسيان، وكذا أثاره على علاقة الدولتين (الصين والهند) باليابان من شرق

آسيا بحكم أهمية هذه القوة –اليابان– وقدرتها على إحداث الفرق بتحالفها مع هذا الطرف أو ذاك، واختتام الفصل بالبحث في مآلات الهيمنة الإقليمية لدى الدولتين.

الخاتمة: تضمنت مجموعة من النتائج النظرية المرتبطة بمفهوم الهيمنة والهيمنة الإقليمية خصيصا، والعملية التي تم التوصل إليها انطلاقا من تفكيك ظاهرة التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا عبر الفصول الثلاثة.

الفصل الأول

مفهوم الهيمنة في إطار العلاقات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الهيمنة

المطلب الأول: تعريف الهيمنة

المطلب الثاني: مؤشرات – محددات– الهيمنة

المبحث الثاني: مفهوم الهيمنة من منظور نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية الواقعية

المطلب الثاني: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية الليبرالية

المطلب الثالث: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية البنائية

المبحث الثالث: الهيمنة من منظور تحليل النظم الإقليمية

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي

المطلب الثاني: دور المهيمن في تحديد تفاعلات النظم الإقليمية

تمهيد:

يعد موضوع الهيمنة من المواضيع الحاضرة بقوة في أدبيات العلاقات الدولية، ولكل منظور من منظورات هذا العلم تفسيره الخاص لهذا المفهوم من حيث تعريفه ورسم محدداته، أين ارتبط في جزء واسع منه بمفهوم القوة أنواعها و تراتبية توزيعها، وفي جانب آخر ارتبط المفهوم بحالة الاستقرار من عدمه في النظام الدولي والنظم الإقليمية، وفي تصور آخر أخذ مفهوم الهيمنة بعدا فكريا أكثر منه عمليا ماديا.

واعتبارا لذلك تباينت آراء المفكرون بشأن أكثر حالات النظام تحقيقا للاستقرار، أين تراوحت بين مساند لتعدد القوى على مستوى النظام الدولي وكذا الإقليمي، على أساس أن هذا التعدد بإمكانه أن يضبط العلاقات بين الدول ويمنع تنامي قوة على حساب الآخرين، مما يوفر آلية الكبح وعدم تمادي أي قوة في بحثها عن مصالحها إلى درجة الطغيان، ما قد يؤدي إلى خلق حالة من اللاتوازن واللااستقرار، في حين جادل آخرون بأن من شأن النظام القائم على تعدد القوى أن يؤدي لتفاقم النزعة التنافسية بين الدول بحكم تناقض وتضارب الرؤى والمصالح، ودعوا إلى نظام أساسه وجود قوة مهيمنة لأنه الأقرب إلى تحقيق الاستقرار بحكم سعي المهيمن إلى ضمان ثبات النظام على وضعه الراهن وصد كل محاولة لتغيير تراتبية القوة.

إلا أن هذا الطرح الأخير هناك من يخالفه على أساس أن الهيمنة هي مفهوم قابل للتجسيد على المستوى الإقليمي فحسب دون المستوى الدولي، بحكم استحالة سيطرة قوة واحدة على جميع الأقاليم في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فمجرد اعتماد هذه الأخيرة على تحالفات للتحكم في أقاليم معينة هو في حد ذاته تبعية وانتقاص من قيمة الهيمنة.

هذا التصور يجعل من الحديث عن الهيمنة العالمية شيء مبالغ فيه ويفتح المجال واسعا أمام الهيمنة الإقليمية، أين تبرز السيطرة الفعلية لقوة داخلية أو خارجية على جميع التوازنات داخل الإقليم وتحدد تفاعلاته وتتحكم في مخرجاته، وترتبط جل وحدات النظام الإقليمي من حيث الفعل والبنية بهذه القوة المركزية، كما أن أي تغير يطرأ على هذه الأخيرة في حجم ونوع القوة التي أهلتها للهيمنة الإقليمية من شأنه أن يلقي بضلاله على كافة الإقليم، وهو ما يفسر التنافس على الهيمنة الإقليمية بين القوى المؤهلة لذلك في مختلف الأقاليم في العالم.

المبحث الأول: مفهوم الهيمنة

يسعى الفرد بحكم طبيعته البشرية نحو تحقيق الأفضل، إذ لا يقبل حالة السكون ويميل دائما نحو التغيير، وفي سعيه هذا يعمد إلى استغلال كل ما لديه من طاقات وإمكانات تؤهله لأن يكون في الصدارة، بغض النظر عن حجم التحديات والرهانات التي قد تصادفه.

الدول هي الأخرى كالأفراد تعمل بصورة دؤوبة نحو زيادة قوتها وتوسيع أهدافها ومصالحها طامحة لبلوغ درجة الهيمنة.

فمفهوم الهيمنة يبرز على كافة المستويات سواء ما تعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد ضمن الجماعة الواحدة، أو ما ارتبط بالعلاقات بين الدول مفسرا من خلاله حالات السيطرة التي تفرضها دولة على أخرى، وهذا الواقع هو ما يفسر قدم المصطلح من الناحية الكرونولوجية والتجديد الذي يشهده كل مرة من الناحية الإبستمولوجية، بحكم التغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية من حيث البنية، وكذا طبيعة ومقومات موضوع الهيمنة في حد ذاته.

المطلب الأول: تعريف الهيمنة

طرح مفهوم الهيمنة ضمن أدبيات العلاقات الدولية منذ فترات زمنية بعيدة، في محاولة لفهم وتفسير أهم توجهات وسياسات الدول في علاقتها بمحيطها الخارجي إقليميا كان أو عالميا، خاصة تلك الدول المتطلعة للعب أدوارا رئيسية كأثينا في العصر الإغريقي، أين تجسد الحديث عن مفهوم الهيمنة في كتابات ثيوسيديدسThucydidesعن حرب البلوبونيز، روما في فترة العصور الوسطى، الدولة العثمانية، الدول الأوروبية(بروسيا، النمسا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، ايطاليا) في القرن التاسع عشر(19) وفي الجهة الأخرى الصين واليابان، ليأتي دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين(20).

هي دول باختلاف مرجعياتها الإيديولوجية ومصالحها الإستراتيجية، اتفقت على أن ضمان مصالحها مرتبط بتحقيق هيمنتها وصد أي مساوم، ولهذا عملت على توسيع امتدادها خارج

حدودها الإقليمية وفرض سيطرتها بمختلف الوسائل العسكرية، السياسية والاقتصادية وكذا الثقافية منها.

أدى القرن الواحد والعشرون(21) بما يحمله من تحولات منذ بدايته إلى تغيير شروط أو مفهوم القوة العالمية أو الإقليمية، إذ لم تعد هذه الأخيرة تتعلق بحجم القوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية فحسب، وإنما صارت ترتبط بمجموعة من المتغيرات التي يمكن تصنيفها اعتمادا على ما قدمه المفكر الليبرالي الأمريكي جوزيف ناي J.Ney امتلاك القوة الصلبة والقوة الناعمة واستخدمهما بصورة مزدوجة تتحقق من خلالهما ما أسماه بالقوة الذكية.

يشير مفهوم الهيمنة Hegemony حسب ما أشار إليه الكاتب السياسي أريغيArrighe في حديثه عن المفهوم في إطار العلاقات بين الدول: " إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها يظهر جليا في واحدة من صورتين هما: **الهيمنة:** فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أو لإخضاعها حتى لو اضطرت إلى استعمال القوة المسلحة. أو **القيادة الثقافية والمعنوية:** بفضل ما لديها من إنجازات وعندئذ تكون الدولة المهيمنة نموذجا في نظر الدول الأخرى التي تقلدها وتنجذب إليها لتسير في مسارها التنموي."[1]

تحدد هذه المعطيات حجم الدولة في النظام الدولي وفي محيطها الإقليمي بما يسمح بتحديد مجال حركتها وطبيعة ومستوى علاقاتها من دولة مهيمنة أو تابعة، مساومة أو موازنة، مستقلة في قراراتها ضامنة لحيادها أم مخترقة.

التعريف اللغوي للهيمنة:

يستخدم مصطلح الهيمنة بصور مختلفة حسب المجال المعرفي الذي توظف فيه، فتشير إلى صعود أو سيطرة أحد عناصر النسق على العناصر الأخرى، وفي العلاقات الدولية توظف بطريقتين، **الأولى منها:** تعرف على أنها توزيع القوة ضمن النظام دون أن تعني بذلك القوة العسكرية فحسب وإنما أيضا القدرة التكنولوجية والمالية، أما **الطريقة الثانية** فتعرف الهيمنة على

[1]- سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني و تأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مصر، 2010، ص26.

أنها سيطرة فكرة خاصة أو مجموعة افتراضات مثل الليبرالية الاقتصادية والعولمة[1] والبعض يبسط المفهوم لدرجة أن الهيمنة توصف أي وضع للتوزيع غير المتساوي للقوة.

أدى هذا التمايز إلى تباين تعريف الهيمنة أين جاء في تعريف روبرت جيلبن R.Gilpin أن الهيمنة تشير إلى: " تفوق دولة على الدول الأخرى ضمن النظام الدولي"، أما روبرت كيوهان R. Keohane فيعرفها على أنها: " الحالة التي تكون فيها دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول ولها استعداد للقيام بذلك."، وفي السياق الاقتصادي تشير الهيمنة إلى:" كثرة الموارد المادية، ويستلزم على القوى المهيمنة السيطرة على المواد الخام ومصادر رأس المال، والسيطرة على الأسواق و لها مزايا تنافسية في إنتاج السلع[2].

أما الاشتقاق اللغوي لمصطلح الهيمنة فهو مستمد من الأصل اللاتيني 'Hegemonia' الذي يعني القيادة الشرعية، بعكس 'arkhe' والتي تعني الرقابة أو المراقبة[3]، أما الأصل الإغريقي للكلمة فهو'egemon' والذي يعني سيطرة أو قيادة دولة واحدة على بقية الدول الأخرى[4]، كما يشير إلى "سيطرة أو اضطهاد أحد الأطراف في نظام ما على البقية".

كما أنه عند الحديث عن الهيمنة فإننا نكون بصدد الحديث عن طرفان: مهيمن–بكسر الميم– ومهيمَن عليه، أين لا تتوفر الهيمنة إلا إذا اجتمع أمران: مقدرة المهيمن على فرض سيطرته على المهيمَن عليه، وعدم تمكن هذا الأخير من ردع تلك السيطرة، أو التحرر منها فيما بعد[5].

وفي العلاقات الدولية المهيمن هو القائد، والهيمنة هي نتيجة لنظام معين بين الدول فلا توجد هيمنة بحد ذاتها، بل إنها ظاهرة سياسية فريدة موجودة ضمن نظام ما، هذا الأخير هو

---

[1]- Adam Watson, INTERNATIONAL RELATIONS & THE PRACTICE OF HEGEMONY, Notes for a lecture given at the CSD Encounter with Adam Watson, University of Westminster, 5 June 2002, p. 1.

[2] - YÜCEL BOZDAĞLIOĞLU, "HEGEMONIC (IN)STABILITY AND THE LIMITS OF US HEGEMONY", 2009, p. 4. http://www.dagarcikturkiye.com.

[3]-للتوسع في المعنى اللغوي للمفهوم اطلع على: Richard Ned Lebow and Robert Kelly: "Thucydides and hegemony: Athens and the United States", **Review of International Studies**, 2001, p. 594.

[4]- Anna Cornelia Beyer, "Hegemony and Power in the Global War on Terrorism", p.33. www.springer.com/.../9783642250811-c1.pdf.

[5]- سهرة قاسم محمد حسين، مرجع سابق، ص 25.

نتاج ظروف تاريخية وسياسية خاصة، وبذلك فالهيمنة هي امتلاك مجموعة متعددة الوجوه من مصادر السلطة[1].

والدولة المهيمنة هي الدولة التي تملك القدرة والإرادة اللازمة لخلق بيئة عالمية مستقرة من خلال إنشاء نظام عالمي للمبادئ والقواعد التي من شأنها تأمين النظام العالمي، وهذا الأخير يعكس بالطبع مبادئ ومصالح الدولة المهيمنة[2].

وبالرجوع إلى فونتانَ Fontana فإن كل من أرسطو وسقراط استخدما مصطلح الهيمنة أثناء تفريقهما بين نوعين من الحكم: الاستبدادي أو الإمبراطوري وحكم المهيمن، حيث وظف أرسطو مصطلح الهيمنة كمناقض للاستبدادية والسيطرة، وحسب فونتان فإن سقراط كان قريبا جدا من نفس الوصف عندما تحدث عن التحول الذي شهدته أثينا من الاتحاد الديلي* إلى إمبراطورية أثينا، أين تميز الاتحاد بالحكم المهيمن في حين سيطر الحكم الاستبدادي على النمط الثاني[3].

وحسب ما أشار إليه أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci فإن الهيمنة تشير إلى حالة معظم الدول القوية في النظام الدولي أو إلى وضعية الدولة المسيطرة في إقليم ما، فحسبه الهيمنة تستلزم أن التعاون يتأكد من خلال القوة، على اعتبار أن قدرة الدولة لا تتأتى اعتمادا فقط على قوتها وإنما أيضا على تحقيق الاتفاق consent، وفي هذا تمييز بين الهيمنة والسيطرة، إذ تقتصر هذه الأخيرة على القوة الصلبة فقط في حين تجمع الهيمنة بين هذا النوع من القوة وميزات أخرى[4].

---

[1]- مارتن غريفثس و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط 1، 2008، ص 449.

[2]- Petropoulos Sotiris, "Hegemonic Stability Theory and Regional Integration in the Developing world: Material or Normative Hegemony?", p. 3. www.wiscnetwork.org/.../papers/WISC_2008-125.pdf.

* حلف دايلي هو حلف شكلته أثينا مع جزر بحر إيجة والمدن الأيونية الواقعة غرب تركيا عام 478 ق.م. واختيرت جزيرة ديلوس المقدسة لتكون مقره بتنظيم من أرستيدس، وقد نشأ بعد الحرب الفارسية ضد اليونان لكي يسمح للسفن بالتحكم بأمن البحر، وكل مدينة ساهمت بها بالمال والسفن، وضم هذا الحلف نحو 173 مدينة.

[3]- Lorenzo Fusaro, "Gramsci's concept of hegemony at the national and international level", August 2010, p. 5.http://www.citeseerx.ist.psu.edu.

[4]- Sait Yilmaz**,**"State, Power and Hegemony", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.1, No.3, December 2010, p. 195. www. Ijbssnet.com

فالهيمنة إذا لا ترتبط فقط بالسيطرة والقوة العسكرية وحسب وإنما تجمع بين هذا النوع من القوة إلى جانب قوة العلاقات– طيف الصداقة– ، وهو ما يفسر تنامي العديد من التنظيمات والشبكات التعاونية العابرة للقارات، أساس تكوينها دول أو أفراد في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة، وهي تنظيمات هدف الدول منها ضمان وجودها في مختلف الأقاليم لضمان التواصل والمعلومة من جهة وضمان الطاعة من جهة أخرى.

قدم كل من ميكيافيلي N. Machiavelli غرامشي O. Gramsci و ناي J. Ney، تصوراتهم فيما تعلق بالاختلاف بين الهيمنة والسيطرة، إذ حسبهم: القوة العظمى لا ينبغي أن تعتمد على القوة الصلبة فحسب، فمكيافيلي يضيف الاحترام كمصدر لطاعة القوة العظمى، وغرامشي يعتبر أن القوة الكبرى تثير في حد ذاتها التعاون غريزيا، ويعتقد ناي أن القوة المتفوقة تصبح القوة المهيمنة عن طريق إقناع الآخرين بالتعاون عن طريق القوة الناعمة[1].

بناء عما سبق يختلف مفهوم الهيمنة ومقوماتها حسب الفترة الزمنية وذلك باختلاف مصادر القوة التي تتحدد بناء على طبيعة التهديد ومستوى التطور التكنولوجي، فتقليديا ارتبطت الهيمنة بالوحدة السياسية المالكة للقوة البشرية، وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة كانت أساس القوة الحربية للدول، وهو ما ساد خلال القرنين السابع عشر (17) و الثامن عشر (18)، بخلاف القرن التاسع عشر(19) الذي تميز بالهيمنة البريطانية بسبب تميزها في امتلاك القوة الصناعية ذات الطابع البحري، وبحلول منتصف القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية السوفياتية على مصادر القوة وذلك للعوامل التالية: القدرات العسكرية الغير محدودة، ترسانة نووية خاصة، ناهيك عن التقدم الصناعي المتميز والبعد الإيديولوجي الذي لعب دورا بارزا في استقطاب الحلفاء.

اعتمادا على ما قدمته مدرسة فرانكفورت هناك ثلاثة أبعاد للقوة ممثلة في:

- **القوة المفتوحة أو القوة النشطة:** تقوم على القدرة على جعل مواقف الدول الأخرى تتماشى ورغبتك.
- **القوة السرية:** أكثر سلبية لكنها منظمة، تستعمل بطريقة غامضة بهدف وضع أجندة قوية.

[1]- Sait Yilmaz, Op.Cit, p. 195.

- **القوة الهيكلية:** هي أنساق محدودة بخصائص مادية ومعيارية بهدف فهم وضبط علاقات الأطراف.

وفيما يتعلق بخصائص القوة المهيمنة فتتمثل في: وجود قوة مالية فعالة في الساحة الدولية، قوة عسكرية ضخمة مع عقد تحالفات متعددة وضمان التواجد في مختلف أقاليم العالم، تولي القيادة في ظل الأزمات والنزاعات الإقليمية، امتلاكها للأسلحة النووية، القدرة على إقناع الأمم الأخرى بمواقفها، إضفاء الشرعية على الوضع من خلال نشر المعايير والقيم الثقافية الخاصة بها في جميع أنحاء العالم.

وقد حدد بريجنسكي Brzezinski ثلاثية المهيمن في المال، القدرة على الإنتاج، والقوة العسكرية وحسب سوزان سترانج Susan Strang فإن الولايات المتحدة الأمريكية ضمنت هيمنتها من خلال قوتها الهيكلية الممثلة في الأمن، الإنتاج، السيولة المالية، والقدرة المعرفية في اقتصاد السياسة الدولية تتجاوز الأبعاد الإقليمية.

كما بينت سوزان سترانج أن القوة الهيكلية ترتبط بعناصر أربعة تحدد قوة الدولة في الاقتصاد السياسي الدولي ممثلة في:

- الحفاظ على القدرة على التأثير على الدول الأخرى من خلال التهديدات والدفاع، الحرمان أو تصاعد العنف.
- السيطرة على أنظمة الإنتاج والسلع.
- سلطة تحديد وإدارة الفرص في المؤسسات المالية والائتمانية.
- الإبقاء على الأدوات الأكثر فعالية للتأثير على المعرفة والمعلوماتية[1].

استخدم أنطونيو غرامشي A. Gramsci مفهوم الهيمنة لتحليل ووصف العلاقات داخل الدولة الوطنية فقط، بحيث لم يطبق المفهوم في التحليل النسقي والعلاقات الدولية، في حين أن الباحث الكندي روبرت كوكس Robert.W.Cox عمل على توظيف مفهوم الهيمنة على المستوى الدولي من خلال ما يعرف بمقاربة الغرامشية الجديدة[2].

[1]-Sait Yilmaz, Op.Cit, p. 195.

[2]-Anna Cornelia Beyer, Op.Cit, p. 34

إذ يرى روبرت كوكس أن الهيمنة تمكّن الدولة المسيطرة من نشر قيمها الأخلاقية، السياسية والثقافية في المجتمع أو ضمن الجماعات الفرعية، وهنا تأكيد واضح على أهمية البعد القيمي في تحقيق الهيمنة.

من هذا المنطلق يتقاطع مفهوم الهيمنة في أحيان كثيرة مع مفهوم الامبريالية، والذي يشير إلى سيطرة دولة على بقية الدول من خلال إعمال وسائل سياسية واقتصادية، وللتمييز بين المفهومين أشار روبرت كيوهان R.Keohane أن الهيمنة تقوم على إدارة العلاقات دون وجود جهاز أو هيئة عليا، بينما القوى الامبريالية على عكس ذلك تبرز أفضليتها من خلال هيئة سياسية واحدة.[1]

من خلال ما تقدم يتبين أن هناك اتفاق عام حول مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد المهيمن ووصف حالة الهيمنة، أين ترتبط هذه الأخيرة بطبيعة ومستوى القوة من جهة، وبردة فعل الطرف الآخر اتجاه القوة المهيمنة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحدد المدى الزمني للمهيمن.

المطلب الثاني: مؤشرات – محددات– الهيمنة

إن ارتقاء الدولة إلى مستوى المهيمن يستلزم امتلاكها لمؤشرات معينة، كامتلاكها مثلا للقدرة السياسية، قوة عسكرية، قوة فوق وطنية تمكنها من وضع قوانين و تنظيمات دولية جديدة، وفي هذا الإطار قسم دنكان سندال Duncan Snidal الهيمنة إلى ثلاث أصناف هي: الهيمنة الناتجة عن الاقتناع، هيمنة قوية لكنها ناعمة ، الهيمنة الاستعمارية القائمة على القوة[2].

واعتمادا على ما قدمه غرامشي حدد هوبسن Hobson مجموعة من الركائز للتعريف بالمهيمن وهي:

- يجب أن يسيطر المهيمن اقتصاديا وعسكريا على بقية الدول.
- يجب أن تكون الدولة ملتزمة بالمبادئ الليبرالية، لأن الدول الليبرالية فقط من لها القدرة على أن تصبح قوة مهيمنة، إذ أن الدول السلطوية تحبذ الامبريالية.

[1]-Sait Yilmaz, Op.Cit, p. 194.
[2] - Ibid.

- يجب أن يحصل المهيمن على توافق أو إجماع أوَلي بين الدول التي يسيطر عليها.
- يجب أن يواصل المهيمن ضمن منظور طويل المدى أو إستراتيجية تضمن بقاءه في الأنظمة العليا، وبذا يخلق نوع من النظام العالمي.

ويؤكد هوبسن أيضا على ضرورة حصول المهيمن على توافق من قبل الأطراف الفرعية وعدم الاكتفاء فقط بالقوة، وذلك من خلال الاعتماد على القوة الناعمة أو ما أسماه بالقوة اللاصقة sticky power والتي تقوم على إعمال التأثير الإيديولوجي والقدرة الاقتصادية، أين يساعد **التأثير الإيديولوجي** على خلق التصورات والصور اللازمة لضمان مشروعية الهيمنة.

فالهيمنة تعني امتلاك القدرة والقوة على تغيير قواعد وقيم النظام الدولي باتجاه دافع ورغبة واحدة، أما **القدرة الاقتصادية** تلزم في خلق اقتصاد عالمي وظيفي، يجعل الدول ترى أن أمورها تسير بشكل أفضل في ظل وجود المهيمن ضمن هذا الاقتصاد.

وحسب ذات الباحث فحتى القوة العسكرية يمكن جعلها عاملا لتحقيق التوافق أو الإجماع العام في حال وظف المهيمن هذه القوة أو يعد بتوظيفها لحماية الأقاليم الفرعية[1].

وفي الإجمال يمكن استنباط **مقومات الهيمنة** في ما يلي:

- ✓ **الإمكانات الاقتصادية:** توفر عوامل القوة الاقتصادية (وفرة المواد الأولية، الكوادر الفنية، التقدم التكنولوجي، اليد العاملة، منظومة سياسية وقانونية قوية، مساحة جغرافية كبيرة تسمح بتنوع الموارد و المناخ) يعد عاملا هاما يدفع بالدولة للهيمنة.
- ✓ **الإمكانات العسكرية:** رغم تراجع هذا العامل إلا أن القوة العسكرية تبقى عاملا حاسما في تواجد وضمان استمرار الدولة المهيمنة– خاصة ما تعلق بالقوة العسكرية النوعية–، فتاريخيا أثبتت هذه القوة فعاليتها في ضمان استقلال الدولة عن كافة الضغوطات، وفي هذا الإطار يرى روبرت آرت Robert Art أن الدول التي لا تمتلك القدرة على إقامة قوات مسلحة قوية مثل الدانمارك، أو تلك التي تختار أن تمتلك قوات أقل بكثير مما تسمح به قدراتها الاقتصادية مثل اليابان، سوف

[1]-Anna Cornelia Beyer, Op.Cit, p. 35

تدفع الثمن، إذ أن كليهما سيجد نفسه غير قادر على التحكم في مصيره، وذلك بالمقارنة بالدول التي تمتلك قوات عسكرية كبيرة[1].

وتنقسم القدرات العسكرية إلى نوعين: القدرات المتاحة ويقصد بها الموارد والقدرات العسكرية الموجودة والتي هي تقريبا جاهزة للاستخدام، أما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوة عسكرية فاعلة من خلال التعبئة، وتتضمن القدرات الاقتصادية للحرب، القدرات المختصة لإدارة الحرب، ومعنويات ودوافع المواطنين، وتتحدد القدرة العسكرية من خلال القاعدة الصناعية العسكرية، وحجم القدرات العسكرية، القدرة النووية والكيماوية، حجم ونوعية الأسلحة التقليدية وحجم الإنفاق العسكري ونسبة القوات الفعلية إلى السكان[2].

وعلى ما جاء في فرضية بريجنسكي فإن هاذين العاملين يعتبران أساس الهيمنة: "**كلما ازدادت القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة ما، ازداد أيضا نصف قطر دائرة مصالحها الجيوبوليتيكية الحيوية ونفوذها وتدخلها على نحو يتعدى جيرانها المباشرين**[3]".

- ✓ **الإمكانات الديمغرافية:** تعد قوة أولية في وجود القوة المهيمنة، فالقوة البشرية تعد أساس الإمكانيتين الأوليتين الاقتصادية والعسكرية، كما أن المجتمعات بما تحمله من خصائص وتجارب تاريخية وقيمة ثقافية لها تأثير كبير على توجه الدولة وقدرتها على تحقيق وجودها والوصول إلى الهيمنة.
- ✓ **الإمكانات الثقافية:** وهي التي يتحقق من خلالها انصياع الأطراف الأخرى للقوة المهيمنة من خلال امتلاكها لقوة الجذب، ويمكن للدولة أن تنشر قيمها وثقافتها من خلال تقوية جانبها في المجال التكنولوجي، فقد أصبحت للتكنولوجيا تأثيرا دوليا واضحا نورده فيما يلي:

– حاجة الدول للقدرة التكنولوجية لبناء القوة العسكرية النوعية.

– تلعب التكنولوجيا دورا في رسم هرم التراتبية الدولية فاليابان مثلا احتلت مركزا دوليا مرموقا دون أن يقترن ذلك بقدرة عسكرية مؤثرة.

---

[1]- سهرة قاسم محمد حسين، مرجع سابق، ص 35.

[2]- يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية، الأردن،الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط1، 2015،ص.ص،28-29.

[3]- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999، ص 39.

– إشراك التكنوقراط والمتخصصين في صنع القرار السياسي والمساهمة في حل القضايا والمشاكل الدولية ذات العلاقة بالتكنولوجيا.

– أصبح العالم مقسما وفقا للقدرات التكنولوجية فهناك دول بلغت من التقنية حد تجاوز مرحلة التصنيع التقليدي، وهناك مجموعة مازالت تريد اللحاق بركب التقدم العلمي، في حين تقبع مجموعة ثالثة تحت خط الفقر التكنولوجي، وعلى هذا الأساس صار يرسم طيف العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين[1].

يركز بعض الباحثين على **السلطة البنيوية** كسمة أساسية يجب أن تمتلكها كل دولة مهيمنة، فهي التي تمكنها من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، ومن أداء دور قائد فيه إذا اختارت أن تفعل ذلك، وتكون المقدرة على رسم أولويات الدول الأخرى ومصالحها كبيرة بقدر ماهي كبيرة قدرة الدولة المهيمنة على السيطرة على مصادر السلطة، حيث أن ممارسة السلطة البنيوية لن تجبر بالضرورة الدولة المهيمنة على تعبئة مواردها بطريقة مباشرة وضاغطة، وهو ما يجعل من صفة الهيمنة ميزة لبعض الدول دون غيرها رغم امتلاكها لمقومات الهيمنة الطبيعية والإنسانية[2].

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص31.

[2]- مارتن غريفثس و تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 449.

المبحث الثاني: مفهوم الهيمنة من منظور نظريات العلاقات الدولية

عملت معظم نظريات العلاقات الدولية من خلال تفسيرها للواقع الدولي على تطوير فهمنا لعلاقات القوة والسياسات الأمنية، وذلك من خلال ثلاثة مفاهيم أساسية هي: القوة power، البنية structure ، الهيمنة hegemony، أين تم تداول هذا الأخير بصورة بارزة بعد الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي سنة 2001، أين أصبحت قضايا ومواضيع الهيمنة، القوة المهيمنة تحتل الصدارة في أجندة العلاقات الدولية، بل وأكثر من ذلك مفاهيم مثل الإمبراطورية والقوة الامبريالية اكتسبت مضامين حديثة في العلاقات الدولية في محاولة لإعطاء معنى للديناميكيات الجديدة التي تشهدها السياسات الدولية.

استخدمت الدراسات المعاصرة في مجال العلاقات الدولية مفاهيم المهيمن والهيمنة لتحليل واختبار ديناميكيات، استراتيجيات وتطلعات وحدات مستقلة مرتكزة على قطع أو تجاوز الصور التقليدية الثلاثة للسياسات الدولية الممثلة في الفرد، الدولة والنظام الدولي[1].

ولتفسير مفهوم الهيمنة ضمن أدبيات العلاقات الدولية فقد برزت عموما أربعة مقاربات كبرى هي:

1- **المقاربة التقليدية:** تقليديا أشير لمفهوم الهيمنة على أنها حالة من عدم التوازن في القوة أو السلطة في النظام الدولي، أين تصبح هناك دولة واحدة قوية لها من القدرة ما يكفي للسيطرة على النظام الدولي وقيادته، اعتمادا على مجموعة من العوامل ممثلة في البعد الجغرافي، الموارد الطبيعية والصناعية المالية والاقتصادية، القدرة العسكرية والقوة البشرية بما تتضمنه من جوانب كمية ونوعية كتلك المتعلقة بالمستوى التعليمي، الروح المعنوية والوحدة، إلى جانب نوعية الحكومة والدبلوماسية، الابتكار التكنولوجي...الخ.

وفي هذا الإطار حدد كل من كوبشان Kubchan وإكنبري Ikenbrey هذه العوامل بالقول أن العناصر المكونة للقوة المهيمنة تشمل القدرات العسكرية، السيطرة على المواد الخام والأسواق

[1] -Andreas Antoniades, "From 'theories of hegemony' to 'hegemony analysis' in IR", paper presented at: 49th ISA Annual convention panel: Hegemony, security, and Defense in IR, San francisco, USA,28 March 2008.

وكذا رأس المال، ومزايا تنافسية عالية، وهذه النظرة برزت بصورة واضحة مع التحليل الواقعي للهيمنة في العلاقات الدولية.

2- **مقاربة الليبرالية الجديدة:** ترى أن النظم الدولية لها تأثير مستقل على السياسة العالمية، فبالرغم من أنها قد تكون نتاج القوة المهيمنة إلا أنها غير مختزلة فيها، وقد تم توضيح هذه الفكرة من قبل روبرت كيوهان من خلال كتابه "ما بعد الهيمنة" الذي بين من خلاله أن النظام الدولي يستمر في أداء وظائفه من خلال مؤسساته الدولية وذلك حتى بعد تراجع أو انهيار المهيمن الذي أسس له أولا.

ومنه حسب الليبرالية الجديدة فبالرغم من أهمية المهيمن واعتداده كشرط أساسي في بناء الهيمنة، فإن الهيمنة في حد ذاتها يمكن أن تدوم وتستمر دون مهيمن، ولهذا حولت هذه المقاربة تركيزها من موضوع الهيمنة (أي المهيمن) إلى شروط وآليات عملها.

3- **المقاربة الغرامشية:** تعد التحدي الثاني للمقاربة التقليدية وتنتمي إلى الدراسات النقدية في العلاقات الدولية، تتأسس هذه المقاربة على فكرة أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci حول الهيمنة، الذي بين أن هناك نوعين للسيطرة السياسية هما: السيطرة Domination المؤسسة على الإكراه coercion والهيمنة hegemony المؤسسة على الاتفاق consent.

والهيمنة حسب غرامشي تشير إلى العملية التي من خلالها تحول الجماعة القائدة (الطبقة الحاكمة للمجتمع) مصالحها وقيمها إلى حس مشترك common sense بالنسبة لكل أعضاء هذا المجتمع، وحسب روبرت كوكس R. Cox الهيمنة على المستوى الدولي لا تعد مجرد ترتيب بين الدول، فهي توصف على أنها بنية سياسية، اقتصادية واجتماعية، وتعبر عن معايير عالمية، مؤسسات وميكانيزمات محددة للقواعد العامة لسلوك الدول وقوى المجتمع المدني الفاعلة عبر الحدود الوطنية.

فالمقاربة الغرامشية لا تضع الهيمنة في موضع الدولة القوية، وإنما لدى القوى الاجتماعية عبر الوطنية المهيمنة على نمط الإنتاج، دون التقليل من أهمية القوة المادية والسيطرة على الموارد المادية، فالهيمنة لا تفهم من حيث الإكراه وإنما من حيث الاتفاق وتقاسم المعتقدات والتعقل.

وحتى مفكري الغرامشية الجديدة أكدوا على ضرورة التحول من اعتبار الدولة مركز النظام الدولي –أين ترى القوى الاجتماعية من خلال العدسة الوطنية– إلى دراسة هذا النظام كمجموع totality بغية فهم الهيمنة في النظام الدولي.

4– **المقاربة الراديكالية:** أفكارها مستوحاة من اتجاه ما بعد البنائية post-structuralism، أين برزت أعمال كل من أرنستو لكلو Ernesto Laclau و شنتال موف Chantal Mouffe (1985) ميشال هارت Michael Hardt و أنطونيو نغري Antonio Negri (2000). كلا العملين مستوحيين من عمل ميشال فوكلت Michel Foucault.

حسب لكلو الهيمنة هي أمر استطرادي a discursive order بمعنى أنها تتضمن مجموعة من الممارسات التي اكتسبت ديناميكية مستقلة، والتي لا يمكن اختزالها في قوى اجتماعية التي وجدت في المقام الأول.

يكمن الإشكال في هذه النظريات في كونها ركزت على تقسيمات نظريات العلاقات الدولية وأهملت الهيمنة كظاهرة في حد ذاتها، ولتفادي ذلك تم اقتراح ثلاثة أنماط التي تشير مباشرة إلى طبيعة الهيمنة وهي:

- **موضوع الهيمنة:** يشير إلى موضوع الهيمنة على سبيل المثال الدولة، تنسيق مجموعة دول، تنسيق مجموعات مصالح اقتصادية أو غيرها من المصالح، قوة إنتاجية معينة.
- **حالات تواجد (خلق) وإعادة إنتاج الهيمنة:** يتعلق بكيفية تكوين أو تأسيس الهيمنة، بمعنى هل هي تستند في وجودها إلى عوامل مادية مثل بواعث اقتصادية، قوة عسكرية، تدخلات أعضاء خاصين، أم تستند على معتقدات معيارية سببية أو تشاركية.
- **طبيعة تحركات القوة داخل الهيمنة:** يتعلق بتحركات القوة داخل نظام الهيمنة، بمعنى هل القوة المهيمنة قوة خارجية (خارج النظام الإقليمي) كما هو الحال مثلا في علاقة الصين بإقليم جنوب آسيا، أم هي قوة داخلية حيوية كما تعبر عليه الهند اتجاه ذات الإقليم.

كما يتم البحث أيضا فيما إذا كانت هناك نخبة مالكة للقوة مسيطرة، أم هي هيمنة داخل النخب في حد ذاتها؟ وأيضا هل القوة المهيمنة هي قوة تتحرك من الأعلى إلى الأسفل أم أنها تتحرك من الأسفل إلى الأعلى؟[1].

وفي هذا الصدد بحث بعض الباحثين في الهيمنة كحركة للقوة، ولدراسة ذلك كان يجب أولا اختبار طبيعة العلاقة بين القوة وبين من يطبقها، أين تم طرح سؤالين بتحليلهما نميز أربعة(4) حركات مختلفة للقوة.

1- هل القوة ذات خصائص خارجية (مثل التسليح) أم أنها تركيب داخلي (مثل الهوية)؟

في الحالة الأولى: يمكن القول أن القوة هي خارجية بالنسبة لموضوعها، في حين في الحالة الثانية: هي داخلية بالنسبة للموضوع.

2- ما الهدف من وراء القوة؟ هل هو تغيير السلوك الخارجي فقط أم أنها تهدف إلى جعل هويتها مؤثرة؟

في الحالة الأولى: القوة تكون موجهة خارج أهدافها، أما في الحالة الثانية فهي تكون موجهة لمجالها الداخلي.

التحليل الأنطولوجي لهذه الأسئلة يجعلنا نقف أمام أربع حركات للقوة المتعلقة بأربعة أنواع مختلفة من الهيمنة في العلاقات الدولية، بمعنى أن هذه الأنماط الأربعة تهدف لتحديد حركة القوة داخل نظام الهيمنة وفق المخطط التالي:

وصف الهيمنة من خلال حركة القوة

Outside/out	**Outside/in**
Inside/out	**Inside/in**

الثنائية outside/out: تشير إلى إمكانية استخدام قدرات القوة من قبل فاعل واحد اتجاه الآخرين، بهذا المعنى القوة لا تتعلق بمعتقدات شخصية أو بتكوين الهوية، وهو الصورة التقليدية

[1]- Andreas Antoniades, Op.Cit, p.p. 3,5.

للهيمنة أين تعرف القوة على أنها: قدرة الدولة "أ" على دفع الدولة "ب" إلى القيام بشيء ما لم تكن ترغب في القيام به، والشرعية هنا ضرورية لكنها تأتي في مرتبة لاحقة بعد القدرات المادية. بصورة أوسع مفهوم الهيمنة يشير إلى فترة حكم أو سيطرة مهيمن ما، أين تكون البنى التحتية الدولية نتيجة لهذا الحكم، وهذه الفترة تنتهي بتراجع أو سقوط المهيمن.

تقريبا جل الدراسات في العلاقات الدولية التي دارت حول الهيمنة الأمريكية تعلقت بهذه المقاربة، إضافة إلى المقاربات الماركسية التي ركزت على الطبيعة الامبريالية للهيمنة الأمريكية هي الأخرى يمكن إدراجها ضمن هذه المقاربة أيضا.

كما تبرز هنا أيضا دراسات روبرت غيلبن R.Gilpin من خلال عمله "الحرب والتغيير في السياسات العالمية" War and change in World Politics (1981) الذي ركز من خلاله على الهيمنة الصاعدة، حروب الهيمنة، تراجع الهيمنة.

وأيضا كتابات بول كينيدي P.Kennedy في عمله الموسوم بـ "صعود وأفول القوى العظمى" The Rise and Fall of the Great Power (1987) وستيفن كراسنر S.Krasner في عمله "الدولة، القوة وبنية التجارة الدولية" State. Power and The Structure of International Trade (1976).

الثنائية outside/in: تشير إلى مجموعتين من الفواعل وإلى اتجاه (أعلى–أسفل) من حيث استخدام القوة من قبل فاعل واحد من هذه الفواعل، وهنا ترتبط الهيمنة بقدرة المهيمن على صنع لاعبين مختلفين ضمن نظام الهيمنة يحافظون على إيمانهم بمجموعة من المعتقدات، قيم، تفضيلات، أفكار مدعمة من قبل المهيمن، وكنتيجة لذلك انهيار الهيمنة يكون عندما يتوقف هؤلاء اللاعبين عن الاعتقاد والدفاع عن هذه القيم، ما يؤدي لعودة المهيمن إلى اعتماد التهديد والوعود بهدف البقاء، وهنا تبرز حالة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول آسيوية كالهند.

ضمن هذه الثنائية تبرز العلاقة بين الهيمنة والمهيمن، إذ أن تراجع المهيمن يترافق بتنامي مشاريع هيمنة مضادة التي تأتي لإثبات أو ترسيخ قيم جديدة، فهم عام جديد، هيمنة جديدة، وفي هذا الإطار يشير مفهوم القوة إلى القدرة على تفعيل معتقدات وتفضيلات الفواعل.

برز هذا التوجه مع كتابات الغرامشيين الجدد واللبراليين الجدد وأحسن مثال على ذلك أعمال جوزيف ناي حول القوة الناعمة.

الثنائية inside/out: تقترح نوع من الهيمنة الذي يحاول جذب الأخر إليه لكن بصورة طبيعية بسيطة جدا، فهي القدرة على التعايش بانسجام في النسق، أين لا يتم استخدام القوة كوسيلة لتوسيع الذات وفرض القيم على المحيط الخارجي.

يبرز هذا النمط في وصف طريقة تفكير العديد من الكتاب اتجاه الاتحاد الأوروبي، إذ أن الكثير من النقاشات تدور حول "القوة المعيارية الأوروبية" والقدرة على الجذب.

ويكمن الفرق بين هذه المقاربة وأدبيات الليبرالية الجديدة –مقاربة القوة الناعمة– في كون هذه الأخيرة تشير إلى المهيمن الذي يتصرف بحزم، بمعنى أنها تهدف إلى انتشار قيمه والحكم ضمن المجال الدولي والسيطرة عليه، فالقوة الناعمة إذا تدخل ضمن إستراتيجية الهيمنة الصارمة (الحاسمة) بعكس هذه المقاربة القائمة على الجاذبية والقوة المعيارية.

الثنائية inside/in: حسبها الهيمنة لا تعنى بحركة القوة من أعلى إلى أسفل وإنما من أسفل إلى أعلى.

تحقق رؤية الهيمنة كحركة للقوة العديد من المزايا ممثلة في:

- حولت تحليل الهيمنة انطلاقا من مضامين نظريات العلاقات الدولية إلى دراستها كظاهرة في حد ذاتها.
- سمحت بالتعرف على المقاصد المختلفة للهيمنة مثل السيطرة مقابل الجذب.
- تناول ظاهرة الهيمنة كعلاقة اجتماعية انطلاقا من شبكات اجتماعية خاصة بدلا عن كونها ظاهرة تشير إلى استخدام واحد للقوة[1].

[1]-Andreas Antoniades , Op.Cit, p.p. 7-13.

المطلب الأول: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية الواقعية

بالرجوع إلى مسلمات المنظور الواقعي* بشقيه التقليدي والجديد نجدها تركز بشكل كبير على مفهوم الهيمنة، فأساس العلاقات الدولية حسب الواقعيين قائم على صراع القوة بين الدول التي تعمل على تعظيم مصالحها، وذلك في ظل فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة عليا قادرة على توقيع العقاب، ناهيك عن صعوبة تقييم قوة الدول ونواياها.

في ظل هذه المعطيات تصبح الهيمنة المعطى الأكثر ضمانا للبقاء والاحتمال الأكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والسلم في المحيط الدولي، وغالبا ما ارتبط مفهوم الهيمنة وفقا للمنظور الواقعي بمفهوم القطبية polarity والتي تعتبر أحد ملامح العلاقات الدولية التي تقدم بها كينيت ولتز Kenneth Waltz سنة 1979 من خلال ما يعرف بالواقعية البنيوية القائمة على فهم العلاقات الدولية بالاعتماد على بنية النظام الدولي الذي تتوزع فيه القوة بين الدول، فنميز القوى أو الدول الكبرى " الأقطاب" والدول المتوسطة والدول الصغرى، وهنا يطرح السؤال كيف يمكن للدول أن تصبح قوى عظمى؟

حسب ولتز تحقيق ذلك قائم على القوة الاقتصادية للدولة وكذا حجم القوة العسكرية والجغرافية ناهيك عن القوة السكانية، ولم يركز ولتز كثيرا على الخصائص الإيديولوجية كعامل قوة للدول.

وعلى هذا الأساس يمكن رصد عدة احتمالات لبنية النظام الدولي حسب توزيع القوة، فنجد نظام التعددية القطبية الذي يضم مجموعة من القوى المتكافئة من حيث حجم القوة، وهو النظام الذي

* النظرية الواقعية هي احدى النظريات المحورية في التنظير للعلاقات الدولية، تقوم على التفسير المادي للعلاقات الدولية، وقد عرفت العديد من التجديدات في إطار حوارها مع النظريات الأخرى وبحكم التغير في النظام الدولي، وهو ما دفع أصحاب هذا النموذج المعرفي إلى إدخال تعديلات على النموذج التقليدي وبرزت بذلك ما عرف بالنظرية الواقعية التقليدية التي تزعمها هانز مورغنطاو H. Morganthau ، أين تمركزت مسلمات هذه النظرية في اعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فوضوية النظام الدولي، المصلحة والقوة هي أساس العلاقات الدولية، الدول شبيهة بكرات البلياردو، ولاحقا برزت النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية، التي أبقت على مسلمة فوضوية النظام الدولي لكنها جعلت من الدولة الفاعل الرئيسي وليس الوحيد في النظام الدولي، كما ركزت على آلية مساعدة –الذات، وبرز مع هذا التيار ما عرف بالواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية لتدارك واقع العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وهنا برز كل من K. Waltz، J. Mearsheimer، R. Gilpin، Farid Zakaria... وغيرهم، وبعد هذه الأخيرة برز تيار آخر ضمن هذا النموذج المعرفي عرف بالنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة في إطار الحوار النظري بين هذه النظرية والنظريات النقدية التي شاعت بعد الحرب الباردة، وهي عبارة عن خليط بين النظريتين السابقتين، وأهم منظري هذا التيار: R. Jervis, Tom Dyson... للمزيد من التفاصيل اطلع على الكتابين التاليين:

-Scott Burchill, Andrew Linklater, and others, Theories of International Relations, New York, Palgrave Macmillan, 3rd edition, 2005.

- Ken Booth, Realism and World Politics, USA, Routledge, 1stedition , 2011.

ميز أوروبا خلال القرن العشرين، أما الاحتمال الثاني فيعرف بنظام الثنائية القطبية وهو ميزة فترة الحرب الباردة مع وجود قوتين عظمتين ممثلتين في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

إلا أن ولتز في نظريته حول السياسات الدولية لم يتطرق إلى الاحتمال الأخير الممثل في القطبية الأحادية أين تتولى دولة واحدة القيادة والهيمنة على النظام[1]، وهو ما تصف به العديد من المدارس والمفكرين الوضع الدولي الراهن من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فحسب بعض المحللين فإن الولايات المتحدة الأمريكية هيمنة طيلة الفترة الممتدة بين سنتي (2001–2008) على النظام الدولي من الناحية المادية، أين كانت تمثل أكبر اقتصاد عالمي، جيش ذو امتداد عالمي، موقعها الاستراتيجي الواقع بين محيطيين ما يجعلها أقل عرضة وتأثر بالهجمات التقليدية من قبل الدول الأخرى، المستوى العلمي والثقافي لشريحة واسعة من سكانها...الخ.

الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد المسيطر على النظام العالمي، إلا أن هذا التصور غير متبنى من قبل الجميع، فهناك من الباحثين من جادلوا في هذه المكانة أمثال صامويل هنتغتون S. Huntington وجون ميرشايمر J. Mearsheimer (2008) ممن يشككون ويعتبرون أن الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا قطب من بين العديد من الأقطاب الأخرى، ويؤكدان على مجموعة البريكس خاصة (البرازيل، روسيا، الصين والهند)، فحسبهما هي قوى لا يمكن إغفالها، إذ لا يمكن إنكار تنامي الاقتصاد الصيني، القوة العسكرية الروسية. وهنا لا يعتبر ميرشايمر الاتحاد الأوروبي كأحد الأقطاب الدوليين على اعتبار أنه عبارة عن تحالف فلا يمكن أن يشكل فاعل أو وحدة، وبالتالي لا يمكن عده ضمن التوزيع المنتظم للسلطة[2].

يجادل مفكرون آخرون ويعتبرون أن الحديث عن نظام متعدد الأقطاب يبرز فيه كل قطب في مجال قوة معينة، هو حديث بعيد عن المفهوم الحقيقي والنظري لنظام متعدد الأقطاب، فلا

[1]-Anna Cornelia Beyer, Op.Cit, p. 32.
[2]-Ibid.

يمكن مقارنة قوة الولايات المتحدة الأمريكية بمجموع قوة الدول الصاعدة ونقول أن هناك تكافئ بينهما، ومرد ذلك يعود إلى احتمالية عدم تطابق أو على الأقل تقاطع المصالح بين هذه القوى الصاعدة، فأي تضارب مصلحي بين هذه القوى قد يفقد المجموع معنى قوته أمام القوة الأمريكية المتعددة الأبعاد، وهو ما يجعل القول بنظام متعدد الأقطاب أمر مشكك فيه.

كما أن دور القطب العالمي يبرز من خلال أدائه كفاعل حقيقي على مستوى النظام الدولي وتأثيره في رسم القرارات وقدرته على تغيير المواقف في القضايا الدولية، بما يحمله من قوة إكراه وإقناع بصورة لا تدع مجالا لحرية المناورة الواسعة، بمعنى القدرة على جعل الموقف من القضايا الدولية حاسم، وكل من الدول الصاعدة لم تصل بعد إلى هذا المستوى من التأثير.

فكل من الصين والهند والبرازيل لا تزال دول منكفئة نوعا ما على نفسها من حيث توجهاتهم الخارجية اتجاه القضايا الدولية، إذ لا ترى في نفسها أن مهيأة للعب أدورا عالمية، أما روسيا فما يُرى على أنه تنامي في لعب أدورا عالمية من خلال الحضور في أكثر من إقليم أو إن صح التعبير في أكثر من أزمة، فهو قد يكون من باب ترك المجال لدولة ترى في نفسها قوة حيزا للحركة حتى لا يتولد عنها حقد اتجاه النظام الدولي ككل وتنامي النزعة نحو التغيير الجذري العنيف كما كان الحال مع ألمانيا في القرن الماضي، وقد يكون من باب توريط روسيا في الأزمات الدولية وهو الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار واضحة على الداخل الروسي خاصة من الناحية الاقتصادية.

هذا الأخير –المتغير الاقتصادي– يعتبر المحرك الرئيسي لسياسات الدول، فعلى أساسه تتحدد قوة الدول في المجالات الأخرى ويمنح دافعية نحو الحركة، وهو ما جعل غيلبن يرى أن المهيمن سيحاول السيطرة على الساحة الدولية من خلال توفير السلع العامة، ومن تم استخدام القوة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تعتبر بديل حميد لفرض الهيمنة بدلا من اللجوء لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها[1].

في مستوى آخر من التحليل وبالتركيز على بنية النظام الدولي اعتبر ولتز أن هذا الأخير يتميز بخصائص مستقلة عن الوحدات المشكلة له، ولهذا فالتغيير يتم داخل النظام لكن لا يؤثر

[1]-Anna Cornelia Beyer, Op.Cit, p. 33.

عليه، وعليه فالتباينات والاختلافات بين الدول من حيث التكنولوجيا، الأسلحة وطبيعة الأحلاف هي من تخلق التغيير.

وبناء عما سبق حدد ولتز خصائص البنية الدولية فيما يلي:

- تتميز البنية الدولية بالديمومة مقابل اختلاف الوحدات –الدول–.
- تختلف البنية الدولية عن سلوك وردود أفعال الوحدات.
- البنية الدولية محددة وفقا لترتيب أجزائها.
- التغيرات التي تمس الترتيب البنيوي –الهيكلي– تؤدي إلى تغيرات في البنية نفسها.
- تقود عملية دمج الوحدات إلى نتائج مختلفة.
- تشير البنية الدولية إلى ترتيب للمؤسسات السياسية.

ووفقا لذلك فإن المصلحة الذاتية والرغبة في البقاء هما محددا مكانة الدول ضمن النظام الدولي الذي يتميز بالفوضى، ولأن البنية هي التي تحدد النتائج المعلنة والخفية وراء سلوك الدول فإن توافق هذه الأخيرة مع متطلبات البنية تعد أفضل إستراتيجية لتحقق الدولة إمكانية الهيمنة، وكون سلوك الدول محكوم بأهداف الوحدة السياسية التي لا تفرق في تحديدها بين الهدف والآخر وإنما تقترن مباشرة بقدراتها، فقد اعتبر ولتز أن قدرات الدول هي المتغير الرئيسي في رسم البنية، ولذلك حاول أن يفسر كيف يمكن لطبيعة البنية (هيمنة أو توازن القوى) أن تربطها علاقة مباشرة بتوزيع قدرات الوحدات ضمن النظام العالمي، فحسبه فإن التغير في قدرات الدول (العسكرية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الإيديولوجية) تسبق التغير في البنية نفسها، كما أن التغيرات التي تحدث على مستوى البنية تؤثر أيضا على قدرات الدول وأفعالها بأثر رجعي.

بناء على ذلك استنتج ولتز أن **التحكم في البنية أو السيطرة عليها هي ما يحقق الهيمنة،** إذ يتم الحكم على الدولة على أنها مهيمنة إذا كانت لها القدرة على التأثير على الوضع الراهن للبنية وتغييرها، ويعتقد ولتز أن البنية تحدد وتحصر أفعال وسلوكات الوحدات فطريا كنتيجة لطبيعتها.

وهنا حدد ولتز ثلاثة أسباب لذلك هي:

- الفوضى تشكل حافزا لما يعرف بحماية مساعدة الذات self-help protection.
- الاعتماد يشكل حافزا للاستغلال.
- استراتيجيات الدول عادة ما تعكس عمل هذه الأخيرة باتجاه البقاء على حساب الآخرين.

أما ستيفن كراسنر Stephen Krasner فقد ميز بين الهيمنة الحميدة benign hegemony والهيمنة الشرسة predatory hegemony في إطار حديثه عن بنية الاقتصاد العالمي بناء على نظرية قوة الدولة state power theory، من خلالها بين أن الدولة لها أربعة مصالح تعمل باستمرار على تعظيمها وهي: الدخل الوطني الإجمالي، الاستقرار الاجتماعي، السلطة السياسية، النمو الاقتصادي.

كما بحث كراسنر في أربعة مجموعات من مصالح الدولة و هي:

1- من حيث الدخل القومي الإجمالي تستفيد جميع الدول من الانفتاح، إلا أن الدول الصغيرة تستفيد لأكبر حد.

2- ينخفض مستوى الاستقرار الاجتماعي مع الانفتاح ولكن هذا التأثير أصغر بالرجوع لحجم الدولة ومستوى تزايد التنمية الاقتصادية.

3- من حيث القوة السياسية الدول الأكبر والأكثر تقدما تكون المستفيد الأكبر من النظام المفتوح.

4- رغم أنه من حيث النمو الاقتصادي النتائج غير واضحة إلا أن الانفتاح يزيد النمو الاقتصادي طالما تحتفظ على التفوق التكنولوجي[1].

من أهم من تناول مفهوم الهيمنة أيضا من الواقعيين الجدد نجد جون ميرشايمر الذي يصنف ضمن ما يعرف بالواقعية الهجومية، التي تفترض أن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، فاحتمالات الحرب بين الدول في تزايد كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، ومنه فالدول لا تسعى إلى الهيمنة إلا إذا كانت التكاليف المتوقعة

[1]-Stephen Krasner, "State Power and the Structure of International Trade". www.ir.rochelleterman.com/.../**krasner**%201976.pdf

من وراء ذلك منخفضة، فتكاليف ومخاطر تحقيق الهيمنة يجب أن تكون أقل من الفوائد المتوخاة منها.

انطلاقا من التحليل الواقعي للبيئة الدولية، تتبين الصلة الوثيقة بين تحقيق الهيمنة والتغير في البيئة الأمنية الدولية ومن ثم مستلزمات القوة وقابلية الدول للهيمنة، فالتغير في مفهوم التهديد الأمني كان له أثره في تحديد القوى القادرة على لعب أدوار ضمن المعطيات التي أفرزتها البيئة الأمنية بعد فترة الحرب الباردة، هذه الأخيرة تتميز بالمعطيات التالية.

جدول رقم 01: التحول في البيئة الأمنية

الحرب الباردة	اليوم
الدولة هي مركز النظام الدولي.	العولمة/ فواعل عالميين (عبر وطنية).
الثنائية القطبية.	الأحادية القطبية/ التوزيع الغير متماثل للقوة.
التركيز على الأمن الوطني.	التركيز على المصلحة الوطنية.
الدفاع الوطني.	توسع البعد الأمني.
الردع والدفاع.	اتساع نطاق النزاعات.
مصادر محددة للنزاعات.	مصادر غير محددة للنزاعات.

المصدر :

-Sait Yilmaz, "State, Power and Hegemony", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.1, No.3, December 2010, p.196.

من خلال ما تقدم يتبين أن مفهوم الهيمنة ليس ثابتا حتى ضمن النموذج المعرفي الواحد، وذلك راجع إلى تأثير البيئة الدولية من حيث بنيتها وطبيعة القوى المركزية ومصالح هذه الأخيرة، فحتى الواقعيون اختلفوا في تحديدهم لمفهوم الهيمنة ومن هو المهيمن في النظام الدولي؟ وذلك راجع إلى التحولات التي يشهدها النظام الدولي بصورة دائمة من بروز تأثير لفواعل جديدة، وكذا تكاثف العلاقات وتداخل القضايا بين مختلف المستويات (داخل الدول، إقليميا ودوليا).

المطلب الثاني: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية الليبرالية

تعتبر النظرية الليبرالية* أحدى أهم النظريات في العلاقات الدولية ومن المنتقدين الأوائل للمسلمات الواقعية، وقد تجسد هذا المنظور من خلال مجموع الأفكار التي قدمها عدد من الباحثين وعلى رأسهم الباحث روبرت كيوهان الذي كان له باع في ما تعلق بمفهوم الهيمنة، أين قدم سنة 1984 كتاب تحت عنوان "ما بعد الهيمنة "، لاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين كل من السلطة والثروة والسياسة المتعلقة بالهيمنة على نطاق عالمي، فالثروة هي وسيلة إلى السلطة والعكس صحيح، السلطة هي وسيلة إلى الثروة في حين أن السياسة هي وسيلة إلى السلطة، ولهذا أشار إلى أن **المصالح الاقتصادية تعتمد على النفوذ السياسي.**

اختلف كيوهان في تفسيره لفوضى النظام الدولي عن كنيت ولتز، أين اعتبر أن الصراع مصدره هو الترابط بين السياسة والاقتصاد وليس فوضى النظام الدولي، فالمنافسة هي المولدة للصراع، ولهذا وجب التركيز على مفهوم التعاون كأساس للعلاقات الدولية من أجل تحقيق الاستقرار ضمن النظام الدولي، وحتى يتأتى ذلك ربط روبرت كيوهان بين مفهومي التعاون والهيمنة، فهناك حاجة لسلطة أو قوة مهيمنة من أجل تسهيل التعاون بين الجميع في ظل نظام فوضوي من خلال التأثير على الأنظمة، القواعد والإجراءات، وهذا ما يعرف بنظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة **the hegemonic stability theory**.[1]

* النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية جاءت كمُحاور رئيسي للنظرية الواقعية، أين برز النقاش النظري الأول بينهما، أين اختلفا في تحديد الفاعل في النظام الدولي وكذا طبيعته، أين اعتبر الليبراليون أن السلام هو الأصل في العلاقات الدولية وركزوا على أهمية التعاون والاعتماد المتبادل والتكامل الدولي في تحقيق السلام، إلى جانب التأكيد على أهمية القيم الديمقراطية ومعايير القوة الناعمة.

وهي مسلمات وأفكار تطورت مع التعديلات والتجديدات التي عرفتها النظرية الليبرالية في إطار ما عرف بالليبرالية الجديدة المؤسساتية، التي برزت مع نهاية ثمانينات القرن الماضي، ومن أهم منظريها J. Ney, R. Keohane .

للمزيد من المعلومات حول هذه النظرية يمكن الرجوع إلى المقالتين التاليتين:

- Dag EinarThorsen and AmundLie ," what is neoliberalism?", Department of political science, University of Oslo. http://folk.uio.no/daget/neoliberalism.pdf

- AgilMammadov and ZiyadhanHasanov," NEO–Liberalism Theory in International Relations", **International Journal of Humanities and Social Science Studies,** Scholar Publications, Karimganj, Assam, India, Volume-II, Issue-VI, May 2016.

[1]-Marius Meyer , An Exploration of the Role of Soft Power in Hegemony: the USA and China, Thesis presented in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Arts (international studies),Stellenbosch University, March 2007,p.p. 15.21.

اعتبر بعض المفكرين نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة أنها نظرية هجينة تجمع بين المقاربات الأربع الواقعية، الليبرالية والبنيوية التاريخية[1]، إلا أنها أقرب للمقاربة الليبرالية لأنها تعتمد في تحليلها كثيرا على البعد الاقتصادي والحفاظ على النظام الليبرالي كنظام اقتصادي عالمي.

تقوم الفكرة الرئيسية لنظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة حول فرضية مفادها، أن العالم بحاجة إلى دولة مسيطرة واحدة لتضع وتنفذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام، وحتى تتمكن دولة ما من تحقيق الهيمنة يجب أن تتوفر على القدرة على إنفاذ قواعد النظام والرغبة في ذلك، إلى جانب الالتزام بنظام تعتبره أغلبية البلدان مصدر كسب متبادل لها[2].

يرجع البعض الفضل في بروز مفهوم الهيمنة إلى هذه النظرية من خلال أفكار المفكر والخبير الاقتصادي تشارلز كيندلبيرجر Charles P. Kindleberger أين مهد لهذا المفهوم من خلال أطروحته الاقتصادية التاريخية "العالم في كساد 1929–1939"، أين اعتبر أن الانكماش الاقتصادي الذي شهدته الاقتصاديات في 1920 يمكن أن يتطور إلى أزمة اقتصادية عالمية، لأن بريطانيا العظمى لم تعد قادرة على ضمان استقرار النظام الاقتصادي العالمي، والولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لها الرغبة في الاضطلاع بهذا الدور، وبهذا كتب: "حتى يستقر النظام الاقتصادي العالمي يجب أن يتوفر على موازن، موازن واحد"، فدون قوة مهيمنة قادرة ومستعدة للقيادة لا يمكن الحفاظ على النظام الدولي.

وعلى هذا الأساس قدم ثلاثة فرضيات شكلت أساس نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة وهي:

1- مفهوم النظام الدولي كسلعة عامة.

2- هناك ارتباط مباشر بين تراجع النظام الدولي وانحسار الهيمنة.

3- أنظمة الهيمنة يمكن أن تنحل في حالة عدم الاستقرار[3].

---

[1] YÜCEL BOZDAĞLIOĞLU, Op.Cit, p.4.

[2]- مارتن غريفثس و تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 430.

[3]- Jakob Lempp and Stefan Robel, "A Tale of Two Worlds? U.S. Hegemony and Regional Development: The Case of Latin America",p.4.
https://tudresden.de/die_tu_dresden/.../zis/.../**robel**/.../DAP15.pdf

واعتمادا على ذلك بين كيندلبيرجر الطريقة التي قامت بها المملكة المتحدة بفرض نظام تجاري عالمي باستخدام قوتها البحرية، وذلك على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وبفقدانها لوضعية الهيمنة حدث الكساد العظيم 1929 ومن ثمة كان انهيار النظام نتيجة طبيعية، ولعبت الولايات المتحدة نفس الدور بعد الحرب العالمية الثانية بإرساء استقرار النظام المالي الدولي عبر مؤسسات "بريتون وودز".

أما روبرت كيوهان فقد حدد شروط الهيمنة فيما يلي:

- – السيطرة التامة على المواد الخام (الذهب، النفط، الفولاذ).
- – التحكم في مصادر رأس المال (البنوك وغيرها من المؤسسات المالية).
- – التحكم في الأسواق العالمية (المدخلات والمخرجات).
- – التمتع بميزة نسبية في الإنتاج.

الملاحظ على هذه الشروط أنها ترتبط أكثر بالجانب الاقتصادي وهذا أساس التحليل الليبرالي، فكما ذكر سابقا الثروة تخلق السلطة، فالهيمنة في معناها الواسع تشمل التحكم في الأسواق، تحقيق إجماع بين النخب الحاكمة، القدرة على حرمان دول المحيط لأسباب إيديولوجية، والقيادة من خلال الأمن الجماعي والتعاون بدلا من الأنانية التي تفرضها المسلمة الواقعية القائمة على مساعدة الذات دون النظر إلى الآخرين[1].

فحسب مسلمات هذه النظرية فإن من شأن القوة المهيمنة أن تساعد الدول على تحقيق التعاون وذلك لأن حضور القوة المسيطرة يقلل من انتشار النزاعات، كما أنها تملك قدرة كبيرة على فرض التعاون لعدة أسباب: أولا أنها كبيرة بما فيه الكفاية لتكون لديها مصلحة حقيقية من وراء التعاون الدولي، وثانيا كونها قادرة على معاقبة الدول الأخرى شرط انخراطهم في عدم الالتزام عمدا[2].

[1]-Marius Meyer , Op.Cit, p.p.22,24.

[2] - Leonardo Baccini, Paul Poastand Johannes Urpelainen,"The Return of Hegemonic Theory: Dominant States and the Origins of International Cooperation", November 1, 2011, p. 4. https://www.mcgill.ca/.../files/.../leo_**baccini**_cv_aug2015.pdf

وحتى يتم تسهيل التعاون حسب كيوهان لابد من الاعتماد على مفهوم النظم regimes ويقصد بها: "مجموع القواعد، اللوائح، القيم والأهداف والتوقعات المشتركة المقبولة جماعيا والتي يتم تنفيذها بشكل ضمني أو صريح." ومثال ذلك اتفاقية الغاتGAAT التي ترتكز على المشاركة في مجموع الأفكار التي تدور حول السؤال: كيف يجب أن تكون التجارة؟ وكذا هو الحال بالنسبة لاتفاقية منع الانتشار النووي.

وفي هذا الصدد حدد روبرت كيوهان أربعة نقاط أساسية في تعريف النظم:

- **المبادئ:** تشير إلى القوة الدافعة أو الحوافز المنطقية والعقلانية وراء أفعال الأعضاء، وتكون في شكل أهداف واضحة وصريحة كحرية التجارة، إزالة الألغام في إفريقيا، إلغاء الأسلحة النووية.
- **القيم أو المعايير:** تشير إلى المبادئ التوجيهية العميقة أو الالتزامات لدى الأعضاء، تكون عادة اقل وضوحا من المبادئ وتؤثر بطريقة غير مباشرة على الأفعال، مثل الحديث عن حقوق الإنسان.
- **القواعد:** تكون أكثر وضوحا من المبادئ والقيم بشكل ملموس وجلي، فهي المعايير المنصوص عليها للعمل فمثلا من غير الجائز غرس أو نشر ألغام أرضية.
- **إجراءات صنع القرار:** تركز على تنفيذ المبادئ وكيفية تحويلها إلى أفعال.

والهدف من وراء الاعتماد على الأنظمة تتمثل في كونها تمنح شرعية لسلوك الفواعل في النظام الدولي، كما تضمن البث في المجلات الرئيسية القائمة على المصالح الذاتية المقبولة لدى الطرفين، فمصالح الأطراف مؤسسة على التشارك في المبادئ، القيم والقواعد وإجراءات صنع القرار[1].

أما جوزيف ناي فيعتقد أن القوة العظمى حتى تصبح قوة مهيمنة عليها العمل على إقناع الآخرين بأهمية التعاون، ويكون ذلك من خلال إعمال مفهوم القوة اللينة التي تجعل باقي الدول تؤمن بالمصالح المشتركة.

[1]- Marius Meyer , Op.Cit, p.p.24,26.

وقد صاغ جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة في كتابه الصادر سنة 1990 الموسوم بـ: " ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" أين يمكن للدولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية لأن الدول الأخرى تحب قيم هذه الدولة وترغب في إتباع نهجها. وتتحقق هذه القوة بناء على مصدرين هما المصادر المحلية أو الداخلية ممثلة في القوة الكامنة في الثقافة* والمؤسسات السياسية**، حيث أن الطريقة التي تتصرف بها الدولة في الداخل يمكن أن تعزز صورتها وشرعيتها المكتسبة ما يساعدها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، أما المصدر الثاني فيتمثل في المصادر الدولية والتي تشير إلى ضرورة احترام الدولة للقانون الدولي والأعراف والمؤسسات الدولية[1].

أما سوزان سترنج فترى أن الهيمنة تتطلب نوعين من القوة، الأولى علائقية والثانية هيكلية، أين تقوم الأولى على قوة الإقناع وإجبار الجهات الفاعلة الواحدة تلو الأخرى أو في شكل جماعات، في حين تشير القوة الهيكلية إلى القدرة اللازمة لتحقيق القواعد والمعايير المرغوبة والعمليات في النظام الدولي، فعلى المهيمن أن يخلق أو يحافظ على الأنظمة الحيوية للتعاون في المستقبل، ويقلل الشكوك في إطار سعي الدول الأخرى لتحقيق مصالحهم الخاصة[2].

رغم أهمية ما ذهبت إليه نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة، إلا أن بعض المفكرين يجادلون أن القوة المهيمنة من شأنها أن تعقد عملية التعاون، ومرد ذلك أن التعاون الدولي غالبا ما يكون لديه تأثيرات غير متماثلة على الدول، وذلك لأسباب عديدة منها أن اعتماد الدول القوية يتزايد بصورة أقل من اعتماد الدول الضعيفة على شركائهم الخارجيين، كما أن الدول الضعيفة لديها تخوف من استغلال اعتمادهم من قبل شركائهم الأكثر قوة في استمرار التعاون لإعادة التفاوض على توزيع مكاسب التعاون.

*الثقافة: تتمثل في التماسك الاجتماعي، ارتفاع مستوى المعيشة، الحرية، إتاحة الفرص للجميع، التسامح، أسلوب حياة مغرية.

**المؤسسات السياسية: الديمقراطية، الدستورية، الليبرالية و لتعددية، كفاءة أداء البيروقراطية الحكومية.

[1]- حمدي عبد الرحمن، "القوة الناعمة الآسيوية هيمنة جديدة في إفريقيا؟"، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد 246، السنة 23، 2013، ص 14.

[2]- Sait Yilmaz, Op.Cit, p.195.

وفي هذا الصدد أشار ماكلارن Mclaren أن الدول الضعيفة تحاول الاستفادة من مكاسب التعاون لأقصى درجة مقارنة بالدول القوية[1].

المطلب الثالث: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية البنائية

تعتبر النظرية البنائية* أحد النظريات الهامة في العلاقات الدولية التي برزت بعد الحرب الباردة، وقدمت تفسيرات مختلفة عن تلك التي اعتمدت عليها كل من النظرية الواقعية والليبرالية، أين اعتمدا على التفسير المادي للعلاقات الدولية بخلاف ما ذهب إليه المنظور البنائي.

ويعتبر ألكسندر وندت A. Wendt من بين أهم مفكري المنظور البنائي، والذي اعتمد في تحليله للعلاقات الدولية على المفاهيم التالية: الهوية، الإيديولوجية، الخطاب، الثقافة، الأفكار وهي قوى غير مادية لها تأثيرها على مفاهيم مثل الهيمنة، الحرب واللاإستمرارية في النسق أو الانقطاع في النظام.

البنائيون بشكل عام يعتقدون أن الأفكار تشكل الدافع الأول والأساسي وراء تغير سلوك الوحدات أو الدول، فهي المتحكمة في توزيع القدرات، وهو ما جعلهم يقرّون أن لكل من الأفكار والمادة تأثير متبادل تماما كما هو الحال بين العقل (أفكار – غير مادي) والجسم (مادي).

من هذه المنطلقات قدم روبرت كوكس R.Cox العديد من الأعمال حول مفهوم الهيمنة وكذا مفهوم القوة في العلاقات الدولية، فحسبه القوة لها جانبين: الاتفاق consent والإجبار أو الإكراه coercion، وجادل كوكس بأن الاتفاق أو القوة اللينة لها فعالية التطبيق، في حين أن الإجبار لا يعد ضروريا في تدعيم الهيمنة[2]، فالدول المهيمنة لا تعتمد دائما على الإكراه كأداة لتفعيل

---

[1]- Leonardo Baccini, Paul Poastand Johannes Urpelainen, Op.Cit, p.p. 4,5.

* النظرية البنائية برزت بعد الحرب الباردة بعدما عجزت المنظورات الأخرى في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية بصورة خاصة) عن التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفسير ذلك، فكانت عودة جيدة للنظريات القائمة على البعد الاجتماعي في التحليل السياسي، أين تم إحياء وتجديد أفكار النظرية الماركسية ونظرية التبعية وغيرهما، وكانت سببا في بروز بعدا جديدا في دراسة العلاقات الدولية، من أهم مفكري هذا النموذج المعرفي نذكر: Alexander Wendt…Michael Barnett, Jeffrey T. Checkel, Nicholas Onuf.,
للمزيد من المعلومات اطلع على :

-Ian Hurd, Constructivism, January 18, 2008.
http://faculty.wcas.northwestern.edu/~ihu355/Home_files/17-Smit-Snidal-c17.pdf
- Jeffrey T. Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory", **World Politics**, Cambridge University Press, Vol. 50, No. 2 , January 1998. In :
http ://n.ereserve.fiu.edu/010030866-1.pdf

[2]- Marius Meyer, Op.Cit, p. 30.

مبادئها وتحقيق أفكارها، فالكثير من الدول تقبل عن طيب خاطر المبادئ المقترحة بحكم خدمتها لمصالحهم أيضا، فلا يشترط في المهيمن استخدام القوة لفرض أفكاره ومبادئه، ففي حالات عديدة ما تتوافق مصالح الدول فيما بينها.

بل وأكثر من ذلك يمكن للمهيمن استغلال وضعية التفوق لتعميم ونشر قيمه للدول الأخرى، هذا التعميم للقيم تم تعريفه من قبل إكنبري John Ikenberry وكوبشان Charles Kupchan في مقالتهما الموسومة ب: "التنشئة الاجتماعية والقوة المهيمنة" " socialization and hegemonic power" سنة 1990، واعتبرا أن المهيمن لا يمكنه الاعتماد على الإكراه لوحده رغم امتلاكه لكل مقومات القوة، وعلى هذا الأساس وضع كل من إكنبري و كوبشان ثلاثة فرضيات حول الدولة المهيمنة ممثلة في:

- تحدث التنشئة الاجتماعية بعد حروب و أزمات.
- يعتبر تقبل النخبة للمعايير الجديدة أمر في بالغ الأهمية.
- يتم بالتوازي توظيف القوة المادية في الممارسة القصرية[1].

وبهذا ميزا إكنبري و كوبشان بين نوعين أو نمطين من القوة المهيمنة، يتعلق **النمط الأول** بالحوافز المادية من خلال التهديد بالعقاب أو الوعود بالمكافآت، في حين يشير **النمط الثاني** إلى المعتقدات الموضوعية من خلال العمل على تغييرها لدى قادة الدول الأخرى[2].

لتدعيم هذه النظرة ومن أجل فهم التغير في النظام الدولي وضع كوكس نموذجا أسماه نموذج الديالكتيك التاريخي the historical dialectics model وفيه استعان بفكرة غرامشي* ليبرهن كيف أن الهيمنة تتأسس على الاتفاق والمصادر الغير مادية بدلا من العوامل المادية، كما انه اعتمد على فكرة ماركس المتعلقة بتأثير البنية التحتية على البنية الفوقية، أي أن التغير في بنى الدولة وطبيعة الإنتاج يؤدي إلى تغير بنيوي كبير وإعادة ترتيب البنى الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

---

[1] - Petropoulos Sotiris, Op.Cit, p.4.

[2]- Andreas Antoniades, Op.Cit, p. 5.

*الهيمنة حسب غرامشي تعبر عن علاقة توافقية وليس عن علاقة سيطرة نتيجة القوة، وهي نتاج عوامل الإديولوجيا والقيادة السياسية، فهي تنظيم قائم بالاتفاق.

ويتكون النموذج الديالكتيكي للهيمنة عند كوكس من ثلاثة مجالات مترابطة فيما بينها وهي: الأفكار، المؤسسات، القدرات المادية وهي متفاعلة فيما بينها تحت تأثيرات تاريخية.

الشكل رقم: 01

النموذج الديالكتيكي للهيمنة عند روبرت كوكس

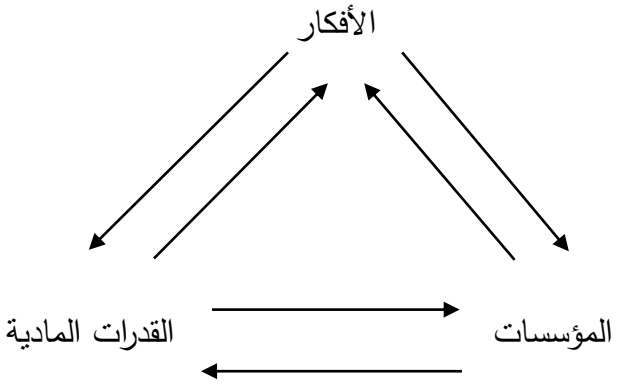

المصدر: Andreas Bieler and Adam David Morton,A critical theory route to hegemony, world order and historical change,p88.
.https://mist901.wikispaces.com/.../**Bieler**+and+**Morton**+A+**Critical**+**Theory**+ **Route**.pdf

يقوم النموذج على فرضية مفادها أن الهيمنة تتأسس على الأفكار المدعمة لبعضها البعض والتي تتجلى في المجالات المادية والمؤسسية، وقد حدد كوكس مجالين في تعريفه للأفكار، فأشار أولا إلى أنها تعني المعاني المشتركة ذاتيا، استنادا إلى مفاهيم مشتركة للثقافة، المعايير وطبيعة العلاقات الاجتماعية، وهو التعريف الذي يتناسب وما جاءت به الليبرالية الجديدة فيما يخص الأنظمة، على اعتبار الثقافة أرضية نحو التعاون.

وفي تصوره الثاني للأفكار بيّن الجانب الإيديولوجي منها من حيث ارتباطها بالصور الجماعية للنظام الاجتماعي المرتبط بمختلف الفئات، أين يسمح هذا التصور الجماعي أو المشترك للأفكار بتسهيل القيام بالأفعال المشتركة واكتساب المشروعية في الأداء، وهنا يبرز بشكل واضح فكرة اكنبري و كوبشان حول تعميم القيم، إذ تعتبر عامل هام حتى يكتسب المهيمن صفة

الشرعية في الأداء، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تتأتى من خلال الاعتماد على العقوبات والتهديدات.

أما ما ارتبط بالقدرات المادية فيقصد بها عناصر القوة الصلبة (التكنولوجيا، الموارد الطبيعية...) في حين تشير المؤسسات حسب هذا النموذج إلى الصور الرسمية للأفكار التي تعكس ديناميكيات القوة العالمية والذي يسمح باستقرار ومنح المشروعية للنظام الناشئ.

مجمل هذه المجالات لها ثلاثة أبعاد للتأثير تجمعها علاقة ترابطية ممثلة في: العلاقات الاجتماعية للإنتاج، أشكال الدولة، الأنظمة العالمية.

أين تشير العلاقات الاجتماعية للإنتاج إلى ميكانيزم الهيمنة أو أساس القوة في النظام العالمي، وأي تغيير على مستوى العلاقات الإنتاجية يؤثر مباشرة في العلاقات الاجتماعية على المستوى الداخلي، ويكون له تأثيره على سلوك الدولة على المستوى العالمي.

وفي تعريفه للهيمنة جمع كوكس بين الوجهة الواقعية من حيث تعظيم المكاسب والقدرات العسكرية، والوجهة الليبرالية من خلال البعد الاقتصادي للهيمنة، مع تأكيده على الأهمية الأولية للأفكار، كما بين أن المجالات السابقة الذكر لها تأثير ضمن كل مجال من مجالات النموذج التاريخي للهيمنة الذي يقوم هو الآخر على ثلاث مجالات هي:

- العلاقات الاجتماعية للإنتاج: تعتبر مقدمة لاستعاب التقييم الحالي للعمل.
- أشكال الدولة: المكونة تاريخيا من مركبات الدولة والمجتمع المدني.
- النظم الدولية: المولدة للصراع والاستقرار وتسمح بالتفكير في ظهور بدائل أخرى للنظام الدولي.

وبين أن التغير في علاقات الإنتاج يؤثر مباشرة على القوى الاجتماعية التي تبرز أولا على الصعيد الوطني وتنتقل إلى الصعيد العالمي وهو ما يرتبط بأشكال الدولة، والشكل التالي يوضح ذلك[1].

[1] - Marius Meyer , Op.Cit, pp. 30,37.

الشكل رقم 02: العلاقة بين العلاقات الاجتماعية للإنتاج والقوى الاجتماعية

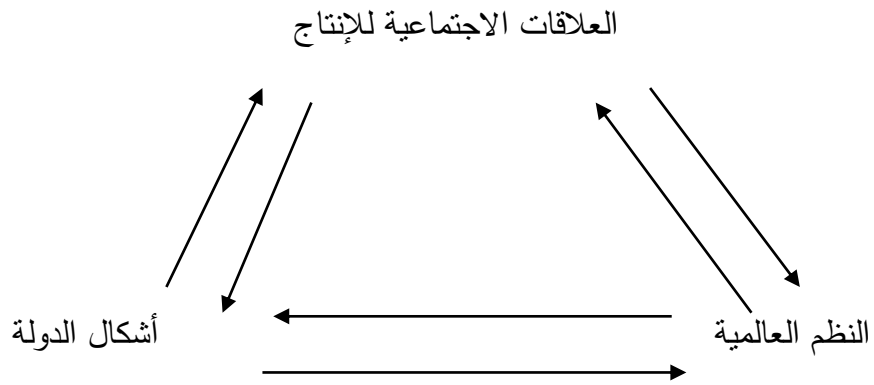

المصدر:

Marius Meyer : An Exploration of the Role of Soft Power in Hegemony: the USA and China, Thesis presented in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Arts (international studies),Stellenbosch University, March 2007, p36

أما عن أبعاد الهيمنة فقد حددت في أربع هي:

1- **الإكراه Coercion:** تكون هناك قوة مهيمنة واضحة وهي الدولة التي تملك سلطة مطلقة، وهنا نميز طرفين فاعلين المهيمن والأطراف الآخرين، أين يمارس المهيمن سلطته مستندا على الإكراه والقوة المادية، ولهذا غالبا ما تشير القوة إلى القدرات المادية فوجود المهيمن مرتبط بقدراته حتى يبقي على مصالحه.

2- **الاتفاق Consent:** المهيمن واضح الطبقة الحاكمة أو الدولة، ومصطلحي المهيمن والهيمنة متداخلين لكنهما ليسا مترادفين، فمفهوم الهيمنة هو أكثر ملائمة وتخصصا لأن التركيز لا ينصب على من هو المهيمن؟ وإنما ماهي الهيمنة؟ فالمهيمن قد يعمل على تعظيم قدراته وقوته وفي المقابل يقوض هيمنته. والهيمنة القائمة على الاتفاق تشير إلى قدرة المهيمن على تحويل مصلحته إلى معنى عام، وبذا تشير القوة إلى القدرة على التأثير على الآخرين، ووجود الهيمنة يتعلق بقدرة المهيمن على إقناع الأعضاء الآخرين في النظام بأولوية قيمه وتفضيلاته وشرعية أفعاله.

3- **الجاذبية Attraction:** هناك دولة قوية أو مجموعة من الدول تملك سلطة حازمة لا تهدف للسيطرة على النظام الدولي، فبحكم طبيعتها يمكنها التعايش مع الفواعل القوية الأخرى. وهنا كل من مفهومي الهيمنة والمهيمن متشابكين، أين لا يوجد تمييز واضح للفواعل وترتكز الهيمنة على

الاتفاق(قوة الجاذبية) وتشير القوة إلى القدرة للتأثير على الفواعل الآخرين، وبالتالي القوة لا تكون موجهة إلى جماهير بعينها، وتستمر الهيمنة من خلال قدرة المهيمن على الحفاظ على قوة جاذبيته.

4- **الحياة Life:** كل من مصطلحا الهيمنة والمهيمن في هذه الحالة غير متداخلين، والقوة تفسر كقوة حيوية أي القدرة على إنتاج المواضيع والذوات subjects/subjectivities، فالهيمنة هي شرط للبقاء وتتميز بملامح خاصة[1].

الملاحظ على توجه المنظرين البنائيين في تعريفهم للهيمنة تركيزهم على البعد القيمي والفكري في تعريفها، على اعتبار أن من شأن التأثر بقيم الآخر أن تشكل الجاذبية التي تغني عن المواجهة المباشرة سواء من خلال العقاب أو الإغراء لما في ذلك من تكاليف.

المبحث الثالث: الهيمنة من منظور تحليل النظم الإقليمية

يعتبر المستوى الإقليمي مستوى يتوسط مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة ما يسهل على الباحث الانتقال من الكل إلى الجزء والعكس، وهو ما يرتبط بصورة مباشرة بجوهر الموضوع أين يتسنى لنا فهم ظاهرة الهيمنة بشقيها الإقليمي والدولي، والبحث في إمكانية الانتقال من هيمنة إقليمية إلى هيمنة عالمية، وهل يشترط في المهيمن العالمي التواجد والسيطرة على كامل الأقاليم في العالم أم لا؟.

كما أن البحث في مفهوم المهيمن الإقليمي يجرنا بالضرورة إلى دراسة النظام الإقليمي، وفهم أنماط تفاعلاته وحدوده البنيوية والوظيفية، وذلك في إطار الدراسات النظمية التي انطلقت من ميكانيزمات التوازن في الطبيعة لوصف حالة الاستقرار والتوازن ضمن النظام السياسي، النظام الإقليمي والنظام الدولي.

[1]- Andreas Antoniades, Op.Cit, p. 12.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي

أدت المدرسة السلوكية بعد الثورة المنهجية التي أحدثتها في دراسة الظاهرة السياسية، إلى بروز العديد من المجالات البحثية الفرعية وبروز نظريات جزئية واعتماد مستويات ووحدات تحليل بخلاف تلك التي سادت في الفترات السابقة، أين شكلت الدراسة القانونية للدولة محورا للبحث في إطار ما عرف بالمدرسة القانونية أو الكلاسيكية.

وتعد دراسة النظم الإقليمية من الدراسات التي عرفت تطورا ملحوظا منذ نهاية الحرب الباردة بفضل المناهج العلمية التي اعتمدتها المدرسة السلوكية في البحث السياسي، فأثناء فترة الحرب الباردة ركز منظرو العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث على المستوى الأعلى من التحليل –النظام الدولي–باعتباره أفضل مستوى لتحليل التفاعلات الواقعة آنذاك، وبالتالي تم التعامل مع الإقليمية كما يقول كانتوري Kantory وشبيغل Cheppigal كجزء من دراسة المناطق، دون مقارنتها ببعضها البعض، وفي أحيان أخرى اهتم البعض كجوزيف ناي بدراسة النظم الإقليمية من منظور دراسة المنظمات الإقليمية، كما ركز معظم منظري تلك الفترة على الأبعاد القانونية والشروط التكاملية للتعاون الإقليمي، إلا أن نهاية الحرب الباردة بما حملته من تفاعلات جديدة ساهمت في انتعاش الدراسات الإقليمية، أين قام المنظرون بتطوير الدراسات السابقة وظهر ما أسماه باري سوشيتز بنظرية الإقليم التي طورها كل من جفيس Jevis وكرسنر Krasner إلى جانب أوسلر هامبسون Osler Hampson وغيرهم[1]، وحاليا هناك كتب عديدة برهنت على أهمية المناطق كعامل مركزي في فهمنا للسياسات العالمية.

فالأقاليم لم تصبح فقط من أكثر المواضيع أهمية في مجالات النزاع والتعاون كما في الماضي، ولكن حصلت على استقلالية حقيقية عن تفاعلات القوى العالمية على المستوى النظامي[2]، فهذا المستوى من التحليل يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، إذ يركز على كافة المستويات من الكل إلى الجزء، انطلاقا من مستوى النظام الدولي فالإقليمي فالوطني والربط بينها.

[1]- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص8.

[2]-Amitav Acharya,"The emerging regional architecture of world politics**", Sheridan press**, **U.S.A**., vol. 59, N. 4, July2007, p. 629.

وقد أدرج الباحثين في هذا المجال المعرفي مجموعة من التعاريف قصد فهم النظام الإقليمي، لكن قبل ذلك يجب التعرف أولا على مفهوم النظام والذي يقصد به شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية، يتضمن نمطا معينا من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، ويتغير النظام من حالة لأخرى وفقا لمجموعة من الشروط كالقدرة على التكيف، والقدرة على تحقيق أهداف وحداته، الحفاظ على الاستقرار الداخلي[1].

كما يشير النظام إلى مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، وتتيح العلاقات بينها إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي[2]، فالنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوك البشري على كافة المستويات.

أما تشارلز ماكليلاند Charles Maclelland فيعرف النظام على أنه : "بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، و لها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها ومحيطها"، في حين عرفه هوفمان S.Hoffman على أنه: "نموذج العلاقات ما بين الدول القاعدية"[3].

وقد ربط جيمس روزنو James Rosenau مفهوم النظام بأهم مستوى تحليل في العلاقات الدولية وهو المستوى الدولي، وذلك لأنه الأكثر فهما عن مستويات التحليل الموجودة في هذا الحقل المعرفي، وذهب إلى أن تركيز الباحثين عليه سيمكنهم من دراسة نمط التفاعلات Pattern of interactions التي يفرزها النظام الدولي ككل، لذلك يستحسن عدم استبداله بمستوى أدنى من التحليل، لأن ذلك سيفقد الباحث الاستفادة من الكثير من مزايا التحليل من أهمها:

* القدرة التفسيرية للنظام الدولي، رغم نقص المعلومات في هذا الصدد.

* إغفال الوحدات السياسية كفاعل مهم في النظام الدولي[4].

---

[1]- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، لبنان دار الأهلية، ط 1 ،1999، ص 44.

[2]- جهاد عودة، النظام الدولي، مصر، دار الهدى، ط1، 2005، ص 9.

[3]-Kenneth waltz, Theory of international politics, USA, Addison Wesley publishing company, 1979, P.49.

[4]-James N. Rosenau, International politics and foreign policy, New York, free press, 1969, P.22.

أما الإقليم بمعناه القانوني يتضمن سطح أرض الدولة وكل ما يحيط به من فوق ومن تحت، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية اتجهت نظرية الدولة إلى الإقرار بضرورة وجود الإقليم في تكوينها، فهو يحدد مدى سيادتها على الذين يقيمون ويمرون بأرضها[1].

وتاريخيا عرف الإقليم على أنه الفضاء أو المجال ما بين الوطني والمحلي (البلدية)، هذه الأنواع من الأقاليم تعرف بالأقاليم الدقيقة، وهناك الأقاليم الكبيرة وهي وحدات أو أنظمة فرعية بين مستوى الدولة ومستوى النظام العالمي، وبين هذين المستويين نجد الأقاليم الفرعية وهي تشير إلى الترتيبات والعمليات غير الحكومية[2].

وفي دراسة لـ بروس روسيت B.Russett للأقاليم الدولية بين أن تعريف الإقليم يختلف اختلافا واسعا بناء على الطرق والصفات التي يستخدمها الاختصاصيين في نظرية الإقليم، كما أنه لا يوجد إجماع حول رسم حدود الأقاليم أو المنظومات الفرعية وكذا عضويتها[3]، وهو ما ذهب إليه إيفن نيومان E. Newman حول أن تعريف الإقليم يتغير بصورة مستمرة، ويعيد أعضاءه تعريفه من خلال الخطاب المتصل[4].

وتتحدد خصائص الإقليم فيما يلي:

- التحديد الإقليمي إذ قد يعرف الإقليم من خلال تعاون متميز وقد يحدد كمجال قضايا.
- مجال أو غرض التعاون الإقليمي: التفاعل بين الفواعل والمؤسسات قد يتفاوت بين مدى شمولية القضايا لأهداف محددة بدقة من أجل التعاون.

وهنا قدم نورالف فغلند Veggeland Noralv تصور لثلاثة أقاليم هي: الإقليم الوظيفي، الإقليم الثقافي، الإقليم الإداري[5].

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1995، ص246.

[2]–Fredrik Soder Baum, theories of new regionalism, p.6. www.palgrave.com.pdf.

[3]- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 23.

[4]- أحمد الرشيدي، ناصيف يوسف حتي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 257.

[5]–Malin Gunnarsson, regionalism and security-two concepts in the wind of change, p.185. www.omu.se.pdf.

في حين ميز كيتنغ Keating بين ثلاث أنواع من الأقاليم وهي: الإقليم الكبير يشير إلى التعاون الدولي بين دولتين أو أكثر، ويتضمن منطقة إقليمية واسعة، الإقليم الدقيق يشير إلى التعاون الإقليمي بين الدول أو أجزاء من الدول ضمن منطقة جغرافية صغيرة، وهناك أيضا الإقليم الشبه وطني وهو يشير إلى التعاونيات الإقليمية داخل الدولة[1].

أما فيما ارتبط بمفهوم النظام الإقليمي باعتباره أحد مستويات التحليل الهامة في دراسة الظواهر والعلاقات الدولية، فإنه بالبحث نجد أن هناك العديد من التسميات التي تصف مفهوم النظام الإقليمي، فالبعض يطلق عليه تسمية النظام الدولي التابع كناية عن العلاقات بين الدول المرتبطة والتابعة للنظام الدولي، كما يطلق عليه تسمية النظام الفرعي أو النظام الإقليمي الفرعي، أو نظام الدول الفرعي.

إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي أي أن النظام الدولي مفكك إلى عدة نظم فرعية، وهذا لتمتع العديد من الأقاليم بقدر واضح من الانقطاع والتمايز عن النظام الدولي[2]، وهو ما بينه أوران يونغ O.Young في نموذج الانقطاع في النظام الدولي، الذي فسر من خلاله المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية، إذ اعتبر أن كل إقليم له خصائص وعوامل تأثير تميزه عن بقية الأقاليم الأخرى، وهو ما يؤثر على النمط التفاعلي القائم بين الوحدات المشكلة له، ويرى يونغ أن ما زاد من أهمية اعتماد المستوى الإقليمي كأداة تحليل سياسية، هو حدوث مستجدات في الستينات طبعت المناطق الدولية بخصوصيات هامة، كغياب حرب دولية عالمية تؤدي لحدوث تمحور على المستوى الدولي، وهذا ما سمح لكل منطقة من تطوير خصوصياتها، إضافة إلى إحياء أو قيام قوى كبرى وأخرى إقليمية، وازدياد عدد الدول المستقلة خاصة في آسيا وإفريقيا إضافة إلى ازدياد مستوى الوعي السياسي وكذا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظيمتين بإنشائها[3].

---

[1]– Malin Gunnarsson, Op.Cit, p186.

[2]- محمد مجدان، العالم العربي و العلاقات الأطلسية "دور النظام الإقليمي العربي و تأثيره فيها" 1970-1990، إشراف محمد شلبي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008، ص23.

[3]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص55.

وعلى هذا الأساس يعرف النظام الإقليمي بأنه: "مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز والتعاون، وربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع و كافة المجالات الأخرى"[1].

كما يشير النظام الإقليمي إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول، التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد، ويشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقا لأهداف ومصالح مشتركة.

يرى البعض أن النظام الإقليمي ينشأ في الأصل حينما يصل نسق التفاعلات السياسية بين القوى المحلية لمنطقة ما، مستوى معينا من الكثافة ويمكن قياس درجة وكثافة هذه التفاعلات بحدوث الصراعات والحروب من جانب، ومظاهر التعاون والتحالف...الخ من جانب آخر، وأيضا كثافة العلاقات الدبلوماسية العادية بين مختلف الفرقاء، وإدراك الفاعلين لبعضهم البعض وتصوراتهم الذاتية عن أدوارهم و قدراتهم.

وفي هذا الصدد عرف ميشال هاس Michael Haas النظام التابع بأنه: شبكة تفاعلات سياسية محددة ذاتيا بين أعضاء منطقة في مجال محدد[2].

مما تقدم تبين أن هناك فرق بين تسمية النظام الإقليمي، الذي يقوم على فكرة تجميع الدول في نظم إقليمية، وتسمية نظام فرعي أين تشير إلى تفكيك النظام الدولي إلى نظم إقليمية فرعية. وبتحليل ما سبق يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي: ماهي الكيفية التي تنتج بها الأقاليم النظام؟

حسب ألكبا Alagappa بينما يعتبر مصطلح النظام مصطلح متقلب في العلاقات الدولية ويمكن استخدامه بطرق مختلفة، فإن صناع القرار والأكاديميين يستخدمون المصطلح باعتباره مفهوم واضح ذاتيا.

أما الباحثين في العلاقات الدولية فقد استعملوا مصطلح النظام على المستويين الدولي والإقليمي بطريقتين :

---

[1]- هاني الياس خضر، صراع الإرادات في آسيا، سوريا، مركز الشرق للدراسات، ط1، 2007، ص37.

[2]- محمد مجدان، مرجع سابق، ص31.

- الاستعمال الأول استخدم لوصف الوضع الراهن Status quo: هنا النظام يعني توزيع القوة أو الترتيب المؤسساتي Institutional arrangement بصرف النظر عن نتائج السلم أو النزاع.
- الاستعمال الثاني استخدم النظام هنا بمعنى أكثر معيارية ويشير إلى استقرار متزايد، والقدرة على التنبؤ بانعدام السلم[1].

ويرى كل من الأستاذين كانتوري Kantory وشبيغل Cheppigal أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الدولية:

- مساهمته في تعميق دراسة العلاقات الدولية فهو مستوى تحليل وسطي بين مستوى الدولة والمستوى العالمي.
- يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن ما يؤدي لتغييب عوامل هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي.
- يساعد أخصائي المناطق بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.
- يساعد في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة دولة على المستوى الإقليمي الدولي.
- يساعد في القيام بالدراسات المقارنة بين منطقتين مختلفتين.
- يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي[2].

أما على المستوى الإقليمي فيرجع ظهور مفهوم النظام الإقليمي للدوافع التالية:

– الدافع الأمني: حاجة الدول للأمن خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب، وعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.

---

[1]- Amitav Acharya, Op.Cit, p. 637.

[2]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 56.

– الدافع السياسي والاقتصادي: رغبة قادة الدول في إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم.

– المتغيرات الدولية: سعي الدول المتوسطة والصغيرة وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية.

– صعوبة إدراك واقع العلاقات الدولية من خلال التركيز على مستوى النظام الدولي ما أدى بالمنظرين للتركيز على مستوى التحليل الإقليمي، إضافة إلى حدوث تفاعلات إقليمية ذات تأثير عالمي أدت لتطور هذا المستوى التحليلي[1].

عموما تسعى دراسة النظم الإقليمية لتحقيق ثلاث أهداف :

1- محاولة وضع إطار لتفاعل الوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

2- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين.

3- دراسة العلاقة بين نظام فرعي و نظام دولي[2].

أما فيما ارتبط بشروط قيام نظام إقليمي فقد اختلف المفكرين بشأن تحديدها، فالبعض يركز على شرط التقارب الجغرافي كأساس لتمييز النظم الإقليمية، والبعض الآخر يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، في حين يرى اتجاه آخر أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، فالعمل المحدد في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات بين الدول و بعضها البعض[3].

وقد أكد يونغ على نمو التداخل بين المحاور العالمية أو تلك التي تشمل النظام ككل للسياسات الدولية من ناحية، وبين مناطق إقليمية أو نظم فرعية حديثة الظهور وشديدة التشعب من ناحية أخرى، وبهذا صاغ أوران يونغ عوامل الارتباط والانقطاع بين كل من النظامين الدولي والإقليمي كما يلي:

- هناك فواعل وقضايا تلعب دور في كل النظام الدولي ومعظم النظم الإقليمية الفرعية.

---

[1]- محمد مجدان، مرجع سابق، ص.ص، 28- 29.

[2]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ت: وليد عبد الحي، لبنان، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985، ص 118.

[3]- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1986، ص 24.

– كل نظام إقليمي يتميز بفواعل ومصالح وأنماط صراعية وتوازنات قوى خاصة.

– كل إقليم منفصل عن الأخر.

– هناك إمكانية ارتباط بين عدد من النظم الإقليمية.

– يمكن أن يختلف نمط العلاقات بين العناصر العالمية والإقليمية في كل نظام إقليمي[1].

كما أكد كل من ميلنرMilner ومانسفيلد Mansfield أن الأقاليم ينظر إليها طبقا لشروط غير جغرافية بصفة متزايدة، فالقرب المادي أو الاشتراك في نفس العلاقات الثقافية واللغوية والسياسية والاقتصادية لا يمكن اعتبارها لمدة طويلة شروط كافية لخلق الأقلمة Regionness.

وهو ما ذهب إليه أيضا كل من أدلرAdler وكراوفورد Crawford أين اعتبرا أن الأقاليم هي ليست تصور قائم على شرط التقارب الجغرافي، لكن يجب الاعتماد على شروط سياسية اجتماعية، ثقافية، وكذا اقتصادية، والتفاعلات فيما بين الدول التي غالبا وليس دائما تتواجد بنفس الفضاء الجغرافي.

زيادة على ذلك برز أو نمى اتجاه يرى أن الأقاليم تقوم على شروط تصورية Ideational terms، إذ يمكن أن تعبر الأقاليم عن الهويات الجماعية[2]، وهذا الاتجاه تطور مع منظري النظرية البنائية.

وفي هذا الشأن أدرج وليام تومسون W.Thompson واحد وعشرين صفة تستخدم في تحديد معالم المنظومة الإقليمية، أما بريتشر فقد وضع ستة شروط لقيام النظام الإقليمي، في حين حصرها ديفيد مايرز في ثلاثة شروط[3]، وعموما يعتمد النظام الإقليمي معايير أساسية في تحديد وجوده أبرزها:

1– إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية ،فالدول المتقاربة جغرافيا أكثر تفاعلا بغض النظر عن الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات إستراتيجية عسكرية اقتصادية،وهو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.

[1]-محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص115.

[2]-Amitav Acharya, Op.Cit, p 633.

[3]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 24.

2- اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة مميزة عن النظام العالمي.

3- وجود عناصر مشتركة ثقافية واجتماعية واقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي.

4- وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعلوماتية بين دول الإقليم يتحدد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها، على أن يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي، وهذا في إطار التفاعل بين هذا الأخير والنظام الإقليمي[1].

وقد حددا شبيغل و كانتوري سبعة معايير لتعريف النظام الإقليمي، في حين تحدث ريست عن خمسة أنواع من النظم الإقليمية وفقا لخمسة أنواع من المعايير، فيما يرى أحمد فؤاد رسلان أن هناك متغيرات يتميز بها النظام الإقليمي، وهي ما يسميها جميل مطر وعلي الدين هلال جوانب النظام الإقليمي استنادا إلى نظرية النظم الدولية، فكافة النظم الإقليمية تشمل على خمسة أبعاد من خلالها يتم فهم وتحليل مختلف التفاعلات الداخلية والخارجية وهي:

1- وحدات النظام: Units وهي القوى الفاعلة في المنطقة، قد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى الجغرافي، رغم أنها تظل الأعضاء الأساسية في الإقليم.

2- التفاعل: Interactions التفاعل بين وحدات النظام، وهو يتخذ أنماطا أو نماذج سلوكية مختلفة (صراع تعاون) وفق قواعد معينة، إضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام، أي سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها.

3- الوسط: Environment الوسط الإقليمي وهو البيئة المحيطة التي تشمل على العوامل المحددة والمناخ العام، الذي يميز العلاقات الإقليمية، فكل نظام إلا وله بيئته التي يتفاعل في إطارها والنظام الإقليمي له إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده وهنا يجب التمييز بين قلب النظام وأطرافه والدول الهامشية ثم نظام التغلغل.

4- حدود النظام: boundaries وهي الخطوط التي تميز نظام إقليمي عن النظم الأخرى، وتحدد طبيعته وأطرافه.

[1]- هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق، ص 37.

5- هيكل النظام :Structure ويعبر عن خصائص ومكونات القوة والتأثير داخل النظام[1]، أي نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، أي هل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات؟ أم يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة؟ أم أنه هناك شكل من الاستقطاب بين دوليتين أو أكثر على قيادة النظام؟ ولتحديد ذلك هناك ثلاث عناصر من القوة ممثلة في العناصر المادية، العناصر العسكرية، والعناصر النفسية، إضافة إلى نمط السياسات والتحالفات الذي يشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي، والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى، والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام[2].

المطلب الثاني: دور المهيمن في تحديد تفاعلات النظم الإقليمية

عرض منظري النظم الإقليمية مجموعة من النماذج التفسيرية، التي تعكس العلاقات الإقليمية الداخلية أي بين الوحدات المشكلة للنظام الإقليمي، والعلاقات الخارجية في كلا الجانبين، أي علاقة الأقاليم فيما بينها وعلاقة هذه الأخيرة بالنظام الدولي، وهنا اختلف الباحثين في هذا المجال حول المعايير التي تحدد طبيعة كل تفاعل، فالمناطق تعرف من خلال الأنواع المتنوعة للقوة، القوة العليا super power والقوة العظمى اللتان يشكلان بالأساس دول القلب core states وقوى إقليمية أقل امتدادا[3]، وبهذا الخصوص قدم بريتشر Bretcher ثلاثة مستويات تحليلية للنظم الإقليمية ضمن ما أسماه بـ المعالم الهيكلية أو المقومات البنائية للنظام، وتشمل تحليل مستوى القوة وتوزيعها وأنماط التكامل السياسي والاقتصادي التنظيمي، وكذا طبيعة الارتباط بين النظامين الدولي والإقليمي، في حين عرض وارنر فيلد Werner J. Feld وجافن بويد Gaven Boyd تسع مستويات تحليلية.

[1]- محمد عبد السلام،"ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، **كراسات إستراتيجية**، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 13، عدد167، 2003، ص 10.

[2]- جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص27.

[3]-Amitav Acharya, Op.Cit, p 630.

انطلاقا من ذلك تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

1-هيكلية النظام الإقليمي وخصائصه البنائية: تتحدد تفاعلات النظام الإقليمي بناء على هيكليته، وهي تشير إلى عدد الفواعل وقدراتها وتباين أدوارها أو المستويات التي يتكون منها النظام، وهنا يقسم كانتوري وشبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

- **القطاع المحوري أو المركزي** The core sector: يضم الفواعل الرئيسية في النظام وقد حددها ديفيد مايرز في ثلاثة أنواع:

– المهيمن الإقليمي Regional hegemonos: أو المتطلع إلى الهيمنة hegemonos Aspiring، وهي دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

– المساوم Bargainer: هي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة لذلك، يمكن أن يوجد أكثر من مساوم.

– الموازن Balancer: هي الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين، يتوقف توازن النظام على قوة هذا الطرف وعدم انحيازه لأي من الطرفين الآخرين.

- **القطاع الطرفي:**The peripheral Sector يركز كل من شبيغل و كانتوري في تحديده على عامل التجانس، إذ تكون دول هذا القطاع أقل تجانسا من دول القطاع السابق، وكل ما يربطها بالنظام هو الترابط الجغرافي، في حين يركز ديفيد مايرز على عامل القوة، أما بيرسون فيحددها من خلال تفاعلها في حالات النزاع والمشاركة والمساعدة.

كما تتحدد هيكلية النظام من خلال طبيعة ومستوى التماسك Cohesion أي مدى التشابه في خصائص الكيانات السياسية، ودرجة التفاعل فيما بينها، إضافة إلى بنية القوة للنظام الإقليمي، ويقصد بها القدرة المتاحة أو المحتملة لدولة ما على صنع القررات التي تحقق مصالحها، و قد تكون القوة مادية أو معنوية فتوزيع القوة داخل النظام الإقليمي تساهم في تشكيل هيكليته وأنماط تفاعلاته فشكل توزيع القوة يؤثر مباشرة على درجة الاستقرار السياسي وطبيعة الصراع داخل النظام الإقليمي.

2- **طبيعة النظام الإقليمي:** أي الخصائص العامة التي يتميز بها النظام وفواعله، من صفات مثل مدى امتداد المهيمن الإقليمي، وعلاقات الأطراف الأخرى مع الوضع، وطبيعة الاتصالات داخل النظام من حيث الكثافة والسيولة، فزيادتها تساهم في ترسيخ علاقات التعاون والحوار، وطبيعة التهديدات من حيث مصادرها ، وأنواعها ودرجاتها.

3- **نظام التغلغل أو التدخل** Intrusive system: له دور بارز في تفاعلات النظم الإقليمية، وهو يشير إلى تدخل القوى الخارجية في شؤون النظام الإقليمي التي قد يفوق أحيانا تأثيرها تأثير أي دولة أخرى ضمن الإقليم، وقد حدد ريجنز Wriggins ثلاثة مداخل تفسر دوافع تدخل القوى الخارجية،وهي كأن تكون لديها مصالح حيوية في الإقليم، أو تربطها علاقة مع أحد أطرافه، أو دوافع تنافسية، أو تلبية لرغبة أحد أطراف الإقليم في التدخل لموازنة قوة داخلية تسعى للسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية[1].

ويقودنا الحديث عن نظام التغلغل إلى العلاقة بين التوازن الإقليمي والتوازن الدولي والذي يتضح وفق النقاط التالية:

- أهمية الإقليم بما يمتلكه من عناصر القوة في التوازنات الإقليمية والعالمية.
- ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي، فالهند وباكستان مثلا يرتبطان بالقوى الكبرى وهذا يجعل جنوب آسيا إقليما مهما في حفظ التوازن الدولي للقوة الكبرى.
- درجة التجانس أو التوافق في السياسات الإقليمية، فكلما زاد هذا التجانس زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في التوازن الدولي والعكس صحيح.

وتدور سياسات التوازن الإقليمي في الغالب حول ثلاثة سياسات هي:

- وجود هامش مناورة سياسية واضح الأطراف في النظام الإقليمي يقوم إما على الارتباط الداخلي أو الخارجي أو الميل نحو الصراع.
- الرغبة الدائمة بالتغير حتى تسمح للقوى الإقليمية بتحقيق أهدافها، فيكون التنافس والنزاع ظاهرة بارزة فضلا عن تدخل القوى الخارجية لضمان معادلة علاقات القوى.

[1]- محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص.ص، 55- 76.

- التوافقات المحددة في حالة وجود السلاح النووي من خلال القبول بسياسات الترضية وعدم الدخول في صراعات حادة[1]، وهي الحالة البارزة في إقليم جنوب آسيا.

كما ويحدث داخل النظام الإقليمي أنماط تفاعلية مختلفة، قد تكون ناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي داخل النظام، وهنا افترض أورجانسكي من خلال نظريته نظرية تحول القوة أربعة أنماط يتوقف على تفاعلها استقرار النظام من عدمه، وهي دولة قوية وراضية، دولة قوية وغير راضية، دولة ضعيفة وراضية، دولة ضعيفة وغير راضية.

وقد تنتج الأنماط التفاعلية بناء على توزيع القوة، من حيث التركز والانتشار، وطبيعة استخدام القوة من حيث التكافل وعدم التكافل[2]، والمخطط التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 03:

العلاقة بين درجة تركز القوة و طبيعة علاقات القوة

درجة تركز القوة

طبيعة علاقة القوة	مرتفعة	منخفضة
تكافلية	نمط قيادة	نمط مشاركة
غيرتكافلية	نمط تهديد	نمط تنافس

المصدر: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ص78.

كما أن التغير في هيكلية النظام تنتج أنماط تفاعلية أخرى من حيث تأثيرها على وظائف النظام وتتمثل هذه الأخيرة في التكامل، الأمن، التنمية، الشرعية، التكيف وهي تختلف باختلاف بنية النظام من تعددي إلى ثنائي إلى أحادي[3].

ويرى باري بوزان Barry Buzan في كتابه" الشعب، الدول و الخوف" People, States and Fear أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين:

1- توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص.ص، 52-53.
[2]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص77.
[3]- جهاد عودة، مرجع سابق ،ص.ص، 14- 17.

2- نسيج الصداقة Amity والعداوة Emity[1]: من خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي، أقصى عداوة وأقصى صداقة، وهو ما أسماه كانتوري و شبيغل طيف العلاقات.

كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية، والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية والصراعية بين أطراف النظام الإقليمي، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته[2]، ومن خلال ذلك تتحدد الأدوار داخل النظم الإقليمية وتتنوع من مهيمن إلى موازن ومساوم وغيرها، وغالبا ما يبرز دور المهيمن الإقليمي ممثلا في الدولة التي تتوفر على إمكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة بباقي دول الإقليم، لتتحرك على نحو يجعلها محور التفاعلات في الإقليم فتؤثر في أنماط التحالفات وتوجه النظام الإقليمي وتقوده نحو أهداف محددة، كما توظف ثقلها الإقليمي للتحرك خارج الإقليم معززة مركزها الدولي مستثمرة إياه في تحقيق مكاسب إقليمية[3].

وحسب Thomas J. McCormick فإن دارسي وخبراء المقاربة النظمية عرفوا الهيمنة كقوة وحيدة تمتلك في آن واحد قدرة اقتصادية عالية في الإنتاج، التجارة والمال، وأكثر من ذلك فإن المهيمن يكتسب هذه الصفة كنتيجة للموقع الجغرافي المميز والإبداع التكنولوجي التوفر على الموارد الهامة...إلخ.

وفي هذا الصدد يتميز المهيمن الإقليمي بثلاثة خصائص مركزية التي تميزه عن المهيمن العالمي ممثلة فيما يلي:

1- هدف المهيمن الإقليمي لا يقترن بالحفاظ على حضور الدولة فحسب وإنما العمل على ترقية وضعية الهيمنة إلى أقصى حد ممكن، مع تزايد حجم تأثيرها في النظام الدولي.

---

[1]-Marcel Merl, Les relations international a l'épreuve de la science politique, Paris, Editions Economico, 1993, p.73.

[2]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص.ص، 84- 88.

[3]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص53.

2- وضعية الهيمنة بالنسبة للمهيمن الإقليمي ترتبط مباشرة بمصالح المهيمن العالمي أو بالدول الأكثر قوة في الإقليم وحسب مستوى الدولاتية Internationalization للدول المجاورة له.

3- القدرة على تدعيم وتقوية مبادئه وسياساته على المستوى الإقليمي ترتبط بالخاصيتين السابقتين.

وغالبا ما يقترن هدف المهيمن الإقليمي بتعظيم قوته وقدراته التفاوضية في مواجهة بقية الدول، من خلال توظيف ذلك في سياساتها الداخلية، وأيضا من خلال خلق اتفاقيات تعاون إقليمي مع الدول المجاورة له، وقد يترتب عن خيار الدخول في اتفاقيات التعاون الإقليمي بعض التداعيات أهمها الفقدان الجزئي للسيادة الوطنية، إلا أن هذا الأمر قد تقل حدته فيما إذا اعتبرت الدول المنخرطة ضمن تنظيم تعاون ما أنه يمكن أن يوطد ويقوي علاقاتها بجيرانها، ويخلق توافق بين مصالحهم، وفي حال ضم الإقليم أكثر من قوة عظمى فمن الصعب الحديث عن وجود مهيمن.

أما عن صفات المهيمن الإقليمي أو القوة الإقليمية المتطلعة للهيمنة فقد انصرفت العديد من الدراسات إلى رصدها والبحث فيها ويمكن تحديدها فيما يلي:

- القائد الإقليمي/ الخصم أو المعارض: أين يقوم المهيمن بدور شبيه بوكيل الأعمال ضمن الإقليم.
- الحامي/ الراعي: هنا يكون لصانعي القرار للقوة المهيمنة إدراك أن لدولتهم دورا خاصا تلعبه في النظام الدولي، فتبرز له ادوار متنوعة ومهام يسهر على أدائها.
- المقاتل الإقليمي: وهو دور يلجأ فيه المهيمن إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد الأطراف الإقليمية التي تتحدى نفوذه.
- الوسيط: حيث يقوم المهيمن بدور مركزي في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات داخل النظام الإقليمي بين المساومين والأطراف التابعين.
- المنبوذ الإقليمي والمنبوذ الدولي: هنا يقع اتهام الدولة المهيمنة أو المتطلعة للهيمنة من قبل أعضاء النظام الإقليمي بأن نظامها السياسي يفتقد للشرعية، فيحدث أن تحاصر وتعزل ما يؤدي

إلى أن تكون سلوكياتها عدوانية وتسعى للتحالف خارج الإقليم*.

- رجل البوليس: أين يكون المهيمن مستعدا لتقديم المساعدة العسكرية لأنظمة دولة مساومة أو دولة من أعضاء الإقليم تواجه تهديدات عسكرية داخل مجتمعها، وتستمر هذه المساندة أو تتوقف بناء على احتمالية حصول الطرف المعارض على دعم خاصة إذا كان ذا طابع خارجي.
- المدافع عن القيم والمعتقدات: يكون المهيمن صاحب إيديولوجية يسعى لنشرها والدفاع عنها داخل الإقليم من خلال تقديم الدعم.
- المحرر: هو دور امتداد للدور السابق، حيث يكون المهيمن مستعدا لتقديم مساعدات عسكرية ومعنوية لتنظيم ثورة أو حركات معارضة تحمل معتقدات يؤمن بها المهيمن.
- المحرك الاقتصادي الإقليمي: يبرز هذا الدور عندما يجد المهيمن الإقليمي أن عليه واجبا أخلاقيا في تطوير اقتصاديات بعض الدول داخل الإقليم، في ظل إدراكه أن تحقيق أهدافها تخدم متطلعاته ومصالحه الإستراتيجية داخل الإقليم[1].

ودعما للدور الأخير فإن اتفاقية التعاون الإقليمي يجب أن تقوم على ثلاثة شروط حتى تتحقق متضمنة:

1- حضور الدولة المهيمنة التي تملك القوة الملائمة للتأثير على الدول المجاورة لها، هذا التأثير قد يكون محكوم باستخدام وسائل مادية وقد يتعدى إلى توظيف القيم والمعايير أيضا.

2- الدول المجاورة والإقليم عموما لا يجب أن يتم تدويله بشكل كامل.

3- يجب أن يتم الاتفاق على تشكيل هيئة إقليمية بناء على بنية تنظيمية لينة[2].

فوجود المهيمن داخل النظام الإقليمي حقيقة لابد منها لقيام هذا الأخير وضمان إستمراريته، وذلك وفقا لعلاقة طردية تتضمن تحقيق مصالح المهيمن الإقليمي مقابل استقرار النظام واستمراره.

*ينطبق ذلك على ألمانيا واليابان بعد نبذ النظام الدولي لهما بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما فرضت القوى المنتصرة عقوبات قاسية عليهما، ما جعلهما يحملان الضغينة ويعودان بأكثر قسوة أثناء الحرب العالمية الثانية، ولذلك ينصح حاليا العديد من الاستراتجيين الولايات المتحدة الأمريكية على إعطاء أدوار للقوى الكبرى حتى لا تميل هذه الأخيرة إلى الثورة على النظام الدولي.

[1]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص.ص، 70-72.

[2]- Petropoulos Sotiris, Op.Cit, p.p. 6,8.

قدم جورج مودلسكي G. Modalski نظرية الدورة الطويلة* من خلال كتابه الموسوم بـ: Long Cycles in World Politics "الدورات الطويلة في السياسات العالمية" سنة 1987 واصفا من خلاله العلاقة بين دورات الحرب، التفوق الاقتصادي والملامح السياسية للقيادة العالمية، إلى جانب صعود وانهيار القوى العالمية[1]، أين حدد خمسة دورات طويلة طيلة الفترة الممتدة من 1494 إلى 1973 هي:

1- 1494-1580: البرتغال هي القوة الرائدة.

2- 1580-1688: هولندا هي القوة الرائدة.

3- 1688-1792: بريطانيا هي القوة الرائدة.

4- 1792-1914: بريطانيا هي القوة الرائدة.

5- 1914-1973: وتتواصل حتى نهاية القرن العشرين: الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الرائدة.

تتضمن كل فترة من هذه الفترات أربعة خصائص: قيام حرب عالمية، بروز قوة عالمية، إنتفاء الشرعية عن السلطة، عدم التركيز على السلطة، فالحرب تنبئ بانتهاء دور المهيمن وتراجعه، أين تعيد هيكلة النظام الدولي وفق تصور المنتصر والمهيمن الجديد، الذي يعمل على الحفاظ على الوضع القائم إلى أن تتراجع قوته هو الآخر لصالح قوة أخرى.

ومن المهم الإشارة إلى أن مودلسكي اعتبر أن القوى البحرية هي دائما القوى المهيمنة، حتى وإن لم تكن أقوى الدول عسكريا، والحروب العالمية هي تلك الحروب التي تشارك فيها القوى الكبرى، وبذلك تجاهل مودلسكي بعض المواجهات والنزاعات العنيفة جدا واستبعادها عن التصنيف العالمي[2].

* توجد كتابات عديدة ذات ارتباط بنظرية الدورات عند مودلسكي منها ما ارتبط بتفسير الحرب والعلاقات الدولية، ومنها ما ارتبطت بالتفسير الاقتصادي من خلال الحديث عن الدورات الاقتصادية، وهنا تبرز كتابات كل من Kondratieff, Goldstein, Mansfield, Wallerstein.

[1]- George Modelski, "Long cycles in Global Politics", **International Relations**, Vol.1. http://www.eolss.net/Sample-Chapters/C14/E1-35-01-08.pdf

[2] - Richard Rosecrance, Long cycle theory and international relations, **International Organization**, The MIT Press, Vol. 41, No. 2, Spring 1987, p. 288.

ومنه فالهيمنة لها محددات تعرفها ومرتكزات تقوم عليها، انطلاقا من مقومات القوة القومية للدول التي تقوم على اعتبارات جغرافية وأخرى ديمغرافية، إلى جانب المقومات الاقتصادية من موارد وقدرات صناعية وقوة تكنولوجية وفنية، ناهيك عن الروح الوطنية والمعنوية المرتبطة بالولاء إضافة إلى الاستعداد العسكري، وبالرجوع إلى نظرة أورغانسكي بشأن القوة فإن الدول بامتلاكها للقوة الاقتصادية ستسعى لاحقا إلى توظيفها عسكريا، من خلال دعم هذه الأخيرة والسعي نحو لعب أدوار حقيقة، وإيجاد مكانة لها إقليميا ودوليا إلى الدرجة التي تحقق من خلالها التناسب بين حجم إمكانياتها من حيث القوة وحجم تأثيرها في المجتمع الدولي.

الفصل الثاني

الترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب آسيا في ظل التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية

المبحث الأول: إقليم جنوب آسيا: دراسة تحليلية نظمية

المطلب الأول: إقليم جنوب آسيا: البعد الجيو سياسي

المطلب الثاني: علاقة الصين بإقليم جنوب آسيا

المطلب الثالث: علاقة الهند بإقليم جنوب آسيا

المبحث الثاني: مقومات الهيمنة لدى كل من الصين والهند

المطلب الأول: مقومات الهيمنة الصينية

المطلب الثاني: مقومات الهيمنة الهندية

المبحث الثالث: مظاهر التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب آسيا

المطلب الأول: مظاهر التنافس السياسي–العسكري: كسب الصديق...خلق العدو

المطلب الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي

المطلب الثالث: مظاهر التنافس الثقافي

تمهيد:

يعد إقليم جنوب آسيا من بين الأقاليم الحيوية والهامة استراتيجيا، بحكم الوحدات السياسية التي يضمها إلى جانب المحيط الإقليمي للمنطقة، الذي يشهد أنماط متباينة من العلاقات تتراوح بين السلم تارة والحرب تارة أخرى، وهو ما يجعل من احتمالات التنبؤ بما سيكون عليه الإقليم ليس بالأمر الهين خاصة في ظل التداخل القائم بين ما هو وطني، إقليمي ودولي.

ورغم ما يشهده الإقليم من مظاهر مرضية سياسية وأمنية (نظم تسلطية، انتشار الفساد السياسي، الإداري، المالي، انتشار ظاهرة الإرهاب، عدم الاستقرار بسبب النزاعات والتوترات الحدودية المستمرة، وجود دول نووية ومحاط بدول نووية، التدخل الخارجي...) اقتصادية (معدلات مرتفعة للبطالة، ضعف البنية الاقتصادية والمالية، نقص الموارد الأولية، ارتفاع معدلات التضخم وتراجع التدفقات الرأسمالية، إشكالية غياب الأمن الغذائي...)، اجتماعية (مستويات عالية من الفقر، أمراض متعددة ومتفشية، أمية، عنف أسري، تعصب طائفي وعرقي...) إلا أنه يبقى أرضية خصبة ومعلم واعد لإحداث تغييرات هامة على مستوى القارة الآسيوية والنظام الدولي على حد سواء في حال تم استغلاله بصورة ايجابية.

أكسب موقع الهند الاستراتيجي وحجمها الجغرافي إقليم جنوب آسيا مزايا فريدة من نوعها ودفع بالهند إلى الدفاع على تواجدها ضمن هذا الإقليم كفاعل وليس كتابع، وهو ما شجعها على تدعيم برامج التنمية داخلها وداخل الإقليم، ما قد ينجر عنها النهوض بكامل الإقليم، ولذا نجدها من أهم المهتمين بتدعيم النهج التعاوني في المنطقة بما يضمن الاستقرار والسلام فيها.

إلا أن هذا التوجه الهندي اتجاه محيطها الإقليمي، يقابله منافس حقيقي ممثلا في الصين التي تسعى للتواجد ضمن هذا الحيز الجغرافي، لما له من مزايا سيتم التعرف عليها لاحقا ضمن متن هذا الفصل، وأيضا لما يحتويه الإقليم من قضايا تشكل أوراقا قوية في تسيير ميكانيزمات اللعبة الدولية للسنوات القادمة.

المبحث الأول: إقليم جنوب آسيا: دراسة تحليلية نظمية

يشكل إقليم جنوب آسيا أحد الأقاليم المحورية في القارة الآسيوية التي تحددت أهم معالم مشهدها الاستراتيجي في مطلع القرن الحادي والعشرين (21) في أربعة تيارات رئيسية، **أولها:** انتقال مركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي العالمي إلى آسيا، **ثانيا:** عودة آسيا لاستئناف رحلة الصعود الاقتصادي بعد ما لحق بها من جراء الأزمة المالية لسنة 1997، أين عرفت انتشار المؤسسات الإقليمية الجديدة والأقاليمية المتعددة الأطراف في إطار مفهوم العولمة، **ثالثا:** شهدت آسيا دخول العامل النووي في السياسة الآسيوية، **وأخيرا** تبلور عمليات مهمة للتحول الديمقراطي مع بروز الحركات الأصولية[1].

هذا المشهد الاستراتيجي ألقى بظلاله على التفاعلات في إقليم جنوب آسيا سواء من حيث نمط التفاعلات أو من حيث طبيعة التفاعلات في الإقليم، خاصة بعد أحداث 9/11 وغزو الولايات المتحدة لأفغانستان أكتوبر 2001، ما شكل فارقا هاما في بلورة صور وأنماط سلوكية جديدة، أين اكتسبت العديد من القضايا بعد عالميا بعد أن كانت منحصرة بين دول الإقليم فحسب، خاصة ما تعلق بتأثير الرأي العام العالمي ودور المؤسسات والمنظمات الدولية اتجاه ظواهر اجتماعية مثل الفقر والعنف الاجتماعي المستشريان في كامل الإقليم، وأخرى سياسية– أمنية كتفشي ظاهرة الإرهاب والعنف المسلح وتفشي الفساد، وغيرها من الظواهر المرضية.

المطلب الأول: إقليم جنوب آسيا: البعد الجيو سياسي

لطالما شكل إقليم جنوب آسيا محور اهتمام في سياسات العديد من القوى الدولية ناهيك عن الإقليمية منها عبر فترات تاريخية متعددة، وما زاد من أهمية هذا الإقليم أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شكلت نقلة نوعية في الأوضاع الإستراتيجية في الإقليم، أين انتقل مسرح الصراع العالمي إلى قلب القارة الآسيوية مع تمركز القوات الأمريكية في آسيا الوسطى، أفغانستان وباكستان. وهو ما شكل أساسا في البحث في الترتيبات الجديدة على مستوى الإقليم وإمكانية تغير

[1]- محمد السيد سليم: "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين"، **السياسة الدولية**، مصر، العدد167، جانفي 2007، ص74.

موازين القوى بناء على التغيرات والتحديات التي يشهدها الإقليم، ناهيك عن مصالح القوى الإقليمية والدولية في الإقليم والأقاليم المجاورة.

هذا التباين في المصالح أدى إلى وجود اختلافات في وجهات النظر بين الباحثين حول تحديد إقليم جنوب آسيا جيوبوليتيكيا، فالبعض يشير لإقليم بوصفه المنطقة الواقعة أسفل جبال الهمالايا وتضم بنغلادش، بوتان، الهند، باكستان، سيريلانكا، النيبال والماليديف بينما تضيف دراسات أخرى كلا من أفغانستان، إيران، التبت وميانمار، وتشير بعض الدراسات أنه تاريخيا في ظل سيطرة الإمبراطورية البريطانية كانت منطقة جنوب أسيا تشمل شبه القارة الهندية وسيريلانكا وميانمار وسكيم وسنغافورة وصولا إلى عدن وأرض الصومال البريطانية، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي جاء في دراسة أن جنوب آسيا تعبر عن المنطقة الجيوبوليتيكية من القارة الآسيوية التي تتكون من أقاليم تقع من الناحية الجغرافية في شبه القارة الهندية ويحدها من الشمال أوراسيا، وتقع جنوب جبال الهمالايا وهيندوكوش، ومحاطة من الغرب للشرق بغرب آسيا وآسيا الوسطى وآسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا.

فالإقليم يمتد على مساحة تبلغ خمسة ملايين ومئة وثلاثين ألف وسبعمائة وستة وأربعين 746 130 5 كلم² تسيطر الهند على أكثر من نصفها، بمساحة تقدر ب ثلاثة ملايين ومئتين وسبعة وثمانين ألف 000 287 3 كلم²، تليها باكستان 095 796 كلم²، بنغلادش 570 147 كلم²، النيبال 181 147 كلم²، سيريلانكا 610 65 كلم²، بوتان 394 38 كلم²، الماليديف 298كلم²، ويقطن على هذا الإقليم ما يقارب 1.74 مليار نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي عام 2015.

وعلى هذا الأساس تمثل الهند وباكستان وبنغلادش منطقة القلب من هذا الإقليم، في حين تمثل كل من سيريلانكا وبوتان ونيبال دول أساسية، ويحيط بالإقليم دول ذات أهمية إستراتيجية سواء على المستوى الإقليمي كأفغانستان وإيران وميانمار، أو على المستويين الدولي والإقليمي معا كالصين[1].

[1]- محمد سعد أبو عامود، "إقليم جنوب آسيا...قراءة إستراتيجية"، **السياسة الدولية**، العدد 177، جويلية 2009، المجلد 44، ص 97.

من حيث الرفاه الاقتصادي تعتبر سريلانكا والمالديف حسب مؤشر التنمية البشرية الأحسن مقارنة بباقي الدول الستة الأخرى، التي تتميز بمستويات فقر عالية جدا، فالإقليم يصنف كثاني أكبر تجمع للفقراء في العالم بعد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ أن 47٪ من سكان الإقليم يعيشون على أقل من 1 دولار في اليوم، وفي الهند أكثر من 50٪ يعيشون على 0.5 دولار في اليوم، ومنه فبلدان إقليم جنوب آسيا تشهد تحديات مشتركة تأتي في مقدمتها التخفيف من حدة الفقر، توليد فرص العمل، تحسين البنية التحتية، الحفاظ على النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار السياسي وغيرها[1].

قصد تحديد دول إقليم جنوب آسيا تم الاعتماد على الدول الأعضاء في منظمة السارك* "رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" باعتبارها ممثلا وظيفيا للإقليم، والسارك هي منظمة تأسست في 8 ديسمبر 1985، في اجتماع القمة الذي انعقد في العاصمة البنغالية دكا، مشكلا من سبع دول هي: الهند، باكستان، بنغلادش، بوتان، المالديف، النيبال وسيريلانكا، بهدف الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي من خلال التعاون المشترك، وتوسعت المنظمة بانضمام أفغانستان سنة 2005 في دكا ببنغلادش، وفي نفس السنة منحت كل من الصين واليابان صفة المراقب، وفي عام 2006 تم منح نفس الصفة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية[2].

تشكلت المنظمة بناء على المبادرة التي تقدم بها الرئيس البنغالي ضياء الرحمان، بعد تبنيه للفكرة ودعوته لها منذ سنة 1977، ورغم عدم تلقي هذه الدعوة للدعم الكبير في بداية الأمر من قبل كل من الهند وباكستان بحكم الصراع القائم بينهما، والتوازنات التي فرضتها هذه الفترة من الحرب الباردة، إلا أن الفكرة تكللت بمجموعة من اللقاءات على مستوى وزراء خارجية الدول السبع ما بين سنتي 1981 و1984، الأول في كولومبو أفريل 1981 فنيودلهي أوت 1983 أين

[1]- RAJIV KUMAR, "SAARC: CHANGING REALITIES, OPPORUTNITIES AND CHALLENGES" , PAPER PRESENTED ATDIE CONFERENCE ON REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION BEYOND EUROPE, 19-20 DECEMBER, Bonn, 2008, p.3.
www.die-gdi.de/fileadmin/_.../**SAARC_changingrealities**.pdf

*SAARC: South Asia Association for Regional Cooperation.

[2]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص 194.

تم الاتفاق على حيثيات التعاون الإقليمي وطريقة تطبيقه على أرض الواقع، وصياغة المبادئ الرئيسة التي تحكم هذا التعاون، على نحو يزيل مخاوف الدول الصغيرة من احتمالية الهيمنة الهندية، واستبعاد النزاعات الداخلية، وبناءا على ذلك أتى لقاء القمة الأولى لزعماء الدول السبع في دكا من 7 إلى 8 ديسمبر 1985، حيث صدر إعلان المنظمة وتم تحديد المبادئ التي تحكم هذا التعاون ممثلة في: المساواة في السيادة، احترام السلامة الإقليمية ووحدة الأراضي لدول الإقليم، الاستقرار السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

بغية تحقيق هذه الأهداف توالى عقد القمم كل عام في عاصمة دولة عضو إلى غاية سنة 1989، أين رفضت سيريلانكا عقد القمة الخامسة للمنظمة، بسبب وجود قوات حفظ السلام الهندية على أراضيها وأجل عقدها في هذه الدولة إلى سنة 1991، إلا أنه بحكم استمرارية التوتر مع الهند ومقتل رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي ماي 1991 انتهى الأمر بإلغاء القمة وعاد من جديد الحديث عن المشاكل والصراعات في جنوب آسيا.

تم استأنف القمم لاحقا وسعى فيها الأطراف إلى تحقيق أهدافهم الممثلة في: اتخاذ القرار بالعمل المشترك، تجنب التدهور في المواقف الخلافية، إشراك المنظمات غير الحكومية في جهود العمل الإقليمي المشترك، التحرك لمحاصرة المشاكل المتفاقمة كالفقر ونقص الغذاء والتدهور البيئي...الخ[1].

وإلى جانب ذلك أفرض ميثاق الرابطة أهداف أساسها: تعزيز رفاهية شعب جنوب آسيا، تعزيز التعاون مع البلدان النامية الأخرى، تعزيز التعاون بين دول الرابطة في المحافل الدولية في المسائل ذات الاهتمام المشترك، التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية مع أهداف وأغراض مماثلة، تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على احترام مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل السياسي وضمان الاستقلال في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، المنفعة المتبادلة، الحد من الرسوم الجمركية والدفع نحو المزيد من التدفق الحر للتجارة في الإقليم من خلال ترتيبات التجارة التفضيلية بين دول جنوب آسيا SAPTA سنة 1995، التي

[1]- عماد جاد، "اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا"، في: محمد السيد سليم : آسيا والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص ص.158 - 162.

اعتبرت خطوة للوصول إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة في جنوب آسياSAFTA، التي وقع عليها سنة 2006، مركزة على تدعيم ترتيبات التجارة التفضيلية بين دول الإقليم وهو ما يعد استجابة ايجابية لتنفيذ التكامل الاقتصادي في المنطقة[1].

إلا أن هذه الأهداف غالبا ما صادفتها العوائق أكثر من المحفزات، فالتفاوت الكبير بين دول المنظمة انطلاقا من المساحة الجغرافية وصولا إلى التباين في معدلات النمو والتطور الصناعي، ارتفاع درجة التشابه في المنتجات لدى معظم دول المنظمة، ووجود عملاق اقتصادي سكاني عسكري ممثلا في الهند التي لعبت في العديد من المواقف دور الوصي على دول الإقليم، ناهيك عن الحالات الخلافية والنزاعية بين عديد دول الإقليم[2]بسبب الإرث الاستعماري، وتلك المرتبطة بالقضايا الخلافية ذات الطابع السياسي والإيديولوجي، وقضايا الصراع الاستراتيجي والتوازن العسكري، ناهيك عن اختلاف الأنظمة السياسية من حيث ديمقراطية ملكية، وديكتاتوريات عسكرية، أين أدت هذه الاختلافات إلى تباين في القيم والمبادئ المتبعة في الحكم وإدارة الدولة، إضافة إلى الخلافات الناتجة عن الصراع حول الموارد، كما أن التنوع الثقافي القائم على أساس لغوي أو ديني أو عرقي كان سببا في العديد من الحالات النزاعية الداخلية والبينية في الإقليم، خاصة في ظل تصاعد المد التطرفي في أكبر دولتين في الإقليم الأصولي الإسلامي في باكستان والهندوسي في الهند[3]، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام تحقيق أهداف التعاون الإقليمي.

علاوة على ما سبق ذكره فإن الإقليم ينتمي جغرافيا للمحيط الهندي، الذي يشكل كما أشار روبرت كابلان Robert Kaplan في مقاله " التنافس في المحيط الهندي"، ساحة محورية لتنافس القوى الدولية والإقليمية على النفوذ الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية، وذلك لسيطرته على معابر ومنافذ بحرية هامة جدا على رأسها مضيق مالقا، مضيق هرمز، باب المندب والتي تعد أهم نقاط

[1]- Chandra D.Bhatta, Regional integration and peace in South Asia: An analysis,p.4. www.bradford.ac.uk/social.../**peace**...and.../**RegionalIntegration**.pdf

[2]- عماد جاد، **"**اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا**"**، في: محمد السيد سليم : آسيا والتحولات العالمية، مرجع سابق، ص ص.162 - 164.

[3] - Chandra D Bhatta, Op.Cit, p.9.

لحركة التجارة والطاقة العالمية، ف 50% من حركة النقل البحري بالحاويات تمر عبر هذا المحيط ونحو 70% من التجارة العالمية فيما يخص مجال المواد البترولية[1].

كما زادت أهمية إقليم جنوب آسيا بحكم إطلالته على المحيط الهندي، ما جعل السيطرة عليه هدف استراتيجي للقوتين الصاعدتين الهند والصين، خاصة وأن هذه الأخيرة من أشد الدول تأثرا بمضيق مالقا، وهو ما دفع كابلان إلى القول أن أحد دوافع الصين نحو تسوية خلافاتها مع تايوان مرده هذا الإقليم من أجل توفير إمكانيات أكبر لمراقبة حركة الملاحة فيه.

أما الهند فإن وارداتها النفطية تمر عبر مضيق هرمز بالقرب من السواحل الباكستانية، وهو ما يمكن أن يشكل مصدر تهديدا لها خاصة في ظل التقارب الصيني الباكستاني والتحالفات التي جمعتهما في العديد من القضايا وأولها قضية كشمير.

وعلى هذا الأساس فإن كل دولة انتهجت سياسة لتأمين مواردها النفطية وتقوية موقعها البحري، إذ أن كل منهما عملت على تطوير أسطولها البحري وخلق مسارات برية بديلة، ومثال ذلك مد خطوط الأنابيب من إيران إلى الهند عبر باكستان، وكذا مد خطوط أنابيب من حقول النفط في إيران إلى ميناء شاه باهار لتفادي مضيق هرمز، أما الصين فتسعى لمد خطوط نفط وغاز من جمهوريات آسيا الوسطى مباشرة[2].

خصائص دول الإقليم:

الإقليم يجتمع على مجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي:

1- تعاني دول الإقليم من تدني مستويات التنمية الاقتصادية وتسجل معدلات فقر عالية جدا، أين يعيش نحو 35% من سكان الإقليم تحت خط الفقر، كما وتتراوح متوسطات الدخول الفردية بين 350 و400 دولار سنويا[3]، وطبقا لمقياس التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014 من بين 187 دولة أتت دول الإقليم على التوالي في المراتب التالية الهند،

[1]- كارن أبو الخير، "صراعات القوة و المصالح في المحيط الهندي...مقاربات مختلفة"، **السياسة الدولية**، العدد 177، جويلية 2009، المجلد 44، ص 71.

[2]- المرجع السابق، ص 72.

[3]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد 177، جويلية 2009، المجلد 44، ص90.

باكستان، بنغلادش، بوتان، المالديف، النيبال وسيريلانكا 130، 147، 142، 132، 104، 145، 73[1].

كما أن حوالي 40% من فقراء العالم يتواجدون بالإقليم، بمعدل 399 مليون شخص على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، ويعيش أكثر من 200 مليون شخص في عشوائيات ويفتقر نصف مليار شخص للكهرباء[2].

2- تعرف دول الإقليم نزاعات حدودية عديدة بعضها يرجع إلى الحقب الاستعمارية ومخلفات هذه الأخيرة، من مخططات التقسيم التي بنيت على أساس مصلحي توافقي بين الدول المستعمرة دون مراعاة البنية الاجتماعية والقيمية للشعوب، وهو ما ولد نزاعات حدودية سواء بين دول الإقليم في حد ذاتها أو بين دول من الإقليم وأخرى من خارجه كما هو الحال مع الصين وعدد من دول جنوب شرق آسيا.

أين يرجع العديد من الباحثين أسباب النزاعات في جنوب آسيا إلى الحقبة التي سيطرت فيها بريطانيا على كامل الإقليم جغرافيا وسياسيا في إطار الحكم البريطاني "Raj"*، وكنتيجة للهجرة الطوعية أو القسرية من وداخل الراج، وعدم التسوية الفعلية للحدود بين دول إقليم جنوب آسيا بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، هو ما تسبب ولا يزال يتسبب في إشكالات حقيقة وتغذية نزاعات عديدة باسم الدين، العرق أو الانتماء الطائفي الهوياتي[3].

وما زاد من تعقيد هذه النزاعات هو تمسك كل طرف بمبرراته القانونية والتاريخية في تحديد سيادته على أقاليم بعينها، فالهند مثلا تعتبر نفسها تاريخيا أمة ممثلة للثقافة والتاريخ في جنوب آسيا، وأن التقسيم البريطاني للحدود لم يكن مؤسس على حجج ودلائل تاريخية، إضافة إلى أن معرفتهم بالجغرافيا الهندية لم تكن مكتملة.

---

[1]- تقرير التنمية البشرية 2015، ص 39.

[2]–http://www.worldbank.org.

Raj*: الراج البريطاني هو فترة الحكم البريطاني لشبه القارة الهندية (الهند، باكستان، بنغلادش، ميانمار) من سنة 1858 إلى سنة 1947، وفي اللغة الهندية كلمة راج معناها الحكم، وغالبا ما يقصد به حكم المهراجا والراجا.

[3]- Kingsley M. De Silva, "Conflict resolution in South Asia", **International Journal on Group Rights**, Vol. 1, No. 4, Brill, 1994, p.249.

ويرجع جزءا من النزاعات في الإقليم بجذورها إلى الصراعات الامبريالية –الاستعمارية– في القرن التاسع عشر(19) مع محاولة بريطانيا لإقامة منطقة عازلة بين الهند البريطانية والإمبراطورية القيصرية، وهو الحال مع إقليم كشمير المتنازع عليه بين مجموعة من القوى في المنطقة[1].

3– تفشي ظاهرة الحركات الانفصالية الداخلية التي تهدد النسيج الاجتماعي، ناهيك عن تفشي ظاهرة الإرهاب في الإقليم خاصة في أفغانستان وباكستان، فهذه الأخيرة تتعدد فيها الجماعات الإسلامية على مختلف أشكالها الإيديولوجية منها والمتمركزة على الدعوة والجهادية منها إضافة إلى الحركات الانفصالية المتمركزة في إقليم السند.

فمن حيث التركيبة السكانية يضم الإقليم ما يزيد على ألفي اثنية، تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث الحجم، إضافة إلى التعددية اللغوية والدينية، أين تبرز الديانة الإسلامية في كل من باكستان وبنغلادش والمالديف، في حين تسيطر البوذية في كل من البوتان، ميانمار وسيريلانكا وتسود الهندوسية في الهند، النيبال[2].

وهو ما انجر عنه العديد من النزاعات العرقية والطائفية المتطرفة في كامل دول الإقليم، وفق قاعدة غلبة الولاء الضيق على الولاء الواسع في سلوكية الفرد، بحكم عمق الروابط المباشرة والوجدانية التي يوفرها الولاء الضيق، فالهنود مثلا كانوا جميعا في مواجهة الاستعمار البريطاني وبانتهاء هذا التنازع برز تنازع في ولاءات الهنود الداخلية بين المسلمين منهم والهندوس، لينتهي بتقسيم الدولة إلى باكستان والهند، لكن باكستان واجهت تنازع ولاء أضيق بين الدين والقومية فانشطرت إلى باكستان وبنغلادش، ليبدأ كل منهم يعرف تنازع ولاء أضيق له طبيعة عرقية وهكذا[3].

---

[1]- Kingsley M. De Silva, Op.Cit, p.255.

[2]- محمد سعد أبو عامود، "إقليم جنوب آسيا...قراءة إستراتيجية"، مرجع سابق ، ص 97.

[3]- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 130.

4- تعاني دول الإقليم أيضا من حركات المعارضة المسلحة التي تعمل الحكومات على تصفيتها، وهو التوجه الذي بدأت به الحكومة الباكستانية لصد امتداد حركة طالبان الباكستانية ذات الامتداد الأفغاني، وكذا حكومة سيريلانكا ذات الأغلبية السنهالية ضد أقلية التاميل[1].

الصراع الذي أدى إلى اشتباكات بين الجماعات المتناحرة مطلع الثمانينات، أين اتجه التاميل نحو تحقيق الاستقلال، وأدت الحرب بينهم وبين الحكومة إلى تفجر حرب أهلية أخرى بين صفوف الغالبية السنهالية، حيث أخذ الصراع شكله المسلح بين جبهة التحرير الشعبية ذات الميول اليسارية والقومية المتطرفة ضد الحكومة، متهمين إياها بالخضوع للضغوط الهندية من أجل السماح للتاميل بالاستقلال وتطور الصراع وشهد تصعيد كبير للعنف في أكتوبر 1995[2].

إلى جانب ذلك تعاني أفغانستان من ذات الظاهرة، حيث تنقسم البلاد من الناحية العرقية إلى 18 جماعة عرقية، ومنقسمة إلى أكثر من 80 قبيلة وإلى مئات الأسر المختلفة والمتنافرة، وهو ما كان سببا في حرب أهلية دارت رحاها لفترات طويلة، وكان لها أثرها البالغ على المستوى الداخلي والإقليمي خاصة أثناء فترة الحرب الباردة، واشتد بعد سيطرة حركة طالبان على كابول المدعومة من قبل القاعدة، إلا أن أحداث 2001/9/11 غيرت الوضع بغزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان وقضائها على حكم طالبان فيها[3].

5- يعاني الإقليم من العديد من التهديدات التي تمس بالواقع الأمني فيه، وتأتي ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة على هرم هذه التهديدات، وتعتبر الهند وسيريلانكا من أكثر دول إقليم جنوب آسيا تضرر من تلك الأسلحة، فيقدر أن هناك نحو 7,7 مليون قطعة سلاح من طراز AK-47، وفي حال إضافة الأنواع الأخرى من الأسلحة الخفيفة فإن العدد يصل إلى أربعة أمثال العدد المذكور[4].

يؤدي انتشار هذا النوع من الأسلحة الخفيفة إلى تغذية الكثير من الصراعات العرقية الانفصالية، خاصة وأن الإقليم تتجاذبه ثلاثة تيارات أساسية هي تيار الأصولية الدينية وتيار

---

[1]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص89.

[2]- منال فتحي هيبة عيد بكر، أنماط الصراعات الإقليمية، إشراف: أحمد أمين عامر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم القانون والعلوم السياسية، 2006، ص 119.

[3]- المرجع السابق، ص 124.

[4]- محمد السيد سليم،"المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق، ص 67.

الانفصال الإقليمي وتيار الإيديولوجية الماوية، وكلها تيارات تميل إلى توظيف العنف السياسي والمسلح لتحقيق أهدافها[1].

هذا إلى جانب توسع زراعة وتجارة وتهريب المخدرات خاصة في المنطقة الممتدة بين إيران وباكستان والهند عبر أفغانستان، حيث تنتج المنطقة نحو 1500 طن سنويا من الهيروين ونحو 1250 طنا متريا سنويا من الأفيون، وما زاد من حدة هذه الظاهرة تقاطعها مع العديد من الظواهر المرضية الأخرى في مقدمتها الإرهاب، تفاقم المشكلات الاجتماعية، وانتشار بعض الأمراض المستعصية، في مقدمتها الإيدز إذ يوجد في آسيا نحو ثمانية (8) ملايين مصاب بالفيروس يزيدون نحو مليون نسمة سنويا، منهم نحو 5,1 مليون في الهند وحدها[2].

كما أن جنوب آسيا هي مساحة للتعقيدات السياسية الهائلة فباكستان وبنغلادش يخضعان لحكم عسكري سلطوي، الهند تواجه العديد من القضايا العالقة النابعة من مصادر داخلية وأخرى خارجية خاصة القضايا المرتبطة بالعرقية والنزاعات الحدودية، المطالب الانفصالية، الإرهاب والأنشطة التخريبية الطائفية، المشاكل الدينية وغيرها، كلها قضايا تضرب المثل الأساسية لبناء الدولة في الهند عرض الحائط.

علاوة على ذلك فإن بروز مشكلة العنف المدني في السنوات الأخيرة باعتبارها قضية أمن أكثر خطورة من مشكلة الحروب بين الدول في جنوب آسيا، ما أدى لانشغال دول الإقليم في قمع الانفصاليين ووضع حد للصراعات الدينية، ومثال ذلك الهند التي تعاني بشكل واضح من هذا المتغير في أقاليم عديدة (كشمير، البنجاب، آسام، ناغالاند، غوجارات ومومباي).

والحال ذاته في النيبال التي لم تستطع سلسلة من الحكومات المنتخبة ديمقراطيا من إنتاج أي نتيجة أفضل من النظام الملكي القديم، بسبب الفساد وتوالي أزمات الحكم على نطاق واسع، خاصة وأن الأصوليين السياسيين مثل الماويين والأحزاب السياسية الرئيسية تطرح تهديدا حقيقيا للديمقراطية في النيبال، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالقانون والنظام وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان والاعتماد الكبير على قوات الأمن، الأمر الذي قلص من شرعية الحكم في النيبال.

---

[1]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق ، ص77.

[2]- ـــــ ـــــ ـــــ، "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق، ص 67.

وسيريلانكا هي الأخرى لا تزال تطغى فيها الحرب الأهلية المنبثقة من الصراعات العرقية التاميلية السنهالية على المشهد الديمقراطي بها، إضافة إلى فشل النخبة الحاكمة في إصلاح السياسات الاقتصادية بسبب الجدل السياسي وطغيان نمط الاستقطاب، وبالمثل تعاني بوتان وجزر المالديف أيضا من مشاكل داخلية مماثلة وصلت إلى محاولة الانقلاب في المالديف سنة 1987.

هي معطيات وأخرى أكدت حقيقة مفادها أن المؤسسات السياسية والحكم في معظم بلدان جنوب آسيا ضعيفة، كما أن الأحزاب السياسية في حد ذاتها تفتقر إلى التنظيم والقوة والانضباط، وهو ما جعل دول الإقليم تعاني من امتداد حالة اللااستقرار وتصاعد حالات الحرمان البشري[1].

المطلب الثاني: علاقة الصين بإقليم جنوب آسيا

إن الطموح الصيني في التواجد بل والسيطرة على إقليم جنوب آسيا ليس مرتبط بالعقود الزمنية الحديثة فعلاقة الصين بالإقليم تعود لأزمنة غابرة، إذ ترجعها بعض الدراسات إلى القرن الخامس ميلادي مع قدوم البوذية إلى الصين من جنوب آسيا، فالصين أصبحت جزء لا يتجزأ من البيئة الجيوسياسية والإستراتيجية في جنوب آسيا، خصوصا مع سيطرتها على منطقة التبت في أوائل سنوات الخمسينات من القرن العشرين، واشتراكها في الحدود تقريبا مع كل دول الإقليم إذ تربطها حدود مع كل من أفغانستان، باكستان، الهند، بوتان والنيبال، ميانمار.

تاريخيا ارتبطت علاقات الصين بدول الإقليم على أساس دفاعي–استخباراتي، دعم سياسي وتحويلات عسكرية، ولهذا يشكل الإقليم بالنسبة للصين مجالا لأمنها الحيوي، خاصة وأن هناك مناطق مضطربة ذات علاقة مباشرة بدول إقليم جنوب آسيا، مثل إقليم التبت وإقليم شيانجيانغ Xianjiang [2]، وتاريخيا لعبا الإقليمين دورا في التواصل بين الشعب الصيني وباقي شعوب الإقليم، ورغم الصراعات التي برزت في المنطقة إلا أن التواصل الثقافي بين شعوب المنطقة ليزال قائما، إلى جانب استمرار الديناميكيات الأخرى كالتجارة الحدودية وغيرها من الأنشطة،

[1]- Chandra D Bhatta, Op.Cit,p.p. 7,8.

[2] - Muntazir Ali, "China as a Factor of Stability in South Asia: Problems and Prospects", **Pakistan Horizon**, Pakistan Institute of International Affairs, Vol. 63, No. 3, July 2010, p. 68.

ولهذا تسعى الصين جاهدة لتعزيز المزيد من التبادلات، وتركز في ذلك على علاقتها بالمنظمة الأساسية في الإقليم ممثلة في السارك[1].

لإقليم جنوب آسيا أيضا أهمية لدى الصين بحكم مصالحها الدبلوماسية والاقتصادية فيه، فبعد روسيا تأتي الهند –الدولة المركز في الإقليم– في المرتبة الثانية من حيث اشتراكها في الحدود مع الصين بمسافة قدرها 4000 كلم، وهي حدود تمتد عبرها العديد من نقاط الخلاف بين البلدين[2].

وفي تصنيف قدمه باري بوزان وأول ويفر O. Weaver من خلال كتابهما "القوى والأقاليم" تحدثا فيه عن علاقة كل من الصين والهند بالإقليم، أين تم وصف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على أنهما قوى عظمى في إقليم جنوب آسيا والهند كقوة إقليمية، والاتجاه المحتمل هو إمكانية تولي الصين قيادة الإقليم على أن تشكل الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند الموازن لها[3].

وتأكيدا لهذا الطرح فمن الركائز التي تجعل إقليم جنوب آسيا منطقة هامة هو التنافس الدولي والإقليمي عليها، فمن جهة يحضر الإقليم بقوة في الإستراتيجية الصينية الاقتصادية في إطار ما يعرف بإعادة إحياء طريق الحرير القديم، وهو يشير إلى شبكة العلاقات المتزايدة الكثافة بين دول شرق وغرب آسيا وفي مقدمتها الصين مع دول جنوب شرق وغرب آسيا مرورا بآسيا الوسطى ووصولا إلى منطقة الموارد النفطية في الخليج.

ومن أجل ذلك قامت الصين بعقد مجموعة اتفاقيات مع ما اسماه "كهانا" دول العالم الأول ممثلة في اليابان، كوريا الجنوبية وسنغافورة، أما دول جنوب آسيا خاصة باكستان، ميانمار وسيرلانكا " دول العالم الثالث" فقد أصبحت دولا تابعة للصين، إذ تشكل نقاط ارتكاز استراتيجي للسياسة الصينية في إطار ما يعرف بـ"عقد اللؤلؤ"، وهو عدد من الموانئ والقواعد البحرية

[1]- Zhao Gancheng, "China India Relations and SAARC", **Policy perspectives**, Vol. 9, No. 1, Pluto Journals, 2012, p. 61.
[2]- Muntazir Ali, Op.Cit , p. 68.
[3]- Sait Yilmaz, Op.Cit, p.198.

والإستراتيجية أنشأتها الصين على امتداد شواطئ المحيط الهندي التي تسمح بمد النفوذ الصيني على المحيط الهندي وإقليم جنوب آسيا ككل[1].

فالصين في إطار سياستها التوسعية وطموحها نحو العالمية وجدت نفسها في حاجة إلى أسطول قوي، وهو ما دفعها للبحث في ترتيبات حصولها على قواعد بحرية في بنغلادش وسيريلانكا وباكستان، كما وتعمل على تنويع علاقاتها العبر إقليمية خاصة مع الدول النفطية ولهذا ترى في إقليم جنوب آسيا مجال جغرافي حيوي في علاقتها بالشرق الأوسط عموما والدول الخليجية العربية خصوصا، فحسب مجموعة ماكنزي* فإنه بحلول عام 2020 سيكون حجم التجارة بين الصين والشرق الأوسط 350 مليار دولار[2].

وفي هذا الإطار أعلنت بكين بتاريخ 20 أفريل 2015 أثناء زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لباكستان، عن إنشاء مشروع اقتصادي ضخم موسوم بـ "الممر الاقتصادي الكبير" بقيمة 46 مليار دولار، يربط غرب الصين بميناء جوادور على بحر العرب، بهدف توسيع وجودها التجاري في آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا وتسهيل وصولها لموارد النفط في الشرق الأوسط، ومن ثم وصولها إلى إفريقيا والحد من اعتمادها على الممر البحري[3].

إلى جانب ذلك تعمل الصين على بناء علاقات مع بورما، التي توفر للصين مسارات جديدة للخروج إلى المحيط الهندي والبدء في الانفتاح على جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى، فالهند مفتوحة على المحيط الهندي بينما العكس صحيح بالنسبة للصين، وهو ما يدفع الأخيرة للاستثمار في بورما بقوة بما يتجاوز إيجاد مسار بحري للعمل على خلق منطقة جغرافية واسعة النطاق تربط بورما بالجنوب الغربي للصين، ولتحقيق ذلك قامت الصين بتمويل العديد من المشاريع في المنطقة، أين بلغت الاستثمارات الصينية فيها ما مقداره 8.6 بليون دولار، حيث شملت العديد من المشروعات مثل إنشاء ميناء بحري عميق في جزيرة "رامري" البورمية، ومصانع سماد

---

[1]- كارن أبو الخير، مرجع سابق، ص 74.

*__ماكنزي__ هي شركة رائدة في مجال استشارات الأعمال تأسست الشركة في1926 .

[2]- مدحت أيوب، "التجارة في المحيط الهندي...الفرص والمخاطر"، __السياسة الدولية__، العدد 177، جويلية 2009، المجلد 44، ص 107.

[3]- محمود صافي محمود، "توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة" ، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015، http://www.acrseg.org/

وبتروكيماويات، ومحطات توليد كهرباء، ومصانع حديد وصلب، ومصافي بترول، وخطوط طرق سريعة تربط مدينة يونان بلاوس وتايلاند وكمبوديا.

وفي الوقت نفسه، فقد وقّعت الهند، على بناء ميناء بحري في مدينة "آكياب" على السواحل الغربية لبورما، لتربط الحدود الغربية لها بالحدود الشمالية الشرقية للهند، بما يخلق طرقًا سريعة جديدة ومهمة، وهو ما سوف يؤدي بالتالي لربط كالكوتا في الهند بمدينة كومنج الصينية عبر بورما[1]، وهو ما من شأنه الرفع من مستوى التقارب بين العملاقين الصين والهند والدفع بعجلة التعاون بينهما.

إلا أن هذه العلاقات لا تدحض الرؤية الصينية القائمة على النظر إلى الهند على أساس عقبة في وجه هيمنتها الإقليمية في جنوب آسيا وضرورة التعامل معها وفق مبدأ أو سياسة "فرق– تسد"، من خلال تدعيم علاقاتها بجيران الهند من خلال علاقات اقتصادية وعسكرية، وكذا توطيد علاقاتها بباكستان الخصم اللذوذ للهند في الإقليم، فالعلاقات الصينية الباكستانية تعود إلى السنوات الأولى للحرب الباردة من خلال الروابط الدبلوماسية التي جمعتهما منذ سنة 1951، ومنذ ذلك اعتبرت الصين وباكستان صديقين مقربين خاصة مع توطيد العلاقات ذات البعد العسكري بين الطرفين انطلاقا من سنوات الستينات من القرن العشرين، حتى أنه حسب التقديرات التي قدمها معهد سيبري " SIPRI" سنة 2014 فإن 54% من واردات باكستان من الأسلحة ما بين سنتي 2009–2013 ذات مصدر صيني[2].

[1]- صالح سليمان عبد العظيم، عرض لكتاب: ثانت مينت يو، أين تلتقي الصين بالهند؟ بورما ومفترق طرق جديد لآسيا، نيويورك، دار نشر فارار وستروس وجيرو، 2012
http://www.studies.aljazeera.net/ar/.../2013/10/2013104124550564372.html.

[2]-Vidya Nadkarni, "India and SAARC", Prepared for presentation at the FLASCO-ISA meeting, Buenos Aires, Argentina, July 24-26, 2014, p.3. web.isanet.org/.../1226fcdb-083a-4d19-97bb-6f95edd84685.pdf

المطلب الثالث: علاقة الهند بإقليم جنوب آسيا

قبل الحديث عن علاقة الهند بإقليم جنوب آسيا لابد من توضيح حجم التباين بين هذه القوة المركزية في الإقليم وباقي دوله، فالهند تشكل لوحدها مجموع الدول الأخرى مجتمعة ففيها يوجد 77% من سكان جنوبي آسيا، و72% من المساحة و84% من الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة و81% من الغابات و69% من الأراضي المروية، كما أن ناتجها القومي يفوق الدول الأخرى مجتمعة، كما أن جيشها يصنف كرابع أكبر جيش عالميا وسادس أكبر أسطول وثامن أكبر قوة جوية، كما أنها تمتلك السلاح النووي والصواريخ البعيدة المدى منذ 1998.

استنادا إلى هذه المعطيات تعتبر الهند دولة محورية في الإقليم، فهي جار لكل دول الإقليم الأخرى كما تفصلها عن بعضها وهو ما جعلها تضطلع بدور المهيمن في الإقليم، بل وأكثر من ذلك تشكل إدراكا لدى النخبة الحاكمة بأن للهند فضاء استراتيجي واسع يمتد ليشمل المحيط الهندي ووسط آسيا، وهذا ما دفع بدول الجوار إلى صياغة استراتيجياتها بناء على الرؤية الهندية وتعمل على تنويع علاقاتها البينية والإقليمية لموازنة القوة الهندية.

وقد قامت علاقة الهند بدول الإقليم على "**مبدأ الهند**" الذي طورته بعد فصل باكستان سنة 1971 وتشكل بنغلادش، حسب هذا المبدأ تعتبر الهند إقليم جنوب أسيا بمثابة منظومة إستراتيجية واحدة تقوم فيها الهند بدور حامل لواء الأمن والاستقرار، وهو ما جعلها تبادر بإرسال قوات لحفظ السلام إلى سيريلانكا سنة 1987 ومنع محاولة الانقلاب في المالديف عام 1988، إضافة إلى فرض الحصار على النيبال بعد تصاعد الخلاف بين الدول حول اتفاقية التجارة سنة 1989.[1]

فالهند تضطلع بدور إقليمي فاعل في الإقليم خاصة بالنسبة لبنغلادش وسيريلانكا، إذ كانت سببا في نشأة الأولى ومنذ ذلك الحين والدولتين تربطهما علاقات طيبة وتوافق استراتيجي رغم ما يشوبه في بعض الأحيان من توتر وسبب ذلك المنازعات حول أراضي ترى بنغلادش أنها ملك لها، أين وصلت الخلافات في أفريل من عام 2001 إلى اشتباك عنيف بعد إستلاء جنود بنغلاديشيون على شريط ضيق من الأراضي الواقعة على حافة ولاية ميغهالايا الهندية، هذا من

[1]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص77.

جهة، ومن جهة أخرى يرجع السبب الثاني للخلاف بين البلدين إلى اتهامات الهند لبنغلادش بإيواء وتدريب العناصر الانفصالية في ولاية آسام الشمالية.

أما عن علاقة الهند بسيريلانكا فتعود إلى التدخل الهندي في الحرب الأهلية القائمة في سيريلانكا منذ عام1983 بسبب دعوة التاميل للانفصال عنها، وتعمل الهند على الوصول لحل سلمي للنزاع حتى لا تمتد لها حمى النزاعات الانفصالية فيها، ولهذا طرحت في عام 1987 اقتراحا ينص على دمج المحافظات الشمالية والشرقية التي تقطنها غالبية تاميلية لتكون مناطق للحكم الذاتي في إطار دولة سيريلانكية موحدة[1].

وتتغاضى الهند في علاقاتها مع ميانمار عن سجلها الخاص بحقوق الإنسان والضغط الأمريكي والأوروبي المستمر لفرض عقوبات اقتصادية عليها، إذ تعقد معها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية خاصة في مجال الطاقة وهو ما كان بتوقيع اتفاقية للتنقيب عن النفط والغاز في عام 2005[2].

مع بداية تسعينات القرن العشرين عرف التوجه الهندي نحو الإقليم تغيرا، مرده التحولات العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول النظام الدولي نحو نظام الأحادية القطبية والتطورات الهامة التي شهدتها الهند داخليا، وتمثلت في الانتخابات التشريعية لسنة 1989 و1991، 1996، 1998، 1999 أين لم يتحصل أي حزب على الأغلبية، وهو ما فتح الباب أمام الحكومات الائتلافية، ما أدى لزيادة اللامركزية السياسية في الهند، هذا إلى جانب توجه الهند نحو التحرير الاقتصادي سنة 1991، وهما عاملان أديا إلى انشغال الهند بمشكلات داخلية، أما صعود الأصولية الهندوسية وبزوغ نجم حزب "بهاراتيا جاناتا"، وأيضا امتلاك الهند للقوة النووية بعد تفجيرات ماي 1998، ساهما في ازدياد طموحاتها الإقليمية اعتمادا على عقيدة تنشيط آليات الحوار الثنائي مع دول الإقليم، إدارة الصراعات بشكل سلمي وذلك وفقا لـ "مبدأ جوجرال*" الذي

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"،**السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 146، أكتوبر 2001، ص59.

[2]- ميرا كامدار، كوكب الهند، ترجمة: هلا الخطيب، المملكة العربية السعودية، العبيكان، ط1، 2010، ص 372.

*كومار جوجرال Kumar Gujral كان وزير خارجية ثم رئيس وزراء في حكومة الجبهة المتحدة بزعامة ديف جاودا 1996-1998 أين جسد مبدأه بصورة أفضل، ويقوم مبدأ جوجرال على فرضية أساسها بما أن الهند هي الدولة المهيمنة في جنوب آسيا فيتعين عليها أن تكون حساسة اتجاه مخاوف جيرانها الأصغر منها، من خلال التوفيق بينهم وتعزيز

تجسد بوصول الجبهة المتحدة للسلطة، إلا أن هذه الأخيرة لم يدم وجودها بعد حلول حكومة الائتلاف اليميني بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا، الذي أعاد مبدأ الهند القائم على عقيدة السيطرة الهندية، واستمر المبدأ قائم مع حكومة حزب المؤتمر من خلال العمل على توسيع منطقة المصالح الإقليمية الهندية، أين أعلن وزير الدفاع الهندي جورج فرنالديز في 4 أفريل 2000 أن منطقة مصالح الهند تمتد إلى نحو 11200 كلم تمتد من سواحل استراليا إلى سواحل الخليج العربي، وهو ما دفعها لبناء القيادة البحرية للشرق الأقصى في جزر أندمان كرد على إنشاء الصين للقيادة البحرية في جزيرة كوكو في ميانمار[1]، خاصة في ظل اعتبار إقليم جنوب آسيا مصدرا أوليا لتهديد الأمن القومي الهندي.

هذا ويشكل التنافس الهندي الباكستاني في إقليم جنوب آسيا عثرة حقيقية في وجه السياسة الإقليمية للهند في المنطقة، خاصة وأن الدولتين متكافئتين نسبيا من حيث امتلاكهما للرؤوس النووية وأدوات نقلها، ونظام للقيادة الموحدة لرقابة والسيطرة على السلاح النووي.

ذلك رغم امتلاك الهند وتفوقها بامتلاكها لبرنامج فضائي للتجسس بالأقمار الصناعية ما يساعدها على الإنذار المبكر، كما أن الصواريخ الهندية تصل إلى كامل التراب الباكستاني في حين تفتقد هذه الأخيرة لهذه الميزة الإستراتيجية فمساحة الهند تبلغ سبع أمثال مساحة باكستان[2].

كما لعبت القضية الكشميرية دورا محوريا في رسم العلاقات الهندية–الباكستانية، منذ بداية النزاع سنة 1947 حول موقف الولايات الإماراتية ومنها ولايتي كشمير وجامو، وتفاقم النزاع بينهما أين وصل إلى المواجهة المباشرة في العديد من المرات (1965، 1999)، وكان لحرب 1971 وقعها على الخريطة السياسية لإقليم جنوب آسيا ببروز دولة جديدة ممثلة في بنغلادش[3].

العلاقات الودية مع دول الإقليم، وبالفعل ففي سنة 1994 باشر بالحوار مع باكستان حول القضايا العالقة بين البلدين، كما وقع معاهدة تحدد معالم تقاسم المياه مع بنغلادش خاصة فيما تعلق بنهر الغانغ، وافتتح محادثات حول إزالة التعريفات الجمركية وعيرها من الحواجز أمام التجارة بين البلدين، ومع النيبال عرض إعادة النظر في المعاهدة التي جمعت البلدين سنة 1950 والتي كان ينظر إليها في "كاتماندو" كرمز للعلاقات الغير متكافئة. In: Vidya Nadkarni, Op.Cit, p.6.

[1]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص77.

[2]- المرجع السابق، ص 83.

[3]- للمزيد من التفصيل حول هذه الحروب يمكن الاضطلاع على المقال التالي:
Sumit Ganguly, "Nuclear Stability in South Asia", **International Security**, The MIT Press, Vol. 33, No.2, Fall 2008.

وقد ساعدت أحداث 11 سبتمبر 2001 الهند في تحقيق أهدافها في إقليم جنوب آسيا وتوليها مهمة الأمن الإقليمي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، أين سعت لبناء تفاهم استراتيجي معها ضد أفغانستان وباكستان**متهمة هذه الأخيرة بدعمها لنظام طالبان، وبهذا عرضت تسهيلاتها العسكرية لشن حرب على الدولتين، إلا أن باكستان وقفت في وجه الهند فاتخذ رئيسها السابق مشرف قرار استراتيجيا بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد طالبان وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ضرب مشروع التحالف الأمريكي– الهندي.
- حماية الترسانة النووية الباكستانية.
- إنهاء المقاطعة الاقتصادية الأمريكية المفروضة على باكستان منذ التفجيرات النووية سنة 1998.

هذه الإستراتيجية أدت إلى الحد من الصعود الإقليمي للهند مؤقتا، مقابل تنشيط الدور الباكستاني في الإقليم، إلا أن ذلك لم يدم طويلا خاصة بعد توقيع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا أمنيا في ديسمبر 2001 مع الهند تمد من خلاله هذه الأخيرة بأنظمة تسليح متطورة، وهو ما شكل دعم لسياسات الهند في الإقليم ما دفعها لتبني سياسة "حافة الهاوية" ضد باكستان وذلك ببناء أكبر حشد عسكري هندي على خط السيطرة وتصعيد سباق التسلح لدفع باكستان باتجاه وقف دعمها للكشميريين[1].

تتنوع الرؤية الهندية للأمن في إقليم جنوب آسيا ما بين الاتجاهات اليمينية المتطرفة التي ترى أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن في الإقليم يتأتى من خلال الهيمنة الهندية المطلقة أو شبه المطلقة على المنطقة حتى وإن كان ذلك بإعمال القوة والعنف، واتجاهات أخرى (ليبرالية خاصة) تقوم على الأسلوب اللين والاعتماد على التعاون الإقليمي وذلك بحكم أن:

- الهند لا يمكنها الارتقاء بمكانتها الدولية دون حل مشكلاتها مع دول الجوار.

** باكستان كانت حليف هام سابق للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على أفغانستان إبان الحرب الباردة بوصفها حليف للاتحاد السوفياتي.

[1]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص 81.

- هناك ضرورة لتدويل أمن جنوب آسيا بحكم تنوع التهديدات الأمنية في الإقليم من حيث موضوعها و شكلها.
- للهند مصلحة مهمة من وراء تحقيق تنمية اقتصادية سريعة[1].

المبحث الثاني: مقومات الهيمنة لدى كل من الصين والهند

حسب بعض الدارسين فإن القرن الواحد والعشرين أضفى شروطا خاصة بالدولة الراغبة في تحقيق القوة الإقليمية أو العالمية، فتحصيل هذه الأخيرة يتطلب امتلاك قدرة اقتصادية ذات تأثير عالمي، تطور تكنولوجي خاصة ما تعلق بعاملي الطاقة والاتصالات، قوة مالية، قوة عسكرية مع توفر أسلحة نووية، وعشرة (10) فرق من المشاة والعمليات في أقاليم ما وراء البحار، موقع جيو إستراتيجي يضمن تنوع في المصادر الطاقوية والموارد المائية ويحمل ملامح دفاعية وطرق بحرية، إضافة إلى التوفر على فضاء دبلوماسي ناهيك عن امتلاكها لقيم ثقافية أو أبعاد دينية تدفع بالآخرين للتعاون بهدف تحقيق مصالح مشتركة.

على هذا الأساس سيتم رصد أهم العوامل التي يمكن لها أن تلعب دورا بارزا في تحديد احتمالات تحقيق الهيمنة لدى كل من الصين والهند خاصة وأن البلدين يشتركان في العديد من المزايا فكلاهما عملاقين من حيث المساحة والنمو الديمغرافي، لديهما ماضي استعماري، حضارتين ضاربتين في عمق التاريخ، تحديات راهنة وآفاق مستقبلية واعدة.

المطلب الأول: مقومات الهيمنة الصينية

تعتبر الصين من بين القوى الأولى المرشحة للعب أدوار عالمية وذلك بحكم ما تتوفر عليه من إمكانات ومقومات اقتصادية، عسكرية وسياسية، اجتماعية وثقافية، وهو ما جاء في تصريحات العديد من صناع القرار وكذا في دراسات لمعاهد ومراكز بحثية عديدة صينية وغربية، فقد جاء في تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي المعنون بـ: "الاتجاهات العالمية لعام 2025: تحول العالم" أن الصين ستكون أكبر دول العالم اقتصادا، وأنها ستكون قوة عسكرية

[1]- محمد سعد أبو عامود، "إقليم جنوب آسيا...قراءة إستراتيجية"، مرجع سابق، ص102.

رائدة، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة أكثر من أي بلد آخر، وهو ما ينعكس بصورة أولية في اسمها فكلمة الصين تعني في اللغة الصينية المملكة الوسطى.

وإن كان تحقيق ذلك على المستوى العالمي لا يزال بعيد الأمد فإنه قريب المنال على مستوى القارة الآسيوية، فهي أهم قوة عسكرية آسيوية لا يدانيها في الحجم البشري والجغرافي سوى الهند، إلا أنها تتفوق على هذه الأخيرة بالموقع والقوة العسكرية ومستوى التجانس الاجتماعي، كما أن الهند تتخلف عن الصين بالنسبة لمعظم المقاييس الاقتصادية رغم ما يؤكده علماء الاقتصاد بأنها ستحافظ على مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

فالصين تزخر بالعديد من المزايا الجيو سياسية التي تجعل منها قوة إقليمية،إذ تتربع على مساحة قدرها 716 602 9 كلم$_2$ مشتركة بحدودها مع 14 دولة* وأربعة بحور،والإطلالة على 5400 جزيرة وضم ما يقارب 1500 نهر[1]،غنية بالموارد الطبيعية الطاقوية منها والمعدنية وبحجم سكاني يقدر ب 1.37 مليار نسمة سنة 2015[2]، هي مؤهلات جعلتها عبر التاريخ تكون محل طمع وفي ذات الوقت جعلت منها دولة راغبة في السيطرة و الامتداد.

ولتحقيق ذلك اعتمدت الصين على نظام اجتماعي شيوعي من خلال المبادئ اللينينية الماركسية وأفكار ماو تسي تونغ المجسدة في برنامج الحزب الشيوعي الصيني الحزب الوحيد الحاكم الذي تأسس سنة 1921 وأسس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949*، ويشكل هذا الحزب أهم هيئة سياسية في النظام السياسي الصيني إلى جانب مجلس الدولة**ومجلس الشعب

*الدول التي تحد الصين هي: أفغانستان، الهند، باكستان، طاجيكستان، كوريا الشمالية، النيبال، ميانمار، اللاوس، بوتان، منغوليا، كازاخستان، فيتنام، روسيا، قرقيزستان، وقد لعبت معظم الدول الصغيرة المحيطة بها دور دول حاجزة في العديد من الأحداث، أما البحور فهي: بحر بوهاي، البحر الأصفر، بحر الصين الجنوبي بحر الصين الشرقي.

[1] -https://ar.wikipedia.org.2016/03/12

[2] -http://www.worldbank.org.2016/03/12

*تاريخ الصين عبارة عن عملية تحول من دولة حضارية إلى دولة قومية بدأ بالثورة الجمهورية عام 1911 التي أنهت حكم الأسرة الحاكمة "أسرة تشينغ" واستمرت بحركة الرابع من ماي عام 1919 خلال فترة القادة العسكريين في العشرينيات و الانتصار الذي حققته الحملة العسكرية في شمال البلاد عامي 1926-1927 وحرب المقاومة ضد عدوان اليابان 1937-1945 حتى تأسيس الجمهورية الشعبية.عن: تشانغ وي وي: الزلزال الصيني، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، سما للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص81.

**مجلس الدولة مشكل من رئيس الوزراء وأربعة نواب له وخمسة وكلاء، يشكل إلى جانب رئيس الجمهورية أساس السلطة التنفيذية، وهذا الأخير يمارس وظائفه متعاونا مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.

الوطني وكذا المؤسسة العسكرية[1]، وجاء تطور هذه البنى السياسية وظيفيا وهيكليا ضمن دساتيرها الأربع دستور 1954، دستور 1975، دستور 1978، دستور 1982 والدستور المعدل سنة 2004[2].

و بناء على ذلك حددت الصين ثلاثة أهداف كبرى لسياستها الخارجية ممثلة في:

1- تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث وذلك بانطلاقها في برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 1978، إذ تبنت الصين سنة 1978 سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي من خلالها ساهمت في تحقيق معدلات نمو عالية وبتبنيها لسياسة الباب المفتوح تصاعد دور الصين تدريجيا كلاعب في الأسواق العالمية.

2- البناء العسكري للحفاظ على السيادة والاستقلال.

3- العمل على تنويع علاقاتها الخارجية[3]وهو التوجه الذي اتخذته مع بدأ عملية التحديث في سنوات السبعينات من القرن العشرين، أين انضمت الصين للعديد من المؤسسات الدولية والإقليمية بداية مع برامج التنمية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية، خاصة مع دول جنوب شرق آسيا، وهو ما تجسد في تجمع 10+3 (الآسيان زائد الصين، اليابان، كوريا الجنوبية)، ولاحقا 10+1 أي دول الآسيان زائد الصين، كما عمدت إلى تعميق مشاركتها في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيك (APEC)[4] ناهيك عن منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس، وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية كدولة نامية مستفيدة بذلك من المزايا التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية، وهو ما كانت ترفضه الولايات المتحدة بشدة وعملت على تطبيق كامل الشروط على الصين المتعلقة بشروط الانضمام كرفع الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية، إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي المباشر في مجمل الأنشطة الاقتصادية، تطوير نظام قضائي يضمن حقوق رجال الأعمال الأجانب والشركات الأجنبية وإصلاح النظام السياسي وإقامة

---

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص75.

[2]- منصور فالح إسماعيل الحيصه، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990-2008، جامعة مؤتة،إشراف مازن العقيلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الأردن، 2009، ص 42.

[3]- أحمد فارس عبد المنعم،"تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم : آسيا و التحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص 130.

[4]- فوزي درويش، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2013، ص 118.

دولة القانون حتى تفي الحكومة الصينية بالالتزامات الدولية الاقتصادية والسيطرة على الفساد الإداري في الصين، والتزامها بقواعد المنظمة للملكية الفكرية، وهي الشروط التي قابلتها الصين بالرفض حيث رأت أنها لا يجب أن تخضع مسبقا للقواعد الخاصة بالمنظمة، ولكي تحظى بالقبول وظفت الصين أساليب أرغمت الرئيس الأمريكي كلينتون على قبول وضع الدولة الأكثر بالرعاية، وفي أوت من عام 1995 عندما زار الوزير الأمريكي رون براون الصين وقع رجال الأعمال المصاحبون له صفقات مع الصين قيمتها 5 بلايين دولار، وفي نوفمبر من نفس السنة أوفد نائب رئيس الوزراء الصيني للولايات المتحدة ووقع اتفاقا لشراء أربعين طائرة ركاب.

ومع تتابع تقديم الصين لتنازلات وزيارة الرئيس كلينتون لبكين عام 1998 حققت مفاوضات الانضمام الصيني للمنظمة تقدما وتصدرت هذه القضية عام 1999 أجندة مباحثات المسئولين الصينيين والأمريكيين في زياراتهم الرسمية المتبادلة، أين عملت الإدارة الأمريكية على إقناع الكونغرس بالموافقة على انضمام الصين للمنظمة، إذ تعتبر موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي بمثابة الخاتم النهائي على دمج الصين، ومع توصل الصين لاتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي في 19 ماي 2000 زالت آخر عقبة في سبيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية[1].

وبقرار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001 اضطرت الصين إلى منح الشركات الأجنبية إمكانية وصول أكبر للمستهلكين الصينيين، وكان لذلك انعكاسا بينا في ذروة الأزمة الاقتصادية أواخر أكتوبر 2008، أين حثت على سبيل المثال صحيفة نيويورك تايمز New York Times تحت عنوان "As China Goes, So Goes" الحكومة الصينية على الكف عن التشبث بإستراتيجية الصادرات القديمة وتشجيع مستهلكها على إنفاق المزيد، كما حث الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن الحكومة الصينية على زيادة تحفيز الاستهلاك المحلي معلنا أمله أن تتغير الصين من مجتمع مدخر إلى مجتمع مستهلك، ونفس السياسة اعتمدتها إدارة الرئيس براك أوباما، وهو طلب لم يتعلق بالولايات المتحدة فحسب وإنما رغبة مطلوبة من قبل

[1]- علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص.ص، 121-124.

الاتحاد الأوروبي واليابان كذلك وذلك بغية أن يصبح المستهلكون الصينيون المحرك الجديد للطلب والنمو الاقتصاديين العالمين[1].

مقومات القوة الاقتصادية الصينية:

توجه قادة الدولة الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 بعد سلسلة من الحروب الأهلية التي دارت بين الكومينتانغ والشيوعيون، نحو تغيير نوعي في إدارة المجتمع والاقتصاد، خاصة في القطاع الزراعي الذي شكل 90% من الاقتصاد الصيني في الفترات الأولى من ميلادها، وذلك راجع لتبنيها برنامج الطفرة الكبرى إلى الأمام من خلال إدارة المشاريع الزراعية وتشكيل كومونات محلية منذ عام 1958، والذي استهدف لاحقا بناء البنية التحتية للصناعات الصينية خاصة تلك المرتبطة بإنتاج الفولاذ لغنى الدولة بهذه المادة الخام[2].

إلا أن الصين في هذه المرحلة بقية تعاني العديد من الإشكالات الاقتصادية وذلك راجع إلى طبيعة النخبة الحاكمة وإيديولوجيتها القائمة على الانطواء على الداخل، وهو ما كان سببا في موت ما بين 30 و40 مليون نسمة جوعا ما بين عامي 1959 و1962، وعقب تطبيق نظام المزارع الجماعية قدم ماو في عام 1966 الثورة الثقافية* التي كانت سببا هي الآخر في مقتل العديد من الأشخاص.

ومع تبني الصين لسياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بقيادة دينغ شياو بينغ وتوليه سياسة الإصلاح منذ 1978**كان له الأثر الايجابي على النهضة الاقتصادية الصينية بعد طرح برنامج التحديثات الأربعة القاضي بجعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع

---

[1]- كارل غيرث، على خطى الصين يسير العالم، ترجمة: طارق عليان، أبو ظبي، كلمة، ط1، 2012، ص 15.

[2]- صباح نعاس شنافه: "القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، العراق، جامعة بغداد، ص 207.

*الثورة الثقافية كانت سنة 1966 عندما أطلق "ماو" الحراس الحمر التابعين له على جموع المفكرين وكبار الرسميين وحل النظام التعليمي القائم، وقد استمرت الحملة حتى عام 1968 وامتدت عواقبها إلى سنة 1975، أين استهدفت الثورة التكنوقراط وبقية النخبة والذين كانوا يمسكون بالبنية التحتية التكنولوجية في الصين.

وقد سبق هذه الحملة حملة أطلق عليها آنذاك "القفز إلى الأمام" سنة 1958 جرى من خلالها إبعاد التكنولوجيا عن المشاريع الكبيرة بعد اختلاف الرئيس "ماو" مع رفاقه السابقين في الاتحاد السوفياتي ووضعت بأيدي هواة في الريف، ما أدى لفوضى اقتصادية ومجاعة كبيرة. من: أوديد شينكار: العصر الصيني، ترجمة: سعيد الحسينه، لبنان، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص 121.

**سنة 1979 كانت سنة تحول هام في علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذه السنة حولت إدارة الرئيس جيمي كارتر الاعتراف الدبلوماسي من تايوان إلى الصين معترفة بالوحدة الصينية، وهو ما كان له الأثر الواضح في تحول المسار الاقتصادي والانفتاح على الرأسمالية والفكر الليبرالي.

التغيرات الهيكلية للنظام الاقتصادي الدولي، إعادة النظر في أولويات التنمية، إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج بإقرار المسؤولية العائلية بدل المزارع الجماعية، والسماح بمشروعات خاصة مقابل سيطرة الدولة على الصناعات الثقيلة، واعتماد لا مركزية تسيير المشروعات العامة فضلا على تنفيذ إصلاحات إدارية والاعتماد على تسيير التكنوقراط[1] والاعتماد على التكنولوجيا لرفع المستوى التقني للعامل الصيني، ولهذا عملت الدولة على نشر التقنيات وتكوين جيلا من المتمكنين من عالم التكنولوجيا، أين أصبحت التكنولوجيا معيار التقييم الذي يحضى بالقبول العام.

ولإرساء هذا الهدف قامت الصين بإرسال أكثر من 180 ألف باحث للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعشرات الآلاف إلى المراكز البحثية والعلمية المتقدمة في أوروبا، وأشارت إحصائيات صينية إلى عودة نحو 90% منهم بعد توفير الدولة لهم ظروف ممتازة للعمل والسكن ومتابعة البحث العلمي[2]، فالصين إلى جانب اعتمادها على تعزيز نظامها التعليمي الخاص تعني اهتمامها بتدفق الطلاب الصينيين العائدين من الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، استراليا، اليابان).

فحسب مؤسسة التعليم الدولية فقد تلقى ما يزيد على 64.000 طالب وافد من الصين العلم في الولايات المتحدة في الفترة ما بين عامي 2002–2004 كما استضافت الولايات المتحدة في نفس الفترة ما يزيد عن 8000 طالب من هونغ كونغ وأكثر من 28000 طالب من تايوان[3]، ومعظمهم يتخصصون في مجالات ترتبط بالتقنية، فحسب مؤسسة العلوم القومية فإن ما يزيد عن 21000 طالب صيني حازوا على درجات الدكتوراه في العلوم والهندسة من جامعات الولايات المتحدة ما بين عامي 1986–1998 وحسب مؤسسة NSF فقد حاز 2395 طالبا من الصين درجات دكتوراه في العلوم الهندسية في عام 2002 وعلى سبيل المقارنة نالت الهند من هذه الدرجات 678 متخرجا فقط[4].

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص 63

[2]- هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز1991-2006، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، السعودية، جامعة الملك سعود، قسم العلوم السياسية، جانفي 2008، ص59.

[3]- أوديد شينكار، العصر الصيني، ترجمة: سعيد الحسنيه، لبنان، الدار العربية للعلوم ، ط1، 2005، ص27.

[4]- المرجع السابق، ص140.

وكل هذا يدخل ضمن الإستراتيجية الصينية الهادفة إلى تحسين المقوم البشري والقائمة بالأساس على نقطتين رئيسيتين هما:

- التزامها بإصلاح النظام التعليمي بشكل جذري.
- السعي الحثيث نحو استرجاع العلماء والمهندسين من الخارج بهدف تعزيز فرص التعليم في البلاد[1] وذلك بعروض مغرية سواء على مستوى الحياة العملية البحثية ضمن مؤسسات ومنظمات الأبحاث الصينية، أو على مستوى الحياة الشخصية من زيادات معتبرة في الأجور وتوفير السكن والرعاية الاجتماعية الجيدة.

إلى جانب ذلك وضعت الصين خطة سنة 1987 بهدف بناء اقتصادها قائمة على ضرورة قطع ثلاث أشواط أو مراحل:

الأولى: مضاعفة مجمل قيمة الناتج الوطني مرتين عما في عام 1980، وبذلك تحل مشكلة الغداء والكساء للشعب الصيني، وقد تحقق هذا المبتغى بنهاية ثمانينات القرن العشرين.

الثانية: مضاعفة مجمل قيمة الناتج الوطني أربع مرات عما في عام 1980، وتحقق الهدف قبل موعده المحدد سنة 1995.

الثالثة: تحقيق التحديث بصورة أولية ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل قيمة الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة المتوسطة وبلوغ مستوى معيشة الشعب مستوى الرخاء، وذلك بحلول أواسط القرن الواحد والعشرين[2].

هذه السياسات ساهمت في إحقاق نجاحات اقتصادية هائلة ارتبطت بالتصنيع، التحضر، الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي دخل مرحلته الحاسمة بحلول عام 1997[3]، وتدعم أكثر بضم هونغ كونغ*[4] للصين وكان لذلك انعكاس على ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وما ارتبط به

---

[1]– أوديد شينكار، مرجع سابق، ص136.

[2]– هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص 57.

[3]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص 63.

*هونغ كونغ كانت تحت السيطرة البريطانية عقب حرب الأفيون (1839-1842) واستعادت الصين سيطرتها عليها سنة 1997 إلى جانب ماكاو التي كانت مستعمرة برتغالية حتى 20 ديسمبر 1999 رغم اعتراف البرتغال بأن ماكاو منطقة صينية تحت حكم برتغالي مؤقت سنة 1976.

[4]- المرجع السابق، ص67.

من المؤشرات الأخرى للصحة الاقتصادية الصينية، والجدول التالي يبين **معدلات النمو الاقتصادي الصيني لمجموعة من السنوات.**

السنة	معدل النمو%
1988	9,9
1989	4,3
1990	9,3
1991	10,5
1992	13,2
1993	13,4
1994	14
1995	14,5
1996	15,5
1997	8,8
1998	7,8
2002	7,9
2003	9,1
2006	11,6
2007	11,9

المصدر: صباح نعاس شنافه:"القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، ص215.

الملاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي كانت في تزايد مستمر أين بلغت ذروتها بنهاية سنة 1996 بنسبة 15,5%، ثم تسجل مستويات دنيا مع بداية الأزمة الاقتصادية الآسيوية والتي كان لها الأثر البالغ على العديد من الاقتصاديات خاصة دول جنوب شرق آسيا، ليعود الاقتصاد الصيني ويسجل معدل نمو مرتفع بداية من سنة 2003 كنتيجة لاستقرار الوضع الاقتصادي إقليميا وعالميا ناهيك عن بداية ظهور النتائج الايجابية لضم إقليمي هونغ كونغ وماكاو.

مؤشر آخر يبين صحة الاقتصاد الصيني ممثلا في تنامي قيمة الصادرات والواردات الصينية في السنوات الأخيرة، والرسم البياني التالي يوضح ذلك.

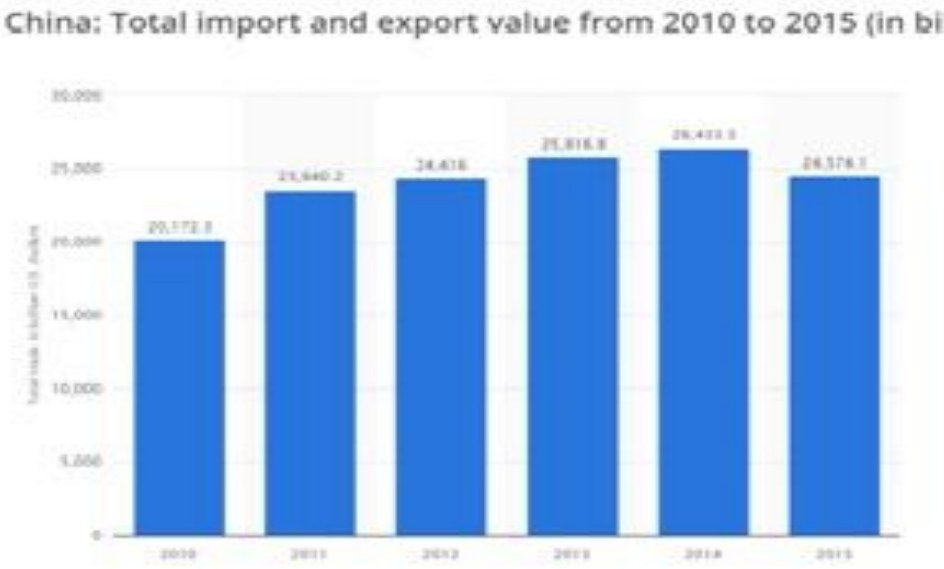

المصدر :

https://www.statista.com/statistics/257252/import-of-goods-to-china

وفيما يلي رسم بياني يبين حجم الميزان التجاري*الصيني طيلة السنوات الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015:

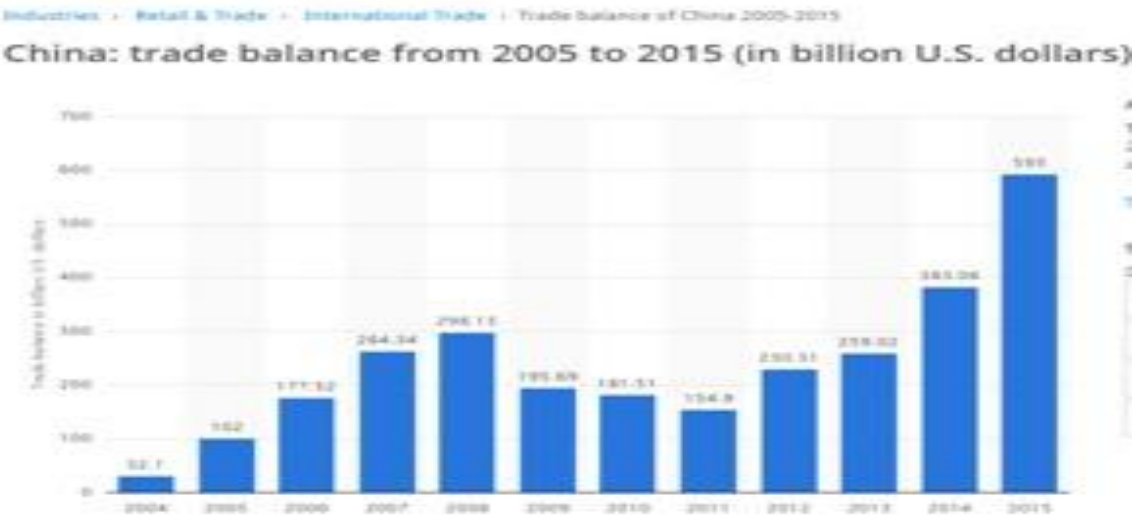

المصدر :

/https://www.statista.com/statistics/263632/trade-balance-of-china

* الميزان التجاري: يعتبر أحد مؤشرات صحة الاقتصاد، ويعرف على أنه: بيان إحصائي يسجل إجمالي القيمة النقدية لتدفقات السلع –والخدمات لبعض البلدان- التي تتم خلال فترة معينة بين المقيمين في بلد ما وبقية العالم، ويتم التمييز بين الصادرات من جهة والواردات من جهة أخرى. بمعنى آخر احتساب الفرق بين قيمة الواردات والصادرات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة. من: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/11/5

الملاحظ هو التنامي المتزايد في حجم الميزان التجاري من إلى غاية عام 2008 سنة الأزمة المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي، ليعود للارتفاع مجددا بفضل المعالجة الايجابية الصينية لمخرجات الأزمة المالية لسنة 2008، أين استغلتها في دعم امتدادها الاقتصادي، إذ قامت بشراء أسهم في مؤسسات اقتصادية عملاقة خاصة تلك العاملة في قطاعي المعادن والموارد الطبيعية في كل من روسيا وإيران، البرازيل، فنزويلا، أستراليا وفرنسا، وهو الأمر الذي ساهم في نمو الناتج الصناعي بـ 5.1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2009[1].

وفيما ارتبط بمجال الاستثمار تحتل الصين المرتبة الثالثة، ولاقتصادها قدرة كبيرة على استقطاب الاستثمارات لاسيما الأمريكية منها والأوروبية وكذا اليابان، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي فيها 3.5 مليار دولار عام 1990، وخلال عقدين من الزمن (1979–1999) اجتذبت الصين 333 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحصلت على 165 مليار دولار قروضا طويلة الأجل من المصارف الدولية لأغراض الاستثمار[2].

واستمرت جاذبية الاقتصاد الصيني لاستثمارات الشركات الغربية حتى وصل حجم الاستثمار الأجنبي إلى 53 مليار دولار عام 2003 ليصل 216.6 مليار دولار ما بين سنتي 2006–2010[3]، ويرجع هذا الارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي إلى البنية التحتية التي وفرتها الصين من طرق دولية وموانئ ومطارات وتسهيلات النقل والاتصالات، إلى جانب مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية التي أقامتها الصين في الأقاليم الساحلية المفتوحة للتصدير والتي عرضها "دينغ شياو بينغ" بهدف تنمية الإنتاج التصديري، فحددت الصين خمسة مناطق اقتصادية خاصة في عام 1980، ثم أصبحت 14 مدينة سياحية سنة 1984، لتمتد إلى المناطق الحدودية والداخلية، أين بلغت المناطق التي توصف بمناطق للتنمية الاقتصادية والتحديث العلمي والتكنولوجي 94 منطقة منها 27 منطقة في الأقاليم الساحلية و22 منطقة في وسط وغرب

[1]-John Whalley, Manmohan Agarwal, and others, China and the Financial Crisis, The Centre for International Governance Innovation, p. 6.
https://www.cigionline.org/sites/default/files/task_force_2.pdf

[2]- عصام الزعيم،"صعود الصين وتحولها: الأبعاد والآفاق"، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 34، ص 8.

[3]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص67.

الصين[1]، فأنشئت بذلك آلاف المشاريع الأجنبية المشتركة حتى أصبح يطلق عليها "نيويورك الشرق" أين شيد فيها أكثر من 4,7 مليون متر مكعب من مباني المكاتب في ثلاث سنوات فقط "1992–1994"[2] وأكثر من ذلك هناك بعض الشركات الأجنبية قامت بغلق مصانعها في عديد الدول مقابل الحفاظ على مثيلاتها في الصين، ومثال ذلك ما قامت به شركة "جنرال موتورز" بعد معاناتها من الإفلاس وقرار شركة "بوينغ" بتصنيع أجزاء من طائراتها في الصين وهو النهج ذاته الذي احتدت به شركة "أيرباص"[3].

وفي هذا الصدد تزايدت أعداد فروع ومصانع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الصين أكثر من 200 شركة في نهاية 1994 وتمثل الاستثمارات الأمريكية النسبة الأكبر منها.

عموما تقوم السياسة الصينية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على ما يلي:

- الاعتماد على النفس كعامل رئيسي وكسب العون الأجنبي كعامل مساعد.
- التمسك بمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وضمان الحقوق والمصالح للطرفين الصيني والأجنبي.
- أن يؤدي هذا الاستثمار إلى تعجيل تنمية الاقتصاد الصيني.
- الاهتمام بالفعالية الاقتصادية لهذا الاستثمار الضامنة لتسديد الديون وكسب الأرباح المعقولة.
- إلزام المشروع المشترك (الصيني–الأجنبي) باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وأسلوب الإدارة الحديثة وتطور الإنتاج كما ونوعا وتأهيل الفنيين والإداريين وتوسع الصادرات وزيادة إيرادات العملات الأجنبية الصعبة.
- تهيئة شروط ممتازة للاستثمار الأجنبي المباشر ومنحه معاملة تفضيلية وأفضلية في الرسوم والضرائب.
- إعفاء المدخلات المستوردة التي تستخدم في الصادرات من الرسوم الجمركية.
- تقديم معاملة تفضيلية إضافية للمشاريع ذات الإنتاج التصديري.

---

[1]- عدنان مناتي صالح، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 36، بغداد، 2013، ص371.

[2]هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص 62.

[3]-المرجع السابق، ص 64.

- توفير السوق الداخلية لمنتجات المؤسسات ذات الاستثمارات الأجنبية.
- اعتماد سياسات مرنة في التشغيل والأجور والأسعار للمشاريع المشتركة[1].

الجدول التالي يوضح **تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الصين.**

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)
1991	4,4
1992	11,2
1993	27,5
1994	33,8
1995	53,8
1996	40,8
1997	45,3
2002	50
2003	53
2004	60,6
2005	60,3
2006	69
2007	78,8

المصدر: صباح نعاس شنافه: "القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، ص205.

فالاقتصاد الصيني لا يزال جزئيا تخططه الدولة ومملوكا للحكومة، ولكن جزءا كبيرا منه موجه نحو السوق، فاقتصادها ليس شيوعيا بالكامل ولا رأسماليا تماما، ويقول كينيت ليبيرتال الخبير بالشؤون الصينية في جامعة ميتشغان واصفا النظام الصيني بأنه: "رأسمالية بيروقراطية" بينما يسميه جون غيتنغر الباحث في الشؤون الصينية "رأسمالية الدولة"[2]، فالصين اعتمدت مبدأ "الإصلاح ثنائي الاتجاه" في توجيه سياستها الاقتصادية أين عملت على تهجين الرأسمالية

[1]- عدنان مناتي صالح، مرجع سابق، ص372.

[2] -روبين ميريديث، الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 359، الكويت، جانفي 2009، ص 46.

بمنظورها الأمريكي مع تعديل الاشتراكية وعدم التشبث بها بعد أن أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية، منطلقة في ذلك من فكرة أن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليستا عقيدة وإنما هي أفكار قابلة للتغيير والتطوير والتعديل حسب خصائص كل مجتمع وهو ذات التوجه في رؤيتها للديمقراطية[1].

أما حجم مساهمتها في التجارة الخارجية فقد بلغ 474 مليار دولار سنة 2000 وتجاوز 1.0 ترليون دولار سنة 2007، وامتلكت 403.3 مليار دولار سنة 2003 من احتياطي العملات الصعبة ليصل1 ترليون دولار سنة 2007، وذلك راجع لتبوئها مراكز هامة في إنتاج بعض المواد الفلاحية[2] والصناعية على حد سواء، فالمصانع الصينية تنتج 70% من الألعاب والدمى في العالم، و60% من الدراجات الهوائية، ونصف إنتاج العالم من الأحذية، وثلث إنتاجه من الحقائب، كما تنتج نصف إنتاج العالم من أفران المايكروويف وثلث إنتاج العالم من التلفزيونات ومكيفات الهواء، وربع الإنتاج العالمي من الغسالات وخمس إنتاجه من البرادات، كما أنها من الدول الرائدة جدا في مجال الهواتف الخلوية ومنتج رئيسي لرقاقات الكمبيوتر، وفي مجال صناعة الآليات فقد وافقت الشركات الأجنبية مثل جنرال موتورز على تأسيس مراكز أبحاث وتطوير في مجالات لم يكن من الممكن التفكير فيها سابقا في سوق نامية[3].

انعكست هذه النتائج على تصور أهداف الخطة الخمسية الثانية عشر (12) والمعلن عنها في عام 2011 التي جاءت مركزة على المحاور الثلاثة التالية:

- تحسين مستوى الابتكار في الصين.
- إدخال تحسينات كبيرة على الطريقة البيئية الصينية.
- الاستمرار في خلق المزيد من فرص العمل، لتوظيف عدد كبير من الأفراد الذين ينتقلون من الريف إلى الحضر[4].

---

[1]- مغاوري شلبي علي: "الصين والتجارة الدولية.. من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص 87.

[2]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص67.

[3]- أوديد شينكار، مرجع سابق ، ص23.

[4]- تشانغ وي وي، الزلزال الصيني، ترجمة عن الإنجليزية: محمود مكاوي وماجد شبانة، مصر، سما للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 121.

وبالنظر إلى إجمالي الناتج المحلي* وفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية وليس اعتمادا على سعر الصرف الرسمي، يتبين أن الصين أصبحت بالفعل ثاني أكبر اقتصاد في العالم عام 1992، كما تجاوزت ألمانيا كأكبر دولة مصدرة في العالم عام 2009، وفي نفس السنة أسهمت الصين بحوالي 50% في الاقتصاد العالمي، وبحلول 2010 كانت ثلاثة من بين خمسة أكبر بنوك على مستوى العالم بنوكا صينية، وصارت تشكل أحد الأعضاء البارزين في مجموعة دول العشرين**[1] ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين عام 2014 وفق منهجية تعادل القوة الشرائية نحو 17,617 تريليون دولار، أي ما نسبته 16,32% من حجم الناتج العالمي الإجمالي، في حين بلغ ذات الناتج سنة 2015 وفق تقديرات البنك الدولي 19,814 تريليون دولار أي ما نسبته 17,35% من الناتج العالمي الإجمالي، واستمر الناتج في التصاعد ليبلغ سنة 2016 حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أكتوبر 2016، ما يقارب 21,269 تريليون دولار، تمثل نحو 17,9% من حجم الناتج العالمي، واستنادا على هذا المقياس– تعادل القوة الشرائية – فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني طيلة هذه السنوات يفوق نظيره الأمريكي بمقدار 0,18% إلى 2,3%[2].

وفي استطلاعات الرأي التي قام بها الاقتصادي "أنغوس ماديسون" معتمدا على نظرية القوة الشرائية تبين أن الاقتصاد الصيني تخطى الاقتصاد الياباني عام 1992، وتجاوز مجموع الناتج المحل الإجمالي للدول الصناعية الكبرى الإثني عشر في أوروبا عام 2009 وهي: بريطانيا، سويسرا، السويد، النرويج، فنلندا، ايطاليا، ألمانيا، فرنسا، هولندا، الدنمارك، بلجيكا والنمسا، ومن

*الناتج الإجمالي المحلي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما –بلد- خلال مدة زمنية محددة –سنة أو نصفها- متضمنا بذلك النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد بعينه بما في ذلك الشركات الأجنبية وذلك بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم، وإجمالي الناتج المحلي لا يعد مؤشرا معبرا عن الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية، فهو فقط مؤشر دال على الصحة العامة للاقتصاد فنموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل. من: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/28/7/2015.

**مجموعة دول العشرين تعبر عن المنتدى الذي تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات، وهو يمثل ثلثي التجارة في العالم وأكثر من 90/ من الناتج العالمي الخام، ويضم المنتدى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لكل من الدول التالية: كندا، الصين، فرنسا، الأرجنتين، البرازيل، أستراليا ، ألمانيا، الهند، أندونسيا، اليابان، المكسيك، روسيا، ايطاليا، السعودية، جنوب إفريقيا، جنوب كوريا، المملكة المتحدة، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي برئاسة المجلس الدائري والبنك المركزي الأوروبي.

[1]- تشانغ وي وي، مرجع سابق، ص 20.

[2]- مالك عوني، "السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى "اللاقطبية" "، **السياسة الدولية** (ملحق العدد)، العدد 207، جانفي 2017، ص 3.

المتوقع أن يتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام 2015 وبحلول عام 2030 ربما يكون بالفعل أكبر بمعدل 1.13 مرة من اقتصاد الولايات المتحدة، وفي ذات السياق تنبأ "روبرت فوغل" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في مقال له نشر على جريدة foreign policy عام 2010 أن اقتصاد الصين سيصل إلى 123 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2040 أي 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما يقلل من قيمة اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 14%[1].

والمخطط التالي يوضح ذلك:

[1]- تشانغ وي وي، مرجع سابق ، ص 47.

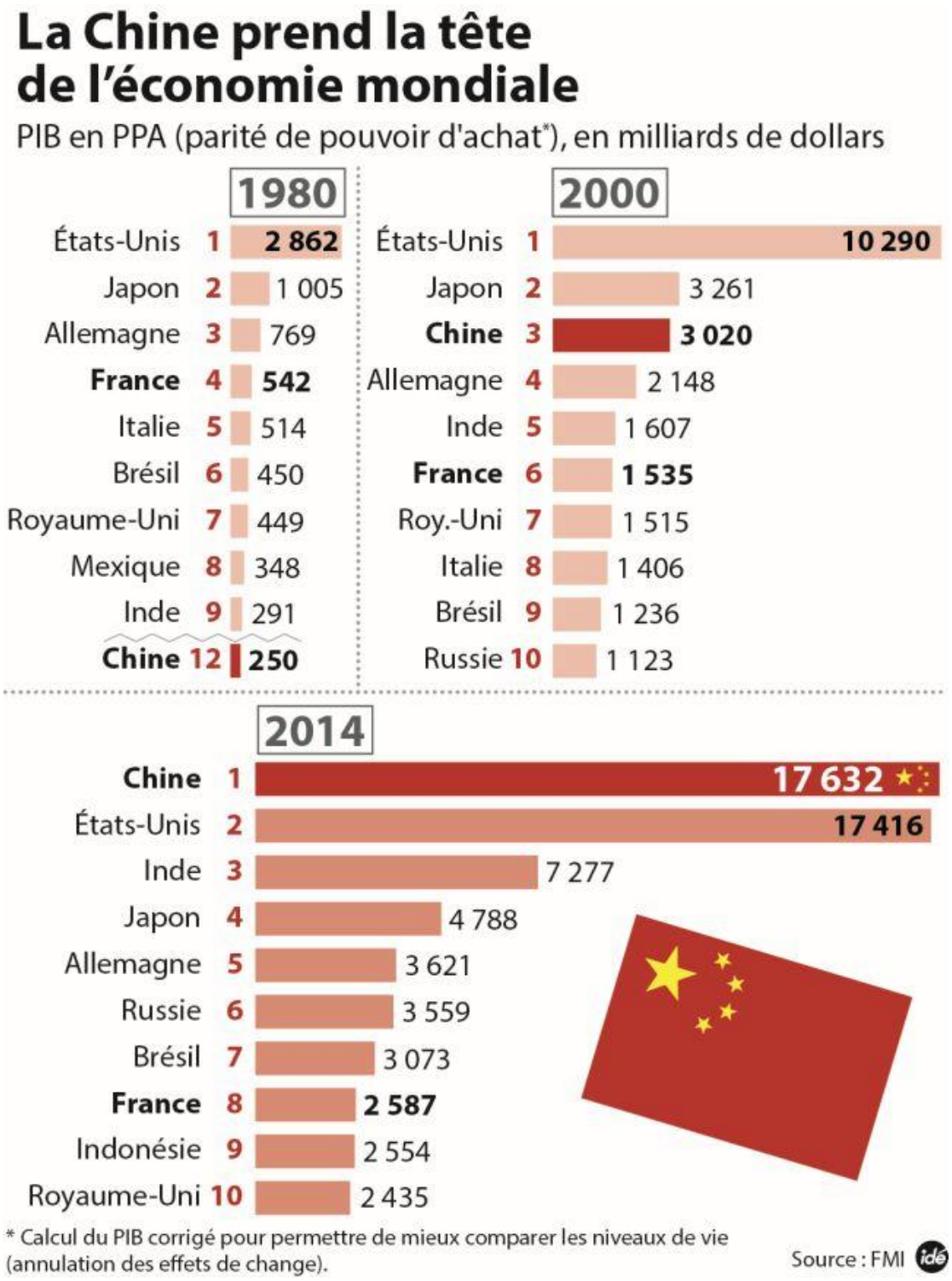

فالصين اليوم تتألف بصورة أساسية من مجموعتين إقليميتين بينهما تفاعلات تكاملية ديناميكية متبادلة الأولى: الاقتصاديات شبه المتقدمة أو الإقليم المتقدم وتضم المناطق الساحلية في الصين وبعض المدن الداخلية بنمط اقتصاد وإدارة ومجال بحث وتنمية حديثة والثانية:

الاقتصاديات الناشئة ممثلة في ما تبقى من الصين وتتميز بارتفاع درجة النمو الاقتصادي بها، والمجموعتين يحققان معادلة اقتصادية خاصة 1+1>2 مؤسسة بذلك للنهوض السريع للصين[1].

أمام هذه المعطيات والإحصاءات يبقي العديد من الباحثين وصناع القرار بمن فيهم بعض الصينيين يشككون في حقيقة النهضة الاقتصادية الصينية، أين يرجع البعض ذلك إلى السياسة التي تنتهجها الصين القائمة على تجنب لفت الأنظار إليها حتى لا تتحمل أعباء دولية، إلا أن استمرار ذلك على المدى البعيد قد يؤدي إلى تفشي انعدام الثقة في حقيقة القوة التي تمتلكها الصين لدى الصينيون أنفسهم ما يؤدي إلى التراخي ومن ثم تقويض العملية التنموية ذاتها.

مقومات القوة العسكرية الصينية:

كنتيجة للقوة الاقتصادية تقوم الصين بتطوير إمكانياتها ومنظومتها العسكرية وتطوير جيشها ففي ذلك ضرورة لتصبح قوة عظمى آخذة بعين الاعتبار ضرورة التوازن في العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور العسكري وفي هذا الصدد تقوم إستراتيجيتها على:

- الاستفادة من المؤسسة العسكرية في بناء وتطوير الاقتصاد الصيني من خلال الاستفادة من خبرات العسكريين الذين يحملون شهادات عليا واختصاصات تقنية عالية.
- إشراك المؤسسة العسكرية في إدارة عملية الإنتاج، فالجيش الصيني يمتلك حوالي 20 ألف شركة يبلغ إجمالي ناتجها السنوي حوالي 17,5 مليار دولار (2005) كما تشغل المؤسسة العسكرية مليون فرد في حوالي ألف مصنع .
- توفير المناخ الأمني الملائم لعملية بناء الاقتصاد.
- التوحيد السلمي لأراضي الوطن*.
- الحفاظ على وحدة أراضي الصين[2].

---

[1]- تشانغ وي وي، مرجع سابق، ص 69.

* السلطة الصينية لا تستبعد اللجوء إلى استخدام القوة في حالة تايوان في حال استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها وانتهاج الحكومة التايوانية للنزعة الانفصالية، والنشاطات العسكرية الصينية قرب السواحل التايوانية في السنوات 1996 2006 2008 2011 دليل على ذلك.

[2]- نبيل سرور،"المؤسسة العسكرية الصينية وحماية انجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 93، جويلية 2015.

بهدف تحقيق هذه الأهداف تعمل الصين على تدعيم تواجدها الخارجي من خلال إقامة قواعد عسكرية ومحطات مراقبة في مناطق مختلفة، من بينها الصفقة التي عقدتها مع ميانمار لتطوير جزيرتين في المحيط الهندي كمحطات مراقبة، وهي الصفقة التي أثارت قلق دول الجوار كونها تعبر عن رغبة صينية في تطوير أسطول هجومي، خاصة في ظل سعي الجيش الصيني إلى إيجاد دور جديد له بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفياتي[1].

أما فيما ارتبط بحجم الإنفاق العسكري فهو في تنامي مستمر وفقا لمبدأ الإنفاق العسكري المتوازي مع الدخل القومي، بحيث تزيد باستمرار نفقات الدفاع الوطني إلى حد مناسب على أساس التنمية الاقتصادية وزيادة الإيرادات المالية للدولة، وعلى هذا الأساس بلغ حجم الإنفاق العسكري 2,5% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي البالغ 1,2 تريليون دولار سنة 2004 ، وارتفع حجم الإنفاق لتصبح في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، أين بلغ 84,9 مليار دولار أمريكي ما يعادل نسبة 5,8%، ووصل 100 مليار دولار سنة 2009، وفي سنة 2007 أعلنت زيادة في ميزانية الدفاع بنسبة 17,8% من ميزانيتها، وبلغ سنة 2014 ما قيمته 131 مليار دولار[2]، والمعطيات الإحصائية المبينة في الجدول التالي توضح ذلك.

القيمة مقدرة بمليار يوان حيث 1 دولار يساوي 7.2 يوان.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	189,3	204,6	218,5	221,4	227,6

المصدر: نبيل سرور: المؤسسة العسكرية الصينية وحماية انجازات حقبة الإصلاح والانفتاح، **مجلةالدفاع الوطني اللبناني**، العدد 93، جويلية 2015.

وقد ارتفعت الإعتمادات المالية الدفاعية للصين بـ 4،7% أي ما قيمته 215 مليار دولار وذلك سنة 2016.

[1]– سوسن حسين،"الصين...هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي و العشرين"، **السياسة الدولية**، العدد 116، أفريل 1994، ص 583.

[2]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص.ص، 69، 71.

والأشكال البيانية التالية توضح هذه الإحصائيات بشيء من التفصيل:

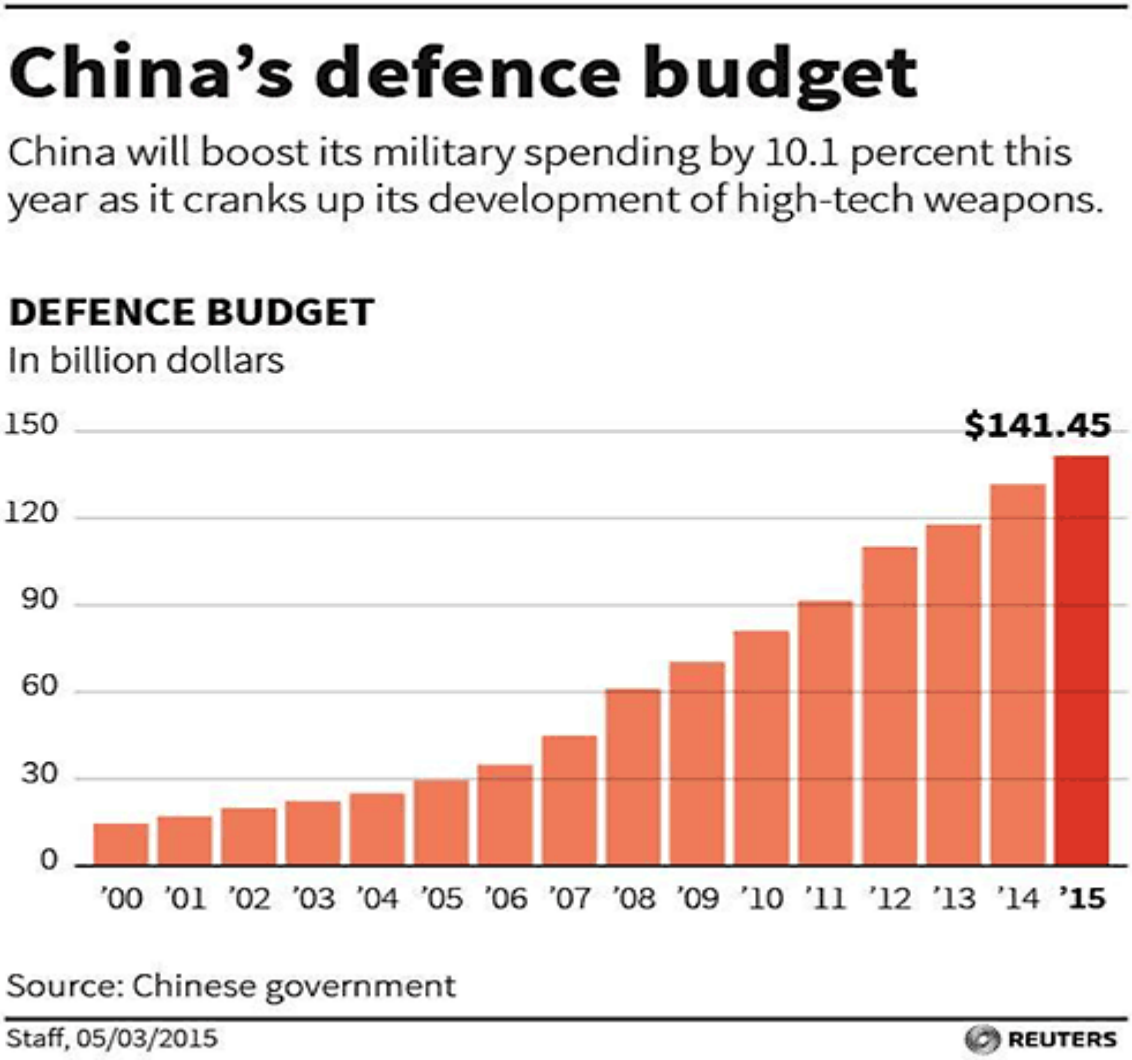

المصدر:

http://www.questionchine.net/la-puissance-militaire-chinoise-et-le-rearmement-de-l-asie

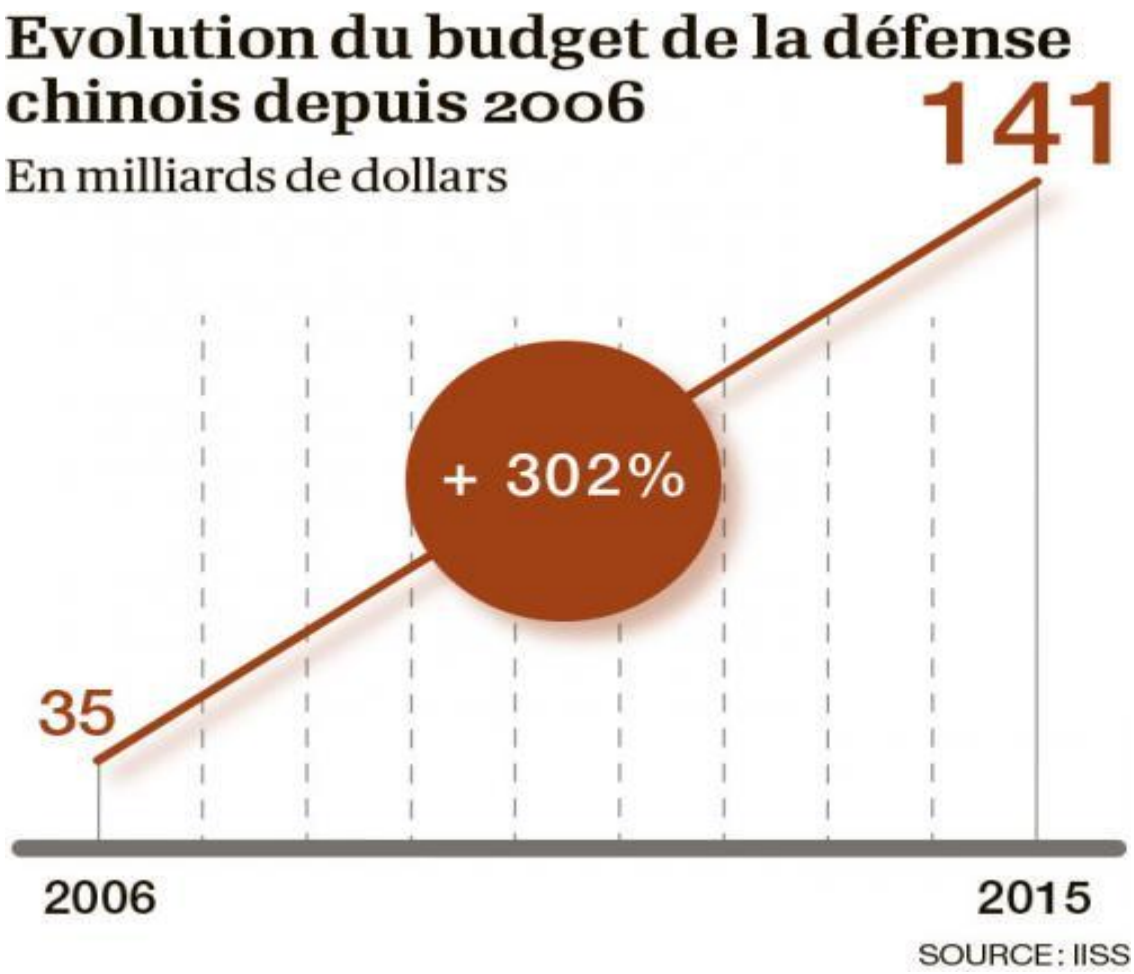

وفي مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الاعتمادات المالية لهذه الأخيرة بـ 4،2% أي ما يعادل 596 مليار دولار في نفس السنة[1]،هذا إلى جانب ضخامة قواتها العسكرية البرية، البحرية، الجوية والنووية.

وتؤكد دراسات عديدة على أن حجم الإنفاق العسكري يفوق الأرقام المقدمة ومرد ذلك ما يلي:

- الإحصاءات الصينية المقدمة لا تتضمن النفقات الخاصة بالشرطة العسكرية التي تعتبر قوات احتياطية، كما لا تشمل منح التقاعد التي تصرف للجنود.
- النفقات لا تشمل برامج التطوير النووي وبرامج تطوير صناعة الطائرات.

[1]- www.sipri.org/site/default/files/milex-pr-fre.pdf.

- عدم إدراج بعض نفقات صفقات شراء الأسلحة كتلك المتعلقة بشراء الصين 27 طائرة من نوع "إس يو" الروسية بقيمة 3,4 مليار دولار سنة 2002.

وبعقد مقارنة بين الصين والقوتين العسكريتين الأولتين على العالم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يتبين تقاربها معهم من حيث حجم الأسلحة التقليدية لكنها تعرف تراجعا محسوسا في الميدان النووي*، أما مع منافستها في إقليم جنوب آسيا الهند فهناك تقدم واضح على مختلف المستويات وهو ما يشكل مؤشرا على طغيان الطموح الإقليمي الصيني في استراتيجياتها على الطموح العالمي، والجدول التالي يوضح حجم التباين في القدرات العسكرية بين الصين والدول السابقة الذكر.

الدولة	طائرات حربية	سفن حربية	دبابات	القوات- مليون-	رؤوس نووية	الانفاق الدفاعي/
الصين	11240	610	56000	3	1300	6,7
الهند	8000	439	43000	1.1	620	5,5
كوريا الشمالية	1730	226	6200	1.1	120	25,2
روسيا	11500	499	61000	1.5	6000	7,4
الولايات المتحدة الأمريكية	13406	711	64000	1.5	6000	3,8

المصدر: نبيل سرور: "المؤسسة العسكرية الصينية وحماية انجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"،**مجلةالدفاع الوطني اللبناني**، العدد 93، جويلية 2015.

أما عن نشأة المؤسسة العسكرية الصينية فهي تعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبالضبط أثناء الحرب الأهلية بين جناحي الكومينتانغ**، وبعد ذلك أثناء حرب القوى الصينية الشعبية ضد القوات اليابانية وكانت الانطلاقة الفعلية لبناء الوحدات العسكرية الصينية في خمسينيات القرن العشرين أين انتقلت المجموعات المسلحة تدريجيا إلى جيش انضباطي نظامي،

*دخلت الصين النادي النووي سنة 1964 بتفجير أولى قنابلها النووية وألحقتها بالقنبلة الهيدروجينية سنة 1967.
**الحرب الأهلية الصينية امتدت من 1927 إلى غاية 1950 تخللها انقطاع بسبب غزو اليابان للصين سنة 1936 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ودارت الحرب بين الحكومة القومية الصينية ممثلة في حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ، أين انتصر هذا الأخير وأعلن سنة 1949 سيطرته على بكين وقيام جمهورية الصين الشعبية وفرار القوميين إلى تايوان وإعلان جمهورية الصين.

وفي مرحلة التسعينات عنت القيادة الصينية بهذه المؤسسة وعززتها بمختلف المعدات العسكرية واللوجيستية والدعم البشري، خاصة مع انطلاقتها في مرحلة الإصلاح والانفتاح أين اعتمدت على النوع بدل الكم، وعلى هذا الأساس قامت القيادة الصينية بتخفيض عدد الجيش لمرات عديدة حتى أنه في سنة1997 بعد انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب تم تقرير تخفيض الجيش بمقدار نصف مليون خلال الفترة الممتدة إلى غاية عام 2000.

وفيما يخص الصناعات العسكرية توقع بول جودين وهو أستاذ في كلية الحرب القومية الأمريكية، أن الصين ستكون صاحبة أكثر الصناعات العسكرية تطورا في آسيا خلال 20–30 عاما، وهو ما يعكسه حاليا قيمة مبيعاتها العسكرية التي بلغت عام 2007 حوالي 20 مليار دولار وفي عام 2010 قدرت بـ 44 مليار دولار[1].

وينعكس ذلك أيضا في جملة التحديثات العسكرية التي صرحت بها الصين من خلال الكتاب الأبيض الصادر عن المكتب الإعلامي التابع لمجلس الدولة الصيني تحت عنوان "الدفاع الوطني الصيني في عام 2004" وهي ممثلة في:

- تسريع عملية تطبيق التقنية المعلوماتية كموضوع استراتيجي رئيس.
- تطوير الأسلحة البرية والبحرية والجوية ووحدة المدفعية الثانية بهدف رفع قدرة الرد الاستراتيجي وقدرة السيطرة على السيادة البحرية والجوية.
- تدريب الأفراد خلال فترة لا تتجاوز 20سنة بهدف تكوين كفاءات قادرة على تطوير وتحديث الأسلحة والتجهيزات التكنولوجية وبناء الجيش المعلوماتي.
- تقديم الدعم الكامل للقوات البحرية والجوية بعكس القوات البرية التي عملت القيادة على تخفيضها.
- العمل على رفع قدرة النمط الحربي المعاصر[2].

وفي هذا الصدد أعلنت الولايات المتحدة في تقرير "مراجعة الدفاع الرباعية"* لعام 2006 "أن الصين من بين القوى الكبرى البازغة تملك أعظم إمكانية للمنافسة عسكريا مع الولايات

[1]- نبيل سرور، مرجع سابق.
[2]- هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص88.

المتحدة الأمريكية" ولذلك تسعى الدولتين إلى تدعيم وتطوير منظومتها العسكرية بما يتلاءم والاستراتيجيات والمصالح المستقبلية لهما خاصة ما تعلق بالأسطول البحري ومنظومة الصواريخ ذلك أن أي حرب قد تنشب مستقبلا بين البلدين ستكون البحار والمحيطات هي مسرحها[1].

وهو ما تم تأكيده في تقرير مراجعة الدفاع الرباعية الأخيرة الصادرة سنة 2014، التي تضمنت انتقال القوة في النظام الدولي، فهناك إمكانية لتراجع الهيمنة الأمريكية أمام صعود المنافسين الأساسين لها ممثلين في روسيا والصين، خاصة في ظل زيادة عدم الاستقرار وانتشار التهديدات لأمن الولايات المتحدة، وانتقال الثروة والقوة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وهنا يشير كيفين مارش أن الإستراتيجية التي تتضمنها وثيقة مراجعة الدفاع ستفشل في التعامل الفعَّال مع هذا الاتجاه الصاعد في العلاقات الدولية، حيث تبدو وكأنها مفككة، وليس لديها ما تواجه به الصعود الصيني في ظل قيام الأخيرة بتحديث وتطوير برامجها العسكرية، فالصين على سبيل المثال أصبحت القوة البحرية الموازية للقوة الأمريكية، فضلاً عن امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية المتطورة التي أدت إلى رفع وزيادة كفاءة قواتها البرية والجوية وقوات الدفاع الجوي، ولمواجهة هذه التحديات طورت وزارة الدفاع الأمريكية مفهوم "الحرب الجوية/البحرية"، إلا أن الاستقطاعات في الميزانية ستؤدي إلى وقف عدد من المنظومات الهامة اللازمة للتنفيذ الفعَّال لهذا المفهوم وتطبيقه في مواجهة التهديدات الصينية، فمن خلال نفس التقرير أعلن الرئيس الأمريكي براك اوباما استمرار تقليص الميزانية حيث تم رصد 495,6 مليار دولار عام 2015 أين انخفضت بأكثر من 400 مليون دولار عن عام 2014 وأقل من 20 مليار دولار تحت إدارة جورج بوش في نهاية عام 2009[2].

أما فيما ارتبط بالبرنامج النووي الصيني فثمة عبارة قديمة للزعيم الصيني دينغ شياو بنغ تبرره، حيث قال: "قد نكون من دونه (دون البرنامج النووي) مضطهدين ويقضي علينا أصحاب

---

*تقرير "مراجعة الدفاع الرباعية" وهو تقرير تعده وزارة الدفاع الأمريكية كل اربع سنوات لتحليل الأهداف الإستراتيجية والأخطار العسكرية المحتملة، ويساعد على تحديد السياسات وتطوير القدرات في مجال التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية.

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 263.

[2]- محمد أحمد عبد المعطي، النسر الهابط: دلالات المراجعة الدفاعية للبنتاغون عام 2014، 17-1-2015. http://www.futurecenter.ae

نزعة الهيمنة"، وذلك نابع من التجارب التاريخية للصين مع القوى الغربية وحرب الأفيون* شاهدة على ذلك، ناهيك عن مخلفات الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة، أين جاء في مؤتمر صحفي إعلان الرئيس الأمريكي ايزنهاور عام 1955 أن بلاده تستخدم الأسلحة النووية إذا اندلعت الحرب في الشرق الأقصى، وتأكيدا لذلك أعلن أحد القادة البارزين في البحرية الأمريكية في 1955/3/25 أن الولايات المتحدة قد أعدت خطة لشن هجوم شامل على الصين، وتدعم الأمر عقب قصف الجيش الصيني إحدى الجزر القريبة من تايوان عام 1958 أين أقر حينها الرئيس الأمريكي ايزنهاور وثيقة تنص على احتمال استخدام الأسلحة النووية ردا على القصف الصيني، وتوالت التهديدات الأمريكية في سنوات 1961، 1968، 1970، وبحدوث اشتباكات على الحدود الصينية–السوفيتية عام 1965 أعلن قادة الكرملين عزمهم على توجيه ضربة نووية وقائية ضد بكين.

لهذه الأسباب وأخرى عملت الصين على اكتساب هذا النوع من القوة، وكانت بدايات التعاون في المجال مع الاتحاد السوفياتي وفق اتفاقية 1957/10/15 وقعت بين الطرفين تعهد بموجبها الاتحاد السوفياتي بتقديم المساعدة للصين في إنتاج القنبلة الذرية، إلا أنه سرعان ما تبددت بنود هذه الاتفاقية واعتمد الصينيون على أنفسهم حتى تمكنوا بتاريخ 1964/10/16 من تفجير قنبلتها الذرية الأولى والثانية في 1965/5/14، ومنذ ذلك الحين وهي تعمل على تطوير ترسانتها النووية كميا ونوعيا[1].

إن الاهتمام الصيني بالمؤسسة العسكرية لا ينبع من سياسة حمائية، بل من منطلق دفاعي وذلك بحكم شساعة مساحتها الجغرافية فكما أشرنا سابقا الدولة تحدها 14 دولة برية و6 بحرية، وما تحمله هذه الحدود من أعباء أمنية، ناهيك عن إشكالات الانفصال التي تنبع من العديد من الأقاليم داخل الدولة الصينية، كما أنها تعرف العديد من الاضطرابات التي وصلت ويحتمل أن تصل إلى مواجهات مسلحة في بحر الصين الجنوبي، بل واحتمال أن تصل إلى حروب إقليمية،

*حرب الأفيون الأولى (1840-1842) والثانية(1856-1860) وكان نتيجتها وقوع هونغ كونغ تحت السيطرة البريطانية، سبب الحربين كان نتيجة لمنع الإمبراطور الصيني آنذاك إستراد الأفيون من بريطانيا.

[1]- عبد العزيز حمدى عبد العزيز، **"قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا"**، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 145، جويلية 2001،ص.ص، 75- 76.

إضافة إلى استمرار عبء الموروث السوفياتي في آسيا الوسطى وغرب آسيا، علاوة على ذلك احتمالات دخولها في مواجهة مباشرة مستقبلا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المقومات الثقافية:

هناك طريقتين من خلالهما توظف الدولة المهيمنة قوتها وتضمن رضا بقية الدول وهما: **الطريقة الأولى:** من خلال تفعيل البواعث المادية من خلال التهديد بالعقاب والوعود بالغنائم، ويتأتى ذلك من خلال توظيف المهيمن للإمكانات السابقة الذكر الممثلة خصوصا في الإمكانات السياسية، العسكرية والاقتصادية، أما **الطريقة الثانية** فتتمثل في تحويل المعتقدات والقيم الحقيقية للدولة القائد للدول الأخرى[1]، وهنا يبرز دور العامل الثقافي ودوره في هيمنة القوى.

في هذا الصدد تعد الثقافة الصينية أو بالأحرى الحضارة الصينية أحد أعرق الحضارات في العالم التي مجدت الفكر الإنساني وارتقت به إلى مصاف الحكمة والفلسفة، فلا يتجادل اثنان حول أهمية الفكر الصيني سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحتى دينيا، وهو ما شكل أساسا ودافعا للنهضة الصينية وجعل منها أحد الأقطاب الهامة التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي وأحد محركات اللعبة الدولية.

ومن هنا يطرح مفهوم الثقافة الإستراتيجية والذي ينطلق من مبدأ: "أن لكل فاعل رؤية معينة للعالم مبنية على تجارب تاريخية تتفق المجموعة على أهميتها وصحتها، ولكل جماعة نظرة معينة لدورها في العلاقات مع الآخرين، وهي تريد أشياء محددة من نفسها ومن العالم، ولكل مجتمع ثقافة سياسية فريدة تتشكل... من مجموعة من الأفكار والمعتقدات والقيم[2].... ويقول الجنرال لي جيجون Li Jijun* الثقافة هي جذر الإستراتيجية وأساسها.

التفكير الاستراتيجي في تطوره التاريخي يصب في التيار الفكري الرئيسي للبلد أو الثقافة الإستراتيجية للأمة، هذه الأخيرة تحمل بصمة التقاليد الثقافية وتصف صنع القرار الاستراتيجي وتحدده، وذلك عبر وسائل لا واعية ومعقدة."

---

[1]–Andreas Antoniades, Op.Cit.

[2]- عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الإستراتيجية" "، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 21، جويلية 2016، ص 28.

* الجنرال لي جيجون: نائب الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية، وتعريفه للثقافة الإستراتيجية جاء ضمن كتاب نشره جيش التحرير الشعبي الصيني موسوم بـ: "تحليل موضوع الثقافة الإستراتيجية للصين".

بناء عليه تتميز الثقافة الإستراتيجية الصينية بعدة سمات عامة هي:

– الاعتقاد بأن الصين تتمتع بتمايز ثقافي وسياسي لكونها المملكة الوسطى حسب ما يعنيه اسمها، وهذا ما يميزها بخصائص لها وحدها ما يكسبها الشعور بالتفوق الثقافي، وهو ما يجعل الشعوب المحيطة بها تنساق إليها مباشرة دون حاجة الصين لغزوها.

– تأكيد الوحدة والسيادة داخليا وعدم التدخل الخارجي، بناء على مبدأ التفويض السماوي وأن الضعف الداخلي مرده التدخل الخارجي.

– ضرورة تجنب الحرب وبالأخص القتال المباشر.

– الصين ليست بالدولة التوسعية أو العدوانية وذلك انطلاقا من مقولة ماو تسي تونغ : " إننا لا نرغب في أي إنش من تراب أجنبي".[1]

بالرجوع إلى هذه الميزات والخصائص المتعلقة بالثقافة الإستراتيجية تتوضح العديد من السياسات الصينية، وينجلي اللبس في تفسير التوجهات الصينية اتجاه بيئتها الخارجية، فامتدادها الناعم حاليا وتواجدها الاقتصادي في معظم أقاليم العالم هو انعكاس مباشر لمجموع القيم التي تحكم ثقافتها الإستراتيجية.

هذا فيما تعلق بارتباط الثقافة بالإستراتيجية والتوجه الصيني نحو العالم، أما بصورة عامة فإن الثقافة الصينية تستمد قدسيتها وقوتها من ثلاثة حركات روحية أساسية ممثلة في حركة القانونيين*، حركة الطاويين**ونظام كونفشيوس الأخلاقي القائم على العقلانية فكان هذا الأخير أساس الثقافة الصينية الحالية بل وحتى عدد كبير من الدول الآسيوية الأخرى.

فالعلاقات السلطوية داخل النظام الصيني صارمة وتتمثل أبعادها الثقافية في:

- اعتبار إطاعة السلطة أمرا أخلاقيا واعتبار القانون أداة التطور.
- اعتبار النسق الاجتماعي أكثر ضرورة من النزعة الفردية.

[1]- عماد منصور، مرجع سابق، ص.ص. 31،29.

*حركة القانونيين تأسست في القرن 4 ق.م على يد المعلم هان فاي تهدف إلى الأعمال الصارم للقانون متخطية بذلك سلطة "سلالة شو" السابقة التي كانت قائمة على تفويض السماء.

**حركة الطاويين تأسست على يد المعلم لاوزي المعاصر لكنفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد، تنادي بالعودة للطبيعة وتعتبر الحركة بداية للفلسفة الداعية للعودة للطبيعة كما جاء به مفكر العقد الاجتماعي جون جاك روسو.

- المرونة وقبول المذهب البراغماتي في التعامل مع معطيات الواقع[1].

وما زاد من رقي الحضارة الصينية قدرتها على التأثير دون إلزامية اللجوء للقوة المادية، فالتاريخ أثبت تأثر الأقاليم المجاورة بهذه الحضارة إذ تبنوا ما رأوه عناصر متقدمة للثقافة والحكم بصورة طوعية، وذلك بعكس ما عرف على الحضارة الرومانية مثلا التي عمدت إلى فرض نظام حكمها وثقافتها على الأمم المهزومة[2]، ودليل ذلك تأثر أغلب دول شرق آسيا بهذه الحضارة خصوصا فيما تعلق بتقاليدها وممارستها الكونفوشيوسية، لدرجة إطلاق عبارة "منطقة الثقافة الكونفوشيوسية" أو "منطقة الأكل بالعيدان الصينية" حتى أن النموذج الصيني للتنمية لا يمكن النظر إليه بمعزل عن نموذج دول شرق آسيا[3].

يؤكد الكثير من الدارسين أن القيم المستمدة من الثقافة الصينية (لاسيما الكونفوشيوسية) مسؤولة بشكل كبير عما تحقق للصين من إنجازات اقتصادية، وأنه ما كان لتلك الإنجازات أن تتم بتلك الصورة وبتلك السرعة لولا أن خلفية ثقافية مواتية كانت لتدفع بها، وهنا أشار الباحثون إلى أهمية قيم بعينها مثل تفضيل الجماعة على الفرد، الإعلاء من شأن العمل الجاد في سبيل الجماعة، الحرص على البعد الإنساني في علاقات العمل وهي قيم تفسر المعجزة الاقتصادية الصينية[4]، فمثلا لقيام أعمال مع الصينيين ثمة ملمحين أساسيين، الخطوة الأولى في التفاعل كسب الاحترام والثقة، ومراعاة العقلية العشائرية، والثاني الدخول من خلال صديق مشترك وكثرة التردد على المنطقة، أما قيم الأعمال فالعقلية الصينية تؤكد على الأسرة واحترام التواضع واللياقة، كما يهتم الصينيون بالأقدمية، وحفظ ماء الوجه والهدايا ولغة الجسد في الحديث، إلى جانب الحديث عن الأسرة والمسائل الشخصية لا مسائل السياسة[5].

ولهذا يشير علماء الاجتماع السياسي إلى التأثير الكبير للتنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد على طبيعة سلوكاته مستقبلا، ولأن صانع القرار في نهاية المطاف هو إنسان تربى في بيئة

---

[1]- هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص.ص، 20- 28.

[2]- أوديد شينكار، مرجع سابق، ص 67.

[3]- تشانغ وي وي، مرجع سابق، ص 125.

[4]- حنان قنديل،"القيم والتنمية في آسيا...حالة الصين"، **السياسة الدولية**، العدد 167، مصر، جانفي 2007، ص 8.

[5]- السيد عبد المطلب غانم،**"**دراسة علمية للقيم الآسيوية**"**،في: هدى ميتكيس: القيم الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص 46.

اجتماعية وسياسية معينة فذلك ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة قراراته ومن ثم على سلوك الدولة بغض النظر طبعا عن دور المؤسسات التي يعمل معها ومن خلالها، كما أنه من جانب آخر تقبل المجتمع لقرارات الحاكم نابع من قيم سائدة في المجتمع عمل النظام على تغذية هذا الأخير بها وهو ما تفسره النظرية البنائية بالخطاب السائد وتأثيره على سلوك الدول.

وفي هذا المجال كثر حديث الباحثين عن قيمة اجتماعية هامة في المجتمع الصيني ممثلة في "التضامن الاجتماعي" والتي اتسم بها المجتمع منذ زمن بعيد عرفت بـ "Guanxi" وتعني "تلك الشبكة من العلاقات الشخصية التي يمكن للفرد أن يعتمد عليها لتأمين الموارد اللازمة له أو تحقيق الفوائد التي يرغبها من عملية تفاعله الاجتماعي"، وتعود هذه القيمة بجذورها إلى الثقافة الكونفوشيوسية المؤكدة على ضرورة تضامن الأفراد، وهو ما يجسده قول كونفوشيوس: "فقط عندما يفيض النهر الكبير بالماء يستطيع النهر الصغير أن يمتلئ"[1].

كما أن ارتكاز الثقافة الصينية على الفلسفة الكونفوشوسية القائمة على ثنائية الأضداد ساهم كثير في نهضة الصين، فحسب ماو تسي تونغ التناقض الحميد يمكن أن يتحول إلى تناقض خبيث إذا عولج بطريقة خاطئة وبالعكس يمكن للتناقض غير الحميد أن يتحول لتناقض إذا عولج بطريقة سليمة[2].

هذا المنطلق في سياسات صناع القرار الصينيين جعلهم يستفيدون من كل فكر بغض النظر عن صاحبه ما دام فيه نفع للصينيين وهو أساس الحكمة الصينية القائلة: "لا يهم لون القط طالما يصطاد الفئران".

كما كان للثقافة الصينية القائمة على التفاني والإخلاص في العمل والانضباط والسعي للكفاءة والتفوق على الغير بالمعدات والتكنولوجيا دورا بارزا في إعداد العامل الصيني المتميز بقدرته الإنتاجية العالية مقارنة بنظرائه من الدول الأخرى ومن ثم مساهمته في النهوض بالتنمية في الصين بل و جعل هذه الأخيرة أحد الأقطاب المركزية في عالم الاقتصاد للقرن الحادي والعشرين.

---

[1]- حنان قنديل، مرجع سابق، ص 259.

[2]- هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص17.

هي مقومات تمتلكها الصين وتحاول استغلالها بطريقة مثلى تسمح لها بتحقيق أهدافها وفقا لثلاث استراتيجيات كبرى هي:

الإستراتيجية الأولى: تقوم على تجاوز نموذج التصنيع القديم الذي كان أساسه التزاحم على المواد عبر الحروب واعتماد مستوى عال من استهلاك الطاقة وتقديم نموذج جديد قائم على التقانة والفعالية الاقتصادية واستهلاك منخفض للموارد الطبيعية بهدف بناء "مجتمع التوفير".

الإستراتيجية الثانية: تجاوز الطرق التقليدية لانبثاق القوى العظمى من خلال تجاوز الخلافات الإيديولوجية والكفاح من أجل السلام والتنمية والتعاون مع كل بلدان العالم.

الإستراتيجية الثالثة: تجاوز نماذج قديمة من الرقابة الاجتماعية وبناء مجتمع اشتراكي منسجم[1].

فالحضارة الصينية هي أطول حضارة مستمرة في العالم، وهي قادرةعلىجلب العناصر الإيجابية من الحضارات الأخرى مع الحفاظ على هويتها الخاصة، تماما مثل البوذية الهندية التي تأثرت بالحضارة الصينية والماركسية أيضا[2]، وهذا ما سمح للصينيين بالانفتاح على العالم ثقافيا بأريحية نتيجة لجملة القيم المتمسكين بها.

إلى جانب المقومات السابقة الذكر حدد Denise E. Zheng خمس أدوات للقوة الناعمة* الصينية ممثلة في الاستثمار، المساعدات الإنسانية، برامج التبادل والدبلوماسية، والمشاركة في مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف[3].

فمن حيث الاستثمار احتلت الصين طيلة السنوات الأخيرة المراتب الأولى تصديرا واستيرادا والإحصاءات المقدمة سابقا ضمن مقومات الصين الاقتصادية تبين ذلك بشكل واضح.

أما من حيث المساعدات الإنسانية نجد أن الصين تعمل لإبراز صورتها كقوة عظمى مسؤولة خارجيا، وهو ما تجلى في مشاركتها ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أين بلغ عدد أفراد

---

[1]- زبينغ بيغ يان، **"ارتقاء الصين السلمي إلى قوة عظمى"**، ترجمة: عماد شيحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 34، ص 46.

[2]- تشانغ وي وي، مرجع سابق، ص 109.

* القوة الناعمة تعرف على أنها: **"القدرة على تحقيق النتائج المرجوة في الشؤون الدولية من خلال الجاذبية وليس الإكراه"**.
ويعتبر جوزيف ناي المنظر الأول لمفهوم القوة اللينة.

[3]- Amit Kumar Gupta, "Soft Power of the United States, China, and India: A Comparative Analysis", **Indian Journal of Asian Affairs**, Manju Jain, Vol. 26, No. 1/2, June- December 2013, p 40.

الجيش والشرطة الصينية المشاركين ضمن هذه البعثات سنة 2009 ما يقارب 2,155، وهو ما أهلها لأن تكون ثاني أكبر مزود لقوات حفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما دعمت جهودها الإنسانية من خلال ما يعرف بـ "دبلوماسية الصحة" health diplomacy[1].

وفيما ارتبط ببرامج التبادل فتعد محور الإستراتيجية الدبلوماسية العامة الصينية، وقد شملت هذه البرامج تبادلات أكاديمية، لغوية وثقافية، التدريب السياسي للمسؤولين الحكوميين الخارجيين، التدريب الإعلامي لمراسلي الأنباء الأجنبية، إلى جانب التبادل العلمي والتكنولوجي وبرامج تبادل الطلاب[2].

أما الدبلوماسية الصينية فقد كانت محاطة لفترة طويلة بالسرية، وحاليا تشهد تحولا نحو عدد أكبر من الناس سواء داخل أو خارج البلاد، فلدى الصين 220 بعثة دبلوماسية في أكثر من 160 دولة إلى جانب 65 قنصلية إلى غاية سنة 2013 بينما كان لديها فقط سبعة (7) قنصليات في الخارج حتى سنة 1978، وتعمل جاهدة على تطوير العمل الدبلوماسي بدافع تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف[3].

ومن أجل تدعيم هدفها الدبلوماسي عمدت الصين إلى المشاركة في المؤسسات المتعددة الأطراف الإقليمية منها والدولية، كمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا–الباسفيك، الآسيان، منتدى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية للتعاون، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، منظمة الدول الأمريكية... ومنظمات أخرى عديدة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عملت الصين على التأسيس للعديد من المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون، قمة شرق آسيا، منتدى التعاون الصيني–العربي منطقة الميكونغ الفرعية...

ويكمن الهدف الصيني من التواجد ضمن هذه المنظمات في درأ التخوف الغربي من النمو المتزايد الصيني، وتحسين صورتها أمام المجتمعات الغربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تواجدها ضمن الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية والطاقوية التي هي في أمس الحاجة إليها،

[1]- Amit Kumar Gupta, Op.Cit, p 42.
[2]- Ibid.
[3]- Idem, p 43.

من خلال هذا الامتداد الناعم في أقاليم مثل الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وباقي الأقاليم الآسيوية[1].

المطلب الثاني: مقومات الهيمنة الهندية

تعد الهند من الدول البارزة على الساحة الآسيوية بحكم ما تزخر به من مقومات القوة بمختلف أبعادها، فجغرافيا تصنف الهند ضمن الدول القارية، إذ تحتل مساحة شاسعة تقدر بـ ثلاثة ملايين ومئتين وسبعة وثمانين ألف كيلومتر مربع 3,287 مليون كلم²، وهي بذلك سابع أكبر دولة من حيث المساحة، تحدها ثمانية دول إلى جانب خليج البنغال وجبال الهمالايا الممتدة على طول 2400 كلم وتمثل بذلك حاجز دفاعي طبيعي وإسهام رواسبه في تشكل أرض خصبة، وإلى جنوب هذه الجبال تترامى السهول الشمالية القائمة على ما الثروة المائية لثلاث أنهار رئيسية هي السند، الجانج، براهما بوترا، والتي كانت سببا في ازدهار العديد من المدن مثل مدينتي حيدرآبادوبانغاالور، وإلى جانب ذلك تزخر الهند بسواحل شرقية وغربية ممتدة على مسافة 7517 كلم[2]،فالهند تقوم على مزايا طبوغرافية مميزة تؤهلها لتبوء مكانة اقتصادية وسياسية متميزة في حال حسن الاستغلال*ويقطن على هذه المساحة 1,3 مليار نسمة حسب إحصائيات سنة 2015، ويتميز المجتمع الهندي بتعدده العرقي وارتفاع مستويات الفقر رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة للحد من هذه الظاهرة.

مقومات القوة الاقتصادية: هناك العديد من العوامل المساعدة لتصاعد القوة الاقتصادية الهندية مقابل تلك الصينية تتمثل في:

1- تزايد عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل خلال عشرينيات القرن الواحد والعشرين بينما سيعرف تراجعا في الصين بسبب سياسة الطفل الواحد.

2- تقدم المستوى الديمقراطي في الهند ما يجعلها أقل عرضة للاستقرار السياسي.

---

[1] - Idem, p 44.

[2]- أحمد سرور،**"الهند..المارد النائم"**، في: محمد ضياء الحق، عاطف معتمد وآخرون: الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات، خريف 2009، ص.ص، 6-7.

*لدول التي تربطها حدود بالهند هي: باكستان، الصين، أفغانستان، بوتان، نيبال، ميانمار، بنغلادش، سيريلانكا.

3- تملك الهند أسواق عمل رأسمالية ومكانة عالمية تترسخ في بعض قطاعات الصناعات ذات التكنولوجية العالية[1].

4- اهتمام الهند بصناعة البرمجيات في نهاية الثمانينات، والتي شكلت قوة دافعة للنمو الاقتصادي، خاصة وأنها صناعة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتتميز بارتفاع إنتاجية العامل، ولهذا عمدت الهند إلى إنتاج البرمجيات بهدف خلق صناعة للتصدير تساهم في خلق فرص عمل وجلب العملة الصعبة، كما ساهمت هذه الصناعة في تخفيض معدلات الفقر وتحسين الأداء الحكومي الخدمي[2]، فقيمة صادراتها من هذه الصناعة ما بين عامي 2004-2005 قدرت بنحو 10 مليارات دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل التسعينيات[3].

وقد انطلقت الهند في سياستها التنموية منذ 1951 بالتخطيط الخماسي معتمدة على إستراتيجية الإنتاج بغرض الإحلال محل الواردات لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، أين أقامت سياستها الاقتصادية على ثلاثة أسس:

أ- يجب أن يعتمد الاقتصاد الهندي على نفسه ما يعني اقتصاد مغلق ينتج بأقصى قدر داخليا والسماح بدور هامشي للتجارة الخارجية.

ب- يجب أن يحتل القطاع العام الدور الأول في الاقتصاد.

ت- يجب أن يفيد النمو الاقتصادي الطبقات الأكثر احتياجا في المجتمع.

وبناء على ذلك سجل الاقتصاد الهندي تطورا ملحوظا في ثمانينات القرن العشرين لكن مع بروز أزمة 1991 ولجوء الحكومة إلى تمويل العجز بالاقتراض المكلف جدا من البنوك الخارجية، ما دفعها لقبول توصيات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإجراء إصلاحات اقتصادية ابتداء من جويلية 1991، وهنا بدأ توجهها نحو الاقتصاد الحر الذي لم يساهم كثيرا في انتعاش الاقتصاد الهندي، وصنفت كثالث دولة مدانة عالميا بعد كل من البرازيل والمكسيك[4].

---

[1]- منار إبراهيم الشهابي، نشوء القوى: المشهد الجيوسياسي. www.awu.sy/archive/politic/21/fkr21-020.htm

[2]- نهى الجبالي،"التجربة الهندية: هل هي قابلة للتعميم"،**السياسة الدولية**، العدد 155، جانفي 2004، ص 108.

[3]- عبد الرحمن عبد العال، "الهند...مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007، ص109.

*1991 كانت حرب الخليج وكان لها تأثير كبير على أسعار النفط.

1- أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص. ص. 123- 127.

فسنة 1991 مثلت قمة التخلف الاقتصادي الهندي، إذ بلغت نسبة التضخم 17% وأصبح 330 مليون نسمة أي 5/2 هنود يعيشون تحت خط الفقر، وكان هناك انهيار الموارد المالية للحكومة وأوقفت المصارف الإقراض للهند وهبط احتياطي الصرف الأجنبي إلى مستويات تكاد لا تفي إلا بتكلفة أسبوعين من واردات النفط[1]، وعرفت هذه المرحلة بـ "النموذج النهروي الموجه للتنمية" 1951-1991 من خلاله تبنت الهند التخطيط المركزي كأداة لإرساء عملية التحديث والتصنيع ومواجهة التحديات الاجتماعية الممثلة في الأمية، الفقر وضعف الطبقة الوسطى[2].

هذه المعطيات شكلت دافعا أمام القادة الهنديين إلى البحث في الحلول والتعجيل بالإصلاح وهو ما كان مع السياسة الإصلاحية التي تبناها "راو سنغ"، بعد أن سيطرت معتقدات المهاتما غاندي المناهضة للتصنيع واشتراكية جواهر لال نهرو، ورؤيتهما القائمة على انسحاب الهند من الاقتصاد العالمي، وذلك لاقتناعهما ببناء الهند المستقلة المكتفية بذاتها، فانطلقت مرحلة الإصلاح مع تعديل دستور 1992 أين كانت البداية بتحسين البنية التحتية فعمدت حكومة راو إلى بناء الموانئ والمطارات والطرق، واستلهمت من الصين تجربة المناطق الاقتصادية المتميزة بالإعفاءات الضريبية وإلغاء العوائق القانونية، إلا أن ما يعاب على تلك المناطق أنها كانت مناطق صغيرة محدودة ذات فعالية ضيقة.

إلا أن حكومة راو لم تدم طويلا فسقطت سنة 1996 بعد أزمة الفساد الضخمة التي جعلت الناخبين يطيحون بحزب المؤتمر[3]، ولكن رغم ذلك تمكن الاقتصاد الهندي من استعادة عافيته رغم الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها، لدرجة أن جاء في دراسة قامت بها مؤسسة غولدمان الألمانية سنة 1999 أن الهند ستكون القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بحلول عام 2030 في حالة انحصار نسب نمو اقتصادها ما بين (5,3% و6,1%) في مختلف الفترات، إلا أنها في الواقع تجاوزت الهند هذا المتوسط أين وصل معدل نمو اقتصادها 9,4 %عام 2007 و 7,5%

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 56.

[2]- عبد الرحمن عبد العال،"اللامركزية والتنمية في الهند،" في: جابر عوض: اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية،مصر، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2011، ص 213.

[3]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص.ص، 70- 78.

عام 2008، وذكرت الدراسة أن ناتج الهند الإجمالي سيتجاوز الناتج الإجمالي الألماني والبريطاني عام 2025 والياباني عام 2035.

ومن المؤشرات الأخرى الدالة على صحة الاقتصاد الهندي ارتفاع قيمة الصادرات أين بلغت 100 مليار دولار سنة 2007 وكذا تحقيق استقرار مالي ورفع احتياطاتها من النقد الأجنبي، وانخفاض الدين الخارجي وتعتبر الهند ثالث اكبر مواقع جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[1].

الشكل البياني التالي يوضح بعض المعطيات الاقتصادية للهند (حجم الصادرات والواردات الهندية إلى جانب نسب العجز التجاري لسنوات من 2010–2014):

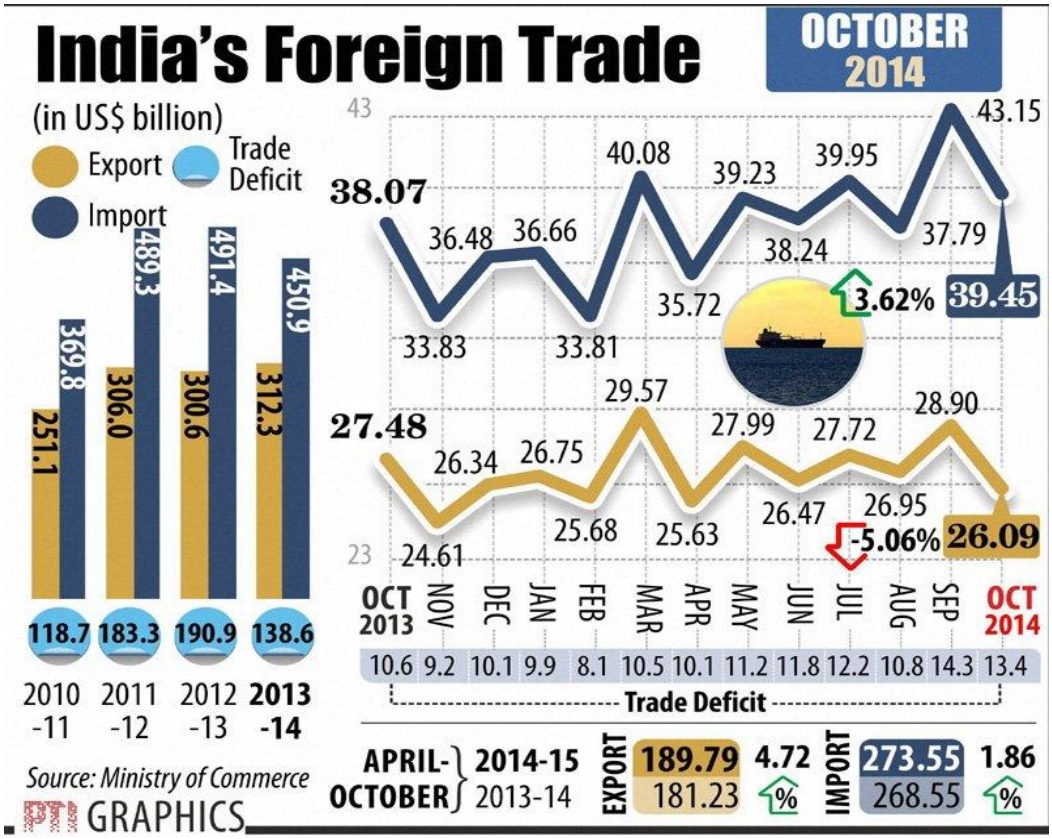

المصدر:

http://www.financialexpress.com/photos/business-gallery/10063/indias-foreign-trade-fdi-in-construction-development-bse-sensex-nifty-gold-import-and-more/2

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص.ص، 122- 123.

مقومات القوة السياسية:

يقوم النظام السياسي الهندي وفقا لدستور 1950/01/26 على توليفة فريدة من نوعها أساسها الحكم الديمقراطي الذي استطاعت من خلاله احتواء جميع الشرائح على تعدد مشاربها السياسية والاجتماعية والدينية والعرقية ووفقا لذلك استطاعت تحقيق أربعة أمور:

1- الحفاظ على كيان الدولة من خلال إتباع النظام الاتحادي القائم على حكم جمهوري بنمط برلماني*.

2- استمرارية بقاء القوات المسلحة الهندية محايدة وذات ولاء وطني، بعيدا عن عجلة اللعبة السياسية والحزبية، فدورها مرتبط فقط بالقضايا الأمنية والإستراتيجية مع خضوعها التام للسلطة المدنية.

3- محافظة النخبة السياسية الهندية على القواعد الديمقراطية المتوارثة من النظام البريطاني[1].

4- خلق انسجام سياسي واجتماعي يساعد على المضي في عجلة التنمية.

ويعتبر نمط القيادة الهندية القائم على الأسس الديمقراطية من مقومات قوتها الناعمة، رغم الانتكاسات التي تعرضت لها في ظل القيادات التالية لنهرو، التي أدت لانتشار المد الهندوسي المتطرف، ما انجر عنه تنامي دعاوى الانفصال في العديد من ولاياتها وتجدد أعمال العنف الطائفي خاصة في كشمير، البنجاب، تاميلنادو، آسام..الخ[2].

كما أن ديمقراطية الهند لا تعجب الجميع فهناك من يعتبر أن التقدم الاقتصادي أهم من الحرية السياسية، حتى أن بعض القادة الهنود أشاروا إلى ذلك، إذ قال كمال ناث –وزير التجارة

*الهند دولة فيدرالية تضم 21 ولاية و9 أقاليم تديرها الحكومة المركزية، تتكون السلطة التنفيذية من رئيس جمهورية ونائبه منتخبين لمدة 5 سنوات من قبل مجمع انتخابي يضم الأعضاء المنتخبين من المجالس التشريعية والمحلية، ومجلس وزراء يتولاه رئيس الوزراء منتخب من قبل الأعضاء البرلمانيين لحزب الأغلبية، أما السلطة التشريعية فتضم مجلسين الأدنى مجلس الشعب "Lok sabha" والأعلى يمثل مجلس الولايات "Rajya sabha" معظم أعضاءه منتخبون من قبل المجالس التشريعية، وأهم الأحزاب الحاكمة على المستوى الوطني نجد حزب المؤتمر الوطني، حزب بهاريتا جاناتا، حزب الجبهة المتحدة الذي يضم ثلاثة عشر (13) حزبا، إلى جانب أحزاب أخرى على مستوى الولايات التي = برزت بعد فشل كل من حزب بهاريتا جاناتا وحزب المؤتمر في تحقيق الأغلبية في البرلمان منذ انتخابات 1996، ويعد حزب المؤتمر من أقدم هذه الأحزاب أين سيطر على السلطة من عام 1947 حتى عام 1977، نتيجة السياسة التي اتبعتها رئيسة الحزب آنذاك "انديرا غاندي" بإعلانها حالة الطوارئ عام 1975 بحيث فسحت المجال للمعارضة ووصول حزب بهارتيا جاناتا للسلطة المتميز بتطرفه المنادي بتهنيد الهند وفرض اللغة الهندية وسيادة الهندوسية كامل التراب الهندي واعتبار الآخرين ضيوفا عليها وجب عليهم الرحيل.من: محمد سعد أبو عامود، "الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل"، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 146، أكتوبر 2001، ص.ص، 72،70.

[1]- محمد نعمان جلال، "الانتخابات الهندية: النتائج و الدلالات"، **السياسة الدولية**، العدد157،جويلية 2004، ص 179.

[2]- عبد الرحمن عبد العال، "الهند...مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية"،مرجع سابق، ص 111.

في وزارة راو سينغ– : "كانت الصين قادرة على السير أسرع بحركة الإصلاح لأنها سلطة ديكتاتورية" وأرجع تأخر مشاريع الهند إلى ديمقراطيتها فقال: "نحن ملزمون بالمحاسبة أمام البرلمان وكذا أمام صحافتنا الحرة جدا جدا، لقد استطاعت الصين أن تسلك طرقا مختصرة لا يمكن أن نسلكها بالأسلوب الديمقراطي، ولهذا تحقق نموا مذهلا."[1]

وحسب الباحث الصيني تشانغ وي وي فهناك خمس نقاط ضعف متأصلة في الحكم الديمقراطي الهندي تحول دون تقدمها وهي:

- التسييس: تتسم السياسات الهندية لحد بعيد بالتسييس في جميع أمورها وبالتالي يكون من الصعب مناقشة ومعالجة القضايا بشكل حيادي وواقعي.
- انتشار مذهب الشعوبية: السياسات الهندية قائمة بالأساس على التنافس بين الأحزاب السياسية التي تميل إلى الوعود منها إلى الحقيقة والتنفيذ ما أثر على عامل التضحية وتقديم المصالح العامة.
- الدولة الضعيفة: أو الرخوة التي لا تسمح بوجود إصلاحات مؤسسية ما أدى لسيطرة جماعات المصالح الخاصة على البلد، وصعوبة تعامل الهند مع إشكالات كتلك المرتبطة بالعشوائيات، تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة...الخ.
- الخطط قصيرة الأمد: مع غياب تصور لبرنامج إصلاحي وطني متماسك.
- الانقسامات والصراعات: كنتيجة حتمية للعوامل الأربعة السابقة برز هذا العامل بسبب غياب إرادة سياسية لتشكيل وفاق جماعي مبني على فكرة القومية[2].

كما تعمل الهند سياسيا على تنويع علاقاتها وتكثيف شبكتها الدبلوماسية، إما من خلال ارتباطات اقتصادية أو أمنية تجمعها بالدول والأقاليم المجاورة لها، حيث تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، بناء نمط جديد من التفاهمات الإستراتيجية الإقليمية والعالمية، من خلال التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا، العمل على الاتجاه شرقا من خلال الانفتاح على اليابان ودول جنوب شرق آسيا واستراليا خاصة وأن هذه

[1]-روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 79.

[22]- تشانغ وي وي، مرجع سابق، ص.ص، 204-205.

الأخيرة ترى في الصين تهديدا جوهريا لأمنها القومي، وهي الرؤية التي تدعمت بتوقيع الإعلان الياباني–الهندي حول التعاون الأمني وهو اتفاق أدى لبناء كتلة إستراتيجية بين اليابان، الهند واستراليا برعاية أمريكية في مواجهة الصين.

أما فيما يتعلق بعلاقة الهند بدول جنوب شرق آسيا فقد عملت على التخفيف من حجم التخوف لدى دول هذا الإقليم من تصاعد القوة الهندية، وذلك عن طريق الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا كشريك حوار، والولوج أيضا إلى منتدى الآسيان الإقليمي، ناهيك عن منظمة الآباك.

كما تعمل الهند على تجميد الخلاف مع الصين الشعبية الذي نشط بعد الحرب التي اندلعت سنة 1962 وأسفرت عن استيلاء الصين على إقليم أكساي شن وتنازل باكستان عن بعض الأراضي التابعة لها في كشمير للصين بعد تحالفها مع هذه الأخيرة، إلا أنه ومع تقاطع المصالح بين الدولتين خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة دعت الضرورة لتجميد الخلاف بينهما، وهو ما تجسد في الاتفاقيات الثنائية للسلام والهدوء سنة 1993، وتدعمت باعتراف الصين بتبعية ولاية سيكيم للهند مقابل اعتراف هذه الأخيرة بتبعية التبت للصين سنة 2004، وقد ساهمت الأحداث التي وقعت في إقليم كشمير في ماي 1999 والمتمثلة في هيمنة المقاتلين الكشميريين على بعض المرتفعات داخل الإقليم، وهو ما اعتبرته الصين توسع للحركات الإسلامية وامتدادها في آسيا بما في ذلك الصين، وهو ما جعل الدولتين تتفقان لمنع امتداد الإرهاب، وتجسد الاتفاق في عقد الحوار الاستراتيجي الأمني في بكين في مارس 2000، وفي جانفي 2009 التقى رئيس الوزراء الهندي سينج الرئيس الصيني هيوجنتاو في قمة الدول الأربع في روسيا واتفقا على حل الخلافات الحدودية سلميا[1].

مقومات القوةالعسكرية:

تولي الهند اهتماما بالغا بتطوير منظومتها الأمنية اعتبار لحجم وطبيعة التهديدات الأمنية المحيط بها، فهي تصنف كثالث قوة عسكرية بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية مع تنامي معدل إنفاقها العسكري الذي بلغ 37 مليار دولار سنة 2009 كما تمتلك ترسانة نووية

[1]-محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص.ص، 79-80.

هامة[1]، خاصة وأنها تحظى باهتمام أمريكي لتدعيمها عسكريا على خلفية أن جعل الهند الصوت العالمي المرجح في القوة العسكرية كجزء من جهودها المتصلة باحتواء الصين، وتبرز هذه الإستراتيجية في مجموع الاتفاقات والمشروعات الأمنية التي تجمع البلدين خاصة في المجال النووي آخرها كان في أوت 2016 الذي أثار حفيظة الصين وانعكس على طريقة استقبال الرئيس الأمريكي خلال قمة 20 المنعقدة في بكين.

والهند كما الصين تعتبر قوة عسكرية إقليمية مسلحة نوويا بجيش يضم 1,3 مليون جندي والميزانية الحادية عشر الأضخم في الميزانيات العسكرية في العالم بقيمة أكثر من 17 بليون دولار بتكنولوجيا عسكرية جد متقدمة[2]، وهذا السعي الهندي لتطوير قدراتها العسكرية مرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية كقضايا الانفصال، الإرهاب، التوتر مع جارتها باكستان، الاضطرابات في النيبال، التحدي الصيني، ارتباط استراتيجياتها بمصالح واستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم وآسيا، وقد أكد تقرير المراجعة الدفاعية الأمريكية لسنة 2010 على أن قدرات الهند العسكرية في تطور دائم وسريع، حيث باتت تمتلك اليوم قدرات دفاعية مهمة، ونظام مراقبة بحرية طويل المدى ودوريات بحرية وجوية، أمّا الامتداد العالمي لقدراتها العسكرية فقد بدأ من خلال المشاركة في مكافحة القرصنة وعمليات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية والمشاركة في أعمال الإغاثة[3].

والمخطط التالي يحدد الميزانية الدفاعية الهندية عبر مجموعة من السنوات:

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص124.

[2]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 269.

[3]- علي حسين باكير، المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/3/30. http://studies.aljazeera.net

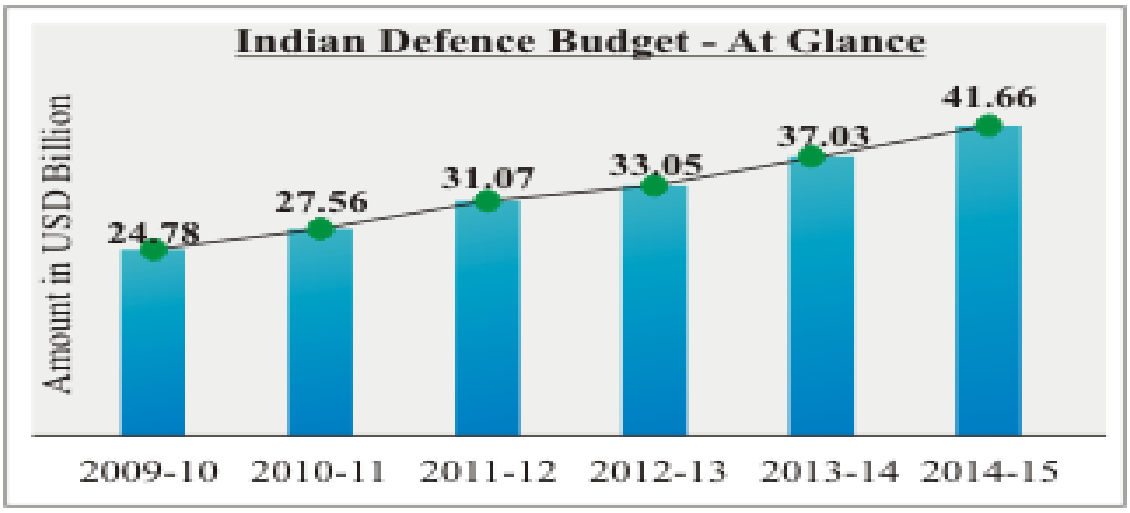

المصدر:

http://www.defproac.com/wp-content/uploads/2014/07/1.png

وحسب وثيقة الدفاع الهندية الصادرة عام 2000 فإن الأمن الهندي يتجاوز حدود الأرض الجغرافية التقليدية للهند، فبالنظر إلى حجمها المكاني وعلاقاتها التجارية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، فإن البيئة الأمنية تمتد من الخليج العربي إلى الغرب باتجاه مضايق مالقا في الشرق، ومن جمهوريات وسط آسيا في الشمال إلى خط الاستواء في الجنوب، فروابط الهند مع معظم البلدان في هذه المنطقة تقليدية وحضارية وتدعمها التجارة البحرية والهجرة الهندية، كما أن الحدود البرية تمتد 15 ألف كلم مع سبع دول وحدود بحرية تمتد إلى 7600 كلم، وتلتحق بها العديد من الجزر البحرية، ومساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة أكثر من 2 مليون كلم2، والجزر الواقعة إلى الشرق تبعد 1300 كلم عن الأرض الأم[1].

هذا الامتداد الجغرافي أعطى أهمية جيواستراتيجية للهند كما منحها دافعا قويا للعب أدوارا هامة على المستويين الإقليمي والعالمي.

مقومات القوة الثقافية:

العامل الثقافي هو مقوم أخر مساعد للنهضة الهندية داخليا ومدعما لامتدادها خارج حدودها الجغرافية، وفي هذا الصدد يقول يقول رستم فاروتشا–كاتب ومخرج–: "إن الثقافة تواجه تعاليًا غير معترف به منتشرًا بكثرة في الدوائر الفكرية، ولكن ثمة اعتراف بالميراث الثقافي الهندي، وثمة

[1]- حسن أبو طالب،"الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن في آسيا"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين: قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص56.

إيمان متأصل بحيوية الثقافة، ولكن نحتاج أن نحدد دور الثقافة، فلا نتجاهلها ولا نحمّلها أكثر من قدرتها، فالثقافة تشبه في دورها النهضوي دور "الخثارة" التي تجعل الحليب يتخثر من أجل إنتاج اللبن الرائب"[1].

فلا أحد ينكر الحضارة الهندية الضاربة في أعماق التاريخ والتي تعود إلى أكثر من 5000 سنة تداخل في بناءها العديد من الأجناس، وتقدم نموذج فريد عن التنوع مع الحفاظ على الوحدة الوطنية، وذلك انطلاقا من نمط الحياة للفرد الهندي وطبيعة الحضور الروحي الذي يتميز به المجتمع الهندي ككل، فالهند تعد مهد للعديد من المعتقدات الروحية (الهندوسية، البوذية، السيخية، الجانية) التي امتدت إلى العديد من الأقاليم الآسيوية وشكلت أساسا في فهم جذور بعض الصراعات والتحالفات داخل وخارج الهند[2].

يترجم العامل الثقافي بشكل بارز في دور السينما الهندية ودور أفلام بوليود في جلب الآخر، بل وشكلت الصناعة السينيمائية أحد محاور ومجالات التعاون بين دول الإقليم خاصة بين الهند وباكستان، فالتراث الثقافي للهند يوفر بئرا عميقا لمادة إبداعية تصنع منها الأعمال الفنية والترفيهية، فالهنود يعتقدون أن الفنون والفلسفة الهندية هجعت في ظلام الهيمنة الامبريالية الغربية، وعالم اليوم بحاجة إلى أساطير جديدة والثقافة الهندية تمتلك جميع العناصر لتكوين واحدة[3].

ومن شأن هذا النوع من القوة –القوة السينيمائية–أن يروج للثقافة الهندية على حد قول أحد الكتاب: "عندما يفوز فريق الكريكت الهندي أو يطالب لاعبو التنس بالبطولات الأربع الكبرى، وعندما تدق طبول البانجارا مع تسجيلات البوب الغربية أو مع تصميم الرقصات الهندية فتخلق مزيجا مبدعا من رقص الكاساك والباليه، وعندما تكتسح النساء الهنديات مسابقات جمال العالم، وعندما يبهر فيلم حفل زفاف في موسم عاصف النقاد ولجان التحكيم ويرشحونه لنيل الأوسكار، وعندما يفوز الكتاب الهنود بجوائز البوكر والبولتيرز، فإن ذلك كله يسهم في تعزيز القوة الناعمة

[1]- إبراهيم غرايبة، عرض من كتاب: مجموعة من المؤلفين، الهند الألفية الثالثة، تحرير: روميلا ثابار، ترجمة: محمد خير ندمان، الرياض، كتاب العربية، 2011.
http://www.studies.aljazeera.net/ar/**book**revision/.../20136585752783554.html

[2]- Amit Kumar Gupta, Op.Cit, p 46.

[3]-ميرا كامدار، مرجع سابق، ص36.

للهند"[1]، وما زاد من أهمية السينما الهندية تحولها لصناعة جاذبة لرؤوس الأموال من جهة ومصدرة للثقافة الهندية من جهة أخرى خاصة وأنها تمتد لتشمل مختلف الشرائح في المجتمعات وعلى رأسها الشباب والأطفال، فبشأن الفئة الأخيرة فإن أفلام الرسوم المتحركة المنفذة وفق النظام الرقمي مربحة للغاية، حيث حصدت 225 مليون دولار عن كل فيلم في شباك التذاكر في الولايات المتحدة عام 2005 مقارنة بـ 33 مليونا بالنسبة لفيلم سينمائي من أفلام التشويق والمغامرات[2].

فمصادر القوة الناعمة الهندية إذن تتنوع بين الرياضة والموسيقى والفنون والآداب إضافة إلى تاريخها في مناهضة الاستعمار والدفاع عن قيم التحرر الوطني وعدم الانحياز.

ومن المؤشرات التي تدفع بالقيم والثقافة الهندية لكي تصبح أكثر انفتاحا وجاذبية نورد ما يلي:

- الحصول على جائزة نوبل في الأدب مع شاعرها طاغور سنة 1913.
- حصول الأفلام الهندية على جوائز عالمية.
- وجود نجوم رياضة بارزين على المستوى العالمي.
- وجود جاليات هندية كبيرة و مؤثرة في الخارج.
- كما تعد منظمة البحوث الفضائية الهندية واحدة من أكبر ست وكالات فضائية حكومية على مستوى العالم[3].

ولأن 83% من سكان الهند يدينون بالديانة الهندوسية فإن لهذه الأخيرة تأثير كبير في رسم خارطة القيم والثقافة للمجتمع الهندي، ناهيك عن تأثيرها على عملية التحديث والتنمية بأبعادها المختلفة، ومن القيم الراسخة في الثقافة (الديانة) الهندوسية نجد:

– **قيمة التعددية:** ناتجة عن تعدد الآلهة وأيضا التعددية اللغوية إذ تصل إلى أكثر من 1600 لغة ولهجة محلية وإقليمية مختلفة، وبناء على ذلك فإن أي محاولة لتطبيق سياسة الدمج القسري بدلا من احترام التنوع في إطار الوحدة سيكون له أثاره السلبية على الأمن والوحدة الإقليمية للهند،

[1]- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص18.
[2]- ميرا كامدار، مرجع سابق، ص106.
[3]- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص19.

ويرجع الباحثين هذا التنوع إلى شساعة الهند جغرافيا وتنوعها مناخيا ما أدى إلى نزوع الإنسان الهندي نحو التعددية.

– **التسامح:** هي نتيجة حتمية للصفة السابقة، وقد انحصر في التعايش السلمي بين أتباع الديانات المختلفة دون أن يمتد إلى أوجه الحياة الاجتماعية الأخرى، وهنا يشار إلى الديانة الهندوسية المتضمنة لتنظيم طبقي صارم يفتقر إلى أدنى درجات التسامح بازدرائه الطبقات الأضعف وبخاصة من الشودرا والمنبوذين[1]، وهذا ما يفسر الصراع الطبقي اقتصاديا وعدم قبول أصحاب الطبقات العليا تقديم أي نوع من المساعدات لأصحاب الطبقات الدنيا خاصة في ظل سيطرتهم على مقاليد الحكم، كما انعكس ذلك بشكل كبير على الحياة السياسية إذ أنه بمجرد تولي حزب بهاراتيا جاناتا السلطة اتسعت معه أعمال التعسف اتجاه الآخرين.

– **الهيراركية بدلا عن المساواة الاجتماعية:** فالهند تقوم على نظام طبقي تمتد جذوره إلى أكثر من 3000 عام، مع قيام الآريين الغزاة للهند في عام 1500 قبل الميلاد بإنشائه بهدف الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية وضمان نقاوة سلالتهم، وعلى هذا الأساس ينقسم المجتمع الهندي إلى أربع طبقات رئيسية هي: البراهمة (الكهنة)، الكشتريا (القادة والجند)، الفيشيا (التجار)، الشودرا (الخدم والعبيد) وتقوم قيم الثقافة (الديانة) الهندوسية على تسليم كل فرد بالانتماء الطبقي الذي ولد به دون السعي إلى تغييره باعتباره أمرا مقدسا، وهو ما جعل اعتبارات المولد تحل محل الانجازات الفردية، ما ينجر عنه قتل روح المبادرة والتطلع نحو غد أفضل ويزيد من الإتكالية والعنف بين الطبقات في ظل ما يعرف بمبدأ القدرية والسلبية.

– **طاعة السلطة:** طاعة السلطة دون حق الخروج عنها هو أمر راجح في الفكر الديني والسياسي الهندي، وهو ما يفسر استمرارية النظام الهندي وطغيان الطابع السلمي على أساليب المجتمع لمعارضة السلطة وكذا إرساء تقاليد خضوع العسكري للمدني في الحياة السياسية الهندية.

هذا إلى جانب أولوية الجماعة على الفرد والتحيز أو التمييز ضد المرأة باعتبارها أبعد ما تكون عن المساواة مع الرجل[2].

---

[1]- عبد الرحمن عبد العال، "قيم الثقافة الهندوسية والتنمية في الهند"، في: هدى ميتكيس: القيم الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص.ص، 276- 279.

[2]- المرجع السابق، ص 280- 283.

المبحث الثالث: مظاهر التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب آسيا

شهدت العلاقات الصينية الهندية تغيرات تبعا لتغير مصالح وأهداف الدولتين وكذا التحولات التي طرأت على النظام الدولي فتراوحت بين التقارب تارة والتنافس وحتى المواجهة تارة أخرى، فلطالما شكلت الصين تحدي استراتيجي للهند، خاصة بعد نجاح نهضتها الاقتصادية التي انعكست على تطور باقي القطاعات في البلاد، وهو ما أثار حفيظة العديد من صناع القرار الهنديين ودعوتهم إلى الأخذ بها، ما أدى إلى اشتعال حدة التنافس بين الدولتين على مستويات عديدة.

المطلب الأول: مظاهر التنافس السياسي–العسكري: كسب الصديق...خلق العدو

رغم البداية الايجابية التي ميزت العلاقات بين الدولتين في السنوات الأولى لوجودهما باعتراف الهند بجمهورية الصين الشعبية سنة 1949، وعدم اعترافها بحكومة الصين الوطنية – تايوان– وتدعيمها لها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، إلا أن هذا الوفاق لم يدم طويلا مع نشوب التوتر بين الدولتين سنة 1959 بسبب المشاكل الحدودية التي وصلت لحد اشتعال الحرب بينهما سنة 1962 التي انتهت لصالح الصين لكنها خلفت حربا باردة وسباق التسلح بين البلدين أدى لسعي كل دولة منهما إلى تنويع علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية[1].

وتصاعدت حدة الخلافات بين الدولتين أكثر عقب التفجيرات النووية الهندية*في ماي 1998، والذي تلاه مباشرة تفجيرات نووية من قبل باكستان من نفس الشهر والسنة، وهو ما مثل إعلانا رسميا عن امتلاك الدولتين للمقدرة النووية ودخول العامل النووي لإقليم جنوب آسيا، ما

---

[1]- هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية.. قمة الانفراج التاريخية"،**السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003، ص 249.

*الهند أصدرت عام 1948 قانون الطاقة الذرية وأنشأت لجنة الطاقة الذرية التابعة لرئيس الوزراء وفي عام 1949 تم إنشاء وحدة البحث عن الخامات النادرة التي تستخدم في البرامج النووية، وفي عام 1954 تم إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية، وفي عام 1955 تم إنشاء أول مفاعل بحثي قدره 1 ميغاوات بدأت في العمل في العام الموالي بالتعاون مع انجلترا وفرنسا وكندا، حتى تم سنة 1957 مصنع لإنتاج اليورانيوم المخصب من خامات محلية، وبعد ثلاث سنوات تمكنت الهند من تحضير الوقود النووي، وفي عام 1964 أتمت الهند دورة الوقود النووي بحثيا وتجريبيا، ثم انطلقت في عمليات فصل البلوتونيوم بين عامي 1964-1974 ما مكنها من إجراء التفجير النووي الأول بقنبلة من البلوتونيوم، واستمرت في تجاربها وتطوير برنامجها النووي حتى أعلنت سنة 1998 امتلاكها للسلاح النووي. من: السيد صدقي عابدين: أثر العامل النووي على قضية كشمير، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود: قضية كشمير، القاهرة، مركز دراسات الآسيوية، 2002، ص93.

أدى لتغير هائل على مجمل السياسة الإقليمية في المنطقة وعلى الأقاليم المجاورة*، وقد شكل هذا العامل محور تنافس بين الصين والهند وغير من خريطة التحالفات والرؤية للقضايا في الإقليم، خاصة فيما تعلق بباكستان ودورها المرجح لهيمنة إحدى القوتين[1]، فالقادة الهنود يؤكدون أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند للحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها وفرض نفسها بصفتها القوة المهيمنة في منطقة جنوب آسيا[2]، كما وتشير التوقعات إلى احتمالية لعب العامل النووي دورا هاما جدا في رسم مستقبل إقليم جنوب آسيا والأقاليم المجاورة بحكم العمل الحثيث الذي تنتهجه إيران لتطوير برنامجها النووي والتي تعتبر أحد دول الجوار الهامة جدا.

فالهند في توجهها النووي تسعى لأن تكون في صورة متوازنة مع الصين وليس هدفها الأولي من تطوير منظومتها النووية نزاعها مع باكستان والقضية الكشميرية، وما يؤكد هذه الرؤية قول رئيس الوزراء الهندي فاجبايي: "لسنا قلقين من باكستان فقط إننا قلقون من جهات أخرى..." في إشارة بذلك للصين.

يبرز التنافس بين الدولتين أيضا في تعاملهما مع المشاكل الحدودية بينهما**خاصة وأن الحدود الفاصلة بين البلدين تمتد لمسافة 3500 كلم، وتتهم الهند الصين باحتلال 38000 كلم2من أراضي كشمير، كما أن المسئولون الهنود لا يخفون انزعاجهم من أن الصين لا تزال تعتبر ولاية أرونشال براديش "Pradesh Arunachal" الهندية ولاية صينية، بينما تتهم الصين الهند بالإستلاء على 90000 كلم2 من أراضي ولاية أورنشال براديش، هذا بالإضافة إلى القضية الخلافية المحورية بين الطرفين والمرتبطة بالسيادة على منطقة التبت وما زاد من حدة الخلاف هو

*تأثير بروز العامل النووي في جنوب آسيا على الأقاليم المجاورة كان واضحا في غرب آسيا مع السعي الإيراني لامتلاك هذه المقدرة خاصة في ظل التجاور الجغرافي بينها و بين باكستان و الهند.

[1]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص.ص، 82- 80.

[2]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص134.

**تعتبر الهند أن خط مكماهون "Mc Mahon" الموضوع من قبل الإدارة الهندية البريطانية هو المرجع الرئيسي في رسم حدودها، والتي فرضته على السلطات في التبت سنة 1914 وفق اتفاق سيملا، وهو ما لم تعترف به السلطات الصينية المتعاقبة، وعلى هذا الأساس حددت المنطقة المتنازع عليها بـ 90 ألف كلم2، على أساس أن أرونشال براديش هي جزء من جنوب التبت الصينية، كما أن هناك خلاف حاد حول منطقة تاوانغ–جنوب خط مكماهون- والتي تعتبر مركز الثقافة التبتية البوذية، ومسقط رأس الدالاي لاما السادس في القرن 17، وبهذا اعتبرت زيارة رئيس الوزراء الصيني لهذه المنطقة سنة 2009 بمثابة استفزاز للهند. من:

Zhiqun Zhu, "China–India Relations in the 21 st Century: A Critical Inquiry", **Indian Journal of Asian Affairs**, Vol. 24, No.1/2, Manju Jain, June-December 2011, p.8.

استضافة الهند للزعيم الروحي للتبت ممثلا في شخص الدلاي لاما منذ فراره سنة 1959، وهو ما اعتبرته الحكومة الصينية بمثابة دعم لحركة انفصالية ضدها[1].

يعتبر البعض أن نقاط التنافس الصيني الهندي ربما تكون قد زادت اعتبارا من سنة 2000 نتيجة توسع الأسطول الهندي في بحر الصين الجنوبي وفي بحر أندمان ، ففي أكتوبر– نوفمبر 2000 قام الأسطول الهندي بمناورات في بحر الصين الجنوبي بالاشتراك مع الأسطول الفيتنامي، إلى جانب التنافس على بحر أندمان على الساحل الغربي لدولة ميانمار المؤدي إلى مضيق ملقا الإستراتيجي والذي تسعى الصين للسيطرة عليه بالتفاهم مع ميانمار وسيريلانكا وعلى هذا الأساس تقوم الصين ببناء طريق رانجون سيتوى الممتد من العاصمة رانجون وميناء سيتوى ما يسمح لها بالوصول لبحر أندمان، كما تقوم ببناء ميناء وقاعدة بحرية "هامبانتونا" في سيريلانكا[2].

كل ذلك في إطار العقيدة الإستراتيجية المتبناة من قبل البحرية الصينية القائمة على "الدفاع الفعال عن المناطق البحرية البعيدة نسبيا عن الشواطئ، في سعي منها إلى امتلاك قدرة على السيطرة الفعالة على البحار ضمن سلسلة الجزر الأولى، ما يعني شمول مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي"[3].

كما تتنافس الدولتين على كسب دول الإقليم ودول الجوار، وفي هذا الإطار تراهن الصين كثيرا على علاقاتها بباكستان باعتبارها مناهضا أساسيا للسياسة الهندية في الإقليم، ففي أوائل شهر مارس من عام 2001 تعهدت الصين وباكستان على تطوير تعاونهما المشترك في المجال العلمي والتكنولوجي وتقديم مساعدات لباكستان في مجال التسلح النووي، وهو ما اعتبرته الهند ابتزاز يهدد الأمن الآسيوي عموما وإقليم جنوب آسيا خصوصا.

كما وتعد **القضية الكشميرية** أحد المسائل التي تجمع هذه الدول الثلاثة ما يجعلها محل تنافس بين الصين والهند خاصة وأن إقليم كشمير يشكل موقعا استراتيجيا بامتياز إذ يقع بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا في أقصى الشمال الغربي لشبه قارة جنوب آسيا، أين يحده من الشرق

[1]- هشام الصادق، مرجع سابق، ص 249.
[2]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص 80.
[3]- زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 146.

منطقة التبت ومن الجنوب محافظة هيماشال برادش وكلتاهما يشكلان منطقتان أساسيتين في التصور الاستراتيجي الصيني لسياستها الداخلية والإقليمية[1]، فالمنطقة تعتبر محور تواصل استراتيجي بين الهند، باكستان، أفغانستان، الصين بمساحة تقدر بـ 222,236 ألف كلم2 أين تخضع 78,932 كلم2 "كشمير الحرة" للسيطرة الباكستانية، أما "جامو وكشمير" بمساحة تقدر بـ 100,569 ألف كلم2 فيخضعان للسيطرة الهندية، في حين تسيطر الصين على 42,735 كلم2 وهناك 5000 كلم2 قدمتها باكستان للصين[2].

يرجع الاهتمام الصيني بالمنطقة كونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ ومناطق تحتوي على احتياطات هامة من الغاز والنفط كما تشرف على إقليم كينسجيانغ الذي تتواجد فيه حركة إيغور الإسلامية الانفصالية.

أما الهند فتعتبر إقليم كشمير امتداد جغرافي وحاجز طبيعي أمام باكستان ذات الأغلبية المسلمة وعمقا أمنيا استراتيجيا أمام الصين وباكستان[3]، إذ سيمنحها ذلك حدود مشتركة مع أفغانستان، كما أن ذلك يشكل إجراء وقائيا يضمن شرعية الدولة الهندية كدولة علمانية متعددة الديانات ومتعددة الأعراق، ففي حال تخليها عن كشمير لسبب الديانة فإن أقاليم أخرى و بإيعاز باكستاني قد تطالب بالانفصال، كما هو الحال مع إقليم "آسام" ذو الأغلبية المسلمة.

في حين تمثل المنطقة لباكستان عمقا استراتيجيا في مواجهة الهند، كما أنها منطقة حيوية لأمنها بمعناه العسكري والمائي إذ يضم الإقليم ثلاثة أنهار رئيسية للزراعة في باكستان.

ويعود النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير إلى سنة 1947 عندما أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال الهند وتقسيم شبه القارة الهندية وبقيت كشمير في وضع خاص كون غالبية سكانها مسلمين في حين أن حاكمها هندوسي، هذا الأخير تحت الضغوط الهندية انضم

---

[1]- هشام الصادق، مرجع سابق، ص 249

[2]- أحمد إبراهيم محمود، "الأهمية الإستراتيجية لكشمير ودورها في الصراع الهندي-الباكستاني"، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود: قضية كشمير، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص4.

[3]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص161.

* في1999/05/9 وقعت اشتباكات حدودية مسلحة بين الهند وباكستان كانت الأكثر حدة منذ حرب 1972 حتى أن بعض المحللين أطلقوا عليها تسمية الحرب الرابعة بين البلدين، وكانت لهذه الحرب أثرها على الداخل الباكستاني إذ أدت إلى انقلاب عسكري قاده رئيس الأركان الجنرال برويز مشرف بعد أن قرر رئيس الحكومة الباكستانية آنذاك نواز شريف تحت ضغط أمريكي بالأمر بانسحاب العناصر التي كانت قد تسللت إلى الجانب الهندي من كشمير. من: أحمد إبراهيم محمود: "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 146، أكتوبر 2001، ص57.

للهند سنة 1947 ودخلت القوات الهندية المنطقة وقامت حرب بينها وبين سكان الإقليم والقوات الباكستانية أدت لسيطرة الهند على ثلثي الإقليم، واحتفظت باكستان بالثلث الشمالي بحكم الاتفاق الذي تم إثر المؤتمر العسكري المنعقد في الفترة الممتدة بين 18 و28 جويلية 1949 أين تم الاتفاق على تقسيم كشمير بموجب أوضاع السيطرة الفعلية للقوات الهندية والباكستانية في فترة ما قبل وقف إطلاق النار، فكان أساس التقسيم ما عرف "خط السيطرة" منذ أول جانفي 1950.

ليتجدد الصراع بين البلدين في حربي 1965 و1971 أين انتهت الحرب الأولى بعقد اتفاقية طشقند في 3 جانفي 1966، وارتبطت الحرب الثانية بالحرب الأهلية في باكستان انتهت بانتصار الهند وانفصال باكستان الشرقية "إقليم البنغال" عن باكستان الغربية وظهور بنغلادش وفق اتفاقية سملا 1972، ومنذ ذلك الحين والنزاع يشتد ويخفت حسب سياق الأحداث الدولية أين أخذ مجرى آخر بإعلان الدولتين لامتلاكهما السلاح النووي1998، إضافة إلى أزمة "كارجيل" ماي 1999 التي كان لها وقعها الخاص على مسار القضية*، إلى جانب أحداث 11سبتمبر2001 وحرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب التي غيرت من منحى النزاع في الإقليم خاصة مع محاولة الهند إلحاق الحركات التحررية في الإقليم بالحركات الإرهابية[1].

فالأحداث كان لها تأثيراتها الايجابية والسلبية على القضية الكشميرية، السلبية منها تمثلت في:

- الجهود الهندية المرتبطة بشن حملة ضد باكستان كراعية للإرهاب الكشميري.
- فقدان المقاومة للدعم المقدم لها من قبل باكستان وطالبان.
- مراعاة رجال المقاومة حتى لا يحسبوا في خانة الإرهابيين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

أما التأثيرات الايجابية فانحصرت في إمكانية حل القضية بسبب الضغوط المتزايدة، ولكنه حل مربوط برؤى القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة ومحافظ في نفس الوقت على توازن معين للقوى ما بين الدول الأطراف (الهند، باكستان، الصين)[2].

[1]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص.ص، 8-14.

[2]- عبير محمد ياسين، تطور القضية كشمير منذ نهاية الحرب الباردة، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود، قضية كشمير، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص86.

وبناء على ذلك تقوم النظرة الصينية للقضية الكشميرية على عدم السماح للنزاع الهندي الباكستاني حول كشمير بأن يتحول إلى حرب نظامية قد تجر إليها عنوة، كما أنها لن تسمح لأي من الطرفين تحقيق تقدم على حساب الآخر باعتبار أن ذلك يخدم الإستراتيجية الأمريكية في المقام الأول[1].

في حين تقوم النظرة الهندية على عدم الدخول في حرب مفتوحة والاعتماد على القوة الناعمة وهذا ما جاء في إعلان رئيس الوزراء الهندي السابق عام 2003، على مد يد الصداقة لباكستان والحوار والعمل وفق سياسة احتواء الشعب الكشميري، من خلال تنمية الإقليم اقتصاديا واجتماعيا إلى جانب الحوار المباشر مع القوى السياسية الكشميرية الرافضة للحكم الهندي*[2].

ومنه الصورة الإستراتيجية العامة في إقليم جنوب آسيا تتمثل في ظهور معسكرين متصارعين أولهما: المعسكر الأمريكي الهندي مدعما من قبل اليابان واستراليا والثاني: المعسكر الصيني– الروسي مدعما من قبل باكستان ودول آسيا الوسطى[3].

إلى جانب ذلك يمتد التنافس السياسي بين الدولتين إلى مجلس الأمن الدولي، أين تخشى الصين من كسب الهند لمقعد دائم فيه إلى جانب اليابان، في ظل الإصلاحات التي تنادي بها

---

[1]- هشام الصادق، مرجع سابق، ص 249.

*الهند البريطانية كانت مستعمرة مكونة من إحدى عشر(11) مقاطعة و551 إمارة تتمتع بالحكم الذاتي تحت السيادة البريطانية، وفي سنة 1947 تقرر تقسيم الإمبراطورية البريطانية في الهند إلى دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان، وكان إعلان التقسيم مقصورا على الهند البريطانية فقط أما الإمارات فقررت الحكومة البريطانية التنازل عن سيادتها عنها وإعلانها حرة مع منحها حرية انضمامها للهند أو باكستان، وبقي الإشكال يتمحور حول ثلاث إمارات هي: جوناغاد، حيدر آباد، كشمير.

بالنسبة لجوناغاد كانت ذات غالبية هندوسية وأميرها مسلم وطالب هذا الأخير في سبتمبر من عام 1947 الانضمام لباكستان، إلا أن الهند رفضت ذلك كون الإمارة تحيطها أراضي هندية ويقطنها هندوس فطلبه غير شرعي، ومع الوقت قامت الهند باحتلال الإمارة وضمها وتحتج باكستان بهذه السابقة في مواجهة الهند بخصوص قضية كشمير ذات الغالبية المسلمة والأمير الهندوسي.

أما إمارة حيدر آباد فهي الأخرى ذات غالبية هندوسية وحاكمها مسلم، تقع جغرافيا بعيدا عن باكستان ولذلك ـعلن استقلال الإمارة ولم تنضم لأي من الهند أو باكستان، إلا أنه مع وقوع الإمارة في اضطرابات يسارية فرضت عليها الهند حصارا اقتصاديا طالبت منها الانضمام إليها، وقامت لاحقا باحتلالها، في حين أنه عندما تعلق الأمر بكشمير فالهند أصرت على أن إرادة الأمير هي وحدها السند القانوني للانضمام.

أما كشمير فبعد الضغوط التي مارستها باكستان على المهراجا لضم الإمارة إليها وتشجيعها لجيش "آزاد كشمير" ضد قوات المهراجا دفع هذا الأخير إلى طلب المعونة من الهند التي رفضت ذلك إلا في حالة انضمامه إليها، فرضخ الأمير وقبلت الهند الانضمام وأرسلت قواتها لمقاتلة الجيش الكشميري والقوات الباكستانية. من: سمعان بطرس فرج الله: تطور قضية كشمير من سنة 1947 حتى سنة 1965، في محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود: قضية كشمير، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص.ص، 23،25.

[2]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص 164.

[3]- محمد السيد سليم، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص 82.

القوى الصاعدة لهيئة الأمم المتحدة، إذ تتخوف الصين من إمكانية تشكيل حلقة احتواء ضدها خاصة في ظل تقارب هاتين الدولتين مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل تشابه القيم السياسية بحكم وجودهم ضمن ما يعرف بالمنظومة الديمقراطية المستندة على فكرة السلام الديمقراطي القائمة على أن "الديمقراطيات لا تتصارع فيما بينها" وهذا ما يشكل جبهة موحدة اتجاه الصين التي لطالما وصف نظامها بالتسلطي رغم محاولاتها للمضي نحو ما يعرف بالقيم الديمقراطية.

أما ملامح التنافس العسكري فتبرز بين البلدين في ارتفاع ميزانية الدفاع لكلا البلدين وزيادة معدلات الاتفاق العسكري، فالصين استغلت فرصة كونها الدولة الوحيدة في آسيا إلى جانب اليابان التي لها القدرة على تصنيع مختلف أنواع الأسلحة وكذا استغلالها لطفرتها الاقتصادية من أجل تطوير قواتها العسكرية لدوافع داخلية مرتبطة بالحفاظ على الأمن القومي ومواجهة النزاعات الانفصالية والتهديدات الأمنية، وأخرى إقليمية تتعلق بصورة أولية بصد القوى المنافسة لها على رأسها الهند، إلى جانب استعادة جزيرة تايوان وموازنة الوجود العسكري الأمريكي ضمن مجالها الحيوي الاستراتيجي[1].

المطلب الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي

مظاهر التنافس الاقتصادي برزت جليا بعد نهاية الحرب الباردة أي بعد إدراك القيادة الهندية إلى حجم النمو الاقتصادي الصيني الذي يستمر في التضاعف بصورة مثيرة، ما دفعهم إلى التفكير في ضرورة الأخذ بالنموذج الصيني، وهو ما دفع الهند إلى فك عزلتها عن العالم الخارجي ضاربة بذلك أفكار المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو عرض الحائط، وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية انطلاقا من عام 1991، وأشار راتان تاتا –أحد المسؤولين في الحكومة الهندية– إلى ذلك بقوله: "الصين في سبيلها حقا إلى أن تغرقنا ما لم نفعل شيئا"، وانطلاق الأخذ بالتجربة الصينية كان من قبل الوزير الأول لولاية "أندرا براديش" الذي قام بإرسال العديد من الرسميين في ولايته إلى بكين لفهم واستخلاص النتائج من التجربة الصينية في الإصلاح[2].

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص 179.
[2]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص74.

ونتيجة لهذا التخلف عن الإصلاح مقارنة بالصين والتباين الواضح بين البلدين، إذ زادت الدخول في الصين إلى ضعف مستوى الأجور في الهند، وبحلول عام 2003 تجاوز 87% من الصينيين خط الفقر المقدر بـ 1 دولار في اليوم، بينما لم يتجاوز سوى 69% من الهنود، كما استثمرت الشركات الأجنبية 7.5 بليون دولار في الهند خلال السنة المالية 2006، هذا بينما استثمر القدر نفسه في الصين كل ستة أسابيع، هذا التباين أدى إلى تنافس البلدين بشدة من أجل تحقيق مستويات عليا من التنمية[1].

وتبرز مظاهر التنافس الاقتصادي أيضا في كم العلاقات والصفقات الاقتصادية والتجارية التي يعقدها البلدين خارج حدودهما الوطنية والعمل على التواجد والاستفادة إلى أقصى حد من الأقاليم الغنية بالمواد الخام والطاقوية، والبحث عن الأسواق الاستهلاكية لترويج منتوجاتهما وتدعيم وجودهما في النظام الاقتصادي العالمي.

في هذا الإطار عملت الهند على تنويع علاقاتها الاقتصادية بين الأقاليم الآسيوية، خاصة دول غرب آسيا والدول العربية الخليجية الغنية بالنفط، والتي تعد منهل جيد لتخفيف البطالة الهندية، من خلال ما توفره بلدان الخليج العربي من مناصب العمل، لدرجة أنه في 18 ديسمبر 2008 صرح مجيد علوي وزير العمل البحريني بأن: "المندوب الهندي في حوار المنامة الذي عقد في البحرين في الشهر ذاته قد طلب باسم رئيس وزراء الهند من دول مجلس التعاون الخليجي أن تقوم بتجنيس العمالة الهندية ومنحها حقوقا سياسية، وعدم تحديد مدة لبقائها في دول المجلس باعتبارها عمالة مهاجرة لا عمالة وافدة، مستندا في طلبه إلى الاتفاقية رقم 97 لسنة 1949 والاتفاقية رقم 143 لسنة 1975 الموقعين في إطار منظمة العمل الدولية، وهو طلب قوبل بالرفض الخليجي"[*2].

كما تعمل الهند على التواجد في إفريقيا اقتصاديا ودليل ذلك ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 5,3 مليار دولار عام 2001 إلى 12 مليار دولار عام 2005 ليصل 63 مليار

---

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق ، ص 17.

[*]الرفض الخليجي كان تخوفا من تغير التركيبة البشرية والقيم المجتمعية الخليجية، والطلب الهندي كان مدفوع بهدف أمني يتمثل في عزل باكستان عن دول الخليج المدعمين لها، وهدف اقتصادي يتمثل في ثبط المحاولة الخليجية للحد من عدد سنوات تواجد المهاجرين الهنديين في دول الخليج.

[2]- محمد السيد سليم،"القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص 92.

دولار عام 2011، وزادت الصادرات الإفريقية للهند بنسبة 32,2%سنويا، في حين زادت الصادرات الهندية نحو إفريقيا بنسبة 23%سنويا، كما أن نسبة النمو السنوي للصادرات الإفريقية للهند بلغت 41,8% خلال الفترة 2005–2011 وهي نسبة أعلى من تلك التي حققتها إفريقيا مع الصين 28%، ويفترض أن يصل حجم الصادرات الإفريقية للهند نحو 121 مليار دولار بافتراض استمرار الطلب الهندي على مصادر الطاقة الإفريقية.

هذا التطور في حجم التبادلات التجارية بين الطرفين دفعهما إلى الدعوة لإنشاء أربع مؤسسات قارية خلال اجتماع وزراء التجارة في دول الاتحاد الإفريقي مع وزير التجارة والصناعة الهندي[1].

وفي مجال الطاقة تشهد الدولتين سباقا محموما للحصول على الموارد اللازمة لكل منهما لمواصلة النمو، خاصة ما ارتبط بصفقات شراء النفط والغاز الطبيعي، فالهند إلى جانب علاقاتها مع دول الخليج وإيران تعقد محادثات مع فنزويلا للحصول على البترول، بل أكثر من ذلك اقترحت مد خط أنابيب للغاز الطبيعي يمر عبر عدوها باكستان، وهو ذات الحال الذي تقوم به الصين التي تدعم احتياطاتها من النفط وتريد ضمان وصولها لمصادر الطاقة، فعلى سبيل المثال نجد الشركات المملوكة للدولة في الصين أنفقت أكثر من 15 بليون دولار فيما بين العامين 2000 و2005 لشراء أسهم في مائة شركة أجنبية من شركات النفط، علاوة على حقوق الاستكشاف والبحث عن حقول النفط الأجنبية، وهي في سعي دؤوب لعقد اتفاقيات مع حكومات إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية[2]، فمع هذه الأخيرة عمدت الصين على خلق نطاق نفوذ في المنطقة ودليل ذلك ارتفاع حجم التجارة بين الطرفين إذ ارتفع من 300 مليون دولار سنة 1975 إلى 400 بليون دولار سنويا في العام 2004، فالأرجنتين ترسل 9% من إجمالي صادراتها إلى الصين كذلك الشيلي التي تمد الصين بخمس وارداتها من معدن النحاس، كما أن ثلث واردات الصين من الأغذية يأتي من أمريكا اللاتينية[3].

[1]- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص21.
[2]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 254.
[3]- المرجع السابق، ص 256.

والدولتين لم ينئيا على عقد صفقات مع دول تعتبر في نظر العالم الغربي دول منبوذة كالسودان وميانمار*التي زارها الرئيس الهندي في مارس 2006 عقب الترحيب الذي لقاه رئيس الوزراء الميانماري إثر زيارته للصين من نفس السنة، إضافة إلى إيران في فترات سابقة عن المفاوضات الأخيرة التي انعقدت خلال العام الجاري بشأن برنامجها النووي وذلك لضمان إمدادات النفط.

كما ويتسابق القادة الصينيون عبر بلدان إفريقيا إلى توقيع صفقات مع نيجيريا وأنغولا، غينيا الاستوائية وغيرها، أين شكلت أنغولا أكبر مورد نفط إلى الصين خلال النصف الأول من العام 2006 تليها السعودية فإيران فروسيا، وفي عام 2007 قام الرئيس الصيني هو جينتاو بزيارة ثمانية دول إفريقية مقدما عروضا للمساعدة في التنمية ودعم الروابط المتبادلة[1].

وفي توجه الصين لدعم وجودها ضمن الاقتصاد العالمي أسست سنة 2015 "بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية" بمشاركة 57 دولة*، وهي الفكرة التي اقترحها الرئيس الصيني "تشي جين بينغ" سنة 2013 بهدف التحرر من السيطرة الأمريكية من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذا من اليابان المهيمنة على "بنك التنمية الآسيوي"، كما يعتبر البنك تعبيرا عن ميل القيادة الصينية إلى بناء علاقات اقتصادية وثيقة مع جيرانها الآسيويين كوسيلة لزيادة نفوذها السياسي والدبلوماسي في آسيا لمواجهة السياسة الاحتوائية للولايات المتحدة الأمريكية.

كما تعتمد الصين في توجهها الاستراتيجي الاقتصادي إلى تدعيم مبادرة "طريق واحد وحزام واحد"، التي تشمل على إنشاء الطريق البري، الذي يمر عبر آسيا الوسطى إلى البحر الأسود والحزام البحري الواحد الذي سيحمل الشحن البحري من بحر الصين الجنوبي عبر مضيق مالقا والمحيط الهندي إلى شرق إفريقيا، ومن هناك عبر البحر الأحمر إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا[2].

*اعتبرت ميانمار دولة منبوذة منذ أن فرضت في عام 1988 إجراءات عسكرية صارمة ضد الحركة المناصرة للديمقراطية فيها التي أدت إلى تحديد إقامة زعيمة المعارضة أونغ سان سيو كيي تحت الإقامة الجبرية بعد أن حقق حزبها نصرا ساحقا في انتخابات 1990.

[1]- المرجع السابق، ص255.

*هناك دول أوروبية ضمن هذا البنك في مقدمتها: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، سويسرا.

[2]- أماني الطويل، أحمد قنديل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2015، "خيارات مشروطة: هل يستمر صعود الصين على الساحة العالمية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية –الأهرام-، ط1، 2016، ص 66.

إلى جانب ذلك ترتبط الصين بشبكة من العلاقات مع مختلف التكتلات الإقليمية والدولية على غرار تلك التي تجمعها بالآسيان أين سيفصل الفصل القادم في هذه الجزئية، إلى جانب مساهمتها في تأسيس العديد من التكتلات الإقليمية ليقينها بأن هذا النوع من التنظيمات من شأنها تحسين مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي كما وتعزز أولوياتها الإستراتيجية والسياسية، فمن شأن هذه التنظيمات أن تشكل أرضية لتحالفات مستقبلية أكثر توثيقا، ومثال ذلك منظمة شنغهاي للتعاون The Shanghai Cooperation Organization (SCO) سنة 2001 بعد سلسلة من الاتفاقيات التي سبقتها منذ سنة 1996، والمنظمة تضم كل من الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان وطاجيكستان، وذلك بهدف مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة وعلى رأسها الإرهاب وتدعيم روابط بناء الثقة بين الأطراف وكذا تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

كما اجتهدت الصين لتكون أحد أعضاء مؤسسات بريتون وودز (المنظمة الدولية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وهو ما جعل كسينبو ووXinbo Wu يعتبر أن أفضل طريقة لإيصال الصوت هو من خلال الانخراط ضمن المؤسسات الدولية والإقليمية المؤثرة[1].

بالموازاة مع ذلك تعمل الهند هي الأخرى على تطوير شبكة علاقاتها الدولية على خلاف وجودها ضمن السارك التي تعد المحرك الرئيسي لها تسعى لتنويع وجودها ضمن المنظمات الدولية والإقليمية كالآباك وجماعة البريكس التي تضم القوى الصاعدة عالميا (الصين، روسيا، جنوب إفريقيا، البرازيل) وغيرها.

كما أن المنافسة بين البلدين امتدت لمجال الطاقة النووية إذ عقدت الدولتين محادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن شراء تكنولوجيا لمحطة توليد قوة نووية سلمية حتى يتسنى لهما توليد طاقة كهربائية أقل تلويثا.

[1]-David C. Kang, China Rising, New York, Columbia University Press, 2007,p.72.

المطلب الثالث: مظاهر التنافس الثقافي

يعد العامل الثقافي أحد أهم المداخل الأساسية لتحقيق الريادة والهيمنة في نظام ما بعد الحرب الباردة في ظل ما عرف بالقوة اللينة وامتداد وتغلغل الدول بصورة ناعمة عبر نشر ثقافتها وعاداتها وشرح نواياها والتعريف بذاتها في صورة تجعل الآخر يطيع ويتبع بل وفي أحيان عديدة يندمج ضمن المنظومة القيمية للدولة صاحبة المبادرة، إلا أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال وضع خطط وتسخير آليات هامة لتنفيذها.

وفي هذا الإطار تسعى كل من الصين والهند إلى تحسين صورتيهما لدى العالم عموما والمحيط الجغرافي لهما خصوصا، وذلك بحكم القضايا التي تثار بشدة حول البلدين فيما ارتبط بقضايا حقوق الإنسان والبيئة وتدعيم بعض الحركات المسلحة ناهيك عن قضايا الفساد الإداري والتعسف السياسي...الخ، فالقادة الصينيين مثلهم مثل القادة في الهند يدركون الأهمية المتزايدة للقوة الناعمة في السياسة العالمية.

من هنا يتنافس البلدان من أجل صد ومعالجة هذه القضايا والترويج للصورة الايجابية لهما مقابل الحد من الامتداد الثقافي للطرف الآخر وتتجسد مظاهر التنافس الثقافي في الامتداد الناعم الذي تتبعه كل دولة خارج إقليمها الوطني خاصة نحو إفريقيا باعتبارها مركز تنافس بين مختلف القوى الكبرى التقليدية والقوى الصاعدة الجديدة.

فالهند في توجهها نحو إفريقيا مثلا تركز على عمل المجلس الهندي للعلاقات الثقافية المؤسس سنة 1950 المخصص لإدارة سياسات الهند الثقافية الخارجية، كما تعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات التعاون والموارد البشرية وهو ما تمخض عن قمة المنتدى الهندي الإفريقي عام 2008 في الهند، وتدعم نشاطها بتدشين برنامج الهند–إفريقيا: مستقبل مشترك سنة 2011 لدعم الروابط بين الشباب الهندي والإفريقي[1].

كما تعمل الهند في إطار تنافسها الثقافي على تعزيز دبلوماسيتها الثقافية من خلال المهرجانات التي تقيمها في العديد من مناطق العالم، كما أن وزارة الخارجية الهندية استخدمت وسائل الاتصال الاجتماعي بشكل مكثف منذ إنشاء قسم الدبلوماسية العامة سنة 2006 بهدف

[1]- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص20.

شرح السياسة الخارجية الهندية، وتم إصدار مجلة وجهات نظر الهند متوفرة بنحو 17 لغة و توزع في 162 بلدا في جميع أنحاء العالم[1]، خاصة في ظل التنوع اللغوي في الهند إذ يوجد فيها اثنتان وعشرون لغة رسمية.

أما الصين فقد استفادت من حضارتها القائمة بذاتها والتي عاصرت الإمبراطورية الرومانية، فقد سبق لها وأن كانت قوة مهيمنة على أقاليم واسعة في فترات ما قبل الميلاد وأخرى بعده واستمرت حتى القرن الثامن عشر، حيث أحيط مركزها بدول من الأتباع والمؤيدين بما في ذلك كوريا (الحالية) الهند الصينية، تايلاند، بورما، نيبال، فامتد الحكم الصيني من الشرق الأقصى الروسي (الحالي) و عبر سيبيريا الجنوبية إلى بحيرة بايكال، وحتى كازاخستان (حاليا) ونحو المحيط الهندي و باتجاه الخلف عبر لاوس و فيتنام الشمالية[2].

فكل هذا الماضي التاريخي من شأنه أن يعزز الهيمنة في السلوك الصيني ويشكل في ذات الوقت موروث حضاري قيمي يمكن أن تؤسس من خلاله قوة جذب ثقافية، خاصة وأن الصين تعتبر أفضل تعليما مقارنة بغريمتها وقتما بدأت الإصلاحات، ففي عام 1979 كانت نسبة تعلم القراءة والكتابة في الصين نحو 70% وآخذة في الصعود، وبلغت نسبة تعلم القراءة والكتابة بحلول عام 1982 للبنات في الصين من سن 15 حتى 19 نسبة 85% وللأولاد من نفس السن بلغت 96%، في حين أنه في الجهة المقابلة بالهند فإن نصف الهنود أميون حتى التسعينيات، فعندما بدأت الإصلاحات عام 1991 كان نصف بنات الهنود من أعمار ما بين 15–19 أميات و 25% من الأولاد في نفس السن أميين، ولا يزال حتى اليوم نسبة كبيرة من المجتمع الهندي يعاني من هذه الظاهرة.

نتيجة للعامل السابق المرتبط بنسبة التعليم أدى ذلك إلى الانتقاص من قيمة القوى العاملة الهندية مقارنة بنظيرتها في الصين.

علاوة على ذلك أشار آرثر كروبير في صحيفة " china economic quarterly" أن الارتفاع الكبير جدا في نسبة الادخار في الصين أعطى ميزة لحكومتها، إذ سمح لها بتمويل

[1]- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص22.
[2]- زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص16.

مشاريع البنية الأساسية باهضة التكلفة فإذا تم حساب المدخرات الحكومية وليس فقط مدخرات الأسر تصل نسبة المدخرات في الصين إلى 40% بينما في الهند 26%وهو ما يساعد على النهوض بقطاعات توصف في الكثير من الأحيان بالقطاعات الهامشية كما هو الحال مع قطاع الثقافة[1].

كخلاصة للفصل يتبين أن التنافس بين الصين والهند مرهون بمقومات القوة لدى الطرفين من منطلق الملكية والتوظيف، فالدولتين يملكان من الإمكانات ما يؤهلهما للعب أدوار إقليمية وعالمية، إلا أن توظيفهما لحجم هذه القوة هو الذي يخلق الفارق بينهما ويرجح دفة التنافس لطرف دون آخر.

وتبقى التحديات الداخلية والرهانات الخارجية وتصور الأهداف والسياسة الخارجية لكل دولة عوامل ضرورية في فهم التنافس بين الصين والهند، ومن ثم رصد مآلاته وهو ما سيتم دراسته من خلال الفصل القادم.

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص241.

الفصل الثالث

تداعيات التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا

المبحث الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى إقليم جنوب آسيا

المطلب الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على الأمن الإقليمي في جنوب آسيا

المطلب الثاني: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على العلاقات التعاونية في جنوب آسيا

المبحث الثاني: الأبعاد الإقليمية للتنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا

المطلب الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على العلاقات اليابانية وجنوب شرق آسيا

المطلب الثاني: من التنافس الصيني–الهندي إلى احتمالات التقارب

المبحث الثالث: آثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى النظام الدولي

المطلب الأول: الرؤية الأمريكية للهيمنة الإقليمية للصين والهند

المطلب الثاني: مآلات الهيمنة الإقليمية الصينية

المطلب الثاني: مآلات الهيمنة الإقليمية الهندية

تمهيد:

يشكل الصراع بين القوى الصاعدة والآفلة أهم ملامح القرن الواحد والعشرين وتكمن الملامح العامة لهذا الصراع فيما يلي:

1- انغماس كل قوة في تشكيل كتلة اقتصادية تتزعمها وتستخدمها في المنافسة مع القوى الأخرى، وهو ما تجسد في تنامي النماذج التكاملية طيلة النصف الثاني من القرن العشرين خاصة تلك التي تقودها قوة كبرى أو عبارة عن تجمع لعدد من القوى الصاعدة.

2- محاولة خلق تكتلات اقتصادية في العالم النامي، وربط هذه التكتلات بالقوى المركزية وهو ما قد يؤدي إلى ظاهرتين:

أ- تحول في مكانة القوى المركزية الإقليمية من القوى ذات القدرة العسكرية إلى أو بإتجاه القوى ذات القدرة الاقتصادية والقاعدة العلمية.

ب- تحولات جيواستراتيجية في مكانة بعض الأقاليم لحساب أخرى[1].

الملمح الثاني يترجم التنافس بين الصين والهند الذي أدى إلى حدوث تحولات أساسية في طبيعة ونمط العلاقات على مستوى إقليم جنوب آسيا وكذا على مستوى النظام الدولي خاصة ما تعلق بعلاقة الدولتين بالإقليم وعلاقتهما بالقوة العالمية الأولى وكذا امتداد علاقاتهما العبر إقليمية.

فالتنافس الاقتصادي مثلا خاصة في جزئيته المرتبطة بالتنافس من أجل تحصيل الموارد النفطية جعلت الدولتين يعقدان علاقات تعاونية مع العديد من الدول في أقاليم مختلفة ناهيك عن الإقليم محل التنافس في حد ذاته، كما دفعتهما للسعي من أجل السيطرة على المنافذ البحرية وخطوط المواصلات البرية ما أدى إلى توطيد العلاقات مع دول الإقليم وبناء علاقات صداقة مع دول وصفت في فترات تاريخية سابقة بالأعداء، حتى أن شدة التنافس دفعت باتجاه تقارب العلاقات بين الدولتين المتنافستين أصلا وهو ما تترجمه معدلات التجارة البينية بينهما.

[1]- وليد عبد الحي: تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية –دراسة مستقبلية-، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط1، 1994، ص 115.

أما التنافس السياسي العسكري فيدخل في حسابات التوازنات الدولية قبل الإقليمية، وذلك بحكم الارتباط الجيوسياسي للإقليم بالأقاليم المجاورة له، وهو ما يفسر قوة العلاقات الأمريكية–الهندية في هذا المجال ويشكل ضغطا حقيقيا على الصين التي ترى في التعاون الأمريكي الهندي تحدي بل وتهديد حقيقي لسياستها التوسعية وطموحاتها بشأن الهيمنة الإقليمية.

المبحث الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى إقليم جنوب آسيا

غالبا ما يؤدي التنافس إلى تشجيع التعاون والتبادل داخل المحيط الإقليمي للدول المتنافسة وخارجه كما يكون له تأثيره على التوازنات الأمنية في الإقليم، فمن الجانب الأمني التنافس بين الدولتين أدى إلى تشجيع التعاون الإقليمي بين الصين ودول في الإقليم نخص بالذكر باكستان، كما أدى إلى حل بعض القضايا الخلافية في مقابل تذكية بعض الخلافات وتثبيط أخرى كما هو الحال مع القضية الكشميرية، التي لم تسوى كنتيجة لتجاذبها بين أكثر من طرف استراتيجي في الإقليم وخارجه.

كما أن تفشي التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم من إرهاب وجريمة منظمة وتجارة المخدرات وغيرها دفعت دول الإقليم باتجاه التعاون من أجل مواجهتها وهو ما نشط المسار التعاوني بين دول الإقليم من جهة وارتباطه بمنظومات تعاونية أخرى عالمية ذات طبيعة اقتصادية، سياسية وأمنية.

المطلب الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على الأمن الإقليمي في جنوب آسيا.

رغبة الصين في التحكم والسيطرة في حديقتها الخلفية دفعتها إلى توطيد علاقاتها بدول إقليم جنوب آسيا خاصة تلك التي تربطها علاقات متوترة مع الهند، وعلى هذا الأساس تعمل هذه الأخيرة على ربط جسور التفاهم والاتفاق مع جيرانها حتى تحد من التغلغل الصيني في الإقليم خاصة مع باكستان وتجسد ذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الهندي "أتال بيهاري فاجبايى" جراء زيارته لولاية جامو وكشمير في 29 أفريل 2003 داعيا فيه إلى تبني مرحلة

جديدة من الحوار بين البلدين لمناقشة كافة القضايا بينهما، ولاقت هذه الدعوة ترحيبا باكستانيا أين تم تدعيمها بمجموعة من الخطوات تجسدت مظاهرها في:

- قيام رئيس الوزراء الباكستاني "ظفر الله جمالي" بإجراء مكالمة هاتفية مع نظيره الهندي تناولت تبادل الآراء حول التطور الايجابي للعلاقات بين البلدين.
- قيام وفد برلماني باكستاني بزيارة غير رسمية للهند في 8 ماي 2003 لتدعيم أواصر التواصل والتعاون ودعم الثقة، وقوبلت الزيارة بزيارة وفد برلماني هندي لباكستان في جويلية من نفس السنة متقدمين باقتراح يرمي لإنشاء الاتحاد الآسيوي الجنوبي.
- بدء استئناف كافة رحلات الطيران وخدمات النقل والسكك الحديدية بين البلدين، إضافة إلى تدعيم اللقاءات الرياضية والعلاقات الثقافية.
- العودة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء.
- تبادل الإفراج عن محتجزين من كلا البلدين.
- قيام باكستان من منع بعض الأشخاص من قبيل منخرطين وزعماء في جماعات مسلحة من الولوج إلى الجزء الذي تسيطر عليه من إقليم كشمير.
- كما دعت باكستان في مباردة لها لتحقيق الاستقرار والأمن في شبه القارة الهندية وذلك بنزع الأسلحة النووية وجعل منطقة جنوب آسيا منطقة خالية منها، واشترطت لتحقيق ذلكاتخاذ الهند إجراء مماثلا وتسوية النزاع في كشمير[1].

إلا أن الأحداث المرتبطة بتفجيرات مومباي 2008 أعادت البلدين من جديد خطوة نحو الخلف باتجاه إعادة النظر في التسوية السلمية.

ومنه فلولا وجود تنافس صيني هندي في الإقليم لما كان هذا التوجه الهندي اتجاه باكستان والدخول معها في حوارات تفاديا لأي تقارب صيني–باكستاني، أو فتح مجال اكبر لتدخل صيني في الإقليم، رغم أن هذه الأخيرة في تحديدها لمفهوم أمنها الجديد الذي جاء ضمن الكتاب

[1]- أحمد محمد طاهر،"العلاقات الهندية الباكستانية: خطوة للأمام و خطوتان للخلف"، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003، ص. ص، 237- 238.

الأبيض للدفاع سنة 2002 أنه يرتكز على الثقة المتبادلة، المنفعة المتبادلة، المساواة والتعاون بدلا من الاتفاقيات العسكرية[1].

من هنا يطرح التساؤل حول إمكانية أن يكون الوجود الصيني عامل استقرار في جنوب آسيا؟خاصة وأنها تربطها مصالح حيوية بالإقليم مما يجعل حضورها عاملا مغذيا لعملية الاستقرار في الإقليم، فأكثر من 85% من النفط والمنتجات النفطية المتجهة إلى الصين تمر عبر المحيط الهندي وعبر مضيق ملقا خاصة تلك القادمة من الشرق الأوسط، وهو ما يحتم على الصين بناء علاقات صداقة في المنطقة خاصة مع باكستان وسري لانكا، بنغلادش وميانمار من خلال تدعيم مشاريع البنية التحية من شق للطرقات وبناء الموانئ والقواعد والمحطات البحرية العسكرية والاقتصادية بغرض ربط خليج البنغال بالمقاطعة الجنوبية الصينية (يونانYunnan*)، فالمصالح الاقتصادية الصينية تجعلها من أول المبادرين لتحقيق الاستقرار في المنطقة، إضافة إلى رغبتها في التخلص من سياسة الاحتواء التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها وذلك بالتركيز على بناء علاقات تشاركية تعاونية مع جيرانها قائمة على المصالح الاقتصادية المشتركة[2]، وهو ما يفسر تعدد وجودها ضمن المنظمات الإقليمية كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا في الفصل الثاني.

بناء عما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي هل يمكن لإقليم جنوب آسيا بهذه المعطيات أن يشكل جماعة أمنية**؟.

---

[1]- Paul H.B. Godwin, China As Regional Hegemon?, p. 95.
apcss.org/.../**Regional**Final%20chapters/Chapter6**Godwin**.pdf

* يونان هي مقاطعة تقع في الجنوب الأوسط من الصين، عاصمتها كونمينغ، وقد أصبحت جزء من الصين في القرن 17.

[2] - Muntazir Ali, Op.Cit, p. 67.

** الجماعة الأمنية security community مصطلح تقدم به كارل دوتش ويشير إلى: "مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين ، تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها."، فهي مجموعة من الدول تعمل على تطوير الحس التكاملي في المجال الأمني لدرجة أن تخلق سلام مستقر وعدم الاكتفاء فقط بنظام مستقر.

وقد حدد كل من ايمانويل أدلر وميشال برنت ثلاثة خصائص تعرف من خلالها الجماعة:

- إشتراك الأعضاء في الهويات والقيم.
- أن تجمع الدول الأعضاء علاقات مباشرة متعددة الجوانب.
- المعاملة بالمثل الذي يضمن الفائدة على المدى البعيد.

بالرجوع إلى معظم التجارب التكاملية التعاونية نجد الاعتبارات الأمنية والسياسية الإستراتيجية حاضرة بقوة في تشكيلها، ليكون المعطى الاقتصادي فيما بعد هو أساس الالتحام والاستمرار، فعلى سبيل المثال لا الحصر تخوف بلدان جنوب شرق آسيا من الهيمنة الصينية والمد الشيوعي دفعها نحو تشكيل الرابطة، كما كان ينظر للمجموعة الأوروبية على أنها رد فعل لبروز الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي أثناء فترة الحرب الباردة[1] وكذا خلق رقابة على ألمانيا من خلال وضع أهم مجال طاقوي–عسكري تحت وصاية جماعية، وحتى بتحول المجموعة إلى اتحاد وتوسعها نحو دول أوروبا الشرقية كان كرد فعل على توسع حلف الناتو.

من هنا فالحديث عن إقليم جنوب آسيا كجماعة أمنية يقودنا إلى الحديث عن شروط بناء هذه الجماعة، أين تعد الثقة أهم أسسها لدرجة أن تنظر دول الجماعة للقضايا بنفس الطريقة، إلى جانب معالجة النقاش حول ما إذا كانت الجماعات الأمنية تتحقق فقط بين الدول القومية، أم أنها تمتد لتشمل أي مسألة عنف في الإقليم بما في ذلك العنف داخل المحيط الإقليمي للدول، لدرجة أن يشعر شعوب الإقليم بخلو المنطقة من أي مصدر تهديد لأي نوع من الصراع.

بالعودة إلى المعطيات في الإقليم من الاستمرار الخطير للاقتتال الداخلي في العديد من البلدان لاسيما سيريلانكا، المناوشات العسكرية المستمرة بين الهند وباكستان، وكفاح هذه الأخيرة لتكون دولة ديمقراطية، الأحداث في أفغانستان وتأثيرها الكبير على الأوضاع الأمنية في الإقليم، تجعل الإجابة عن التساؤل السابق يجوبه نوع من التعقيد.

وللتخفيف من حدة هذا التعقيد نورد مجموعة من المؤشرات الدالة على إمكانية خلق جماعة أمنية في جنوب آسيا:

1- إن عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق دوليا وإقليميا دفع بدول المنطقة للمضي بعيدا عن الفعل الدراميتيكي، إذ أن المشاركة في اقتصاد معولم يتطلب قبول القواعد والمعايير التي تدفع الدول إلى التفتح في نواحي أخرى أيضا.

[1] -RAJIV KUMAR, Op.Cit, p.7.

2- امتلاك كل من الهند وباكستان للسلاح النووي فتح المجال أمام مناقشات جادة لتحقيق الاستقرار في علاقاتهما.

3- في سياق الحرب العالمية على الإرهاب هناك ضغوط خارجية من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في الإقليم، بالإضافة إلى الضغوط على الهند وباكستان لتجنب الصراع بسبب القضية النووية.

4- إلى جانب تراجع احتمالات المواجهة الهندية الباكستانية هناك تراجع لاحتمالات الصراع بين الصين والهند في السنوات الأخيرة.[1]

بناء على هذه المعطيات يتبين أن التدخل الصيني الدائم في الإقليم يشكل عاملا مهما في الشؤون الأمنية لجنوب آسيا، من خلال لعب دور الموازن وعدم السماح بتغلغل لقوى خارجية ممثلة بصورة أولية في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن هذه الأخيرة ترى في نفسها جزءا هاما من معادلة الأمن الإقليمي لآسيا عموما، مجسدة ذلك في مجموع الاتفاقات الأمنية التي جمعتها مع عدد من الدول الآسيوية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واشتدت مع الاستقطاب الذي برز أثناء الحرب الباردة* ولا يزال مستمرا مع بروز ما يعرف بالتهديدات العابرة للقارات وتحديات القرن الحادي والعشرين، على رأسها تفاقم ظاهرة الإرهاب والقضايا المرتبطة بتفكك الدول وبروز الدول الراغبة في امتلاك التقنية النووية وتوظيفها وغيرها.

وكنتيجة لتوسط إقليم جنوب آسيا أهم إقليمين استراتيجيين في السياسة الأمريكية وهما إقليم غرب آسيا ومن ثم الشرق الأوسط وإقليم شرق آسيا، هذا الأمر جعل من إقليم جنوب آسيا محط أنظار الاستراتيجيين الأمريكيين، وهو ما يضع موضوع استقرار الأمن الإقليمي في الإقليم موضع شك بحكم التنافس الصيني الأمريكي بنيابة هندية.

هذا الأمر إلى جانب قضايا داخلية في الإقليم قاد العديد من الباحثين إلى القول بأن إقليم جنوب آسيا يصنف ضمن المناطق الحرجة بالاستناد إلى مفهوم المركب الأمني**، ويرجع ذلك

---

[1]- Peter Jones, South Asia : Is a Regional Security Community Possible , April 2009, p.p.185-188. http://sas.sagepub.com.

*حلف جنوب شرق آسيا تأسس في 8 أيلول 1954 وهو نتيجة لتخوف دول الإقليم من القوة الصينية المتعاظمة وبإيحاء ودعم أمريكي. اتفاقيات الأمن المتبادل مع اليابان، الدفاع المتبادل مع الفلبين و أنزوس مع أستراليا ونيوزيلندا وتوسيع شبكة الأحلاف الثنائية لتضم كوريا الجنوبية 1953 وتايوان 1962.

** عرف باري بوزان B. Buzan المركب الأمني بأنه: "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض."

أساسا إلى حقيقة أن معظم دول جنوب آسيا تجتاحها درجة من النزاعات والصراعات المتفاوتة، فالنزاعات بين دول الإقليم ربما هي الأعلى مقارنة بباقي التكتلات الإقليمية الأخرى، وهو ما يجعل الطابع العدائي هو السائد في العلاقات الثنائية بين دول المنطقة بدلا من الثقة، فكما سبق الإشارة سابقا فيما تعلق بخصائص إقليم جنوب آسيا هناك خلافات حادة بين الهند وباكستان بشأن كشمير، بين سيريلانكا والهند على جنسية التاميليين، المشكلة بين الهند ونيبال حول فتح الحدود، النزاع بين الهند وبنغلادش على الهجرة غير شرعية من تلال "شيتاجونغ" وترسيم الحدود فيما إذا تشمل الجزر والجيوب الخصبة وأيضا حول تقاسم مياه نهر "الغانغ"[1].

الملاحظ أن الهند هي العامل المشترك بين كل هذه النزاعات والتوترات وذلك راجع بصورة أولية إلى الارتباطات الحدودية التي تجمعها بكل دول الإقليم، الأمر الذي يجعل من التنافس الصيني الهندي يميل لصالح الصين التي تملك أكثر من خيار لمحورت التوازنات على مستوى إقليم جنوب آسيا، ومنه فالزيادة من حدة بعض هذه التوترات أو تقلصها مرتبط بتصاعد أو تراجع حدة التنافس بين الصين والهند من جهة وبين دنو التوازنات في جنوب آسيا من التوازنات العالمية حسب الرؤية الأمريكية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على العلاقات التعاونية في جنوب آسيا.

لقد أثبتت المنظمات الإقليمية نجاعتها في الحد أو على الأقل التقليل من العديد من المظاهر السلبية في العلاقات مابين دول الإقليم الواحد، والترسيخ لمفهوم التضامن والتعاون وتقوية الروابط لحد صياغة مفهوم موحد للتهديد والخطر تنامى معه مفهوم الأمن الإقليمي الذي لا يتأتى إلا في ظل وجود نظام إقليمي حقيقي.

بل وأكثر من ذلك وفي إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة التي تخطى التعاون فيها حدود العداء التاريخي وحدود الطبيعة الجغرافية أصبحت العلاقات بين الدول ترسمها المصالح الاقتصادية ورفاهية شعوبها أكثر من التركيز على معايير التكامل التقليدية من تقارب جغرافي وتجانس

---

[1]– Chandra D Bhatta, Op.Cit,p.p. 8,9.

سياسي واجتماعي وغيرها، فأصبحت الدول تنتمي لتجمعات إقليمية عديدة دون أن يشكل ذلك عائقا أمام علاقاتها الخارجية.

وكل ذلك راجع إلى المزايا التي تتوفر عليها المنظمات الإقليمية إذ تعتبر قناة هامة للمراقبة، أين تكون نوايا الدول منكشفة، كما تسمح بتأمين الحدود وعدم السماح ببروز حركات انفصالية بحكم الوحدة ضمن الكل "المنظمة"، الحد من النزاعات البينية بحكم كثافة العلاقات التعاونية، الحيلولة دون تنامي أدوار الأطراف الخارجية في أقاليم هذه المنظمات.

من هنا نطرح **التساؤل** التالي: **هل أدى التنافس الصيني الهندي في الإقليم إلى تفعيل التعاون الإقليمي أو إعاقته؟**

بالرجوع إلى إقليم جنوب آسيا فالمنظمة الإقليمية البارزة فيه ممثلة في منظمة السارك التي لم تستطع ولحد اليوم تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومرد ذلك أن العلاقات ضمن هذه المنظمة ارتسمت وفق علاقات الدولتين المحوريتين في الإقليم ألا وهي الهند وباكستان، فصراعهما أدى إلى استقطاب الدول الأخرى في الإقليم وعطل عملية التكامل الإقليمي.

إلا أن تزايد حدة التنافس بين الصين والهند في الإقليم دفع بهذه الأخيرة إلى تدعيم روابطها الإقليمية سواء ضمن إطار السارك أو ضمن التنظيمات الدون إقليمية، وارتباطها بالسارك توطد بتوليها كرسي رئاسة الرابطة في أفريل 2007 وهناك مجموعة من العوامل الأساسية وراء هذا التحول الايجابي ممثلة في:

- ✓ تسارع النمو الاقتصادي في جميع الاقتصادات الإقليمية خصيصا الهند منذ 2002–2003.
- ✓ النتائج الايجابية للاتفاقيات التجارية الثنائية في السنوات الأخيرة.
- ✓ اعتراف الهند وغيرها من حكومات الإقليم بأهمية التعاون الإقليمي.
- ✓ التأثير المتنامي للاقتصاد الصيني بعد إعادة التفكير في سياسات الجوار مع كل من الهند والدول الأخرى[1].

فمع التحولات التي يشهدها العالم عموما وإقليم جنوب آسيا على وجه الخصوص فإن دول الإقليم أعادت النظر في دور رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (السارك) والدعوة إلى ضرورة

[1]- RAJIV KUMAR, Op.Cit, p.2.

تفعيله حتى تكون لها القدرة على تجاوز الخلافات والنهوض بالاتحاد، فعلى سبيل المثال أدى الاتفاق على منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا (SAFTA)*إلى رفع الصادرات بين دول المنطقة إلى حوالي 22 مليار دولار عام 2013 من 10 مليار دولار عام 2006،وفي تقرير صادر عن البنك الدولي رشح أن يسجل النمو الاقتصادي للمنطقة ارتفاعا ليسجل ما بين 7% للعام 2015 الحالي، و7.6% للعام 2017، وأرجع البنك الدولي توقعاته الإيجابية بالنسبة للنمو في المنطقة إلى عاملين هما الزيادة في حجم الاستثمارات وارتفاع معدلات الاستهلاك للثقة في الأداء الاقتصادي[1].

وعموما يقف وراء تنامي الدافع باتجاه تدعيم التكامل في إقليم جنوب آسيا أربعة دوافع أساسية ممثلة في:

1- تحقيق مكاسب اقتصادية بحثة من خلال الاستخدام الفعال لرأس المال والعمل وتوفير مجال أكبر لحرية الحركة عبر الحدود للسلع والخدمات.

2- زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- مكاسب إستراتيجية مرتبطة بتفاوض دول جنوب آسيا كمجموعة موحدة في المحافل الدولية.

4- دوافع تنموية وبيئية ترتبط بمكاسب الكفاءة الناجمة عن اعتماد نهج متكامل إقليميا نحو توفير السلع العامة الإقليمية مثل البيئة والمحافظة على المياه وغيرها من الموارد الطبيعية بما في ذلك النظام البيئي الإقليمي والتنوع البيولوجي ذا الصلة.

هي قضايا إقليمية لا يمكن أن تعالج على نحو فعال بشكل فردي، أين يتم معالجتها على أفضل وجه في إطار تعاوني[2].

ومن أجل ذلك تعمل الهند على الاستفادة من مزايا الاتحاد لأبعد الحدود اقتصاديا وسياسيا، فعلاقات التعاون من شأنها التقليل من حدة الخلافات –وفق المنظور الليبرالي– ومن ثم خلق جو

---

*SAFTA: the South Asian Free Trade Agreement اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا سبقتها SAPTA: the South Asian Preferential Trade Agreement اتفاقية التجارة التفضيلية لجنوب آسيا التي تمت سنة 1995، ويرجع البعض من المحللين الاقتصاديين انخفاض مستوى التجارة البينية في جنوب آسيا إلى القيود المباشرة التي تفرضها هذه الاتفاقيات.

[1]- بدائل التكامل الإقليمي في جنوب آسيا 2015/12/10. http://www.rcssmideast.org

[2]- RAJIV KUMAR, Op.Cit, p.7.

من الاستقرار المساعد على تحقيق أهداف الهند التنموية، وهو ما يفسر زيارة رئيس وزراءها"نارندرا مودي كاتاماندو" في سنة 2014 دول الاتحاد في تأكيد على سياسة الهند الخارجية القائمة على مبدأ "الجار أولا" والدعوة لإحياء دور الرابطة من جديد، وبانعقاد القمة الثامنة عشر تم الاتفاق على النقاط التالية:

- البحث في تعميق التكامل بغرض تحقيق السلام التقدم والرخاء.
- تحرر تجاري أكبر وتطوير البنية التحتية التجارية عبر الحدود وإزالة الحواجز بخلاف التعريفات التي تعوق نقل البضائع والخدمات بحرية داخل المنطقة.
- العمل على إنشاء شبكات إنتاج جديدة عبر الحدود ومشروعات تصنيع مشتركة.
- تكثيف التعاون في مجال الطاقة وقطاع الخدمات[1]، إذ يمكن النظر إلى تجارة الطاقة في الإقليم كإجراء لبناء الثقة وآلية للتعاون الاقتصادي المحكم خاصة في ظل عضوية أفغانستان للرابطة من جهة واعتبارها مدخلا نحو غرب آسيا والشرق الأوسط من جهة أخرى*.

إضافة إلى ما تقدم يمكن تلخيص عشر أسباب تقف وراء تدعيم الهند للسارك:

1- جعل الأمر الواقع بحكم القانون: الهند لديها تفاعل غير رسمي واسع النطاق مع جيرانها فيما يخص التجارة الحدودية.

2- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر: على اعتبار أن التكامل الإقليمي في الإقليم من شأنه أن يدفع باتجاه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- ديناميكية المكاسب التجارية بالمقارنة بين الاتفاقيات الثنائية والجماعية.

4- تعزيز الأمن في ظل تنامي التهديدات المشتركة بين دول الإقليم.

5- تعزيز التنمية في البلدان الأقل نموا: إذ تعمل الهند على النهوض بدول الإقليم من جهة وأقاليمها الداخلية من جهة أخرى حتى ترفع من مستوى التكامل بين دول الرابطة وتحقيق أهدافها.

---

[1]- مانيش شاند، "الهند واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي: الأحلام المترابطة"، 25/ 11/ 2014. http://mea.gov.in/in-focus-article-ar.htm

*نظام الشرق الأوسط يضم 22دولة عربية إلى جانب كل من إيران ،تركيا،إسرائيل، ومع إضافة أفغانستان وباكستان، اريتريا، أثيوبيا وجنوب السودان صار يطلق عليه ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير.

6- الاستفادة من عوائد التكامل: فمن شأن تدعيم العملية التكاملية على مستوى الإقليم أن تؤدي إلى توفير سوق أكبر ونطاق أوسع للتبادل التجاري، وهو ما يعود بالفائدة على الهند ودول الرابطة ويمنحها فرصة أكبر للمنافسة العالمية.

7- زيادة الكفاءة في توفير السلع والخدمات العامة: مثل الطاقة وإدارة المياه والمحافظة عليها والوقاية ضد الأوبئة وتعظيم الأرباح السياحية، ويتأتى ذلك من خلال النهج التكاملي الإقليمي، الذي تستفيد منه الهند بشكل كبير خاصة في ظل ارتباطها حدوديا مع كل دول الرابطة.

8- ضمان الاتصال بباقي الأقاليم الآسيوية: وبذلك تستفيد الهند من زيادة تدفق التجارة والاستثمار من غرب ووسط آسيا إلى شرق وجنوب شرق آسيا عبر جنوب آسيا.

9- تحقيق قدر أكبر من التماسك الاجتماعي داخل الهند: من خلال ربط المجموعات العرقية المتنوعة داخل الهند مع نظرائهم عبر الحدود، وبهذا سيتم تعزيز التعددية الدينية والعرقية في الهند وينتفي بذلك الشعور بالعزلة من قبل بعض الطوائف التي تشكل أقليات في الهند.

10- التعريف والدفاع عن الفضاء الإقليمي للهند: فإلى جانب المكاسب الاقتصادية تسعى الهند للاستفادة من المزايا الإستراتيجية للتكامل الإقليمي، فمن خلال إقامة علاقات قوية مع الجيران تؤمن الهند مجالها الإقليمي، وتقلص الفرص أمام منافستها الأولى في الإقليم الصين التي تعمل على توطيد علاقاتها بدول الإقليم، فمثلا في نوفمبر 2006 وقعت اتفاق مع باكستان لشراكة اقتصادية متعددة الأبعاد في مجال الطاقة، الاتصالات، الزراعة والتعاون التقني وغيرها من الشركات الاستثمارية.[1]

إلا أن هذه الرؤية الهندية اعترتها الجدية وما يؤكد ذلك ما جاء به تقرير بحثي صدر عن مركز أبحاث بعنوان "الهند وجيرانها شرقا: فرص التعاون دون- الإقليمي"، أهمية وأوجه القصور في تجربة الشراكة الاقتصادية لرابطة دول جنوب أسيا للتعاون الإقليمي طارحا نظرية مفادها إمكانية تحقيق الطفرة الاقتصادية المنشودة في جنوب آسيا، عبر مستوى أكثر محدودية من التعاون بين دولها فيما يعرف بالتعاون الـ "دون- إقليمي"Sub-Regional Cooperation كسبيل يمهد لتفعيل التكامل على النطاق الأوسع بين دول المنطقة، ويرجح ذلك النمط التنموي كخيار أمثل

[1]- RAJIV KUMAR, Op.Cit, p.p.15-17.

أمام دولة مثل الهند، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والجيو– سياسية بالمنطقة، كما وترشح الهند لتولي دور قيادي في دفع جهود التعاون الـ " دون– إقليمية" في جنوب آسيا، أين طرح التقرير رابطة BBIN، التي انطلقت عام 2013 وتجمع دول: بنجلاديش، بوتان، نيبال، الهند، كنموذج على التعاون الـ "دون– إقليمي" الذي خرج من عباءة SAARC، فتفوق على الأخيرة في الفعالية والإنجاز.

وقد ترجم هذا المستوى من التعاون في ثلاثة نماذج هي:

- **رباعي النمو لدول جنوب آسيا SAGQ:** طرحت فكرة التجمع عام 1996 لتشكيل تجمع تنموي اقتصادي يشمل قطاعات شمال شرق الهند، بنجلاديش، نيبال وبوتان والتجمع فرصة لتخطي عقبة التوتر السياسي بين الهند وباكستان، يحقق الاتفاق مد ممرات نقل مباشرة تربط الدول الأربعة، مع تجنب نقاط الشحن العابرة للحدود، مما سيخفض من الفترة الزمنية التي تستغرقها عمليات انتقال الأفراد والبضائع.
- **مجموعة دول جنوب أسيا للتعاون الاقتصادي الإقليمي**SASEC: انطلق عملها عام 2001، بمشاركة دول: الهند، وبنجلاديش، ونيبال، وبوتان، وسريلانكا، والمالديف، بناء على توجه للعمل مع بنك التنمية الآسيوي ADB لوضع خطة للتعاون الاقتصادي على الصعيد الـ" دون– إقليمي"، وقد ركز التعاون في إطار SASEC على مجالات: النقل، الطاقة، السياحة، البيئة، التجارة والاستثمار إلى جانب تبادل دعم القطاعات الخاصة.
- **بنك التنمية الآسيوي ADB:** يقوم على فكرة شراكة القطاعين الخاص والحكومي، عبر تفعيل عنصر المشروعات المشتركة، تعرقل عمل الـ ADB، نتيجة لضعف قطاعات البنية التحتية في الإقليم، ما عطل تحقيق أهداف البنك[1].

وما يفسر هذا التوجه الـ "دون–إقليمي" العوائق التي تفرضها بعض اتفاقيات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، علاوة على انتشار ما يعرف بتجارة الحدود في جنوب آسيا التي تعدت مستوياتها في بعض أعضاء السارك مستويات التجارة الرسمية، ويرجع ازدهار هذا النوع من التجارة غير شرعية إلى الاختلافات في هياكل التعريفة بين دول جنوب آسيا، فضلا عن حدوث

[1]- بدائل التكامل الإقليمي في جنوب آسيا http://www.rcssmideast.org .2015/12/10

معاملات عالية التكاليف في الطرق الرسمية، فمثلا دفع معدلات الرسوم الجمركية منخفضة نسبيا في النيبال ما شجع تهريب البضائع الأجنبية إلى دول مثل بنغلادش والهند بحكم الارتفاع النسبي للتعريفات الجمركية على الواردات فيما يخص هذه المنتجات، وبالمثل الواردات غير المشروعة من سيريلانكا إلى الهند تتكون في معظمها من منتجات تواجه رسوم استيراد مرتفعة في الهند، ويعود انخفاض مستويات التجارة البينية في إقليم جنوب آسيا إلى الاتفاقيات التجارية المقيدة إضافة إلى مجموعة من النقاط الأخرى ممثلة في:

- سوء البنية التحتية للموانئ والنقل وقطاع الخدمات في جنوب آسيا: ما يشكل عقبة في وجه التكامل والنمو في المنطقة، وحسب تقديرات بعض الدراسات فإن من شأن ربط الإقليم بشرق آسيا أن يزيد نسبة التجارة البينية بنسبة 60%.
- استمرار وجود مستويات عالية من الحماية الشاملة: فالإقليم يعد من أكثر الأقاليم المعتمدة على الحماية في العالم، وتأتي الهند في مقدمة دول الإقليم الأقل انفتاحا من حيث متوسط معدل التعريفة المطبقة بـ 30,1% تليها بنغلادش بـ 21,3% ثم باكستان بـ 17,4%فالنيبال بـ 15,5% في حين تعتبر سيريلانكا الأكثر انفتاحا بمتوسط التعريفة المطبقة بـ 6,2%.
- الصعوبات التي تفرضها بيئة الأعمال: فالتأخير في الإجراءات الناجمة عن المتطلبات المؤسسية عاملا رئيسيا يعيق التجارة والأعمال عبر الحدود.
- القواعد المقيدة من حيث المنشأ والهدف: إذ أن التعايش بين الحواجز الجمركية المرتفعة والقواعد المشددة زاد من مخاطر التجارة.
- الخوف من الهند: فشل هذه الأخيرة في ترسيخ الثقة بين شركاء السارك كان له الأثر البارز على التجارة البينية ضمن الرابطة.
- عدم وجود تغطية والالتزام في اتفاق تجارة السلع: فتحرير التجارة على النحو الذي جاءت به اتفاقية السافتا "SAFTA" لا يرقى لمستوى طموحات دول السارك في هذا الشأن.
- الخدمات غير مدرجة ضمن اتفاقية التجارة الإقليمية.

- التماثل التقريبي من حيثالميزة النسبية مع سيطرة هندية: فدول جنوب آسيا الثماني لها نمط مماثل تقريبا ما يخفض من نسبة التبادل بينها[1].

في ظل هذا التحرك الهندي للسيطرة على السارك وخلق تجمعات موازية أخرى، نجد الصين هي الأخرى تسعى لأن يكون لها مكانة ضمن هذا الاتحاد إلى جانب دول أخرى تدخل ضمن معادلة التنافس الصيني الهندي في الإقليم، ودليل ذلك حصول الصين واليابان على صفة مراقب في قمة دكا عام 2005، وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية طلبا رسميا للحصول على ذات الميزة عام 2006، كما أبدى الاتحاد الأوروبي هو الآخر رغبته في الحصول على وضع مماثل[2]، ومساعي الصين لا تتوقف عند صفة مراقب وإنما تعمل بشكل حثيث لتكون عضو كامل ضمن السارك وذلك من خلال مجموعة من الملامح الدالة على ذلك نوجز منها:

- إنشاء الصين العديد من برامج التبادل مع دول جنوب آسيا، ومثال ذلك تدعيم مبادرة إنشاء جامعة جنوب آسيا، وهو الأمر الذي من شأنه توطيد أواصر الاتصال للتفاهم بين الصين وباقي دول الإقليم خاصة وأن هذه الأخيرة تجمعها والصين الكثير من القواسم المشتركة.
- تنامي المصالح الاقتصادية بين الصين ودول إقليم جنوب آسيا، والصين من الدول المشجعة لاتفاقية تجارة حرة في المنطقة والتي يمكن تجسيدها على أرض الواقع من خلال الاعتماد على مستوى التعاون ضمن منظمة السارك.
- تلعب المنظمة دورا هاما في مجال إدارة الأزمات وأداة مناسبة لإطلاق المبادرات، خاصة فيما ارتبط بمكافحة الظاهرة الإرهابية التي طالت الأراضي الصينية، والسارك تعتبر هيئة يمكن من خلالها تطوير البرامج المساعدة على القضاء على هذه الظاهرة خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان[3].

ومنه فالتنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب آسيا لم يكن له أثره على إعادة إحياء العلاقات التعاونية ضمن السارك فحسب، وإنما حمل الصين أيضا على ضرورة الارتباط بأهم

---

[1]- RAJIV KUMAR, Op.Cit,p.p. 9-11.

[2]-Idem, p.6.

[3]- Zhao Gancheng, Op.Cit, p. 61.

تنظيم إقليمي في المنطقة والإحصائيات الاقتصادية تترجم هذا التوجه الصيني نحو جنوب آسيا ففي الفترة ما بين 1998 و2004 تنامي حجم التجارة بين الصين والسارك من 3.9 مليار دولار أمريكي إلى 19.4 مليار دولار، وفي مقابل ذلك فحجم التجارة بين الهند وجيرانها ضمن الإقليم تزايد فقط من 2 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 5.1 مليار دولار عام 2004[1].

هذه المعطيات تزعج الهند كثيرا خاصة وأنها كانت من الحريصين على بقاء الصين بعيدة عن تنظيم السارك، وهو عكس التوجه الذي تبديه باكستان التي ترى في دخول الصين للسارك فرصة لموازنة التصميم الهندي على التصرف كقوة إقليمية مهيمنة على المنظمة[2].

إذا فالرغبات الصينية والهندية والتنافس في الإقليم تأتي كنتيجة للمزايا الايجابية للتكامل في جنوب آسيا، فإلى جانب المكاسب الاقتصادية الممكنة، تحتل المكاسب السياسية والإستراتيجية درجة متقدمة من الأسباب المفسرة لهذا الانتباه العالمي اتجاه الإقليم خاصة في ظل المعطيات الجديدة في البيئة المتاخمة للإقليم من الناحية الغربية، إذ تحمل منطقة الشرق الأوسط حاليا معطيات رقعة الشطرنج التي قد تغير العالم.

المبحث الثاني: الأبعاد الإقليمية للتنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا

كان للبيئة الدولية أثرها البارز على طبيعة التفاعل في إقليم جنوب آسيا وارتباطاته الإقليمية وبالمقابل كان لهذه الأخيرة تأثيرها على خريطة العلاقات البينية، خاصة مع اليابان التي دعمت علاقاتها مع الهند من جهة لمواجهة أي محاولة صينية للهيمنة، كما حافظت على طيف علاقاتها بالصين عند مستوى يسمح لها بالمناورة.

علاوة على ذلك دفعت النهضة التنموية لدول جنوب شرق آسيا ونجاح تجربتهم التكاملية وارتقائهم لمصاف الدول المتقدمة بالهند والصين إلى التقرب من الإقليم للاستفادة من موقعه الاستراتيجي بالنسبة للدولتين وكذا الاستفادة من مزاياه الاقتصادية.

ومن المخرجات التي أثارت المحللين تحول التنافس بين الهند والصين إلى نتيجة عكسية أين دفع باتجاه التقارب بين البلدين، وأكثر من ذلك صار الحديث حول إمكانية حدوث تحالف

[1]- Zhao Hong," India and China: Rivals or partners in Southeast Asia?",**Contemporary Southeast Asia**, Vol.29, No.1, ISEAS- Yosuf Ishak Institute, April 2007, p. 130.
[2]- Idem, p.131.

مستقبلي بين الصين والهند من أجل تكوين قوة آسيوية في مواجهة الهيمنة العالمية بحكم وجود نقاط تقارب مكملة بين الدولتين.

المطلب الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على العلاقات اليابانية وجنوب شرق آسيا.

يؤدي التنافس الصيني الهندي إلى العديد من التغيرات الهامة على الخريطة الجيوسياسية للأقاليم المجاورة خاصة تلك التي تضم قوى منافسة أو مناوئة لإحدى القوتين، وفي مقدمة هذه الأقاليم نجد إقليم شرق آسيا الذي يشكل محور اهتمام في السياسة الهندية بحكم سعي الهند لخلق توازنات في إقليم يوجد به أحد أهم المنافسين للصين وهي اليابان، وكذا إقليم جنوب شرق آسيا الذي يضم مجموعة من القوى الصاعدة والذي يشكل بوحدته المجسدة في منظمة الآسيان قوة منافسة تسعى كلا من الصين والهند كسبها لصفها بغرض مواجهة الطرف الآخر وترجيح كفة المعادلة لصالحها.

ففيما ارتبط بإقليم **شرق آسيا** تبرز اليابان كطرف أساسي في معادلة التوازن في الإقليم وفي لعبة القوى في الأقاليم الآسيوية الأخرى ولهذا تشكل طبيعة علاقتها بالصين عاملا محوريا في رسم خريطة التحالفات فمحوري التقارب الأمريكي–الياباني والتقارب الأمريكي– الهندي يشكلان أداة ضغط على الصين وتوجهاتها الإقليمية، فتاريخيا اعتبرت اليابان عدوا للصين بحكم الاعتداءات المتكررة عليها ونزاعهما حول حق ملكية العديد من الجزر، إضافة إلى وجودها ضمن المعسكر الغربي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة المعادي للصين، رغم ما شهدته الفترة من تغييرات في قواعد اللعبة فمع بداية تطبيع العلاقات الصينية الأمريكية دعت الأخيرة طوكيو إلى التعايش مع بكين حتى يكونان بمثابة الثقل المعادل للنفوذ السوفياتي في آسيا، ومع نهاية الحرب الباردة وتغير مجرى التوازنات الدولية ناهيك عن تنامي ظاهرة التكامل الإقليمي والدعوة إلى أهمية تكثيف العلاقات الاقتصادية، كلها عوامل ساهمت في

الدفع باتجاه التقارب الصيني–الياباني فحجم التبادل التجاري بينهما بلغ 19,7 مليار دولار سنة 1989وتزايد إلى أن وصل سنة 2006 إلى 207,36 مليار دولار[1].

رغم ذلك هناك تخوف دائم لدى الطرفين من الآخر، فاليابان تتخوف من النهضة الصينية التي قد تجرف الجميع، وهو ما يدفعها للتحالف مع الأعداء أو المنافسين المحتملين للصين خاصة من داخل آسيا وعلى رأسهم الهند، وفي مقابل ذلك هناك تخوف صيني من اليابان وطموحاتها السياسية المتعلقة بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وبذلك تكون قوة منافسة إقليميا[2].

كما أن اليابان لها باع كبير في القضية التايوانية وهو ما يضع البلدين على حافة المواجهة خاصة وأن الجزيرة خضعت لفترة تاريخية لليابان ثم تم استعادتها من قبل الصين مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن هناك تقارب في وجهات النظر اليابانية التايوانية خاصة اقتصاديا وسياسيا وهو ما جعل تايوان جزءا من المجال الحيوي لمحور التحالف الأمني الياباني–الأمريكي سنة 1996 ومعنى ذلك أن أي حرب على تايوان هي حرب ضد اليابان والصين، وتم تدعيم ذلك بالاتفاق الذي عقد سنة 2005 بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية القاضي بإيجاد حل سلمي للمسائل المتعلقة بمضيق تايوان[3].

ولذلك تعمل الصين على احتواء اليابان والتقليل من حجم تقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خلق طيف علاقات صداقة كانت انطلاقته مع سياسة الإصلاح التي أعلنتها الصين سنة 1978 بالتوقيع على اتفاقية السلام بينهما في ذات السنة، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الصينية–اليابانية في حالة أخذ ورد بين التقارب تارة والتنافر تارة أخرى، وهذا التذبذب في العلاقات بينهما يرجع لامتلاك اليابان خيارين في تعاملها مع الصين إما:

1– التوجه الإقليمي: أن تتمكن من التوصل إلى مساومة ضمنية تقر من خلالها اليابان بالمركز السياسي والعسكري المتميز للصين، مقابل الإقرار الصيني لليابان بالمصالح الاقتصادية.

[1]-يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص81.
[2]- المرجع السابق، ص82.
[3]-المرجع السابق، ص 159.

2- التوجه العالمي (نحو الخارج): باتجاه توثيق روابطها الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني المزيد من الاستجابة لمطالبها[1]وتنفيذ سياساتها وتحقيق مصالحها في الإقليم وعلى رأسها ثبط أي محاولة للصعود الصيني.

وعلى النحو ذاته تسعى الهند إلى تطوير علاقاتها بالدول المتخوفة من الصعود الصيني والساعية لتقويضه، وهو ما يفسر علاقتها الطيبة باليابان خاصة في ظل اهتمام هذه الأخيرة بها منذ توقيعهما معاهدة السلام عام 1952، وعدم وجود قضايا خلافية أو رواسب تاريخية بين الطرفين، بل أكثر من ذلك وجود نقاط تقارب كتلك المتعلقة بالحفاظ على البنية الحالية للنظام الدولي وموضوع إصلاح الأمم المتحدة وتطلعهما لأداء أدوار في الساحة الدولية، كما وتعود أسباب الاهتمام الياباني بالهند إلى الاستقرار السياسي والعمالة الرخيصة المدربة، والفرص الاستثمارية الكبيرة ذات العوائد الكبيرة، وهو ما يفسر ارتفاع حجم الاستثمارات اليابانية أين بلغت سنة 2005 2 مليار دولار وبلغت وارداتها من الهند في نفس السنة 2,5 مليار دولار[2]، وسبقها في أوت من عام 2000 زيارة رئيس الوزراء الياباني الهند واتفقا على بناء مشاركة عالية متعددة الجوانب في شكل حوار بين المؤسسات الأمنية ومؤسسات السياسة الخارجية في الدولتين، والتعاون الأمني لتأمين المرور البحري في مضايق ملقا من الهجومات المتكررة للقراصنة ، حتى أن الهند قامت بإعادة أحد سفن الشحن اليابانية لليابان في نوفمبر 1999.

كل ذلك في إطار الإستراتيجية الهندية الموسومة بـ "**الاتجاه شرقا**" Look East من خلال الانفتاح

ليس على اليابان فحسب وإنما كذلك استراليا ودول جنوب شرق آسيا، فرغم تدهور علاقات الهند بتلك الدول عقب التفجيرات النووية الهندية سنة 1998، إلا أن الهند استطاعت ترميم تلك العلاقات انطلاقا من مجموعة من المصالح المشتركة ويأتي في أوجها مواجهة التهديد الصيني وتوسيع علاقاتها بدول المنطقة من خلال توطيد العلاقات التجارية والإستراتيجية[3].

---

[1]- المرجعالسابق، ص 111.

[2]- المرجع السابق، ص 112.

[3]- محمد السيد سليم: "العلاقات الهندية الباكستانية"، في: هدى ميتكيس: العلاقات الآسيوية-الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص 43.

وكنتيجة لهذا التقارب الياباني–الهندي وسعي هذه الأخيرة للتواجد خارج إقليمها تعمل الصين على التخفيف من حدة الخلافات بينها وبين دول الجوار وإيجاد بدائل وتنويع شبكة علاقاتها والتواجد ضمن الأقاليم الآسيوية، وهو ما انجر عنه ارتباطها بعلاقات اقتصادية وسياسية على شاكلة تلك التي جمعتها بدول **جنوب شرق آسيا** من خلال مؤتمر الحوار الصيني – الآسياني* الذي عقد في هانوي يوم 2001/07/26، طرحت الصين لتصوراتها في مطلع القرن الجديد والقائمة على:

– إغناء مضامين علاقات الشراكة القائمة على أساس حسن الجوار والثقة المتبادلة.

– ترسيخ علاقات التعاون الشامل القائم على المنافع المتبادلة، على أساس التعاون الثنائي ووفق الأهداف التنموية ومزايا وتفوق كل من الصين وآسيان.

– تحديد المجالات الخمس الكبرى : الزراعة، الموارد البشرية، التعاون في تنمية المناطق على شاطئ نهر الميكونغ، المعلومات والاتصالات، الاستثمار المشترك، كأهم مجالات التعاون الصيني – الآسياني في بداية القرن الجديد.

– تعزيز التعاون في الشؤون الدولية والإقليمية على الجانبين، وإيلاء اهتمام خاص بتعزيز التعاون داخل إطار "10+3"* مع الحرص على إعطاء قوة دافعة لعملية التعاون بين دول شرق آسيا.[1]

وقد تدعمت هذه الرؤية بتوقيع الإعلان المشترك لرؤساء دول جنوب شرق آسيا والصين حول الشراكة الإستراتيجية للسلام والرخاء عام 2003، وتبني خطط العمل الخمسية (2005–

*الآسيانASEANرابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي منظمة تأسست عام 1967 بهدف صد المد الشيوعي، إلا أنها طورت من مجالات تعاونها وأصبحت ثاني أنجح تجربة تكاملية في العالم بعد الاتحاد الأوروبي.

* انتشرت التكتلات الإقليمية في جنوب وشرق آسيا بشكل كثيف بعد نهاية الحرب الباردة، فمباشرة بعد هذه الأخيرة كان هناك منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيك APEC والآسيان المشكلة فقط من ستة الدول المؤسسة، وبعدها تم إنشاء وتوسيع العديد من التكتلات فهذه الأخيرة مثلا قامت بتوسيع أفقي أين ضمت سنة 2005 عشرة دول أخرى وطورت قيم الجماعة في إطار ما عرف بـ "طريق الآسيان"، كما تم تأسيس لجنة أو جماعة الأمن والتعاون في آسيا الباسيفيك 1993، منتدى الآسيان الإقليمي 1994، الآسيم 1995 قمة آسيوية أوروبية، إضافة إلى تأسيس منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان سنة 2005، الآسيان زائد ثلاثة (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) 1997. من: David C. Kang, China Rising, New York, Columbia University Press, 2007, p.88.

[1]- "المبادئ المرشدة للعلاقات الصينية الآسيانية"، المركز العربي للمعلومات، 2006/11/13.
http://www.arabsino.com/articles/10-05-12/1430.htm

2010)، وانجر عن ذلك تزايد حجم التبادل التجاري ما عرف بـ آسيان زائد واحد[1]، فالصين تتعاون مع دول الرابطة العشرة في 11 مجالا هي الزراعة والاتصالات والمعلومات والتنمية البشرية والسياحة والنقل والصحة العامة والبيئة والطاقة والاستثمار، حيث بلغ حجم التجارة بين الصين ودول الآسيان 443.6 مليار دولار في 2013، بزيادة قدرها 11% عن العام 2012، أما خلال العام الحالي فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ما يزيد على 346 مليار دولار حتى سبتمبر الماضي، وعن الاستثمارات المتبادلة بين دول المنظمة والصين ما يزيد على 123 مليار دولار حتى سبتمبر من العام 2014، ووقع الطرفان أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي عام 2002 لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان على مرحلتين، لتشمل الدول العشرة الأعضاء بحلول العام القادم 2015، إضافة إلى ذلك وقع الجانبان اتفاقية للتجارة في الخدمات في عام 2007.[2]

وقد أعادت الزيادة السريعة للأداء الاقتصادي الصيني على دول آسيان بفوائد فعلية وملموسة، ففي السنوات الأخيرة ظلت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ودول آسيان في توثق وتطور، خاصة في نطاق التجارة الثنائية بينهما[3]، هذا رغم وجود العديد من القضايا النزاعية العالقة بين الصين وعدد من دول الإقليم والمرتبطة بالنزاع حول جزر باراسيل وسبراتلي.

هذا وتستمر الصين في مواصلة وتفعيل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع رابطة الآسيان، بما يعطي دفع كبير للتعاون الاقتصادي الإقليمي، خاصة مع تأكيد الصين في استمراريتها في تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، والتي جاءت شاملة لكل الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، فظلت الصين تولى اهتماما خاصا بتطوير علاقات التعاون مع الدول الأعضاء في منظمة آسيان، وأحرزت نتائج ملفتة للنظر في هذا الشأن.

وتجسد هذا في توقيع الصين في 22 نوفمبر 2015 مع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) اتفاقية بشأن تحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية، والتي تدل على التطلعات المشتركة

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق ،ص 190.

[2] - "بكين ودول آسيان.. مصالح تتخطى بحر الصين الجنوبي". http://www.dotmsr.com/details/

[3] - "المبادئ المرشدة للعلاقات الصينية الآسيانية"، المركز العربي للمعلومات، 2006/11/13.
http://www.arabsino.com/articles/10-05-12/1430.htm

والحاجة العملية للجانبين لتعميق وتوسيع التعاون في التجارة والاقتصاد، وسيغطي التحديث مجموعة من المجالات مثل البضائع والخدمات والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، ما سيعطي دفعا جديدا للتنمية الاقتصادية في الصين والآسيان، خصوصا وان هذه الخطوة تأتي لزيادة حجم التجارة البينية إلى تريليون دولار أمريكي بحلول 2020 وتدعيم المفاوضات بشأن الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة في منطقة آسيا–الباسيفيك، وهو ما يبرز رغبة الجانبين في التعاون بمميزات اقتصادية متكاملة وخلق فرص هائلة في التعاون الثنائي، هذا وبفضل اتفاقية التجارة الحرة تمتعت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والآسيان بتنمية مستقرة، وارتفع حجم التجارة الثنائية نحو 9 أضعاف من 54.8 مليار دولار أمريكي في 2002 إلى 480.4 مليار دولار في 2014.[1]

من خلال هذه الاتفاقيات تحاول الصين تقوية وزيادة الروابط الاقتصادية بين الطرفين كجزء من سياستها أو إستراتيجيتها حول تعددية الأطراف في آسيا في المجال الاقتصادي وتغليبه على البعد الأمني، مع محاصرة الدور الأمريكي في الإقليم.[2]

في مقابل ذلك طورت الهند سياسة "**النظر إلى الشرق**" Look East Policy لمنافسة النفوذ الصيني في شرق وجنوب شرق آسيا، أين بدأت هذه السياسة في عام 1991 بعد الحرب الباردة عندما واجهت الهند عددا من التحديات الإستراتيجية والاقتصادية المتلاحقة التي تهدد بقاءها السياسي.

فبتفكك الاتحاد السوفياتي حرمت الهند من شريك تجاري رئيسي ومصدرا للنفط المستورد الرخيص ما اضطرها للتوجه لأسواق أخرى والتوجه نحو الشرق كإستراتيجية جديدة للتنمية، وكخطوة أولى لإبداء نية التعاون مع الأقاليم المجاورة عملت على الانضمام إلى "الآباك*APEC"

---

[1]-"الصين والآسيان تتوصلان إلى اتفاق لتحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية"، 23-11-2015. http://arabic.cntv.cn/2015/11/23/ARTI1448243580596719.shtml

[2]- هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص. 282.

*الآباك: وهو تكتل عبر إقليمي تأسس عام 1989 وهو منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، يضم مجموعة من الدول من مختلف الأقاليم في العالم.

و"الآسيم**ASEM" وذلك من أجل الانخراط بشكل أفضل في النظام الاقتصادي العالمي، كما وطدت علاقاتها مع الآسيان خاصة وأن هذه الأخيرة كان من مصلحتها الدخول في شراكات وعلاقات اقتصادية متعددة الأطراف وعدم الاعتماد على شريك واحد[1].

كنتيجة لهذه السياسة من جهة وبحكم الإصلاحات الاقتصادية التي عمدت الحكومة الهندية على إعمالها منذ سنة 1991، أين راهنت الهند على الآسيان وهو الأمر الذي دفعها للدخول في حوار شراكة كامل مع دول جنوب شرق آسيا والعمل على توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة، وتقديم نفسها على أنها عامل استقرار وثقل موازن للصين في الإقليم[2]، وذلك رغم تخوف دول الآسيان من إمكانية اتجاه الحكومة الهندية نحو القيام بدور امني نشط في المنطقة مدفوعة في ذلك بنجاح تدخلها العسكري في جزر المالديف في نوفمبر 1988 لوقف محاولة انقلابية، ناهيك عن تخوفها من إمكانية احتدام التنافس البحري بين الهند والصين من جهة والنزاع الهندي الباكستاني من جهة أخرى[3].

إلا أن الهند حاولت التخفيف من حدة هذه المخاوف من خلال إحياء العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، بعد قبولها كشريك في الحوار القطاعي للآسيان في مجال التجارة والاستثمار والسياحة سنة 1992، وفي سنة 1996 بدأت الهند المشاركة في المنتدى الإقليمي للآسيان "ARF" وهو حوار متعدد الأطراف بشأن السياسة والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادي[4]،وفي خطوة أخرى من سياسة توجه الهند نحو الشرق، بدلت هذه الأخيرة المزيد من الجهود بهدف إقامة علاقات مع دول مثل كمبوديا، لاوس، ميانمار، فيتنام، وتدعم التوجه بدعوة الهند إلى تجمع دون إقليمي sub-regional في جوان 1997 تحت تسمية "BISTEC" ولاحقا غير إلى "BIMSTEC*" بسبب انضمام ميانمار، والذي يضم ثلاث دول من جنوب آسيا(الهند، بنغلادش، سيري لانكا)

**الآسيم: هي القمة الأوروبية-الآسيوية The Asia Europe Meeting تأسست في 1 مارس 1996 في قمة بنكوك– تايلاند- في إطار مفهوم الإقليمية الجديدة، تضم القمة دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول الأسيان ودول أخرى بصورة منفرد كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، إلى جانب الهند، منغوليا وباكستان سنة 2008، فأستراليا، نيوزيلاندا وروسيا الفيدرالية في سنة 2010، بنغلادش والنرويج، سويسرا سنة 2012، كرواتيا، كزخستان سنة 2014 .

[1]- Zhao Hong, Op.Cit, p. 122.

[2]- هدى ميتكيس، مرجعسابق، ص173.

[3]- منال فتحي هيبة عيد بكر، مرجع سابق، ص108.

[4]- Zhao Hong, Op.Cit, p.123.

*BIMSTEC : Bangladesh, India, Myanmar, Sri Lanka, Thailand Economic Cooperation.

واثنين من دول جنوب شرق آسيا(تايلاند، ميانمار) تشكل بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء قبل عام 2017، وفي عام 2000 وبرعاية هندية تم إطلاق مشروع التعاون لنهر ميكونغكانغ** "Mekong-Ganges River Cooperation Project" بين الهند والدول الخمس الأعضاء في الرابطة (فيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار، تايلاند) وبذلك انطلقت في تعزيز التعاون في مجالات السياحة، الثقافة والتعليم في هذه المنطقة الفرعية[1].

وفي نوفمبر من عام 2002 من خلال قمة بنوم بكمبوديا صارت الهند عضو رئيس في منطقة آسيا–الباسفيك، وذلك بعد الزيارات الدبلوماسية* التي قام بها رئيس الوزراء الهندي "أتال بيهاري فاجباي" Vajpayeeإلى جنوب شرق آسيا عام 2001، أين صرح في حديث له: "إن قوالب الحرب الباردة قد كسرت، وهذا ما مكننا من تعزيز صلاتنا دون الحاجز الإيديولوجي"[2]، كما أكد وزير الشؤون الخارجية الهندية *YashwantSinha في تصريح له أن: "تطور الآسيان خلال العقود الثلاثة الماضية جعل منها التجربة الوحيدة الناجحة في النماذج الإقليمية"[3].

وقد سبق للأمين العام لرابطة الآسيان Rudolfo Severino في جانفي 2001 أن قام بزيارة إلى نيودلهي وعقد مناقشات مع وزير التجارة الهندي للبحث في سبل تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين الهند والآسيان، خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي تحقق فيه الهند الريادة في المنطقة، وهو ما دفعه لزيارة مقاطعة "بنغالور" أشهر مقاطعة في هذا الميدان[4].

وفي سبتمبر2004 أعلن فاجباي أن الهند ستتعاون مع الآسيان لبناء خط سكة حديدية يمتد من نيودلهي إلى هانوي عبر ميانمار، تايلاند، لاوس، كمبوديا[5].

** نهر الميكونغ: هو ثاني عشر أطول نهر في العالم والسابع لأطول الأنهار في القارة الآسيوية، يقع في جنوب شرق آسيا.

[1]- Ibid, p.124.

* قام رئيس الوزراء الهندي "فاجباي" بزيارة لكل من الفيتنام في جويلية من سنة 2000، ماليزيا ماي 2001، تايلاند جويلية 2001، سنغافورة أفريل 2002، لاوس وكمبوديا نوفمبر 2002، وزار وزير خارجيته ميانمار في فيفري 2001.

[2] - FaizalYahya, "India and Southeast Asia: Revisited", **Contemporary Southeast Asia** , Vol. 25, No. 1, ISEAS- YosufIshak Institute, April 2003, p. 79.

*YashwantSinha: كان وزير المالية (1990–1991) حكومة شندراشكهار، (1998–2002) حكومة فاجباي ووزير خارجية ضمن نفس الحكومة في الفترة (2002–2004).

[3] - Idem, p. 80.

[4] - Idem, p. 81.

[5]- Zhao Hong, Op.Cit, p.132.

إن اختيار الهند للتعاون مع هذه الدول لم يكن من بين الصدفة وإنما هو اختيار استراتيجي، إذ ارتأت أن الوصول إلى سوق الآسيان بأكمله إلى جانب عدم قدرتها بما فيه الكفاية للتنافس مع الصين والدول الأعضاء الخمس في الآسيان (أندونسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، فلبين) يوجب عليها التعاون أولا مع الدول الجدد في الآسيان، وهو الأمر الذي دعم من موقع الهند في علاقاتها مع رابطة دول جنوب شرق آسيا وعززت من أهداف القمم التي جمعتهما.

وكنتيجة لذلك لاقت الهند دعما قويا من قبل كل من سنغافورة، تايلاند، أندونسيا في أفريل من عام 2005 من أجل إدراج الهند في قمة شرق آسيا "East Asia Summit" وتم تدعيم هذا التوجه من قبل وزراء خارجية دول الآسيان وذلك على أساس وضع الهند كموازن للامتداد الصيني في شرق آسيا[1] ، وضمن هذا الاجتماع اتفق الآسيان زائد ثلاثة (ASEAN+3)(الآسيان+الهند، أستراليا ونيوزيلاند) على العمل المشترك لتطوير جماعة اقتصادية على شاكلة الاتحاد الأوروبي[2].

المطلبالثاني:من التنافس الصيني–الهندي إلى احتمالات التقارب

علاقات التقارب بين الدولتين بعيدة وضاربة في التاريخ ففي عام 1600 كانت الهند والصين معا يقدمان أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي، وتصدران كل شيء ابتداء من الحرير والخزف والشاي والأثاث والتوابل وحتى ورق الجدران عبر الطريق البرية المعروفة باسم "طريق الحرير" وبالسفن عبر طريق التوابل، ويؤكد الاقتصادي أنغوس ماديسون ذلك بقوله: "إن الصين والهند ظلتا حتى أواخر القرن التاسع عشر أكبر اقتصاديين في العالم، بيد أن نظام الحمائية والحربين العالميتين اعترضت مسيرتهما، ثم اضطرت الصين والهند إلى أن تغلقا أبوابهما على نفسيهما واعتزلتا العالم..."[3].

---

[1] - Ibid.

[2]- Amita Batra, "Asian Economic Integration: ASEAN+3+1 or ASEAN+1s?", **ASEAN Economic Bulletin**, ISEAS- YusofIshak Institute, Vol. 24, No. 2, August 2007, p. 181.

[3]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص246.

وبالفعل فقد شابت العلاقات الصينية الهندية العديد من الأحداث التي أدى تراكمها إلى خلق حالات خلافية وتوترات وصلت لحد المواجهة العسكرية مع حرب 1962، وذلك بالرغم من أن الدولتين الهند والصين جمعتهما علاقات طيبة مباشرة بعد استقلالهما عامي 1947 و1949 على التوالي، وكانت الهند أول دولة باشرت علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، وكان رئيس مجلس الدولة الصيني تشو آن لاي"Zhou Enlai"ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو "Jawaharlal Nehru" من المدافعين الرئيسيين عن التضامن بين الدولتين، وهو ما أكدته زيارة هذا الأخير في أكتوبر من عام 1954 للصين أين قضى بها 12 يوم، ولقى كل الترحيب من الصينيين شعبا وسلطة، وهو ما روج آنذاك لمقولة "Bhai Bhai Hindi Chini" "الهنود والصينيون أخوة".

إلا أن جسور السلام والاتفاق لم تستمر بين الدولتين وبرزت خلافات بينهما وكانت حرب الحدود سنة 1962 بداية لمرحلة الخلاف والتوتر بين الصين والهند، وباستلام أنديرا غاندي* رئاسة الوزراء أكدت على عدم ثقتها بالصينيين واعتبرتهم سببا وراء وفاة والدها، ومنذ ذلك الوقت شهدت العلاقات الصينية الهندية العديد من نقاط الخلاف والتوتر خاصة بعد وقوف الصين إلى جانب باكستان في حربها مع الهند سنة 1971[1].

ومع ذلكفإن تاريخ التعاون بين الصين والهند هيأ من جديد لمد روابط الصداقة بينهما، وهو ما برز من خلال التقارب بين الدولتين في القرن العشرينخلال فترة الحرب الباردة وبالضبط مع الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 وتولي قيادة جديدة زمام السلطة في الصين سنة 1978**، واستمر هذا التقارب إلى غاية عام 1998 (تاريخ إعلان الهند عن القنبلة النووية الخاصة بها) أين شهدت الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء الهندي "راجيف غاندي" إلى الصين في ديسمبر من عام 1988 حيث جرى

* أنديرا غاندي (1917-1984) الابنة الوحيد لجواهر لال نهرو، تولت رئاسة الوزراء في الهند، وقد شغلت هذا المنصب طيلة الفترات التالية: 1966-1977، 1980-1984 هذه الأخيرة كانت سنة اغتيالها على يد أحد حراسها الشخصيين من طائفة السيخ.

[1]- Zhiqun Zhu," China-India Relations in the 21 stCentury : A Critical Inquiry", **Indian Journal of Asian Affairs**, Vol.24, No.1/2, Manju Jain, June-December 2011, p.2.

**الإصلاح كان برئاسة دينغ شياو بينغ الذي تولى السلطة بعد توفي الزعيم الصيني ماو تسي تونغ عام 1976 أين تولى السلطة مبتعدا عن الرؤية الماوية داعيا إلى الانفتاح على العالم الخارجي.

التوقيع على ثلاث اتفاقيات: الأولى ركزت على تشكيل مجموعات عمل مشتركة لتسوية قضايا الحدود بين البلدين، والثانية نصت على التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والثالثة نصت على برنامج للتبادل الثقافي، وتم تطبيع العلاقات أكثر مع الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني للهند سنة 1991، ونتج عنها توقيع اتفاقية بين البلدين للحفاظ على السلام والهدوء على طول حدود الهمالايا المتنازع عليها في سبتمبر 1993 بتوقيع كل من رئيس مجلس الدولة Li Peng ورئيس الوزراء الهندي NarasimhaRao أين وجب على الطرفين احترام خط السيطرة الفعلية، وقد وصف هذا الاتفاق بالاتفاق التاريخي وخطوة هامة للأمام في علاقات البلدين المتوترة منذ خمسينات القرن العشرين[1].

إلا أنه عقب التفجيرات النووية الهندية عاد التوتر إلى العلاقات بين البلدين وبحلول سنة 2003 بدء الوفاق يعود مجددا بينهما ومرد ذلك زيارة رئيس الوزراء الهندي فاجبايى للصين[2]،إلى جانب العلاقات المكثفة التي قامت بها الصين مع دول الإقليم خاصة باكستان وكذا تطور الأحداث في الساحة الدولية، خاصة فيما ارتبط بالتهديدات الأمنية الجديدة وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الأقاليم في العالم، وفي الجانب الآخر تخوف الصين من التقارب الأمريكي الهندي جعلها تسعى لتوطيد علاقاتها بالهند لكسر الجمود بينهما وفك الارتباط بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد دارت محاور الاتفاق حول القضايا التالية:

- رفض الهيمنة الأمريكية في الإقليم خاصة بعد تدخلها في أفغانستان، فالدولتين لن يرضيهما وجود قوات عسكرية قوية على مقربة منهما.
- مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والاستخبارات وإقامة اتفاقيات ثنائية مشتركة.
- رفض فكرة حق تقرير المصير فالهند ترفض منح هذا الحق للكشميريين والصين ترفض منحه لبعض الأقاليم على رأسها التبت وتايوان.

[1]- J. Mohan Malik, "China India Relations in the Post-Soviet Era: The Continuing Rivalry", **The ChinaQuarterly**, No. 142,Cambridge University Press, June 1995,p. 317.

[2]- هشام الصادق، مرجع سابق، ص 249.

- ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين خاصة وأن قيمة التجارة البينية بينهما قدرت سنة 2002بـ 200 مليار دولار بمتوسط نمو سنوي قدر ب22%،كما و تم توقيع اتفاقا بين الطرفين في بكين بتاريخ 20فيفري2000 يؤكد على دعم الهند لسعي الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما أن اتفاق البلدين اقتصاديا يمكن أن يؤدي لتنمية حقيقية لهما خاصة وأن حجم سكان البلدين يمثلا حوالي ثلث سكان العالم[1].

وقد انجر عن هذا اللقاء توقيع الصين والهند اتفاقيات للتعاون الثنائي في كافة المجالات أبرزها اتفاقية لرفع القيود عن إصدار التأشيرات، كما وتم إصدار بيان مشترك وقعه رئيسا الوزراء للبلدين حدد من خلاله المبادئ التي سترتكز عليها علاقات البلدين خلال الألفية الثالثة، والاتفاق على تجاوز خلافات الماضي وتسوية القضايا العالقة، وأكد البيان أن الدولتين جارتين لا تمثل أي منهما تهديدا للآخر، كما اتفق الجانبان على تعيين مبعوثين خاصين لتسوية النزاعات الحدودية، وكدليل للنية الطيبة للهند قامت هذه الأخيرة بالاعتراف رسميا للمرة الأولى بأن منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي جزء من أراضي الصين*، وكمكافأة على ذلك وافقت الصين على استئناف التبادل التجاري عبر ولاية سيكيم، وهو ما اعتبره بعض المحللون أنه بمثابة قبول الصين بأحقية الهند في مطالبتها بالسيادة على ذلك الإقليم الحدودي الذي كان أساس حرب 1962 وهو ما تم نفيه من قبل المتحدث باسم الخارجية الصينية[2].

كما وصلت درجة التقارب بين الدولتين لحد مساندة الصين للهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدلا من اليابان ولعب أدورا أكبر في السياسة الدولية، وهو ما جاء من خلال زيارة الرئيس الصيني "هو جينتاو" للهند سنة 2006 وأيضا بعد زيارة "براتبها بتيل Pratibha Patil**" للصين في شهر ماي من سنة 2010، وهذا الدعم سبقه اتساع نطاق التبادلات العسكرية بين الدولتين، الذي انطلق ببدأ الحوار السنوي حول الدفاع سنة 2007، وفي

---

[1]- المرجع السابق، ص 249.

*القادة السياسيين في الهند يميزون بين منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي والتبت بشكل عام فالمنطقة الأولى تقع غرب نهر يانجستي وجنوب جبال كونلون وهي المنطقة الوحيدة التي تعترف بها الصين على أنها التبت وهي تبلغ نحو ثلث مساحة التبت القديمة التي كانت قائمة قبل الغزو الصيني لها في عام 1950.

[2]- هشامالصادق، مرجعسابق،ص 249.

**براتيبها بتيل: أول إمرأة تتولى منصب رئيس الدولة في الهند في الفترة مابين عامي 2007-2012.

محاولة لبناء الثقة بين الطرفين قامت جيوش الدولتين بتدريبات مشتركة في مكافحة الإرهاب في ديسمبر من نفس السنة بمنطقة "كونمينغKunming" الصينية تحت شعار"اليد في اليد"، وعقب ذلك تدريب ثاني في ديسمبر2008 بـ "Belgaum commando school" بمنطقة " Karnataka" الهندية وتم التخطيط لتدريب آخر سنة 2012، إضافة إلى ذلك تم استدعاء البحرية الهندية كواحدة من بين خمسة عشر (15) قوات بحرية من قبل الصين للمشاركة في استعراض الأسطول الدولي الذي عقد بمنطقة "Qingdao" في شهر أفريل من عام 2009[1]. وهذا التقارب إن دل على شيء فإنما يدل على تشارك البلدين ذات التهديدات الأمنية، وهو عامل من شأنه أن يقرب بين البلدين ويكون أرضية لتبادل الثقة وربط أواصر الاتصال والحوار.

وفي مستوى آخر أكد الاقتصادي أنغوس ماديسون على أهمية التقارب الاقتصادي الصيني الهندي بقوله: "بحلول العام 2003 أصبحت الهند والصين معا يمثلان 20% من الاقتصاد الكوكبي على الرغم من التعداد الضخم لسكان كل منهما، وإذا ألقينا نظرة إلى الأفق على امتداد القرون وجدنا أن القرن العشرين ليس سوى انحراف وشذوذ بالنسبة إلى هذين العملاقين الاقتصاديين، ويتنبأ ماديسون أن اقتصاد الصين سينمو ليصبح بحلول العام 2030 أضخم من اقتصاد الولايات المتحدة الذي ظل مهيمنا زمنا طويلا، وستكون الهند عند هذه النقطة ثالث أضخم اقتصاد في العالم."[2]

كما أن رئيس الوزراء الهندي "سينغ Manmohan Singh" قال لرئيس الوزراء الصيني "وين جياباوWenJiabao" عندما زار نيودلهي في أفريل من عام 2005: "إن بإمكان الهند والصين أن يعملا معا على إعادة تحديد شكل النظام العالمي"، فبينهما يوجد ثلث البشرية، كما أن اقتصاد الهند يعتبر ثاني أسرع اقتصاد نامي بعد الصين، وكلاهما ينظر للقرن الحادي والعشرين على أنه القرن الآسيوي[3]، وقد نتج عن ذات الزيارة ارتفاع معدل التجارة بين البلدين من 117

[1] - Zhiqun Zhu, Op.Cit, p.3.

[2]- روبين هيريديث، مرجع سابق، ص 247.

[3]- ميرا كامدار، مرجع سابق، ص27.

مليون دولار سنة 1987 لترتفع إلى 20 بليون دولار سنة 2006، السنة التي زار فيها الرئيس الصيني "هو جينتاو Hu Jintao" الهند[1].

والشكل التالي يوضح تزايد معدلات التبادل التجاري بين البلدين ما بين عامي 1995 و 2010: القيمة محددة بـ (مليار دولار أمريكي).

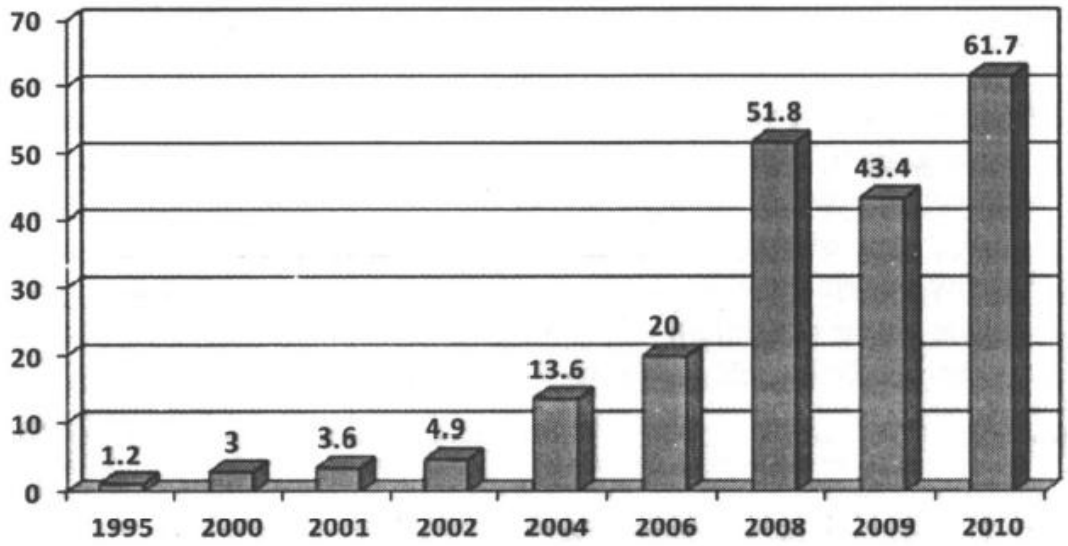

المصدر: Zhiqun Zhu, **Indian**" China-India Relations in the 21 st Century : A Critical Inquiry", **Journal of Asian Affairs**, Vol.24, No.1/2, Manju Jain, June-December 2011, p.4.

الملاحظ أنه انطلاقا من سنة 2000 هناك تزايد معتبر في مستويات التبادل التجاري بين الصين والهند ومرد ذلك الزيارات المتتالية والمتبادلة من قبل قيادة الدولتينعلى مستوى رفيع كما تم توضيح ذلك سابقا، حتى أنه في سنة 2008 حلت الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أكبر شريك تجاري للهند، وتصنف هذه الأخيرة اليوم كواحدة من أكبر عشر(10) شركاء تجاريين للصين، أين قدر حجم التبادل التجاري بين الدولتين سنة 2011 بـ 73.9 مليار دولار أمريكي[2]، وفي سنة 2012 كانت الهند الشريك التجاري الخامس عشر للصينبنسبة 1,72% من إجمالي التجارة الصينية، ومن خلال الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الدولة الصيني وان

[1]- Muntazir Ali, Op,Cit, p. 70.
[2] -Zhiqun Zhu, Op.Cit, p.4.

جياباو*WenJiabao الهند في ديسمبر 2010 أين اتفقت الدولتين على إقامة آلية للحوار الاستراتيجي والاقتصادي بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات، وكان أول اجتماع للمنتدى ببكين بتاريخ 27/26 سبتمبر 2011 ليليه الاجتماع الثاني بنيودلهي بتاريخ 26 نوفمبر 2012 وتبعته اجتماعات أخرى[1].

وفي مقارنة مع حجم التبادل الصيني مع دول أخرى فإن حجم التبادل التجاري مع الهند يعتبر ضخم جدا خاصة وأن البلدين حددا مبلغ 100 مليار دولار كأفق لسنة 2015، فمثلا بلغ مستوى التبادل التجاري بين الصين وباكستان سنة 2008 قيمة 7 مليار دولار أمريكي و8.7 مليار دولار سنة 2010، في حين أنه مع بريطانيا حدد بـ 39 مليار دولار سنة 2009، ومع روسيا قدر بـ 38.8 مليار دولار من نفس السنة[2].

والرسومات البيانية التالية توضح تنامي معدلات التبادل التجاري للصين مع الهند** مقارنة بباقي دول إقليم جنوب آسيا.

* وان جياباو (1942/...) تولى منصب رئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء) في الفترة من 16 مارس 2003 إلى 15 مارس 2013.

[1]-India-China Bilateral Relations: Trade & Commercial Relations.
http://www.indianembassy.org.cn/

[2]- Zhiqun Zhu, Op.Cit, p.4.

** لمزيد من الإحصائيات حول الصين ارجع إلى الموقع التالي: china statistical year book. /http://www.stats.gov.cn

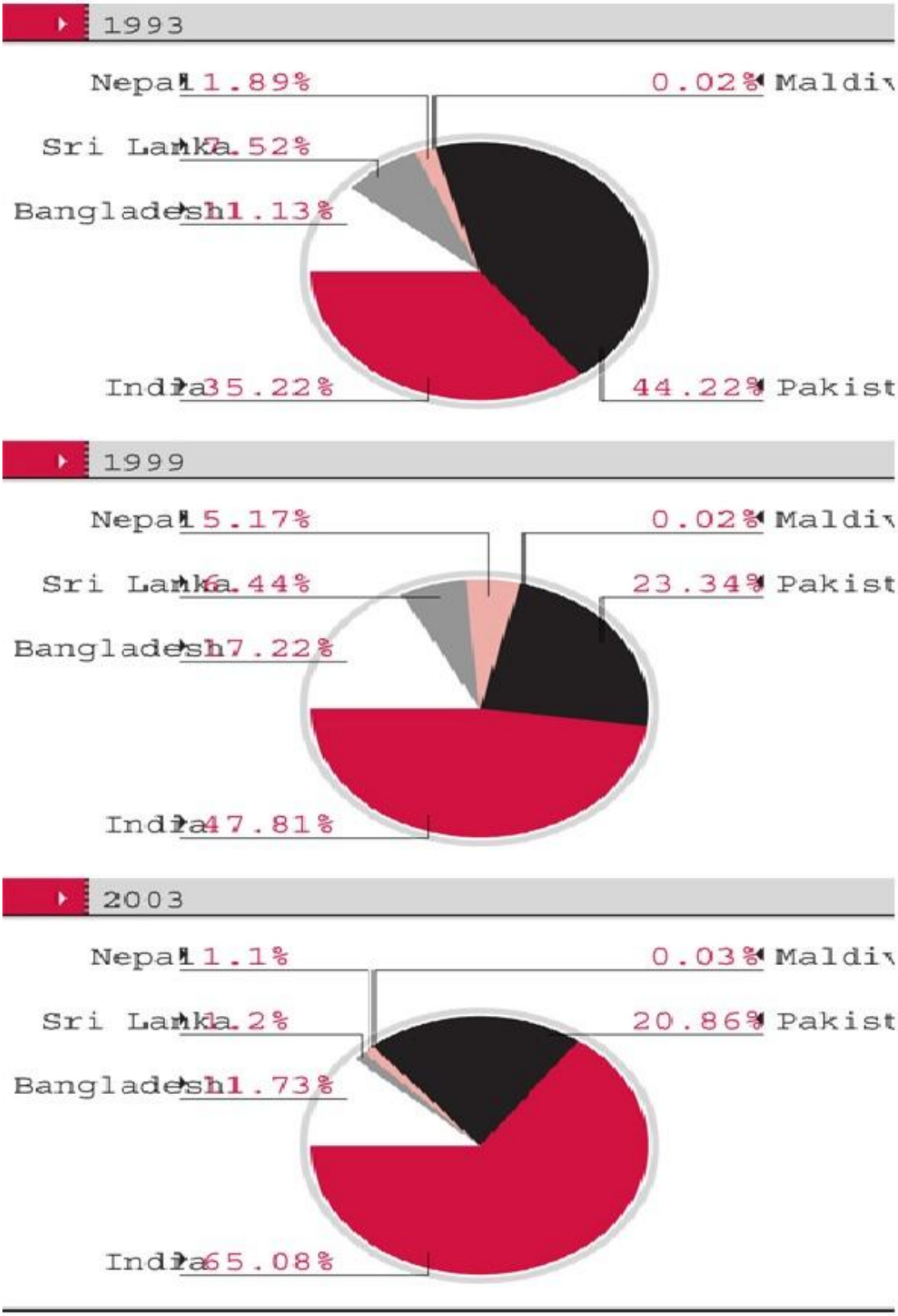

المصدر: Swaran Singh, China-IndiaBilateral Trade, China Perspectives, December 2005 , p .4.https://chinaperspectives.revues.org

وكتأكيد على أهمية التبادل بين الدولتين فقد تم فتح ثلاث خطوط حدودية لتدعيم التجارة وهي: خط "Lipulekh" كأول خط تجاري تم فتحه سنة 1992، خط "Shipkila" سنة 1994 ليليه خط "Nathula" سنة 2006، هذا الأخير يربط بين "Yadong" في التبت وسكيم وبذا يتميز بأهمية إستراتيجية هامة[1].

بناء عما سبق فإن الصين والهند تجمعهما مصالح ومكاسب متبادلة من خلال تعاونهما وتتمثل في:

- توسيع نطاق وحجم الأسواق المشتركة بهدف الحصول على مكاسب أكبر في مجال التجارة.
- تعميق التقسيم الدولي للعمل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، إذ تتميز الصين بقوتها في مجال المعدات الصناعية والميكانيكية وتجهيزها، في حين تتفوق الهند في مجال البرمجيات وصناعة التكنولوجيا الفائقة.
- تمكين قوة المساومة في عملية صياغة القواعد الدولية، فالدولتين على حدى لا يملكان القوة الكافية لمواجهة تحديات النظام العالمي الحالي.
- تجنب ارتفاع التكاليف في مجال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والطاقة.
- محاولة وضع آلية للأمن عبر الحدود[2].

ما يميز التقارب الصيني الهندي صفة الحذر في طبيعة العلاقات والاتفاقيات المبرمة ما بين الطرفين، فرغم جهود بناء الثقة بينهما إلا أن كلتا الدولتين تحمل في طياتها بذور التخوف من بعضهما البعض وذلك راجع لحساسية القضايا المطروحة بينهما من جهة والمتعلقة في أغلبها بقضايا سيادية، وكذا حجم التأثير الذي تمارسه القوى الدولية والإقليمية من جهة أخرى.

ولهذا عمل الطرفان بادئ ذي البدءعلى تقوية الروابط الاقتصادية لأن من شأنها الحول دون تطور النزاعات الخلافية بينهما، على أساس أن تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الدولتين من شأنه

أن يقوض عملية فك الارتباط والدخول في نزاعات.

---

[1]- Zhiqun Zhu, Op.Cit, p.4.

[2]-The Relationship between China and India within the Framework of Asian Economic Integration, p.2. http://www.ide.go.jp/

المبحث الثالث:أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى النظام الدولي

لأن الهيمنة الإقليمية في أحد أقاليم العالم تؤثر بصورة مباشرة على القوة المهيمنة عالميا – الولايات المتحدة الأمريكية– فإن لهذه الأخيرة باع كبير إما في الدفع باتجاه هيمنة قوة معينة أو الحد من هيمنتها وذلك وفقا لما تمليه عليها مصالحها واستراتيجياتها وأولوية الإقليم فيها، ولأن إقليم جنوب آسيا يعتبر من الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية في التوجهات الأمريكية العالمية لتوسطه أقاليم توصف على أنها رقعة الشطرنج الإستراتيجية وتزايدت أهمية الإقليم خاصة بعد هجمات 11 من سبتمبر وتدخلها في أفغانستان أحد دول إقليم جنوب آسيا وكذا غزوها للعراق وإستراتيجيتها في الشرق الأوسط خاصة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ 2011، ناهيك عن تصورها لمفهوم الأمن بأبعاده المختلفة في آسيا الوسطى والتوازنات في شرق آسيا.

هذه المعطيات تجعل من الهيمنة الإقليمية للصين والهند والتنافس على ذلك محكومة بحجم وقوة علاقات الدولتين مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في الإقليم وخارجه.

المطلب الأول: الرؤية الأمريكية للهيمنة الإقليمية للصينوالهند

رصدت دراسات عديدة تراجع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تصاعد قوى منافسة سواء في شكل وحدات سياسية أو وظيفية وهو ما من شأنه أن يهدد الهيمنة الدولية لهذه القوة العظمى، الأمر الذي جعلها في سعي دائم لتقويض أي محاولة لصعود منافس لها على المستوى الدولي انطلاقا من السيطرة على القوى المهيمنة على مستوى الأقاليم، خاصة تلك التي تصنف ضمن خانة الدول الغير صديقة حتى لا نقول الدول–العدو، بحكم أن الهيمنة الإقليمية قد تشكل طريق نحو الهيمنة العالمية، ولهذا يتباين تأثير الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الهيمنة الإقليمية للصين والهند في إقليم جنوب آسيا، إذ تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الوكيل الذي من شأنه تثبيط الهيمنة الصينية، خاصة وأن الولايات المتحدة ترى في نفسها حامي الحمى لمنطقة آسيا والمحيط

الهادي، فاستقرار هذه الأخيرة حسبها يعتمد على توفيرها لقوات عسكرية في مواقع متقدمة نظرا لعدم وجود مؤسسة إقليمية للأمن الجماعي تقوم بدور مناظر لدور الناتو في أوروبا[1].

كما توصي لجنة مراجعة الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية–الصين الكونغرس بزيادة التخصيصات المالية، حيث يمكن للولايات المتحدة تعزيز وجودها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادي من أجل مواجهة القدرات العسكرية المتنامية للصين ويتوقع أن يتمركز 60%من السفن والقواعد العسكرية البحرية الأمريكية في عام 2020 في المحيط العادي[2].

وتأتي الإستراتيجية الأمريكية في الإقليم من منطلق رؤيتها الجيوسياسية لأوراسيا فبناء على الدراسة التي تقدم بها زبغنيوبريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" فقد حدد خمسة لاعبين جيواستراتيجيين رئيسيين وهم: فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين والهند ورغم أهمية الدول التالية أسماءهم إلا أنهم لا يتأهلون ليكونوا من اللاعبين الأساسيين وهم: بريطانيا العظمى، اليابان، أندونسيا وخمس دول محورية جيوبوليتيكية وهم: أوكرانيا، أذربيجان وكوريا الجنوبية، تركيا وإيران[3]. فالصين والهند تعتبران من الدول الحيوية المرجحة كثيرا حسب الاستراتيجيات الأمريكية لأن يكونا فاعلين هامين في رسم الخريطة الجيوسياسية الآسيوية والعالمية، فالخيارات التي تضعها الصين بدأت فعلا تؤثر في التوزيع الجيوبوليتيكي للقوة في آسيا[4]، أما الهند فهي الأخرى ترى في نفسها لاعبا رئيسيا عالميا، فهي الدولة الآسيوية الجنوبية الأقوى وبالتالي فهي تسعى للهيمنة الإقليمية بصورة أو بأخرى، وفي سعيها هذا فإنها لا تثير الولايات المتحدة الأمريكية بقدر إثارتها لروسيا والصين[5].

---

[1]- أشتون ب. كارتر ووليام ج.سرى، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، ط1، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص 100.

[2]- مانيلودينوتشي، ناقوس الخطر الصيني يرن في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: بم طلبة رابح، 2014/12/1. http://www.voltairenet.org

[3]- زبغنيوبريجنسكي، مرجع سابق، ص41.

[4]- المرجع السابق، ص45

[5]- المرجع السابق، ص46.

وعلى هذا الأساس تقوم الرؤية الأمريكية اتجاه تحقيق الأمن والاستقرار في إقليم جنوب آسيا على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:

1- أهمية المنطقة في الحرب على الإرهاب: وزادت هذه الأهمية مباشرة بعد أحداث سبتمبر 2001 مع امتداد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في كل من أفغانستان وباكستان.

2- العلاقة بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى: فبعد استقلال هذه الأخيرة عن الاتحاد السوفياتي أصبحت محل منافسة بين القوى الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وقوى إقليمية كالهند وإيران، فترى الولايات المتحدة في الإقليم مجال حيوي يجب السيطرة عليه لدحض أي محاولة تمدد من قبل القوى المنافسة لها خاصة روسيا، الصين وإيران.

3- أهمية الهند في تحقيق التوازن مع الصين: فتوفير بيئة ملائمة لنمو الهند وتقديم الدعم لها من شأنه أن يخلق قوة موازنة للقوة الصينية الصاعدة[1].

ولهذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحكم في إقليم جنوب آسيا وهو ما أكد عليه وزير خارجيتها كولن باول مع انتهاء الحرب ضد العراق بأن: "الولايات المتحدة الأمريكية ستولي عناية أكبر إلى مشكلة الإرهاب والقضايا ذات الصلة بها في منطقة جنوب آسيا"، وبهذا ترتكز السياسة الأمريكية على عدة أمور أهمها:

- تميل واشنطن عن قصد إلى إحلال السلام والاستقرار في بلدان الإقليم وحل النزاعات بينهما في إطار المصالح الإستراتيجية لسياسة الأمن القومي الأمريكي.
- تشكل مسألة الإحكام على الأسلحة النووية في الإقليم مصدر قلق في السياسة الأمريكية، خاصة بعد انتشار الحركات المسلحة المتشددة في المنطقة، إضافة إلى أن الإقليم يضم في طياته دولتين نوويتين ومحاط بقوى نووية (روسيا و الصين) ودول في إطار تطوير منظومتها النووية (إسرائيل وإيران) دون نسيان الميراث النووي السوفياتي في دول آسيا الوسطى، وكل طرف من هذه الأطراف لديه حساباته الخاصة التي قد تتفق وقد تتعارض والحسابات الأمريكية، ولهذا تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع كل طرف على حدى.

[1]- محمد سعد أبو عامود،مرجع سابق، ص 101.

- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على هيكلة الروابط السياسية والاتصالات الاقتصادية بين بلدان المنطقة بحيث تضمن سيطرتها على موارد الطاقة والموارد الطبيعية الموجودة في الإقليم[1].

❖ **نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة الإقليمية للصين في جنوب آسيا**

لا يمكن رصد وتحليل النظرة الأمريكية للهيمنة الإقليمية للصين في إقليم جنوب آسيا بمعزل عن نظرتها لها كقوة صاعدة عالميا، ولهذا في تحليلنا سيتم التركيز على النظرة الكلية مع تسليط الضوء على الحالة موضوع الدراسة.

بعد سنوات الخصام بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الفترات الأولى من الحرب الباردة عرفت العلاقات بينهما نوعا من الانفراج بزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسونلبكين في فيفري 1972 والتعامل مع الصين كقوة جيوإستراتيجيةيمكنها تحدي الولايات المتحدة في منطقتها والعالم، ولم يكن الأمر مقصورا على التغير الذي لحق بالنظام الدولي وعلاقات القوى فيه، وإنما رافقه تطور نوعي في عدد من السياسات الصينية المحلية والإقليمية والدولية التي تتصل بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للسياسة الأمريكية.

وقد ظهرت مدرستان في التفكير الأمريكي تتجادلان حول أسلوب التعامل مع الصين:

المدرسة الأولى:-سياسة الاحتواء*- دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها بحكم تنبؤها بصعود الصين كقوة محاربة وهو ما يؤدي لعدم الاستقرار في آسيا ومن ثم الإضرار بالمصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق طموحاتها الإقليمية، الأمر الذي يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية بحزم عن طريق دعم حلفائها على الحدود وزيادة الانتشار لقواتها في آسيا، والهند تعتبر حليفا جيدا لتنفيذ سياستها هذه.

---

[1]- أحمد محمد طاهر،مرجع سابق، ص 240.

*تعد سياسة الاحتواء أحد الاستراتيجيات التي تنادي بها المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية إلى جانب إستراتيجية توجيه حرب وقائية في مواجهة القوة الصاعدة ذات الخطر، إلا أن هذه الإستراتيجية أثبتت فشلها عبر التاريخ أين أدت سياسة الاحتواء التي مورست اتجاه ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الأولى إلى تولد الحقد لدى الألمان واليابانيين والرغبة في الانتقام ورد الاعتبار وهو ما كان سبب في حرب عالمية ثانية ، ولذلك تكثر حاليا الأصوات الداعية إلى فسح المجال للقوة الصاعدة للحركة وعدم فرض قيود قوية على مجال حركتها وبدلا من الاحتواء تعرض سياسة التعاون الذي يؤدي إلى تكاثف العلاقات ما ينجر عنه صعوبة فك الارتباط وهذا من صميم الطرح الليبرالي.

المدرسة الثانية: –سياسة المشاركة– تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فبحكم النمو السريع في القارة الآسيوية سيكون من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكانا، إذ تفترض المدرسة النية الحسنة في التوسع الصيني وتدعو إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة، فمن شأن ذلك أن يؤثر على الصين للتصرف بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية، وذلك راجع إلى حاجة الصين للغرب في بحثه عن التكنولوجيا ومظاهر الرفاهية.

وترى المدرسة أن ما تتداوله وسائل الإعلام حول ما يسمى بالتهديد الصيني هو شيء مبالغ فيه، فالتحديث العسكري الصيني لا يزال بعيدا عن تلبية حاجاتها الدفاعية كما أنه في تقدير عدد من الخبراء العسكريين الصين تعتبر دولة فقيرة وهوما يشكل قيدا على قدراتها على الاحتفاظ ببناء عسكري ضخم خاصة في ظل حجم التحديات الإستراتيجية المحتملة، ويعد هنري كيسنجر من أشد المدافعين على هذا الرأي[1].

وقد جاء تفصيل هاتين المدرستين في دراسة نشرتها مؤسسة كارنيجي للأبحاث في يونيو 2005 تقدم بها روبرت كاجان الذي طرح أربعة خيارات أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تحدي الصعود الصيني وتم ترجيح خيارين يتوفقان مع ما ذهبت إليه المدرستين وهما الخيار الثاني والثالث وتمثلت الخيارات فيمايلي:

الخيار الأول: استدراج الصين إلى حالة عداء متبادل تتطور بعد فترة من المعاناة الصينية إلى تحالف يعقبه السماح لها بدور شريك "إمبراطوري" في الساحة الدولية ولكن بإذن أمريكي،وهذا الخيار مستبعد لأنه أثبت فشله في فترات تاريخية ماضية.

الخيار الثاني: تشجيع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة التجارة الدولية معها اعتمادا على النظرة الليبرالية(كثافة العلاقات الاقتصادية تجعل تكاليف الحرب باهضة جدا ومن ثم يصبح خيارها

1- السيد أمين شلبي، "هلالصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية؟"،**السياسة الدولية**، العدد 165، جويلية 2006، ص30.

غير قائم) وهنا يتم تقديم حوافز للصين لتشارك في قيادة النظام الدولي بشروط الغرب وليس بشروطها.

الخيار الثالث: تطويق الصين باعتبارها دولة معادية، من خلال إقامة سلسلة تحالفات، قواعد عسكرية وإثارة كل أنواع المشكلات للصين داخليا وخارجيا.

الخيار الرابع: الانسحاب من آسيا والسماح للصين بممارسة هيمنتها الإقليمية في القارة، وهو خيار

مثالي لدرجة كبيرة إن لم نقل خيالي بحكم الارتباطات الأمنية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة في آسيا[1].

هذا نظريا أما عمليا فقد اختلفت الرؤية الأمريكية اتجاه التعامل مع الصين نسبيا ففي حين ركزت الحكومة في عهد الرئيس كلينتون على توسيع مجالات التعاون مع الصين عمليا والدخول مبدئيا في حوار حول قضايا الاختلاف وهو ما تأكد في زيارته للصين سنة 1998.

فإن إدارة الرئيس بوش الابن اتجهت إلى أن مصالح أمريكا في آسيا تتحقق إلى حد كبير عن طريق علاقة قوية مع الشريك الديمقراطي في المنطقة مشيرا إلى اليابان، فرغم الاتفاق على ضرورة التعاون معها في المسائل المرتبطة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام مع شبه القارة الكورية، إلا أن الصين تبقى في موقع المنذر بالخطر، وهو ما انعكس على لهجة الخطاب الأمريكي أين اتهم وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكري الدقيق في آسيا بزيادة قدراتها العسكرية واستعراضها للقوةوبناء قوتها الصاروخية التي تسمح لها بالوصول إلى مناطق عديدة من العالم.

هذا دون إغفال التنافس الاقتصادي التجاري بين الطرفين لدرجة خضوع الرئيس الأمريكي للضغوط الداخلية وقيامه بزيارة الصين في نوفمبر 2006 الداعية إلى التعامل بشدة مع الصين وفرض عقوبات على وارداتها إذا لم تقم بإجراء إصلاحات بشأن العملة والدعوة لتعويم العملة الصينية[2].

---

[1]- أحمد دياب،"العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والصراع"، **السياسة الدولية**، العدد173، جويلية 2008، ص124.

[2]- السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص30.

وقد أشار الكاتب الاقتصادي إيرك لوبوشيه في صحيفة لوموند الفرنسية 26-27 نوفمبر 2006 إلى تزامن الانخفاض في الإنتاج المحلي الأمريكي وتزايد الصادرات الصينية بالعجز التجاري الأمريكي الذي بلغ 7% من الناتج القومي الأمريكي، فحسب ذات الكاتب الصين أضحت مصنع العالم وورشته[1]،إلى جانب ذلك فإن الولايات المتحدة تضررت كثيرا من سياسة الصين المتساهلة حيال حماية الملكية الفكرية.

بناء على ذلك تم رصد مجموعة من التأثيرات والتحديات المتوقعة في الولايات المتحدة:

1- رسم خط فاصل ما بين صناعات الولايات المتحدة وشركاتها التي ترى نفسها مستفيدة أولية من التجارة والاستثمار المتزايدين مع الصين، وبين أولئك الذين يرون في أنفسهم ضحية للصعود الصيني.

2- عودة الجدال بشأن أمن الوظائف في المفاوضات الجارية بين أصحاب العمل والموظفين، والذي يؤدي إلى احتمالية تزايد نشاط النقابات بسبب بروز خطر خسارة الوظائف الناتجة عن نقل نشاطات الشركات إلى الخارج.

3- اشتداد الضغوط باتجاه تطبيق إجراءات حماية[2].

هذه المخاوف الاقتصادية لا ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية فحسب وإنما تتقاسمها معها كل من الاتحاد الأوروبي واليابان، إذ تتهم الصين بأنها تتبع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل، وتعول في تجارتها الخارجية على سياسات تجارية ضارة بحرية التجارة، مثل الشروط الخاصة بوضع حد أدنى للمكونات المحلية للبضائع والقيود على الواردات والصادرات والنظم التمييزية والإعانات الحكومية المقدمة للصادرات خاصة في مجال الضرائب، كما تتهم الصين بأنها لا تحترم حقوق الملكية الفكرية، وكذا إنتاجها وتصديرها لمنتجات غير آمنة، إلى جانب إغراقها للأسواق العالمية بالمنتجات الرخيصة، كما يضاف لهذه الاتهامات الاقتصادية المحضة اتهامات ذات طابع اقتصادي سياسي كتلك التي توجهها لها كلا من الولايات المتحدة والاتحاد

[1]- عصام الزعيم، مرجع سابق، ص 9.

[2]- أوديد شينكار، مرجع سابق، ص 56.

الأوروبي بشأن تدعيمها للنظم الديكتاتورية ونهب الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط من خلال علاقاتها التجارية مع الدول النامية خاصة الإفريقية منها[1].

أما في عهدالرئيس باراك أوباما فقد اتفقت النظرة الأمريكية اتجاه الصين مع ما كانت عليه في فترة الرئيس كلينتون، إذ دعا لأن تكون الصين شريكا وليس خصما للولايات المتحدة، فهي فعليا الشريك الاقتصادي الأول لها، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال تقاربها مع الصين إلى:

- التقليص من درجة الحقد والغيظ الصيني اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.
- صد أي محاولة أو حتى مجرد احتمال لتقارب صيني–روسي بحكم العداء لأمريكا أو صيني–ياباني بحكم النزعة الآسيوية.
- الحفاظ على التوزيع الراهن للقوة في آسيا وعدم خلق عدو في منطقة أقل ما يقال عنها منطقة إستراتيجية حيوية[2].

وما يدعم هذا التوجه هو إعلان الرئيس أوباما سنة 2012 عن إستراتيجية "الانعطافة نحو آسيا" أو "إعادة التوازن في آسيا" تقوم على إرسال الولايات المتحدة 60%من قوتها البحرية لمنطقة المحيط الهادئ، مع توفير أسلحة متطورة لحلفائها في المنطقة خاصة الفيتنام، كوريا الجنوبية، الهند، تايوان، باكستان، أستراليا، الفلبين وأندونسيا، اليابان، أين دعت هذه الأخيرة إلى تعديل التوجه السلمي في دستورها بهدف جاهزيتها لأي عمل عسكري خارجي في حال استدعت الحاجة إلى مواجهة عسكرية مع الصين كل ذلك في ظل العلاقات المتوترة أصلا بين البلدين بحكم التنازع على العديد من الجزر وكذا خلافهما بشأن بحر الصين الشرقي، ناهيك عن تذكية الولايات المتحدة الأمريكية لنقاط الخلاف بين الصين والفيتنام ودول جنوب شرق آسيا عموما خاصة وأن الصين في صراع واضح مع عديد دول المنطقة حول جزر سبارتلي ومواقع أخرى[3].

---

[1]- مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص.ص، 87- 88.

[2]- السيد أمين شلبي، هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية؟، مرجع سابق ص 31.

[3]- عمرو هاشم ربيع ،أماني الطويل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "استجابة مزدوجة: فاعلية الحكومة الصينية في مواجهة التحديات الداخلية والأزمات الدولية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام-، ط1، 2015، ص 66.

إلا أن هذه الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الصين تجابهها هذه الأخيرة وفي إصدارها للكتاب الأبيض التاسع حول الدفاع في 26 ماي 2015 الموسوم بـ: "الإستراتيجية العسكرية الصينية" وما يتضمنه من استراتيجيات سيكون له الأثر البالغ على سياساتها الجوارية، أين كشفت فيه أن الصين ليست لديها نية للتخلي عن مطالبها بشأن الجزر المتنازع عليها مع دول الجوار، مؤكدة على أهمية الأمن البحري كواحد من أربعة مجالات أمنية حساسة* بالنسبة لها، كما أكدت دعمها لسلاح البحرية التابع لجيش التحرير الشعبي الصيني ليشمل حماية البحار المفتوحة ومواجهة التهديدات وصيانة حقوق الصين البحرية في بحر الصين الجنوبي[1].

فالإستراتيجية الأمريكية اتجاه الصين إذن تتراوح بين إضعاف الصين من جهة وردعها من جهة أخرى، أما إضعافها فيتلخص في إضعاف الدائرة المحيطة بالصين اقتصاديا واعتماد الضغط الاقتصادي، منع استفادة الصين من التكنولوجيا الأمريكية، مع العمل على تأخير تحقيق الوحدة الصينية ومحاولة جر الصين إلى دوامة السباق نحو التسلح كما فعلت مع الاتحاد السوفياتي سابقا، ومحاولة إضعاف الثقة في الصين على المستوى الدولي.

في حين إستراتيجية الردع ترتكز على بناء تحالفات مع قوى ترى في الصين تهديدا لها كاليابان والهند، تنفيذ مبادرة درع الصواريخ أو شبكة الصواريخ المضادة[2].

أما القادة الصينيون فقد تعاملوا مع هذه المطالب على مستويين، **الأول** منهما يقوم على إبراز أن الصين لن تخضع لأي ضغوط خارجية أو طلبات من زعيم أجنبي[3]، وعلى هذا الأساس اتخذت الصين عدة إجراءات احترازية لتفادي سياسة الاحتواء أو التطويق التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة من الناحية الاقتصادية لضمان خطوط مدها بالطاقة، وبناء عليه قامت وتقوم الصين بإجراءات تفاوض مع عدد من الدول الإقليمية للحصول على الامتيازات عبر الخطوط البحرية لنقل مصادر الطاقة إلى الصين، بحكم المساعدات التي تقدمها هذه الأخيرة في بناء الموانئ العسكرية والتجارية، ومثال ذلك مساعدة باكستان في بناء ميناء عسكري في

* المجالات الثلاث الأخرى ممثلة في: الفضاء الخارجي، الفضاء الالكتروني، القوة النووية.

[1]- أماني الطويل، أحمد قنديل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2015، "خيارات مشروطة: هل يستمر صعود الصين على الساحة العالمية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية –الأهرام-، ط1، 2016، ص 63.

[2]- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الأمريكية الصينية"،**السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 145، 2001، ص100.

[3]- السيد أمين شلبي، هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية؟، مرجع سابق ص 31.

"جوادارGwadar" وميناء آخر في بنغلادش بمنطقة "شيتاغونغChittagong" الواقع على نهر كارنافولي الذي يتصل بخليج البنغال، إضافة إلى مشروع شق قناة عبر "كرا ايستموس Kra Isthmus" بتايلاند كبديل لمضيق ملقا، ناهيك عن السعي الحثيث للصين بهدف تطوير قدراتها العسكرية البحرية للتعامل مع التطورات الإستراتيجية المحتملة في الممرات والمضايق البحرية مستقبلا[1].

والثاني أنهم تصرفوا على أساس إدراك حاجة الصين للسوق الأمريكية والتكنولوجيا والاستثمارات الأمريكية ونفي التوجه القائل بأن الصين تمثل تهديدا إقليميا.

هذا الكلام انعكس لاحقا في الخطاب الأمريكي أين صرح روبرت زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكي بـ: "أننا نريد الآن أن نشجع الصين على أن تكون مساهما مسئولا في النظام الدولي وأن تكون أكثر من مجرد عضو فيه، بل تعمل معنا للحفاظ على النظام الدولي الذي مكنها من النجاح"[2]، وهو ما برز في تصريح الرئيس الصيني "هوجينتاو" في اجتماع جمعه بنظيره الأمريكي بتاريخ 12 أفريل 2010 بأن العلاقات الصينية الأمريكية يجب أن تحكمها الحقائق التالية:

- أن الطرفين يتعين عليهم التمسك بثبات المسار الصحيح للعلاقات واتخاذ إجراءات ملموسة لإقامة شراكة من أجل معالجة التحديات المشتركة معا.
- يجب على الصين والولايات المتحدة الأمريكية احترام المصالح الأساسية والمخاوف الرئيسية للطرف الآخر، وأن قضيتي تايوان والتبت تتعلقان بسادة الصين ووحدة أراضيها ومصالحها الأساسية، وتأمل الصين أن تفي الولايات المتحدة بوعودها وتتعامل مع هذه القضايا بحذر لتجنب وقوع انتكاسات أخرى في علاقات الطرفين.
- أن الجانبين يجب عليهما الاحتفاظ بالتبادلات التجارية على مستويات مختلفة، وأنه يرغب في المحافظة على التواصل الوثيق مع أوباما ودعم الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين البلدين.

[1]- مجدي صبحي، نورهان الشيخ وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، "الصعود الصيني وتأثيراته الإستراتيجية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية –الأهرام-، ط1، 2011، ص 82.
[2]- السيد أمين شلبي، هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية؟، مرجع سابق ص 31.

- تعميق التعاون العملي في مجالات الاقتصاد والتجارة ومكافحة الإرهاب والطاقة وحماية البيئة وتنفيذ القانون.
- تعزز الصين والولايات المتحدة التواصل والتنسيق في قضايا الدولية والإقليمية الهامة والتعاون في إطار مجموعة العشرين[1]، وهو ما تأكد في وجهة النظر الأمريكية من خلال تقرير المراجعة الدفاعية الأمريكية عام 2010 والذي جاء فيه بخصوص الصين مايلي: "ترحب الولايات المتحدة بصين مزدهرة وناجحة وقوية تلعب دورا أكبر في النظام العالمي، كما ترحب بالمنافع الإيجابية التي يمكن أن تتأتى من تعاون أكبر وأعمق بين الطرفين، لكنّ انعدام الشفافية والشروع في عملية تطوير وتحديث الجيش الصيني والقرارات ذات الصلة تطرح تساؤلا مشروعا حول النوايا الصينية وطبيعة التحرك في آسيا أو ما هو أبعد من ذلك. وعلى هذا الأساس، فإن العلاقة مع الصين يجب أن تكون متعددة الأبعاد وقائمة على تعزيز الثقة وإزالة الشكوك باتجاه تعزيز المصالح المشتركة، كما على الطرفين أن يحافظا على خطوط التواصل بينهما لمناقشة القضايا الخلافية، ومن ثم تقليص إمكانية اندلاع الأزمات والنزاعات"[2].

هذه التوافقات كان لها الصدى على أرض الواقع تجسد في موافقة الصين على العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على كوريا الشمالية بعد قيامها بتجربتها النووية الثالثة واعتبرت قرار الأمم المتحدة في مارس 2013 قرار متوازن، كما أنها غضت البصر عن قصف السفارة الصينية في بلغراد –يوغسلافيا– وتم استقبال الرئيس الأمريكي من قبل نظيره الصيني بكل حفاوة، في مقابل ذلك خففت الولايات المتحدة من دعمها للنزعة الانفصالية لتايوان[3].

إلا أن هذا التقارب لا ينفي استمرارية سياسة "القضم الزاحف" التي يمارسها كلا الطرفين، فالصين لا تزال تكسب المزيد من الأسواق والولايات المتحدة الأمريكية تكسب الكثير من المواقع الاستثمارية والأسواق الاستهلاكية في الصين، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية المرتبطة برفع سعر النقد الصيني واستغلال بعض القضايا السياسية المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان وغيرها[4].

---

[1]- صباح نعاس شنافه، مرجع سابق، ص 218.

[2]- علي حسين باكير، المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/3/30. http://studies.aljazeera.net

[3]- صباح نعاس شنافه، مرجع سابق، ص 219.

[4]- عصام الزعيم، مرجع سابق، ص14.

وبالتالي فالمحددات الأربع التي تحكم العلاقات الأمريكية الصينية تلقي بظلالها على إستراتيجية كل من الدولتين اتجاه الدولة الأخرى، وتتمثل هذه المحددات في: الاحتياج الاستراتيجي وهو ما يفسر التعاون بين الدولتين رغم الخلافات المتكررة بينهما، سيطرة الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر، تأثير تغير الإدارات الأمريكية على علاقات البلدين، إلى جانب تأثير الجماعات الضاغطة بمختلف أطيافها في البلدين والكونغرس الأمريكي على العلاقات الصينية–الأمريكية[1].

❖ **نظرة لولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة الإقليمية للهند في جنوب آسيا**

بعد التباعد الذي شهدته العلاقات الأمريكية الهندية خلال فترة الحرب الباردة عادت العلاقات مجددا بين الطرفين بحكم تقارب المصالح، إذ غيرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من الهند وصارت ترى فيها حليفا يعتمد عليه لمواجهة القوة الصينية من ناحية والأخطار الجديدة في غرب وسط وجنوب آسيا خاصة مع تصاعد مد الحركات السياسية الإسلامية المتطرفة والمعادية للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الهند الصاعدة يمكن أن تمثل القوة الموازنة للصين ولهذا سعت إلى تدعيم علاقتها بالهند لإغرائها بالقيام بهذا الدور، وهو ما تجسد في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين والهنديين بداية مع زيارة رئيس الوزراء فاجبايى للولايات المتحدة الأمريكية وزيارة الرئيس كلينتون عام 2000 للهند أين أكد هذا الأخير في خطابه أمام البرلمان الهندي أن الهند والولايات المتحدة الأمريكية حليفان طبيعيان، كما أن الرئيس بوش زار الهند سنة 2006 و وقع مع حكومتها اتفاقا يقضي بمد الهند بالتكنولوجيا النووية السلمية مقابل فتح الهند بعض منشآتها النووية للتفتيش، واستمرارا لهذه العلاقات صرح الرئيس أوباما أن الهند شريك استراتيجي طبيعي للولايات المتحدة الأمريكية في القرن 21 و على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل مع الهند في عدة قضايا مهمة تتراوح بين منع الإرهاب إلى دعم السلام والاستقرار في آسيا[2].

[1]- أحمد دياب، مرجع سابق، ص123.

[2]- محمد السيد سليم، ا"لقضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق، ص79.

وقد تدعمت العلاقات الأمريكية الهندية بعلاقات شراكة إستراتيجية تجسدت في توقيع الطرفين اتفاقا للتعاون الاستراتيجي في مجالات التقنية النووية والفضائية المدنية وتجارة التقنية الفائقة، هذا دون إغفال الدعم غير محدود لبرامج التسلح الهندية منها على سبيل المثال عدن اعتراض الولايات المتحدة على إبرام الهند لاتفاق 5 مارس 2004 مع إسرائيل لشراء ثلاثة أنظمة ردار للإنذار المبكر من طراز فالكون بقيمة مليار دولار[1].

هذا إلى جانب جملة من الشركات الاقتصادية إذ نمت التجارة بين البلدين في الفترة الممتدة بين عامي 1990–2006 بنسبة بلغت 400% لتتجاوز 26 مليار دولار، إلا أنه رغم أهمية المبلغ فإن حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة يفوقه بأضعاف إذ قدر سنة 2005 بـ 280 مليار دولار[2].

رغم كل ذلك إلا أن الهند لا تزال متحفظة بالنسبة للقيام بدور الوكيل الأمريكي في المنطقة خاصة أنها تدرك مدى الأعباء المترتبة على ذلك إضافة إلى تحفظها بشأن نظام دولي أحادي القطبية.

المطلب الثاني: مآلات الهيمنة الإقليمية الصينية

يرى البعض أن السعي الصيني للهيمنة الإقليمية قائم وله ما يبرره وما تم ذكره سابقا من مقومات القوة الصينية لدليل واضح على ذلك إلا أن هذا الطموح من ناحية أخرى تعتريه العديد من أوجه الإخفاق وأقل درجة من ذلك معيقات وتحديات إلى جانب إشكالات عاشتها ولا تزال تعايشها الصين حاليا تحد من وهج طموحها للهيمنة الإقليمية ومن هناك إلى العالمية ومن بينها:

1/ – **تحديات ذات طبيعة سياسية وأمنية:** تعاني الصين من مشكلة المشاركة السياسية مقارنة بتزايد مستوى الدخل الفردي وتوسع في الطبقة الوسطى الحضارية وهو ما يجعلها أمام إشكالية العجز الديمقراطي وأحداث ميدان تيامين*شاهدة على ذلك، إلى جانب ما عرف بثورة المظلات

---

[1]- أحمد طاهر، "العلاقات الهندية الباكستانية: جولة جديدة من التقارب"، **السياسة الدولية**، العدد 156، أفريل 2004، ص 150.

[2]- ميرا كامدار، مرجع سابق، ص68.

*أحداث ميدان تيامين "ساحة الميدان السماوي" شكلت نقطة سوداء في تاريخ النظام السياسي الصيني، أين تعد الانتفاضة الطلابية سنة 1989 بداية للدعوة للتحول الديمقراطي، فمع إصلاحات عام 1978 حاولت القيادة الصينية الدمج بين قوى السوق والاقتصاد الموجه، وهو الأمر الصعب المنال وأدى لحدوث أزمة في الصين انجر عنها قرار بإيقاف الإصلاحات الاقتصادية لفترة مؤقتة، ما أثر على النمو الاقتصادي وولد سخط في الأوساط الاجتماعية. عن: إكرام بدر الدين: اتجاهات

سنة 2013 بهونغ كونغ وهي المظاهرات التي دعت إلى إعمال القيم الديمقراطية مدعمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أحداث أقلقت قادة الحزب الشيوعي في بكين خاصة بعد ما آلت إليه المظاهرات والحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية[1].

كما أنه رغم المحاولات التي بدلتها الحكومة الصينية لتحقيق وحدتها الطبيعية من خلال استعادة كل من هونغ كونغ 1997 وماكاو 1999 والبحث عن وسيلة لعودة تايوان إلا أن بوادر تحلل الدولة الصينية لا تزال قائمة وذلك راجع إلى مشاكل الانفصال التي تبرز في أكثر من منطقة في الصين أهمها مشكلة الانفصال في إقليم التبت، وكذا مشكلة الحركة الإسلامية في إقليم سينكيانغ، ناهيك عن اختلاف درجة التطور السياسي والاقتصادي بين أقاليم الدولة خاصة ما تعلق بتايوان *وهونغ كونغ** اللتان يعدان من أرقى التجارب الديمقراطية في الإقليم[2]، كما أن الجنوب والشرق الساحليان ومراكز المدن الرئيسية التي يسهل وصول الأموال الأجنبية الموظفة إليها حصلت على الحصص الكبرى من النمو الاقتصادي في حين تقبع المناطق الريفية

التحول الديمقراطي في شرقي آسيا، في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين: التحولات الديمقراطية في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999، ص 31.

[1]- عمرو هاشم ربيع ،أماني الطويل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "استجابة مزدوجة: فاعلية الحكومة الصينية في مواجهة التحديات الداخلية والأزمات الدولية"، مرجع سابق، ص 67.

*تخضع تايوان سياسيا لنظام رئاسي تسلطي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة، في حين أن نظامها الاقتصادي قائم على مبادئ النظام الرأسمالي، فالمعارضة فيها لم تتخذ مواقف حاسمة اتجاه السلطة و يرجع البعض ذلك إلى الخبرة المؤلمة التي عرفتها في 28 فيفري 1947 حيث قامت انتفاضة كبيرة ضد الفساد و عدم كفاءة حكومة حزب الكومنتانغ و تفاقم الأمر مع تولي شيانغشينغ كيو رئاسة البلاد. لكن رغم ذلك فقد عرفت تايوان عملية تحول ديمقراطي أخذت زمامه النخبة الحاكمة ذاتها على حد ما ذهب إليه صامويل هنتغتون خاصة بعد تحقيقها لعملية تحديث اقتصادي و اجتماعي و نضج المعارضة في ثمانينات القرن العشرين و لهذا استجاب الرئيسشيانغشينغ كيو للمطالب الديمقراطية و بدأ عملية التحول الديمقراطي في جويلية 1987 برفع الأحكام العرفية و رفع الحظر على تكوين أحزاب سياسية جديدة و وضع خطة في ديسمبر 1987 للإصلاح البرلماني، و قد استمر لي تنغ هيو في سياسة شيانغ بعد وفاة هذا الأخير في جانفي 1988، حيث أصدر لي في جانفي 1989 القانون المتضمن للقواعد المنظمة لإنشاء الأحزاب السياسية و في فيفري 1989 راجع المجلس التشريعي قوانين الانتخاب، و قد ركز حزب الكومنتانغ في الانتخابات البرلمانية 21 ديسمبر 1991 على الإصلاح و الاستقرار و الرفاهية في حين ركز الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض على موضوع استقلال تايوان و فيها فاز الحزب الحاكم "الكومنتانغ "بنسبة 71% .

**خضعت هونغ كونغ للاستعمار البريطاني عام 1841 و هو ما جعل مجتمعها مفتوحا و يملك اقتصادا حرا إلا أنها لم تتمتع بالحكم الديمقراطي في الحكم بسبب قيام الثورة الشيوعية في الصين عام 1949 إلا أنها استطاعت ركوب موجة التحول الديمقراطي بعد ما حققته من نمو اقتصادي هائل الذي ساهم في بروز طبقة وسطى مطالبة بمزيد من المشاركة السياسية، هذا إلى جانب مساهمة الاتفاقية الموقعة بين الصين و بريطانيا عام 1984 بشأن مستقبل هونغ كونغ و التي نصت على أن تعود المستعمرة البريطانية إلى الصين الشعبية سنة 1997 و أعلنت هذه الأخيرة أنها ستضمن الحفاظ على نظام هونغ كونغ القانوني و الاقتصادي لمدة نصف قرن قادم أي حتى عام 2047.

للمزيد من المعلومات عن هاتين التجربتين الديمقراطيتين اطلع على: إكرام بدر الدين: **اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا** في: محمد السيد سليم : آسيا والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص ص. 230، 239.

[2]- محمد سعد أبو عامود،"الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا"، في: محمد السيد سليم : آسيا و التحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص 14.

والمناطق البعيدة عن ركب النمو الاقتصادي[1]،وهو الأمر الذي من شأنه فتح المجال أمام الحديث عن اللامساواة في توزيع الفرص والثروة ما يخلق توترات وحساسيات قد تصل لحد الاضطراب والفوضى والمطالبة بالانفصال.

إلى جانب ذلك تطرح اتجاهات الوحدة بين الصين وتايوان كأحد التحديات السياسية أمام مضي الصين إلى الأمام، ففي إطار سعى الصين لتكوين الصين الكبرى التي تضم إلى جانب جمهورية الصين الشعبية تايوان، هونغ كونغ وماكاو وإن استعادت هونغ كونغ سنة 1997 من بريطانيا وماكاو من البرتغال عام 1999 فما تزال قضية تايوان مسألة عالقة، فمنذ استيلاء الحزب الشيوعي الصيني على السلطة عام 1949 وفرار حكومة الكومنتانغ تحت زعامة المارشال تشانغ كاي شك إلى جزيرة فرموز الذي أقام حكومته هناك وانتخب رئيسا لها عام 1950، والصين تسعى إلى إعادة تايوان واقترحت عدة مبادرات لتوحيد الجزيرة مع الدولة الأم خاصة وأن الصين تنظر لتايوان على أنها جزء لا يتجزأ من أراضيها، ولهذا تعارض أي محاولة أو مبادرة باتجاه استقلال تايوان رغم اعترافها برغبة التايوانيين في إدارة شؤونهم، وهو ما جاء في مبادرة تقدمت بها الصين تضمنت:

1- دولة واحدة ونظامان: أين تتخلى تايوان عن فكرة تمثيلها للصين مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي والاقتصادي وقواتها المسلحة وكذا الحفاظ على روابطها بالعالم الخارجي.

2- عدم تدخل الصين الشعبية في الشؤون الداخلية لتايوان.

3- دعوة الشخصيات السياسية في تايوان لشغل مناصب قيادية في السلطة العليا للدولة.

4- دعوة رجال الأعمال في تايوان لاستثمار أموالهم في الصين الشعبية.

وقد ربطت مسألة التدخل العسكري بشروط هي: امتلاك تايوان لسلاح نووي، حدوث اتفاق روسي تايواني، رفض تايوان مفاوضات الوحدة، انفجار مشكلة خطيرة في تايوان، إعلان استقلال تايوان.

رغم هذه المبادرات الصينية إلا أن تايوان ترفض كل مبادرة للعودة في ظل الحكومة الصينية* إلا بعد تبني هذه الأخيرة لإصلاحات سياسية باتجاه الديمقراطية وانفتاحها على العالم

[1]- زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص153.

الغربي، وما زاد من قوة الطرف التايواني هو الدعم المقدم لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن لهذه الأخيرة مصالح هامة في الإقليم الذي يطل على مضيق تايوان وقناة باشى الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا و الشرق الأوسط[1].

وبناء على ذلك جاءت إستراتيجية تايوان وفق ثلاثة مسارات أساسية:

الإستراتيجية الأولى: يعد الرئيس التايواني الثاني "تشيانغشنغكوو" صاحب هذه الإستراتيجية وتتمثل في اتخاذ الدبلوماسية الواقعية في تفاعلاتها مع العالم الخارجي وتوكيد ذاتها من خلال كسر عزلتها، وكانت رد فعل على سحب الدول والمنظمات الدولية اعترافها بتايوان مراعاة للصين.

الإستراتيجية الثانية: تقوم على إبراز التجربة التايوانية في النمو الاقتصادي والسياسي باعتبارها تجربة فريدة في نوعيتها.

الإستراتيجية الثالثة: تقوم على إقامة شبكات من الصلات الوثيقة بين تايوان والصين.

كما لجأت تايوان أيضا إلى تدعيم وجودها ضمن المؤسسات الدولية واعتماد دبلوماسية الدولار القائمة على تقديم تبرعات مالية ضخمة للمنظمات وتقديم مساعدات مادية[2].

وبخلاف تايون تبرز في الصين أقاليم عديدة تطالب بالانفصال بحكم الاختلاف الديني أو القومي كما أشرنا سابقا، ويأتي على رأس هذه الأقاليم كل من إقليم سنكيانغ (تركستان الشرقية) وإقليم التبت.

أما سنكيانغ ذات المساحة 1,6 كلم2 (6/1 من مساحة الصين) فسبب طلبها للانفصال يرجع بصورة أولية إلى العامل الديني أين يدين سكان الإقليم بالديانة الإسلامية منذ فترات زمنية بعيدة، ولهذا عرف الإقليم العديد من المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية الصينية وسكان الإقليم

---

*في 19 جويلية 1995 جاء في تصريح الرئيس التايواني تأكيده على زيادة حدة التوتر مع الصين، فبلاده تدرس احتياجها لبناء ترسانة نووية للدفاع عن نفسها ضد الاحتجاج الصيني في يونيو 1995 الذي اعتبرت بمقتضاه الصين تايوان إقليما منشقا تحت سيطرة الثوار منذ عام 1949 ويجب عزله ولم تستبعد استخدام القوة لإعادة تايوان للوطن الأم الصين.

[1]- ماجده صالح، "اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا و الصين" في: محمد السيد سليم : آسيا والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998،ص ص. 268- 274.

[2]- فوزي درويش، مرجع سابق، ص 146.

الممثلين في عددا من الحركات الانفصالية على شاكلة منظمات عدة من بينها: الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، مؤتمر شباب الأيجور الدولي، المركز الإعلامي لتركستان الشرقية، منظمة تحرير تركستان الشرقية.

ويرجع تمسك الصين بالإقليم إلى العديد من الاعتبارات منها: الأهمية الجغرافية الإستراتيجية والاقتصادية للإقليم، خشية الصين من امتداد المد الانفصالي بمجرد قبولها لانفصال هذا الإقليم، وهو ما يتعارض مع مبدأها القائم على فكرة "الصين العظمى"، كما أن موافقتها على نشوء دولة إسلامية بجوارها يخلق العديد من المشكلات الخارجية خاصة في حالة تحالفها مع جمهوريات آسيا الوسطى، ولذلك اتخذت العديد من الإجراءات والسياسات القاهرة للحد من فعالية الحركات المدعمة للانفصال في الإقليم واعتماد سياسة تغيير البنية الديمغرافية من خلال تهجير عدد كبير من البوذيين نحو الإقليم، أين بلغ عددهم سنة 2001 نسبة 40% من مجموع سكان الإقليم.

وإذا كان سبب الانفصال في إقليم سنكيانغ البعد الديني فإن العامل القومي هو البارز في طلب سكان إقليم التبت ذو 1,1 كلم2 الانفصال عن الصين، أين تعود جذور القضية إلى نهاية القرن السابع عشر(17) عندما أضحت التبت محمية لأسرة المانشو الحاكمة في الصين*وفي القرن التاسع عشر(19) نتيجة لضغوط خارجية ضعف نفوذها اتجاه الإقليم ما شجع أهلها للتخلص من النفوذ الصيني وهو ما نجحوا في تحقيقه عام 1912 واستمر استقلالها إلى سنة 1950 مباشرة بعد تأسس الدولة الصينية وانطلاقتها لإثبات سيادتها على أقاليمها،أين تم التسليم بالسيادة الصينية على الإقليم مقابل احتفاظ الدلاي لاما بإدارته إلا أنه في سنة 1956 رفض هذا الأخير وأتباعه الهيمنة الصينية ما دفعهم للمواجهة التي انجر عنها فرار الدلاي لاما وأتباعه للهند، وانحصرت المواجهات ويتم تسيير القضية من خلال لقاءات بين ممثلي الطرفين[1].

هذا من الناحية الداخلية كما أنه من الناحية الخارجية فسياسة الصين وتاريخها جعل دول الجوار ينظرون إليها على أنها عدو كأقصى حد وخطر كأدنى حد ولهذا نجدها تسعى جاهدة لتغيير

*الأسر الحاكمة في الصين مبينة في الملحق رقم.

[1]- ماجدة صالح، "الحركات الانفصالية في الصين"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص.ص، 116-119.

هذه الصورة النمطية التي كانت نتيجة لفترات زمنية معينة عبر تفعيل قوتها الثقافية والتعريف بذاتها من جديد.

وهو ما يجعل هيمنة الصين عالميا بعيدة المنال على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وإقليميا على المدى القريب والمتوسط وذلك راجع إلى خاصية هامة في السياسة الخارجية الحالية والمتميزة بالموضوعية والحياد وعدم التدخل في شؤون الآخرين بل أكثر من ذلك وقوفها في بعض القضايا موقف المتفرج والمترقب فهي تركز حاليا على القضايا المرتبطة بوجودها الحيوي وهو ما يحد نوعا ما من طموحها اتجاه الهيمنة، وهذا ما لمسناه في موقفها من غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وموقفها مما يحدث حاليا في المنطقة العربية وغيرها.

كما أنه من الناحية السياسية رغم المجهودات العديدة المبذولة من قبل الحكومة الصينية لإدخال تعديلات سياسية متواكبة مع تطورها الاقتصادي كتلك المرتبطة بالانتقال السلمي للسلطة حيث تنازل "زيمن" بإرادته عن السلطة لصالح "جنتاو" كما تم تنحية كل من بلغ 70 عاما ليتولى جيل جديد من الشباب، واعتماد نظرية التمثيل الثلاثي، فبدل أن يكون الحزب ثوريا للعمال والفلاحين فهو يمثل إلى جانب هؤلاء البيروقراطية الصينية الكبيرة والطبقة الوسطى والأغنياء الجدد، إضافة إلى الفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة اللجنة العسكرية[1]، التأكيد على تعزيز دور القانون، الوقوف بجانب الطبقات الكادحة، تقديم المكتب السياسي تقريرا سنويا للجنة المركزية الكاملة، إعطاء مزيد من الاهتمام والمساعدة للأقاليم الفقيرة والفئات الاجتماعية المتدنية، مراجعة الدستور، إضافة فقرات تنص على حماية حقوق الإنسان والملكية الخاصة، إعطاء مساحة أكبر لوسائل الإعلام والانترنيت لإظهار الرأي العام، تطبيق فكرة الحضارة السياسية مع التركيز على إجراءاتها، نظام من المفوضين المستقلين للإشراف على الكوادر الإقليمية، المساءلة الكاملة لجميع مستويات الحكومة أمام الشعب وأمام مجلس نواب الشعب.

هذه التغيرات المطروحة ليست بعيدة عن الإصلاحات السياسية القليلة التي تتبناها الصين منذ عام 1978 والتي منها:

- رفض الحملات الإيديولوجية الضخمة المبين على الصراع الطبقي.

[1]-سهرة قاسم محمد حسين، مرجع سابق، ص 54.

- إعادة تأهيل كل الضحايا السياسيين من الفترات السابقة.
- إلغاء الكوميون الشعبي (البلدية).
- إجراء انتخابات على مستوى القرى الريفية الصينية.
- عمل تجارب إصلاحية سياسية مثل تطبيق نظام تداول المناصب للحد من شبكات الوساطة وتقليص دور الدولة و منح حرية أكبر للأفراد.
- تطبيق نظام التقاعد الإلزامي في جميع نواحي الهيكل البيروقراطي.
- نشر مؤسسات البحث والدراسة في جميع أنحاء البلاد.
- تم تطبيق نظام جديد لتعيين وترقية الكوادر في المستويات كافة اعتمادا على مبدأ الاختيار والانتخاب.

هي محاولات إصلاحية هدفها ضبط القوة السياسية بصورة مغايرة للنهج الغربي للديمقراطية، حيث تهدف لتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع كفاءة النظام السياسي ومستوى معيشة الشعب[1]، وهو ما دعى له الرئيس تشي جين بينغ الذي تولى منصبه في مارس 2013 انطلاقا من رغبته في تحقيق "الحلم الصيني"* أين أطلق حملة ضد الفساد تعهد فيها بإسقاط الفاسدين وهي الحملة التي نتج عنها إخضاع 50 مسؤولا من شاغلي المناصب العليا للمحاكمة، والقبض على 396 شخص متورط في قضايا الفساد[1].

إلا أن جملة الإصلاحات المتبناة من القيادة الصينية تبقى محدودة أمام حجم الخروقات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وتمثيل مختلف الشرائح والقوميات في الحياة السياسية، فهناك قيد على الحريات وعلى رأسها حرية الصحافة ففي الصين أكثر من 400 صحيفة يومية لكنها تفتقر للحرية، كما تستخدم الصين ما بين 30 ألف و40 ألف جهاز شرطة قضائية لرصد شبكة الانترنيت ومساعدة الرقابة عليها، ناهيك عن التباين في حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1]- نشانغ وي وي، مرجع سابق، ص. ص، 165-166.

*الحلم الصيني: يتجسد بتحقيق هدفين أساسيين هما: 1- الانتهاء من بناء مجتمع مزدهر على نحو معتدل في كافة المجالات بحلول عام 2021 –تاريخ مئوية الحزب الشيوعي-. 2- تحويل الصين إلى دولة اشتراكية حديثة مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافيا في أفق عام 2049 –الذكرى المئوية لجمهورية الصين الشعبية-

[1]– عمرو هاشم ربيع ،أماني الطويل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "استجابة مزدوجة: فاعلية الحكومة الصينية في مواجهة التحديات الداخلية والأزمات الدولية"، مرجع سابق، ص 65.

بين الأقاليم الصينية، علاوة على ذلك تفشي ظاهرة الفساد بين موظفي الحكومة الذي من شأنه أن يعزز حالة الانقسام على نطاق الأمة، فالحزب الشيوعي عاقب 97620 من أعضائه بتهمة الفساد عام 2006، إضافة إلى انتشار البيروقراطية فالكثير من الرسميين المحليين يهيمنون على الأراضي الزراعية المملوكة للأشخاص[1]، ففي دراسة صادرة عام 2006 تناولت 3067 قضية فساد تبين أن نحو نصف المتورطين فيها كانوا من المسئولين أو الموظفين العاملين في مشاريع البنية التحتية وصفقات الأراضي وقطاع النقل.

وقد عكست بعض التقارير الدولية حجم هذا الفساد حيث جاءت الصين ضمن الدول الأكثر فسادا في تقرير منظمة الشفافية الدولية، أين احتلت المركز الـ87 من أصل 158 دولة عام 2005، والمركز الـ70 من بين 163 دولة عام 2006، وفي عام 2007 صنف ذات التقرير الصين في المركز الـ 73 من إجمالي 180 دولة، كما احتلت مركزا متأخرا في تصنيف للبنك الدولي وفقا لمؤشرات الحكم خاصة ما ارتبط بمؤشرات حكم القانون حيث جاءت الصين في المرتبة الـ 124 من أصل 208 دولة في هذه الفئة، ويستشري الفساد على مستوى المحليات وكذا على مستوى السلك القضائي ناهيك عن القطاع التجاري والقطاع المصرفي، وينجر عن هذا الفساد خسائر اقتصادية بالغة، فحسب تقديرات هيوأنجانغ أستاذ الاقتصاد بجامعة شينغهوا في بكين تسبب الفساد في الفترة ما بين 1999 و2001 في خسائر بلغت 1293مليون يوان، ما يعادل 13,2% من الناتج المحلي الإجمالي للصين وفي تقرير آخر قدر التكلفة المباشرة للفساد في الصين عام 2003 نحو 86 مليار دولار أي بنسبة 3% إلى 4%من الناتج القومي الإجمالي، وبين عامي 1996 و2005 كشفت وكالة الصين الوطنية للمراجعة اختلاس وتبديد 170 مليار دولار أمريكي من الأموال العامة[2].

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص.ص، 233- 235.

[2]- خالد عبد الحميد،"الفساد... خطر متزايد على النمو الصيني"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص. ص، 112، 114.

كما وتسجل الصين حالات كثيرة للاعتقال التعسفي إضافة إلى الاعترافات القسرية والتعذيب أو المعاملة السيئة وتقدر منظمة العفو الدولية "AMNESTY"أن ما لا يقل عن 1770 شخصا أعدموا و3900 صدرت ضدهم أحكام بالإعدام عام 2005 بسبب جرائم اتسمت بالعنف[1].

هي أرقام وإحصائيات لا تخص الصين وحدها فكل دول العالم تشهد مثل هكذا قضايا، فحسب صامويل هنتنغتون فإن: "الفساد قد يكون أكثر انتشارا في بعض الثقافات عن غيرها، ولكن في أغلب الثقافات يبدو انه يكون أكثر انتشارا خلال أكثر مراحل التحديث سرعة" ومرد ذلك أنه نادرا ما يستطيع حكم القانون ومراقبةالدولة اللحاق بالتمدد السريع للثروة، وهي حالة شائعة في حالات نهوض كل القوى العظمى[2].

إلا أن تراخي الحكومة الصينية في التعامل مع هذه الظاهرة وتفشيها يحد من احتمالات استمرار الصعود الصيني.

2/ – تحديات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية: تعاني الصين في العديد من مقاطعاتها من تراجع في مستوى التنمية ومشكلات تدهور المناطق الريفية والمشكلات الديمغرافية، إذ تشهد الدولة تباينا واضحا في مستوى الثروة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي ما قد يفتح المجال أمام انقسام الصين لأقاليم غنية وأخرى فقيرة وهو ما سيكون مدعاة لاحتمال تفكك الصين.

ففي عام 2003 قامت مؤسسة راند بتحديد ثمانية مخاطر كبرى يواجهها نمو الاقتصاد الصيني المستمر بسرعة خلال العقد التالي، وتبرز أهم المعالم الغير سليمة في مجال الاقتصاد الصيني في:

1– هشاشة النظام المالي والمشاريع التي تملكها الدولة.

2– تأثير الفساد على الاقتصاد.

3– الموارد المائية والتلوث.

4– التقلص المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر.

5– مرض الايدز وغيره من الأمراض السارية.

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 236.

[2]- تشانغ وي وي، مرجع سابق، ص24.

6- البطالة والفقر والاضطراب الاجتماعي.

7- استهلاك الطاقة والأسعار.

8- النزاعات مع تايوان وغيرها من الأقاليم الصينية[1].

ولذلك يرى بريجنسكي أن حفاظ الصين على معدلات نمو عالية لمدة زمنية طويلة يتطلب منها الجمع بين: قيادة وطنية فعالة، هدوء سياسي، انضباط اجتماعي داخلي، معدلات توفير عالية، تدفق عالي جدا ومستمر للأموال الأجنبية، استقرار إقليمي، وكلها معطيات يصعب الإلمام بها دفعة واحدة[2].

إلا أن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" أشارت في تقريرها حول آفاق الاستثمار العالمي 2010-2012 أنه يوجد في العالم 15 جهة استثمارية أكثر جاذبية، 9 منها هي بلدان نامية واقتصاديات تمر بمرحلة انتقالية، وقد احتلت الصين المرتبة الأولى في قائمة الجهات المفضلة لاستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات.

كما أن الصين تسعى جاهدة للتقليل من حدة التباين التنموي بين أقاليمها من خلال إجراء توازن للتنمية الاقتصادية عن طريق ربط مدنها الساحلية المزدهرة بمدن الداخل في غرب الصين عن طريق مد الطرق السريعة الجديدة، فما بين عامي 2000 و2005تم افتتاح سبعون (70) مشروعا ضخما في غرب الصين، كما قررت الحكومة افتتاح اثني عشر(12) مشروعا بمقدار 165,4 مليار يوان صيني في عام 2006، وبذلك بلغ إجمالي الاستثمار في الغرب تريليونا و160 مليار يوان منذ بدء تنفيذ هذه الإستراتيجية، كما شجعت الحكومة المركزية الشركات على بناء مصانع ومشروعات عقارية في المناطق الداخلية النائية في الصين، لتفادي مشكلة النزوح الريفي اتجاه المدن التي تتنامى بصورة هائلة لدرجة أن عدد سكان المدن يزداد بمعدل 30% سنويا، وهو ما كان عام 2000 من خلال تنفيذ ما أطلقت عليه "إستراتيجية تنمية الغرب

[1]- منار إبراهيم الشهابي، نشوء القوى: المشهد الجيوسياسي. www.awu.sy/archive/politic/21/fkr21-020.htm

[2]- زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص152.

الكبرى"[1]، وهو ما أثر مباشرة على مستوى الفقر أين انخفضت نسبة الأسر الصينية التي تعيش في فقر مدقع* من 50% عام 1981 إلى 7% عام 2002[2].

علاوة على ذلك تضمنت خطتها الخماسية الحادي عشر(11) بين سنتي 2006–2010 خطط ضخمة للنهوض بالمناطق الريفية حتى لا تواجه ثورة شاملة في الريف[3]، وتدعمت هذه الخطة بخطة كبيرة أخرى تقدم بها الحزب الشيوعي عقب اجتماع اللجنة المركزية الثامنة عشر في نوفمبر 2013 تضمنت إصلاحات في مختلف المجالات أهمها:

- الدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد.
- التوسع في إقامة المناطق التجارية الحرة على شاكلة تلك القائمة في شنغهاي
- إقامة نظام مالي جديد لدعم مبادرات الحكومة المركزية والحكومات المحلية وتقاسم الأعباء في المجال المالي والخدمات العامة.
- المضي في سياسة التوسع الحضري.
- الإسراع بتحرير أسعار الفائدة وفتح الحسابات الرأسمالية وإصلاح نظام البنوك.
- المعاملة العادلة بين الشركات الصينية ونظيرتها الأجنبية.
- السماح للأسر بإنجاب طفل ثاني لتجنب انكماش حاد في حجم القوة العاملة والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأجور وزيادة تكلفة الإنتاج.
- العدالة في توزيع الدخل من خلال الضرائب.
- المساواة في التعليم.
- إضفاء المزيد من الحماية في مجال الملكية الفكرية وتحفيز الابتكار[4].

---

[1]- هدى متكيس، "الصعود الصيني..التجليات والمحاذير"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007، ص75.

*يتم تصنيف الصينيين الذين يحصلون على صافي دخل سنوي يقل عن ما يقارب 375 دولار بأنهم ضمن طبقة الفقراء وفقا للمعايير التي تم الاتفاق عليها عام 2011. عن: عمرو هاشم ربيع ،أماني الطويل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "استجابة مزدوجة: فاعلية الحكومة الصينية في مواجهة التحديات الداخلية والأزمات الدولية"، مرجع سابق، ص.66.

[2]- خديجة عرفة محمد، "بين النمو والتنمية..الأبعاد الاجتماعية للصعود الصيني"، **السياسة الدولية**، العدد173، جويلية2008، ص98.

[3]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص5.

[4]- عمرو هاشم ربيع ،أماني الطويل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "استجابة مزدوجة: فاعلية الحكومة الصينية في مواجهة التحديات الداخلية والأزمات الدولية"، مرجع سابق، ص.ص، 64،65.

وتأتي أهمية النقطة الأخيرة من هذه الخطةفي القضاء على إشكالية أخرى اقتصادية–سياسية ترتبط بحقوق الملكية وتساهل الحكومة الصينية في هذا الشأن، إذ تنتشر في الصين ظواهر مرضية مرتبطة بالتزييف، القرصنة والنسخ* ما ينجر عنها أضرار هائلة لأصحاب الحقوق الفكرية الذين يستثمرون الكثير في التسويق والتطوير ليكتشفوا في الأخير أن المستهلكين استبدلوا منتجاتهم الأصلية بأخرى أرخص، فحسب ما جاء في تقديرات لمحطة الأخبار ABC الأمريكية فإن الخسائر التي تتكبدها الشركات الأجنبية في الصين تصل إلى 20 مليار دولار سنويا[1]، وهذا ما من شأنه أن يضر بمكانة الاستثمار الأجنبي في الصين وبسمعتها الاقتصادية في السوق العالمية.

هناك إشكالات أخرى مرتبطة بالنسيج المجتمعي الصيني فالصين تضم 56 قومية وهو ما يفتح الباب أمام بروز قضية الوحدة القومية خاصة في ظل بروز العديد من القوميات المطالبة بالانفصال بدعوى اللامساواة في التنمية بين الأقاليم وسيطرة قومية "الهان" القومية الغالبة في المجتمع الصيني على السلطة، ونتيجة لذلك تعبر من أشد الدول عرضة للنقد بشأن الرعاية الاجتماعية، كما يسود توقع بحدوث خلل في التركيبة السكانية في الصين كنتيجة لسياسة الطفل الواحد التي قد تخلق قنبلة سكانية موقوتة، أين تكون الغلبة لعدد المتقاعدين ومن المتوقع أنه بحلول 2025 سيكون في الصين نحو 300 مليون نسمة تجاوزوا 65 من العمر[2].

إلى جانب ذلك يطرح إشكال التفاوت الطبقي وبروز ما يسمى "الطبقة الاجتماعية الجديدة" أو البرجوازية الصينية، أين تملك مشروعات خاصة بأصول عالية جدا ومسؤولة عن إدارة ما بين 75% و80% من الناتج المحلي الإجمالي في الصين ووفقا لإحصائيات حكومية سنة 2003 فإن 29,9% من هذه الطبقة أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، كما تشهد المناطق الريفية تخلفا من حيث المستوى التعليمي مقارنة بمثيلتها في المدن الحضرية، ففي عام 2000 كان معدل الأمية بين من هم أكبر من 15 سنة نحو 4,6% في المدن في حين بلغت 11,6 في

*القرصنة والنسخ هي من الأعمال الغير مشروعة وتشير إلى إنتاج وتوزيع أو استعمال التقنيات الحديثة دون إذن مالكها، أما التزييف فهو أبعد من ذلك إذ يذهب إلى تمرير المنتج إلى الأسواق على أنه أصلي بينما هو من صنع معمل آخر.

[1]- أوديد شينكار، مرجع سابق، ص152.

[2]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 238.

القرى، كما أنه خلال الفترة من 1999 و2002 زادت حصة من كانوا في المدارس الإعدادية والتحقوا بمدارس عليا في المدن من 55% إلى 74% بينما ارتفعت النسبة ذاتها في المناطق الريفية من 19% إلى 29%، إضافة إلى ذلك فإن عدد الجامعات في الحضر يفوق مثيلاتها في الريف[1].

إشكالات مرتبطة بالأمن البيئي: إذ تعتبر الصين من الدول الأولى في مجال التلوث البيئي فصنفت ضمن أسوأ 20 دولة في العالم من حيث الإضرار بالبيئة منذ عام 2004، ففي دراسة أجرتها وكالة التقييم البيئي الهولندية عام 2006 ذكرت أن الصين أنتجت نحو 6300 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون، وفي نفس السنة صرفت المصانع الصينية ما يقرب من 25,5 مليون طن من ثاني أكسيد الكبريت[2]لدرجة أنه في إحدى الفترات السيئة في مطلع عام 2006 لم تنعم بكين سوى بتسعة أيام كانت السماء خلالها صحوا زرقاء على مدى شهر كامل، وترتفع مستويات تلوث الهواء في بكين وفق المتوسط إلى أربعة أضعاف مستويات الأمان المسموح بها في الولايات المتحدة، ويذهب البنك الدولي في تقديراته إلى أن التلوث والمشكلات الصحية المرتبطة به تكلف الصين 54 بليون دولار سنويا، فضلا على أنه يقصر أعمار 178 ألف نسمة في السنة والأرقام في زيادة مستمرة، كما أن الصين مسؤولة عن 14% من انبعاثات الكربون في العالم وهو ما يسبب أمراض السرطان بمختلف أنواعه إلى جانب التأثير على طبقة الأوزون[3].

وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن الصين بحلول عام 2020 سوف تستهلك 3,1 مليار طن فحم سنويا، وتشير التقديرات إلى أن معدلات تلوث الهواء سوف تزيد بنحو 35% عام 2020[4].إضافة إلى نقص المياه النقية الصالحة للشرب فحسب إحصائيات الحكومة الصينية فإن ثلث الأنهار في الصين تعاني من إشكالية التلوث، فمن أصل سبعة أنهار كبرى*،يشهد كل من نهري هايخهولياوخهالنسبة الأكبر من التلوث وذات الأمر تعاني منه البحيرات الكبرى والمياه

[1]- خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص.ص، 99- 100.

[2]- مصطفى عيد إبراهيم، "التلوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص 102.

[3]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 274.

[4]- هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 76.

*الأنهار السبعة هي: نهر اليانجستي، الأصفر، سونجهوا، لياوخه، اللؤلؤ، هايخه، هوايخه.

الجوفية ومحصلة ذلك أن نحو 70% من أنهار وبحيرات الصين ملوثة، إلى جانب أكثر من 75% من المناطق المتحضرة تعاني التلوث، وكل ذلك مرده الرغبة الجامحة نحو التصنيع فالصين أصبحت في مقدمة العالم من حيث إنتاج المنتجات المعدنية وكميات استهلاكها، فبلغ عدد المناجم الضخمة حتى عام 2002 نحو 489 منجما ونحو 1025 منجما متوسطا و140 ألف منجم صغير[1].

ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة للحد من هذه الظاهرة من خلال تشجيع البحث في ميدان الطاقة البديلة وذلك بإنتاج الوقود الحيوي الناتج عن تحويل الذرة وغيرها من الحبوب، غير أن ذلك طرح إشكالية ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى جانب الاعتماد على مصارد الطاقة الطبيعية الأخرى وفي مقدمتها الرياح، ولتدعيم هذا التوجه أكثر عمدت الصين إلى إنشاء المجلس الوطني لآلية التنمية النظيفة للاستفادة من مشروعات تعنى بخفض الإنبعاثات، إلى جانب تسطير مجموعة من السياسات قصد تطوير مجال الطاقة المتجددة على رأسها إنشاء سوق طاقة مستقرة ومستدامة[2]، وقد ساهمت هذه الإجراءات سنة 2014 عنتراجع بنسبة 4.3% في حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي الصيني على أساس سنوي، وتعهدت الحكومة باستمرار التخفيض بنسبة تتراوح بين 40% و45% بحلول عام 2020، وقد أنفقت الحكومة الصينية ما يقارب 6.7 مليار دولار في السنوات الثلاث مابين 2011–2014 لمنع وعلاج التلوث بالمعادن الثقيلة، كما أعلنت الصين في بداية عام 2014 أنها ستمنع بيع واستخدام الفحم في المناطق الست الرئيسية بالعاصمة قبل نهاية عام 2020[3].

ومع ذلك يبقى الطموح الاقتصادي أعلى بكثير من مستوى تأنيب الضمير حول حجم التلوث الذي تتسبب به الصين لنفسها وللعالم.

---

[1]- مصطفى عيد إبراهيم، مرجع سابق، ص103.

[2]- محمد مصطفى الخياط،"الصين وخيار الطاقة البديلة"،**السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص.ص، 109،110.

[3]- عمرو هاشم ربيع ،أماني الطويل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "استجابة مزدوجة: فاعلية الحكومة الصينية في مواجهة التحديات الداخلية والأزمات الدولية"، مرجع سابق، ص.ص، 65، 66.

المطلب الثالث: مآلات الهيمنة الإقليمية الهندية

يقول كريشنا كومار –أستاذ التعليم بجامعة دلهي–: "إن التاريخ يلقي بظل ثقيل على المستقبل، وفي التفكير لمستقبل الهند، هناك الاستعمار والاستقلال وتأثيرهما على المستقبل، وكذلك التعليم وتعليم المرأة واتساع مشاركتها الاقتصادية والسياسية، والدور المتغير للأسرة، وتحديات وفرص تحقيق مساواة بين الطبقات والفئات الاجتماعية في الهند، والتعددية اللغوية، وتطوير التعليم واستيعاب الشبكية وتأثيراتها في التعليم والاندماج. وهناك في الهند أزمات كبرى مثل: استغلال الأطفال، ونسبة البطالة المرتفعة بين الشباب، والتفاوت في الدخل والفرص، والأمراض السارية والأوبئة، وقد تكون المساواة هي التحدي الأكبر في الهند التي نشأت منذ آلاف السنين على نظام اجتماعي اقتصادي طبقي[1].

فالهند تعاني من تفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين أقاليمها إضافة إلى ذلك احتمال تمدد ما يعرف بالإسلام السياسي وإمكانية تطور وتدويل القضية الكشميرية خاصة وأنها محاطة بمجموعة من الدول الإسلامية التي قد تمثل عمقا استراتيجيا لعدوها التقليدي باكستان.

وتواجه الهند عدة تحديات داخلية وخارجية تعوق قيامها بدور إقليمي فاعل في آسيا وأهم هذه المعوقات:

1- تحدي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فتفوق حزب بهارتيا جاناتا الهندوسي المتطرف في الانتخابات البرلمانية شكل عاملا لتغذية التطرف الديني في مجتمع متعدد الأديان والطوائف ففيها أكثر من عشرة ديانات وأكثر من ألفي طائفة وأكثر مظاهر العنف تظهر في الأقاليم القريبة من باكستان مثل كشمير، بنجاب، أسام، بيهار جو جارات في ظل وجود برنامج 2002 ضد الأقلية المسلمة في هذه الأخيرة، وما يزيد من احتمالية تفاقم الظاهرة تنامي حركات وجماعات التشدد البوذي ضد المسلمين في دول الجوار مثل ما هو الحال في ماينمار (بورما) وسيريلانكا[2]، كما لا ينسى أحد من متتبعي الأحداث في الهند حادثة اغتيال رئيسة الوزراء الهندية "أنديرا غاندي" من قبل بعض حراسها الشخصيين سنة 1984 والذي كانوا من طائفة

[1]- إبراهيم غرايبة، مرجع سابق.

[2]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص123.

السيخ التي تعرضت لقمع عنيف من قبل الجيش الهندي في المعبد الذهبي عقب إعلان السيخ عن رغبتهم في الانفصال وتأسيس دولة خالستان في إقليم البنجاب، وهي الحادثة التي تسببت في مقتل المئات من السيخ .

2- تعثر التنمية الاقتصادية، قلق المستثمرون الأجانب بسبب الوعود التي لم تنفذ وضعف البنية التحتية، ناهيك عن تفاوت معدلات النمو الاقتصادي في ولايات الجنوب والغرب ومثيلاتها بالشمال والشرق[1].

كما أن نسب الفقر عالية جدا في معظم الولايات الهندية، ففي تقرير قدمه المقرر الخاص "جان زيغلر" للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2006 بعنوان "مدى الجوع المزمن والتغذية في الهند" جاء فيه أن الجوع وسوء التغذية يشكلان مشكلتين كبيرتين في الهند في الوقت الحاضر أكثر مما كان عليه في التسعينات، وأن الهوة بين أولئك الذين يأكلون جيدا والذين ليس بمقدورهم الحصول على ما يكفيهم من الغذاء قد اتسعت."[2]

علاوة على ذلك التحديات المرتبطة بالموازنة بين مستوى العمالة ومعدلات البطالة، فرغم ما يشتهر به خريجي جامعات الهند وتحولهم لمهندسين رائعين، إلا أن المدارس الابتدائية لا تزال خرائب كذلك فإن التعليم الابتدائي الإجباري–المجاني– لم يصبح كذلك بحكم القانون إلا العام 2001، ولا يصل إلى الثانوية سوى 15%من الطلاب و 7% يتخرجون منها، ونحو ¾ الصبية الهنود يقرأون ويكتبون و2/1 فتيات الهند يقرأن ويكتبن، ومنه فالكثيرين منهم غير مؤهلين للعمل في المصانع الحديثة إذا عمدت الهند لاستقطاب مستثمرين أجانب كما هو الحال في الصين[3].

كما ويتنبأ علماء الإسكان بأن الهند في عام 2030 ستصبح أكثر بلدان العالم ازدحاما بالسكان متجاوزة في ذلك الصين، ويتنبأ علماء الاقتصاد أن الهند في عام 2030سوف تتجاوز اليابان لتصبح ثالث أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وستكون بحلول عام 2030 أكبر قوة عاملة في العالم لأن 68/من سكانها سيكونون في سن العمل ويكون لدينا 986 مليون نسمة في سن العمل، وهذا ما يعرف لذا علماء الاقتصاد بـ "طور العائد السكاني" وهي

[1]- المرجعالسابق، ص123.

[2]- ميرا كامدار، مرجع سابق، ص37.

[3]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص202.

مرحلة جيدة تساعد عادة اقتصاد البلد على النمو بسرعة، إلا أنه قد تكون عامل ضعف في حال لم تستطع الهند تعليم أبناءها وإيجاد وظائف لهم فور بلوغهم سن العمل، فإنها ستواجه قنبلة سكانية موقوتة حيث سيغدو البلد أكثر فقرا[1].

3- التحدي الأمني الإقليمي خاصة في ظل الصراع مع بعض دول الجوار فيما يخص مخاطر القوة الصينية، فرغم صراع الهند مع باكستان إلا أنها لا تعتبر هذه الأخيرة العامل الأول في حساباتها الأمنية إذ تعد الصين التهديد الأول لها خاصة بعد حرب 1962[2].

وما يزيد من مخاوف الهند احتمالية تصاعد دور مؤثر لباكستان في ما سمي بدول الهلال الإسلامي الذي يشمل فضلا عن دول وسط آسيا كلا من أفغانستان وإيران وتركيا[3]، خاصة وأن الهند رغم أنها تعتبر ثالث قوة عسكرية في العالم بعد كل من الولايات المتحدة والصين من حيث حجم قواتها العسكرية، إلا أن قدرتها على توظيف إمكاناتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية تبقى محدودة بحكم احتفاظها بقوات عسكرية على جبهتين أساسيتين هما الصين وباكستان، إلى جانب ضعف قدراتها البحرية والجوية طويلة المدى، ناهيك عن اعتمادها على الخارج في إمداداتها العسكرية[4]، وهو ما جعل سلوكها مرتبط بقرارات القوى المركزية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

4- تصاعد الحركات الانفصالية في الهند يؤثر بشكل واضح على الخريطة الجيوسياسية لها، إذ تدور عدة صراعات انفصالية في الأقاليم الشمالية الشرقية ممثلة في ولايات آسام والبنغال الغربية، وناجالاند، ومانيبور، وميزورام، إضافة إلى الصراعات في البنجاب وجامو وكشمير، وما زاد من تأثير هذه الصراعات هو ارتباطها بدول الإقليم وهو ما من شأنه أن يحد من إمكانية الامتداد الهندي في الإقليم، فالهند تتهم باكستان وبنغلادش بإيواء ودعم عناصر الجبهة المتحدة لتحرير آسام.

---

[1]- المرجع السابق، ص209.

[2]- أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق ، ص ص. 123- 127.

[3]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص 136.

[4]- عبد الرحمن عبد العال، "الهند.. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص111.

هذا إلى جانب وجود أقليات عرقية ليست لها مطالب انفصالية ولكنها تنادي بالمساواة مثل طائفة الجودجر Gujjars المتمركزين في راجستان[1].

5- تعاني الهند من ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال أو العنف ضد المرأة*والتمييز الطائفي والاحتقان الديني إذ يعيش في الهند أكثر من 142 مليون مسلم أي أكثر من الـ 140 مليون الذين يعيشون في باكستان وكثيرا ما يشتعل التنافس بينهم وبين غيرهم خاصة الهندوس.

والسبب الآخر وراء ارتفاع معدل الوفيات انتشار الأمراض المستعصية منها الايدز اين قدر عدد الحاملين لفيروس هذا المرض بـ 5.7 مليون مريض حسب ما جاء في تقرير عن اللجنة الدولية للإيدز عام 2006 والأعداد في تضاعف مستمر خاصة في ظل ضعف المنظومة الصحية وانتشار الفقر والتوعية بخطورة هكذا أمراض، علاوة على التكاليف الباهضة للتكفل بالمرضى حتى أن تقرير 2006 الصادر عن المجلس القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية كان قد حدد تكاليف مكافحة المرض لعشر سنوات قادمة بنسبة 8.6/ من النمو الاقتصادي السنوي للهند[2].

6- نظم الطوائف مازالت راسخة بقوة، إذ يواجه الهنود من أبناء الطوائف الدنيا شأنهم شأن أبناء القبائل تمييزا دائما خصوصا خارج المدن في الهند، فهذه الأخيرة تضم 400 جماعة قبلية مختلفة يبلغ تعدادهم 60 مليون نسمة، أبناء هذه الجماعات يعرفون بـ "الإيفاسيز" منهم 11%من

---

[1]- محمد السيد سليم،"القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، مرجع سابق ، ص88.

* تعاني النساء في الهند من التهميش خاصة الفقيرات منهن ومن النظرة الدونية والاستغلال الطبقي وسيادة الذكور، إضافة إلى انتشار ظاهرة قتل الإناث وزواج القاصرات ناهيك عن التقاليد المتعلقة بالزواج ففي عام 2004 وقعت أكثر من سبعة ألاف (7000) حادثة قتل بسبب المهور، وتلاحظ بينا أغاروال أن معظم النساء الهنديات ما زلن يبقين دون ممتلكات، 13% فقط من النساء ورثن عن آبائهن أرضًا، وما زال تمثيل النساء في المواقع العامة لصناعة القرار منخفضًا لا يتجاوز 10 في المائة، ونسبة الأمية بين النساء تزيد عنها بين الرجال بمقدار الضعف، وثمة مقاومة للمساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة اعتقادًا بأن ذلك يهدد استقرار وانسجام وحدة العائلة، وربما يكون أساس التفكير المستقبلي في هذا المجال هو ملاحظة العلاقة بين تفكك الأسرة والاستقلال الاقتصادي للمرأة.

وتحدّ المسؤوليات الأساسية للمرأة تجاه العناية بالأطفال من مشاركتهن في النشاط الاجتماعي والسياسي، كما ينقص النساء الإدراك الواضح لمصالحهن الشخصية، ويعانين من ضميرية زائفة من حيث إنهن يقدرن رفاهية الأسرة أكثر مما يقدرن رفاهيتهن، وبرأي أمارتيا سن فإن ذلك من أسباب استمرار عدم المساواة، ومن الاقتراحات للنهوض بوضع المرأة بناء مؤسسات طوعية وعامة للعناية بالأطفال وكبار السن لإنشاء بيئة ملائمة لعمل النساء، وبالطبع لابد من تغيير العادات الاجتماعية المتعلقة بدور الجنسين. من: إبراهيم غرايبة، عرض من كتاب: مجموعة من المؤلفين، الهند الألفية الثالثة، تحرير: روميلاثابار، ترجمة: محمد خير ندمان، الرياض، كتاب العربية، http://www.studies.aljazeera.net/ar/**book**revision/.../20136585752783554.html.2011

[2]- ميرا كامدار، مرجع سابق، ص37.

سكان الريف لا يزالون مهمشين اجتماعيا واقتصاديا إضافة إلى طائفة "داليتس" التي تشكل 20% من سكان الريف، فـ 38% من الناس الأشد فقرا ينتمون لهذه الطائفة و 48%من الفقراء جدا ينتمون إلى الجماعات القبلية[1]، وهذا ما كان سببا في حدوث الكثير من أعمال العنف بين هؤلاء المنبوذين والطبقة المتوسطة الريفية احتجاجا على الاستغلال، ويتصل بذلك أعمال العنف التي قام بها أبناء الطبقات العليا في عام 1990ضد محاولات الحكومة لتطبيق توصيات تقرير لجنة "ماندال" بتخصيص نسبة أكبر من الوظائف لطبقات المنبوذين والمعدمين وأبناء الأقلياتفي دواوين الحكومة المركزية وفي حكومات الولايات، ومنحهم دعما ماليا من جانب الحكومة ومن كافة الجامعات، إذ رأى أبناء الطبقة العليا أن من شأن ذلك أن يسلبهم حقهم في احتكار المناصب المحترمة، ونتيجة لأعمال العنف هذه قررت الحكومة تجميد العمل بتقرير لجنة "ماندال"، وهو ما أدى إلى مزيد من التضامن بين أفراد الطبقة الواحدة في مواجهة الطبقات الأخرى عوض التعاون بين الطبقات، وهو ما من شأنه أن يخلق مجتمع أقل استقرارا[2].

إضافة إلى ذلك فإن اندفاع الهند لتطوير صناعة الحديد والصلب وتطوير قاعدتها التصنيعية ولد العديد من النزاعات الدموية في المناطق الغنية بالمعادن والتي غالبا ما تكون في الأقاليم التي يقطنها السكان الأصليين المعرفون بتسمية "الأديفاسيز" Adivasis بسبب طرد أصحاب الشركات السكان الأصليين من أراضي أجدادهم، وهو ما كان بارزا في ولايتي "تشهاتيسغار، وأورويسا".

كما كان لذلك إلى جانب الحرمان الاقتصادي والاجتماعي دورا في تنامي دور حركات على شاكلة حركة "الناكسال" The Naxalites المتمردة والمتمسكة بتعاليم "ماو تسي تونغ" التي تأسست سنة 1967 وامتدت لصارت تضم جيش قوامه 20.000 رجل[3].

7- تعاني الهند هي الأخرى من إشكالية التلوث، فمدينة مومباي تحتل المرتبة العاشرة في قائمة منظمة الصحة العالمية لأكثر المدن تلوثا، كما أن أغلبية المدن الكبيرة في الهند أكثر تلوثا من أسوأ المدن الأمريكية بنسب تتراوح بين 8 إلى 10 أضعاف، فقد قفزت انبعاثات الكربون في البلد

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص.ص، 202- 203.

[2]- عبد الرحمن عبد العال، "الهند.. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص110.

[3]- ميرا كامدار، مرجع سابق، ص41.

إلى 61% فيما بين العامين 1990–2001 ومن المتوقع أن ترتفع انبعاثات غاز الدفيئة للبلاد إلى 70% بحلول عام 2025، وفيما بين العامين 2001–2020 سيموت مبكرا 460ألف هندي بسبب تلوث الهواء[1].

بالنظر إلى ما تقدم نستنتج أن التنافس بين الصين والهند كان له تأثيره الواضح على البنية الهيكلية لإقليم جنوب آسيا من حيث إعادة توزيع القوة في الإقليم من خلال تحالفات داخلية وتلك الخارجية، خاصة في ظل ارتباط الإقليم بحيثيات النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر والاحتلال الأمريكي لأفغانستان وما ترتب عليه من نتائج على كامل إقليم جنوب آسيا، هذا بالإضافة إلى النتائج الأولية المترتبة عن الربيع العربي وما تسببت به بفوضى في منطقة الشرق الأوسط والتي كان لها أثرها البين على الأقاليم المجاورة وفي مقدمتها إقليم جنوب آسيا، كما أن البحث في البرنامج النووي الإيراني هو الآخر كان له تأثيره غي إعادة رسم خريطة التقارب والتباعد بين دول الإقليم وعلاقات هذه الأخيرة بالدول والقوى المجاورة والبعيدة، فوجود دولة نووية في الجبهة الغربية للإقليم من شأنها أن تؤدي إلى تحولات حقيقة في الإقليم، هذا إلى جانب قضايا أخرى مرتبطة بحقوق الإنسان وتحديث الأنظمة السياسية وحماية البيئة وغيرها من القضايا التي من شأنها تغيير وبعث علاقات جديدة داخل الإقليم ومن ثم تحوير التنافس بين استمراره أو تراجعه أمام توطيد العلاقات بين الصين والهند.

[1]- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص 275.

الخاتمة

احتلت الدراسات المرتبطة بقوة الدول وانعكاسها على البنية الهيكلية للنظام الدولي ومن ثم استقرار هذا الأخير من عدمه حيزا هاما من البحوث الأكاديمية في العلاقات الدولية، أين دارت العديد من النقاشات والحوارات النظرية منها ما ارتبطت بالتفسير المادي للقوة مثلما ذهبت إليه كل من النظرية الواقعية والليبرالية، ومنها ما ارتكزت على التفسير القيمي المعياري في تحديد قوة الدول وهو النهج الذي اعتمدت عليه النظرية البنائية.

هذا التباين والاختلاف النظري أثر على أحد المفاهيم المتداولة وبقوة في حقل العلاقات الدولية ممثلا في الهيمنة، هذه الأخيرة تشكل نمطًا فريداً ومتميز من العلاقات بين الدول، إذ تشكل هدف ووسيلة في آن واحد، هدف لأن الدول في سعيها لتعظيم قواتها وقدراتها فإنما هي تسعى إلى تحقيق الريادة والسيطرة، ووسيلة لأنه ينظر إلى الهيمنة على أنها أحد مسارات رسم السلام وتحقيق الاستقرار والتوازن في النظام الدولي.

إذ يبين تاريخ الشعوب والأمم أن تعاقب الإمبراطوريات والحضارات وسيطرة قوى بعينها على أقاليم جغرافية معينة وفرض قيمها وأسلوب حياتها يرسم لنا مسار الهيمنة، إذ أن المهيمن غالبا ما ينطلق من بناء قوة اقتصادية مادية تسمح له بتوفر الأرضية اللازمة لبناء بقية الفروع الأخرى من القوة، وعلى رأسها القوة العسكرية، ومن ثم يتم الإعداد لمنظومة قيمية قابلة للنشر والتعميم تسمح من خلالها بخلق ما يعرف بقوة الجذب وضمان تبعية الآخر وانصياعه بل وتغيير سلوكه وفقا للمنهاج الذي ترسمه القوة المهيمنة.

فالهيمنة تتم وفق استمرارية مرحلية أين يتم الانطلاق في مرحلة وبمجرد تحقيق نتائجها يتم الإعداد للمرحلة الموالية مع استمرار المرحلة الأولى بنفس السرعة والقوة، وهكذا حتى يتم الوصول لدرجة يمكن وصفها بالتفوق أو إن صح التعبير الكمال، وهو ما يخلق في نفس الآخر الإذعان والخضوع بسلاسة لاقتناعه بتقدم المهيمن وأهمية ذلك بالنسبة إليه.

وعلى أساس ذلك يمكن القول أن الهيمنة تتجسد في مجسم حركي زمني قوامه: القوة الاقتصادية ضمن مجال جغرافي أقل ما يوصف به استراتيجي مدعم بقوة عسكرية وموجه بنمط ثقافي إيديولوجي عقائدي.

انطلاقا مما سبق وبناء على ما جاء في متن الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ القوى الطامحة للهيمنة الإقليمية في امتدادها العالمي إنما هي تسعى لتحصين نفسها ومحيطها الإقليمي أكثر من سعيها للهيمنة العالمية وذلك بخلق مجال أوسع للمناورة والتفاوض.
- ✓ الهيمنة الإقليمية لا ترتبط بالاتحادات وإنما بدول لأن الهيمنة هو مصطلح لصيق بالدولة.
- ✓ تحقق الهيمنة مرهون بقدرة الدولة على التوظيف الصحيح لمواردها، فلا يكفي امتلاك الدولة لمقومات القوة ما لم تتوفر القدرة على توظيف هذه المقومات وفي التاريخ الصيني مثالا واضحا على ذلك.
- ✓ هناك علاقة وطيدة بين الهيمنة والقوة: إذ لا يمكن الحديث عن الهيمنة ومقوماتها دون الاعتماد على مفهوم القوة بأبعاده المختلفة.
- ✓ هناك فرق بين الهيمنة والسيطرة: إذ تميل هذه الأخيرة نحو الممارسة القسرية ودفع الآخر عنوة نحو تحقيق مصالح الطرف المسيطر، في حين أن الهيمنة تقوم على الجمع بين القوة الصلبة من جهة واللينة من جهة أخرى، فتعتمد على الأولى في إثبات ذاتها ووجودها وتقوم على إعمال آليات القوة اللينة من أجل ضمان استمراريتها.
- ✓ وجود مهيمن على مستوى النظام الدولي هو بمثابة وجود سلطة عليا مركزية هدفها هو الحفاظ على السلام والاستقرار، إلا أن تحقيق هذا المبتغى مرهون بمصالح وأهداف الدولة المهيمنة، قيمها وتصورها للواقع الدولي، هذا من جهة ومن جهة أخرى الأمر مرتبط أيضا برؤية الآخر للقوة المهيمنة فقد برهن التاريخ على أن الدول كما الأفراد لا تقبل موقعا استاتيكيا وإنما تعيش دائما في حالة من الديناميكية، وبالتالي فإن استمرارية المهيمن في هيمنته مرتبط بمدى قدرته على خلق حالة من العدالة إن صح التعبير من حيث توزيع الأدوار الدولية والسماح للقوى الأخرى بلعب أدوارا حقيقية وتحقيق ذاتيتها ووجودها.

- ✓ بَين الهيمنة العالمية والهيمنة الإقليمية تعتبر هذه الأخيرة أكثر قابلية للتحقيق، فمن صفات المهيمن هو السيطرة المطلقة على كافة أبعاد القوة، إلى جانب القدرة على التحكم في كامل مخرجات البيئة الدولية، وهو الأمر الذي يبدو مثاليا إلى حد كبير إذا تم اعتماده على المستوى العالمي، فالعالم عبارة عن فسيفساء لا تقبل الخضوع لنموذج واحد.
- ✓ في حال تحقق الهيمنة الإقليمية فإن المهيمن الإقليمي لن يسمح بأي اختراق من قبل أي قوة خارجية –المهيمن العالمي–، وبالتالي فكل من الهيمنة العالمية والهيمنة الإقليمية يلغيان بعضهما، فالمهيمن العالمي في حال وجد فلن يسمح لأي قوة أخرى بالبروز ولو إقليميا لأن من شأن ذلك الإخلال بمفهوم الهيمنة العالمية.
- ✓ صعوبة تحديد المهيمن راجع إلى تعدد معايير قياس قوة المهيمن، وعدم القدرة على ضبطها وفق مقياس شمولي ما يحد من إمكانية التنبؤ.

اعتمادا على هذه الاستنتاجات النظرية فإن القول بالهيمنة الإقليمية في إقليم جنوب آسيا هو أمر قابل للتجسيد على أرض الواقع، وذلك في ظل نفي فرضية أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل قطبا مهيمنا عالميا، بحكم التراجع الذي تشهده من الناحية الاقتصادية والسياسة والعسكرية، وحتى الثقافية فلم يعد النموذج الأمريكي هو الحلم الذي يراود الفرد العالمي، إلى جانب ذلك فإن تنامي قوة العديد من الدول في مجالات معينة في إطار ما يعرف بالقوى الصاعدة أثر على المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الواقع فتح المجال واسعا أمام الحديث عن الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، خاصة في ظل مساعي دول مثل الصين والهند إلى السيطرة على الإقليم وبناء القوة التي تؤهلهما لأداء دور المهيمن الإقليمي في المنطقة، ما يدفع أكثر باتجاه التنافس بينهما وذلك دون الوصول إلى مستوى المواجهة المباشرة، لعلمهما المسبق بأن تكاليف المواجهة ستكون أكثر بكثير من عوائدها، خاصة في ظل اعتبارهما قوتين نوويتين وتحيط بهما قوى نووية أخرى، فواقع التنافس بين الصين والهند لا تحكمه

تهديدات متبادلة بين الطرفين بقدر ما هو تنافسا على النفوذ الإقليمي في إقليم جنوب آسيا ورغبة كل دولة منهما في أن تصبح الدولة رقم واحد في المنطقة.

ومنه نستنتج أن الصين من وراء منافستها لا تسعى للهيمنة العالمية بقدر سعيها للهيمنة الإقليمية، ودحض أي محاولة لبروز الهند كقوة منافسة لها في أحد أهم الأقاليم أهمية في إستراتيجيتها خاصة وان الأقاليم الآسيوية الأخرى يصعب فيها للصين المناورة بشكل أفضل، ففي شرق آسيا هناك اليابان بحجمها الاقتصادي وقوتها التكنولوجية والتقنية العالية ناهيك عن الدعم اللامحدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لها، وفي الشمال نجد روسيا بما تزخر به من أمجاد تسعى لاستردادها وما تقوم عليه من مقومات قوة، هذا على الأقل في المديين القريب والمتوسط.

ترتكز الصين في إستراتيجيتها للهيمنة على النهوض الناعم والتعامل مع القضايا الدولية بنوع من المرونة حتى لا تخلق العدو وتبقي على الصديق، والعمل على حل الخلافات دون التفريط في حقها السيادي ودون رفع مستوى التوتر إلى درجة المواجهة المباشرة، كما لا تسمح ببروز قوى تفوقها قوة ضمن مجالها الحيوي، وفي نفس الوقت لا تطرح نفسها بديلا للولايات المتحدة الأمريكية ولا لروسيا ولا للاتحاد الأوروبي بل التعامل معهم كشركاء.

ولذا تعمل الصين في المدى القريب على تحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال التركيز على التنمية الداخلية، لتفادي أي محاولات للانزلاق نحو فجوة التباين الكبير في التنمية بين أقاليمها ما يجعلها أكثر عرضة للاضطرابات الداخلية التي قد تغذي محاولات الانفصال، ومن جهة أخرى العمل على تنويع علاقاتها الخارجية من خلال تنويع مشاريعها الاقتصادية والدخول ضمن مختلف المؤسسات والمنظمات عبر الأقاليم، كما تنتهج الصين من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية سياسة ضبط النفس اتجاه القضايا الدولية، أين نجدها تحرص على عدم الولوج في النزاعات وتسعى جاهدة لتجنب الصراعات والخلافات التي تؤدي لاستنزاف نجاحاتها على الصعيد الاقتصادي وصورتها أمام المجتمع الدولي، ما يجعل هيمنتها على إقليم جنوب آسيا لا تلقى ردة فعل سلبية من قبل هذه القوى العالمية.

أمام هذه الرغبة الجامحة لدى الصين للتواجد ضمن المنظومة العالمية والهيمنة في جنوب آسيا سيواجه الصعود الهندي الساعي وراء تقليص فجوات القوة بين الهند والصين والعمل على تحقيق التكافؤ معها، بل وأكثر من ذلك صد محاولة الهيمنة الصينية على إقليم جنوب آسيا مقابل هيمنة هندية.

يعتبر هذا طموحا مشروعا بالنسبة للهند إلى حد بعيد، إذا ما عدنا إلى مقومات القوة الهندية التي تحمل في طياتها نقاط ايجابية عديدة، خاصة فيما ارتبط بايجابيات نظامها السياسي وكذا مُضيها في العملية التنموية والاعتماد على التقنية التكنولوجية العالية المميزة للشباب الهندي، أين يراهن العديد من السياسيين وحتى الأكاديميين على احتمالية تفوق الاقتصاد الهندي في العقود القادمة خاصة في ظل توافره على شريحة عاملة قوامها شباب وهي القيمة المضافة التي تغيب على عديد الدول المتقدمة مستقبلا، هذا ناهيك عن الخصائص الجيوسياسية التي تتمتع بها الهند مقارنة بباقي دول الإقليم... هي مؤهلات من شأنها تدعيم الرغبة الهندية في الهيمنة على إقليم جنوب آسيا ومواجهة الطموح الصيني في ذلك.

أثبتت العديد من الدراسات الإستشرافية رؤية مخالفة للتصور المطروح أعلاه، إذ أكدت على إمكانية التقارب بين الصين والهند اقتصاديا، خاصة وأن لعب الهند لدور المواجه لزحف التنين الصيني لا يزال محكوم بالعديد من المعيقات، وذلك نابع من حقيقة الفوارق الجوهرية بين البلدين والتي تجلت في المباحث السابقة من خلال مقومات القوة لكلا البلدين، ما يرجح الكفة لصالح الصين في تنافسها مع الهند وتجعل ميزان الهيمنة في إقليم جنوب آسيا يميل نحو التنين الصيني، رغم ما يعتليه من تحديات ورهانات على رأسها الصدام المباشر مع القوة العالمية، التي ترفض فكرة تنامي أي قوة في إقليم جنوب آسيا، الحاجة المتزايدة للموارد الطبيعية وخاصة الطاقوية منها، مسألة التوافق والتوازن بين تزايد النمو الديمغرافي من جهة وتوفير مناصب العمل والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالانتماء العالمي، أو إن صح التعبير الحق العالمي في الحفاظ على

بيئة عالمية نظيفة لا تعتريها عوامل التلوث المفجع للبشرية بما يتسبب فيه من أمراض مزمنة وضرر للغطاء الايكولوجي.

هذه المعطيات توجهنا إلى القول أن الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا محكومة بالعوامل التالية:

- ✓ الهند باعتبارها الدولة الأولى في إقليم جنوب آسيا ستعمل على التوجه نحو الإقليم داخليا من خلال توطيد مجموعة من العلاقات والمؤسسات التعاونية، وعلى هذا الأساس لن تسمح الهند للصين بالتوغل أكثر للإقليم واللعب على وتر التقارب الصيني–الباكستاني.
- ✓ الصين في إطار سعيها للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا لن تلجأ إلى المواجهة المباشرة مع أية دولة من دول الإقليم وعلى رأسها الهند.
- ✓ اعتمادا على النتيجتين السابقتين فإن احتمالات التقارب الصيني الهندي هي أكثر من احتمالات الخلاف بينهما، خاصة في ظل استمرارية تبعية كل منهما في جانب معين من جوانب القوة لأطراف دولية أخرى.
- ✓ ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على منع أي تقارب بين العملاقين الآسيويين (الصين والهند) ضمن حيز جغرافي يشكل مجالا استراتيجيا في توجهاتها العالمية، ولهذا فمستقبل العلاقة بين الصين والهند مرتبط بطبيعة العلاقة الهندية–الأمريكية ومصالح هذه الأخيرة في الإقليم.
- ✓ الهيمنة تتحقق بسيطرة قوة واحدة على مجمل التفاعلات، فهل يمكن القول أن مستقبل التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب آسيا يمكن أن ينتج لنا نمط جديد من الهيمنة، في ظل عالم تحكمه التحالفات وتنتفي فيه القدرة الفردية على مواجهة التحديات والرهانات والتهديدات المطروحة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

الملاحق

العنوان:رؤساء الهند منذالاستقلال

الملحق رقم 01: الإنفاق العسكري الصيني والهندي لسنة 2015 بالمليار دولار

الدولة	قائمة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية			معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي		
	الإنفاق	% من الناتج المحلي الإجمالي	الترتيب العالمي	الإنفاق	% من الناتج المحلي الإجمالي	الترتيب العالمي
الصين	145.8	1.2	05	215	1.9	02
الهند	51.6	2	05	51.3	2.3	06

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: https://ar.wikipedia.org

الملحق رقم 02: معطيات خاصة بحجم التجارة الخارجية الهندية

المصدر:

http://archive.indianexpress.com/news/trade-deficit-dips-marginally-exports-rise-3.23--to--24.45-billion-in-april/956844/

الملحق رقم 03: معطيات خاصة بالصادرات والواردات الهندية والميزان التجاري.

Table 27.1. India's Exports, Imports and Balance of Trade

(US $ million)

Year	*Exports*	*Imports*	*Trade Balance*
2000-01	44560	50536	-5976
2001-02	43827	51413	-7587
2002-03	52719	61412	-8693
2003-04	63843	78149	-14307
2004-05	83536	111517	-27981
2005-06	103091	149166	-46075
2006-07	126414	185735	-59321
2007-08	163132	251654	-88522
2008-09	185295	303696	-118401
2009-10	178751	288373	-109622
2010-11	251136	369769	-118633
2011-12	304624	489181	-184558
2012-13 (April-Dec.)	214100	361272	-157172

المصدر:

http://www.economicsdiscussion.net/international-trade/volume-of-indias-foreign-trade-and-trade-balance/10809

الملحق رقم 04:

ميزانية الدفاع المصرح بها من قبل الصين

مقارنة حجم القدرات العسكرية بين مجموعة من القوى الكبرى.

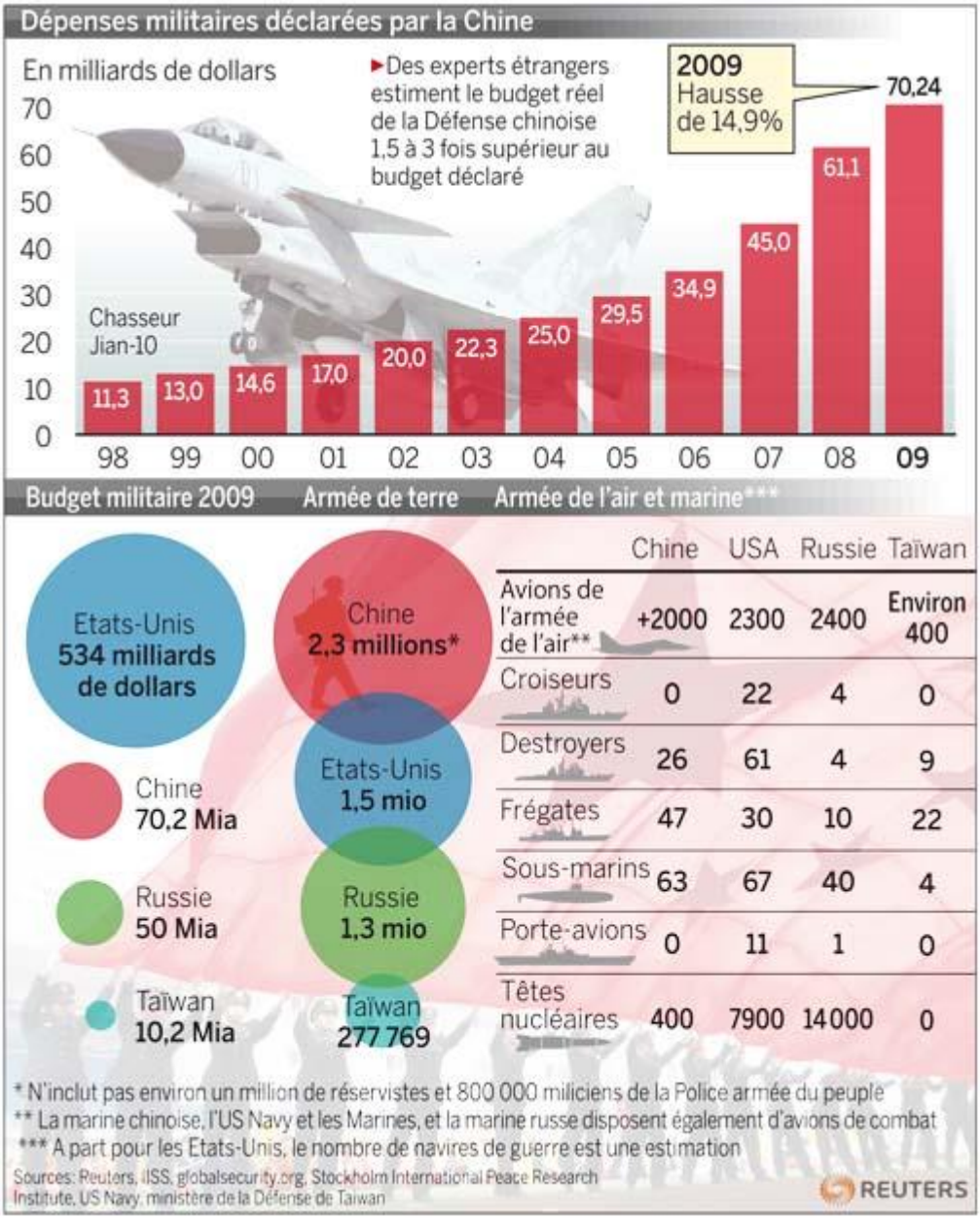

	Active troops	Spending	Navy by weight in tons	Aircraft	Tanks	Special notes
U.S.A	1,400,000	$577 billion	3,415,893	13,892	8,848	Budget larger than rest of list combined
Russia	766,000	$60 billion	845,730	3,429	15,398	Controls the oil of its most likely enemies
China	2,333,000	$145 billion	708,086	2,860	9,150	Special operators consistenly place at Warrior Games
India	1,325,000	$38 billion	317,725	1,905	6,464	Hurt by large need for oil imports
United Kingdom	147,000	$52 billion	367,850	936	407	Easily defended island
France	203,000	$40 billion	319,195	1,264	423	Strong defense industry
South Korea	624,000	$33 billion	178,710	1,412	2,381	Drills under imminent threat
Germany	179,000	$40 billion	242,508	663	408	Energy dependent on Russia
Japan	247,000	$42 billion	413,800	1,613	678	Constitution limits offensive actions
Turkey	411,000	$18 billion	148,448	1,020	3,778	Has ISIS on its doorstep

http://static6.businessinsider.com/image/5555f6af6da8111609fec705-1024-662/top-ten-screenshotted.png

	Brésil	Russie	Inde	Indonésie	Chine	Afrique du Sud	Etats-Unis	France	Royaume Uni
2002	26,48	35,78	26,66	2,87	47,83	3,98	432,45	58,60	49,09
2003	21,10	38,06	27,25	3,74	51,96	4,17	492,20	60,39	52,62
2004	21,92	39,60	31,66	3,84	57,54	4,20	536,46	62,04	53,23
2005	23,68	43,19	33,69	3,34	64,73	4,58	562,04	60,73	53,68
2006	24,77	47,26	33,96	3,39	76,07	4,57	570,77	61,06	54,02
2007	27,07	51,28	34,37	4,07	87,73	4,61	585,75	61,26	55,73
2008	29,13	56,89	38,99	3,80	96,66	4,57	629,10	60,65	58,22
2009	31,24	59,57	45,90	3,97	116,67	4,76	679,57	64,75	59,35
2010	34,38	58,64	46,09	4,66	121,06	4,63	698,28	59,10	58,10
2011	31,58	64,12	44,28	5,22	129,27	4,83	689,59	58,24	57,88
Variation 2002-2011	19,26%	79,21%	66,11%	82,14%	170,28%	21,22%	59,46%	-0,61%	17,90%
Variation 2010-2011	-8,17%	9,34%	-3,91%	11,95%	6,78%	4,23%	-1,24%	-1,45%	-0,39%

الملحق رقم 05: خريطة تبين الأجزاء المتنازع عليها من حدود الهند مع الصين وباكستان.

المصدر: ميرا كامدار، كوكب الهند، ترجمة: هلا الخطيب، المملكة العربية السعودية، العبيكان، ط1، 2010، ص 18.

الملحق رقم 06: اتفاقيات تسوية بين الصين والهند

Agreement on the Maintenance of Peace and Tranquility along the Line of Actual Control in the India-China Border Areas

September 7, 1993

The Government of the Republic of India and the Government of the People's Republic of China (hereinafter referred to as the two sides), have entered into the present Agreement in accordance with the Five Principles of mutual respect for sovereignty and territorial integrity, mutual non-aggression, non-interference in each other's internal affairs, equality and mutual benefit and peaceful coexistence and with a view to maintaining peace and tranquility in areas along the line of actual control in the India-China border areas.

1. The two sides are of the view that the India-China boundary question shall be resolved through peaceful and friendly consultations. Neither side shall use or threaten to use force against the other by any means. Pending an ultimate solution to the boundary question between the two countries, the two sides shall strictly respect and observe the line of actual control between the two sides. No activities of either side shall overstep the line of actual control. In case personnel of one side cross the line of actual control, upon being cautioned by the other side, they shall immediately pull back to their own side of the line of actual control. When necessary, the two sides shall jointly check and determine the segments of the line of actual control where they have different views as to its alignment.

2. Each side will keep its military forces in the areas along the line of actual control to a minimum level compatible with the friendly and good neighbourly relations between the two countries. The two sides agree to reduce their military forces along the line of actual control in conformity with the requirements of the principle of mutual and equal security to ceilings to be mutually agreed. The extent, depth, timing, and nature of reduction of military forces along the line of actual control shall be determined through mutual consultations between the two countries. The reduction of military forces shall be carried out by stages in mutually agreed geographical locations sector-wise within the areas along the line of actual control.

3. Both sides shall work out through consultations effective confidence building measures in the areas along the line of actual control. Neither side will undertake specified levels of military exercises in mutually identified zones. Each side shall give the other prior notification of military exercises of specified levels near the line of actual control permitted under this Agreement.

4. In case of contingencies or other problems arising in the areas along the line of actual control, the two sides shall deal with them through meetings and friendly consultations between border personnel of the two countries. The form of such meetings and channels of communications between the border personnel shall be mutually agreed upon by the two sides.

5. The two sides agree to take adequate measures to ensure that air intrusions across the line of actual control do not take place and shall undertake mutual consultations should intrusions occur. Both sides shall also consult on possible restrictions on air exercises in areas to be mutually agreed near the line of actual control.

6. The two sides agree that references to the line of actual control in this Agreement do not prejudice their respective positions on the boundary question.

7. The two sides shall agree through consultations on the form, method, scale and content of effective verification measures and supervision required for the reduction of military forces and the maintenance of peace and tranquility in the areas along the line of actual control under this Agreement.

8. Each side of the India-China Joint Working Group on the boundary question shall appoint diplomatic and military experts to formulate, through mutual consultations, implementation measures for the present Agreement. The experts shall advise the Joint Working Group on the resolution of differences between the two sides on the alignment of the line of actual control and address issues relating to redeployment with a view to reduction of military forces in the areas along the line of actual control. The experts shall also assist the Joint Working Group in supervision of the implementation of the Agreement, and settlement of differences that may arise in that process, based on the principle of good faith and mutual confidence.

9. The present Agreement shall come into effect as of the date of signature and is subject to amendment and addition by agreement of the two sides.

Signed in duplicate at Beijing on the Seventh day of September 1993 in the Hindi, Chinese and English languages, all three texts having equal validity.

[Signed:]

R. L. Bhatia
Minister of State for External Affairs
Republic of India

Tang Jiaxuan
Vice-Foreign Minister
People's Republic of China

Agreement Between the Government of the Republic of India and the Government of the People's Republic of China on Confidence-Building Measures in the Military Field Along the Line of Actual Control in the India-China Border Areas

November 29, 1996 (New Delhi)

The Government of the Republic of India and the Government of the People's Republic of China (hereinafter referred to as the two sides),

Believing that it serves the fundamental interests of the peoples of India and China to foster a long-term good-neighbourly relationship in accordance with the 'five principles of mutual respect for sovereignty and territorial integrity, mutual non-aggression, non-interference in each other's internal affairs, equality and mutual benefit and peaceful co-existence,

Convinced that the maintenance of peace and tranquility along the line of actual control in the India-China border areas accords with the fundamental interests of the two peoples and will also contribute to the ultimate resolution of the boundary question,

Reaffirming that neither side shall use or threaten to use force against the other by any means or seek unilateral military superiority,

Pursuant to the Agreement between the Government of the Republic of India and the Government of the People's Republic of China on the Maintenance of Peace and Tranquility along the Line of Actual Control in the India-China Border Areas, signed on 7 September, 1993,

Recognizing the need for effective confidence building measures in the military field along the line of actual control in the border areas between the two sides,

Noting the utility of confidence building measures already in place along the line of actual control in the India-China border areas,

Committed to enhancing mutual confidence and transparency in the military field, Have agreed as follows:

ARTICLE I

Neither side shall use its military capability against the other side. No armed forces deployed by either side in the border areas along the line of actual control as part of their respective military strength shall be used to attack the other side, or engage in military activities that threaten the other side or undermine peace, tranquility and stability in the India-China border areas.

ARTICLE II

The two sides reiterate their determination to seek a fair, reasonable and mutually acceptable settlement of the boundary question. Pending an ultimate solution to the boundary question, the two sides reaffirm their commitment to strictly respect and observe the line of actual control in the India-China border areas. No activities of either side shall overstep the line of actual control.

ARTICLE III

The two sides agree to take the following measures to reduce or limit their respective military forces within mutually agreed geographical zones along the line of actual control in the India-China border areas:

(1) The two sides reaffirm that they shall reduce or limit their respective military forces within mutually agreed geographical zones along the line of actual control in the India-China border areas to minimum levels compatible with the friendly and good neighborly relations between the two countries and consistent with the principle of mutual and equal security.

(2) The two sides shall reduce or limit the number of field army, border defence forces, paramilitary forces and any other mutually agreed category of armed force deployed in mutually agreed geographical zones along the line of actual control to ceilings to be mutually agreed upon. The major categories of armaments to be reduced, or limited are as follows: combat tanks, infantry combat vehicles, guns (including howitzers) with 75 mm or bigger calibre, mortars with 120 mm or bigger calibre, surface-to-surface missiles, surface-to-air missiles and any other weapon system mutually agreed upon.

(3) The two sides shall exchange data on the military forces and armaments to be reduced or limited and decide on ceilings on military

forces and armaments to be kept by each side within mutually agreed geographical zones along the line of actual control in the India-China border areas. The ceilings shall be determined in conformity with the requirement of the principle of mutual and equal security, with due consideration being given to parameters such as the nature of terrain, road communication and other infrastructure and time taken to induct/deinduct troops and armaments.

ARTICLE IV

In order to maintain peace and tranquility along the line of actual control in the India-China border areas and to prevent any tension in the border areas due to misreading by either side of the other side's intentions:

(1) Both sides shall avoid holding large scale military exercises involving more than one Division (approximately 1 5,000 troops) in close proximity of the line of actual control in the India-China border areas. However, if such exercises are to be conducted, the strategic direction of the main force involved shall not be towards the other side.

(2) If either side conducts a major military exercise involving more than one Brigade Group (approximately 5,000 troops) in close proximity of the line of actual control in the India-China border areas, it shall give the other side prior notification with regard to type, level, planned duration and area of exercise as well as the number and type of units or formations participating in the exercise.

(3) The date of completion of the exercise and deinduction of troops from the area of exercise shall be intimated to the other side within five days of completion or deinduction.

(4) Each side shall be entitled to obtain timely clarification from the side undertaking the exercise in respect of data specified in Paragraph 2 of the present Article.

ARTICLE V

With a view to preventing air intrusions across the line of actual control in the India-China border areas and facilitating overflights and landings by military aircraft:

(1) Both sides shall take adequate measures to ensure that air intrusions across the line of actual control do not take place. However, if an intrusion does take place, it should cease as soon as detected and the incident shall be promptly investigated by the side operating the aircraft. The results of the investigation shall be immediately communicated, through diplomatic channels or at border personnel meetings, to the other side.

(2) Subject to Paragraphs 3 and 5 of this Article, combat aircraft (to include fighter, bomber, reconnaissance, military trainer, armed helicopter and other armed aircraft) shall not fly within ten kilometers of the line of actual control.

(3) If either side is required to undertake flights of combat aircraft within ten kilometers from the line of actual control, it shall give the following information in advance to the other side, through diplomatic channels:

(a) Type and number of combat aircraft;

(b) Height of the proposed flight (in meters);

(c) Proposed duration of flights (normally not to exceed ten days);

(d) Proposed timing of flights; and

(e) Area of operations, defined in latitude and longitude.

(4) Unarmed transport aircraft, survey aircraft and helicopters shall be permitted to fly up to the line of actual control.

(5) No military aircraft of either side shall fly across the line of actual control, except by prior permission. Military aircraft of either side may fly across the line of actual control or overfly the other side's airspace or land on the other side only after obtaining the latter's prior permission after providing the latter with detailed information on the flight in accordance with the international practice in this regard.

Notwithstanding the above stipulation, each side has the sovereign right to specify additional conditions, including at short notice, for flights or landings of military aircraft of the other side on its side of the line of actual control or through its airspace.

(6) In order to ensure flight safety in emergency situations, the authorities designated by the two sides may contact each other by the quickest means of communications available.

ARTICLE VI

With a view to preventing dangerous military activities along the line of actual control in the India-China border areas, the two sides agree as follows:

(1) Neither side shall open fire, cause bio-degradation, use hazardous chemicals, conduct blast operations or hunt with guns or explosives within two kilometers from the line of actual control. This prohibition shall not apply to routine firing activities in small arms firing ranges.

(2) If there is a need to conduct blast operations within two kilometers of the line of actual control as part of developmental activities, the other side shall be informed through diplomatic channels or by convening a border personnel meeting, preferably five days in advance.

(3) While conducting exercises with live ammunition in areas close to the line of actual control, precaution shall be taken to ensure that a bullet or a missile does not accidentally fall on the other side across the line of actual control and causes harm to the personnel or property of the other side.

(4) If the border personnel of the two sides come in a face-to-face situation due to differences on the alignment of the line of actual control o any other reason, they shall exercise self-restraint and take all necessary steps to avoid an escalation of the situation. Both sides shall also enter into immediate consultations through diplomatic and/or other available channels to review the situation and prevent any escalation of tension.

ARTICLE VII

In order to strengthen exchanges and cooperation between the military personnel and establishments in the border areas along the line of actual control, the two sides agree:

(a) To maintain and expand the regime of scheduled and flag meetings between their border representatives at designated places along the line of actual control;

(b) To maintain and expand telecommunication links between the border meeting points at designated places along the line of actual control;

(c) To establish step-by-step medium and high-level contacts between the border authorities of the two sides.

ARTICLE VIII

(1) Should the personnel of one side cross the line of actual control and enter the other side because of unavoidable circumstances like natural disasters, the other side shall extend all possible assistance to them and inform their side, as soon as possible regarding the forced or inadvertent entry across the line of actual control. The modalities of return of the concerned personnel to their own side shall be settled through mutual consultations.

(2) The two sides shall provide each other, at the earliest possible, with information pertaining to natural disasters and epidemic diseases in contiguous border areas which might affect the other side. The exchange of information shall take place either through diplomatic channels or at border personnel meetings.

ARTICLE IX

In case a doubtful situation develops in the border region, or in case one of the sides has some questions or doubts regarding the manner in which the other side is observing this Agreement, either side has the right to seek a clarification from the other side. The clarifications sought and replies to them shall be conveyed through diplomatic channels.

ARTICLE X

(1) Recognizing that the full implementation of some of the provisions of the present Agreement will depend on the two sides arriving at a common understanding of the alignment of the line of actual control in the India-China border areas, the two sides agree to speed up the process clarification and confirmation of the line of actual control. As an initial step in this process, they are clarifying the alignment of the line of actual control in those segments where they have different perceptions. They also agree to exchange maps indicating their respective perceptions of the entire alignment of the line of actual control as soon as possible.

(2) Pending the completion of the process of clarification and confirmation of the line of actual control, the two sides shall work out modalities for implementing confidence building measures envisaged under this Agreement on an interim basis, without prejudice to their respective positions on the alignment of the line of actual control as well as on the boundary question.

ARTICLE XI

Detailed implementation measures required under Article I to Article X of this Agreement shall be decided through mutual consultations in the India-China Joint Working Group on the Boundary Question. The India-China Diplomatic and Military Expert Group shall assist the India-China Joint working Group in devising implementation measures under the Agreement.

ARTICLE XII

This Agreement is subject to ratification and shall enter into force on the date of exchange of instruments of ratification. It shall remain in effect until either side decides to terminate it after giving six months' notice in writing. It shall become invalid six months after the notification.

This Agreement is subject to amendment and addition by mutual agreement in writing between the two sides.

Signed in duplicate in New Delhi on 29 November, 1996 in the Hindi, Chinese and English languages, all three texts being equally authentic. In case of divergence, the English text shall prevail.

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التحول في البيئة الأمنية	24
02	معدلات النمو الاقتصادي الصيني لمجموعة من السنوات	92
03	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الصين	96
04	مقارنة فيحجم القدرات العسكرية بين الصين ومجموعة من القوى	103

الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النموذج الديالكتيكي للهيمنة عند روبرت كوكس	39
02	العلاقة بين العلاقات الاجتماعية للإنتاج والقوى الاجتماعية	41
03	العلاقة بين درجة تركز القوة و طبيعة علاقات القوة	56
04	رسم بياني يوضح حجم الصادرات والواردات الصينية 2010- 2015	94
05	رسم بياني يوضح حجم الميزان التجاري الصيني 2005- 2015	94
06	رسم بياني يوضح معطيات اقتصادية حول الصين وقوى عالمية أخرى	99
07	رسم بياني يوضح ميزانية الدفاع الصيني 2000- 2015	101
08	رسم بياني يوضح ميزانية الدفاع الصيني 2006- 2015	102
09	رسم بياني يوضح المعطيات الاقتصادية للهند	116
10	رسم بياني يوضح ميزانية الدفاع للهند 2009- 2015	121
11	رسم بياني يوضح معدلات التبادل التجاري بين الصين والهند ما بين عامي 1995 و 2010	168
12	رسومات بيانية توضح تنامي معدلات التبادل التجاري للصين مع الهند مقارنة بباقي دول إقليم جنوب آسيا	171

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- أبو طالب حسن، "الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن في آسيا"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2004.

2- أبو عامود محمد سعد، الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا، في: محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

3- إدريس محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

4- ب. كارتر أشتون و ج.سرى وليام، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، ط1، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.

5- بدر الدين إكرام، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا" في: محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

6- بريجنسكي زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999.

7- جاد عماد، "اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا"، في: محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مصر، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

8- جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

9- حقي توفيق سعد، النظام الدولى الجديد، لبنان دار الأهلية، ط 1 ،1999.

10- خضر هاني إلياس، صراع الإرادات في آسيا، سوريا، مركز الشرق للدراسات، ط1، 2007.

11- درويش فوزي، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2013.

12-دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، لبنان، دار كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، ط1، 1985.

13-الرشيدي أحمد و حتي ناصيف يوسف، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

14-سرور أحمد، "الهند..المارد النائم"، في: ضياء الحق محمد و معتمد عاطف وآخرون، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات، خريف 2009.

15- سليم محمد السيد، "العلاقات الهندية الباكستانية"، في: هدى ميتكيس، العلاقات الآسيوية-الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007.

16- ـــــ ـــــ ـــــ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

17-شينكار أوديد، العصر الصيني، ترجمة: سعيد الحسنيه، لبنان، الدار العربية للعلوم ، ط1، 2005.

18- صالح ماجده، اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا و الصين في: محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

19- عابدين السيد صدقي، "أثر العامل النووي على قضية كشمير"، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود، قضية كشمير، القاهرة، مركز دراسات الآسيوية، 2002.

20- عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية -دراسة مستقبلية-، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط1، 1994.

21- عبد العال عبد الرحمن، "اللامركزية والتنمية في الهند،" في: جابر عوض، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، 2011.

22-ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ، "**قيم الثقافة الهندوسية والتنمية في الهند**"، في: هدى ميتكيس، القيم الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007.

23-عبد المنعم أحمد فارس، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم، آسيا و التحولات العالمية، مصر، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

24-عودة جهاد ، النظام الدولي، مصر، دار الهدى، ط1، 2005.

25-غانم السيد عبد المطلب، "دراسة علمية للقيم الآسيوية"، في: هدى ميتكيس، القيم الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007.

26- غيرث كارل، على خطى الصين يسير العالم، ترجمة: طارق عليان، أبوظبي، كلمة، ط1، 2012.

27- كامدار ميرا، كوكب الهند، ترجمة: هلا الخطيب، المملكة العربية السعودية، العبيكان، ط1، 2010.

28- محمود أحمد إبراهيم، "الأهمية الإستراتيجية لكشمير ودورها في الصراع الهندي-الباكستاني"، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود، قضية كشمير، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002.

29-مطر جميل وهلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي، لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1986.

30- ميريديث روبين ، الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة، العدد 359، جانفي 2009.

31- النقر علي سيد، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009.

32-وي وي تشانغ، الزلزال الصيني، ترجمة عن الإنجلزية: محمود مكاوي وماجد شبانة، مصر، سما للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

33- ياسين عبير محمد، "تطور القضية كشمير منذ نهاية الحرب الباردة"، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود، قضية كشمير، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002.

34- يونس يونس مؤيد، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

II- المجلات:

1- أبو الخير كارن، "صراعات القوة و المصالح في المحيط الهندي...مقاربات مختلفة"، **السياسة الدولية**، المجلد 44، العدد 177، جويلية 2009.

2- أبو عامود محمد سعد، "إقليم جنوب آسيا...قراءة إستراتيجية"، **السياسة الدولية**، المجلد 44، العدد 177، جويلية 2009.

3- ـــــ ـــــ ـــــ، "الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل"، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 146، أكتوبر 2001.

4- ـــــ ـــــ ـــــ، "العلاقات الأمريكية الصينية"،**السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 145، 2001.

5- الجبالي نهى، "التجربة الهندية: هل هي قابلة للتعميم"،**السياسة الدولية**، العدد 155، جانفي 2004.

6- أيوب مدحت، "التجارة في المحيط الهندي...الفرص والمخاطر"، **السياسة الدولية**، المجلد 44، العدد 177، جويلية 2009.

7- جلال محمد نعمان، "الانتخابات الهندية: النتائج والدلالات"، **السياسة الدولية**، العدد157، جويلية 2004.

8- حسين سوسن، "الصين...هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي و العشرين"، **السياسة الدولية**، العدد 116، أفريل 1994.

9- الخياط محمد مصطفى، "الصين وخيار الطاقة البديلة"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008.

10- دياب أحمد، "العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والصراع"، **السياسة الدولية**، العدد173، جويلية 2008.

11- الزعيم عصام، "صعود الصين وتحولها: الأبعاد والآفاق"، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 34.

12- سرور نبيل، "المؤسسة العسكرية الصينية وحماية انجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 93، جويلية 2015.

13- سليم محمد السيد، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، **السياسة الدولية**، المجلد 44، العدد 177، جويلية 2009.

14- ـــــ ـــــ ـــــ، "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين"، **السياسة الدولية**، مصر، العدد167، جانفي 2007.

15- شلبي السيد أمين، "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية؟"،**السياسة الدولية**، العدد 165، جويلية 2006.

16- شنافه صباح نعاس، "القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، **مجلة العلوم السياسية**، العراق، جامعة بغداد، العدد 46.

35- الصادق هشام، "العلاقات الهندية الصينية.. قمة الانفراج التاريخية"، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003.

17- صالح عدنان مناتي، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 36، بغداد، 2013.

18- صالح ماجدة، "الحركات الانفصالية في الصين"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008.

19- طاهر أحمد محمد، "العلاقات الهندية الباكستانية: جولة جديدة من التقارب"، **السياسة الدولية**، العدد 156، أفريل 2004.

20- ـــــ ـــــ ـــــ، "العلاقات الهندية الباكستانية: خطوة للأمام و خطوتان للخلف"، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003.

21- عبد الحميد خالد، "الفساد... خطر متزايد على النمو الصيني"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008.

22- عبد الرحمن حمدي، "القوة الناعمة الآسيوية هيمنة جديدة في إفريقيا؟"، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد 246، السنة 23، 2013.

23- عبد السلام محمد، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، **كراسات إستراتيجية**، مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، السنة 13، عدد167، 2003.

24- عبد العال عبد الرحمن، "الهند...مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007.

25- عبد العزيز عبد العزيز حمدى، "قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا"، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 145، جويلية 2001.

26- علي مغاوري شلبي، "الصين والتجارة الدولية.. من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008.

27- عوني مالك، "السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى "اللاقطبية" "، **السياسة الدولية** (ملحق العدد)، العدد 207، جانفي 2017.

28- عيد إبراهيم مصطفى، "التلوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008.

29- قنديل حنان، "القيم والتنمية في آسيا...حالة الصين"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007.

30- متكيس هدى، "الصعود الصيني..التجليات والمحاذير"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007.

31- محمد خديجة عرفة، "بين النمو والتنمية..الأبعاد الاجتماعية للصعود الصيني"، **السياسة الدولية**، العدد173، جويلية2008.

32- محمود أحمد إبراهيم، "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، **السياسة الدولية**، العدد 146، أكتوبر 2001.

33- ـــــ ـــــ ـــــ، "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، **السياسة الدولية**، العدد 146، أكتوبر 2001.

34- منصور عماد، "السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الإستراتيجية" "، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 21، جويلية 2016.

35- يان زبينغ بيغ، "ارتقاء الصين السلمي إلى قوة عظمى"، ترجمة: عماد شيحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 34.

III. الموسوعات والقواميس:

1- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1995.

2- غريفش مارتن و أوكالاهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط 1، 2008.

IV. الرسائل والأطروحات:

1- الحيصه منصور فالح إسماعيل، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990-2008، جامعة مؤتة،إشراف مازن العقيلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الأردن، 2009.

2- العمار هشام بن عبد العزيز، مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، السعودية، جامعة الملك سعود، قسم العلوم السياسية، جانفي 2008.

3- مجدان محمد، العالم العربي والعلاقات الأطلسية "دور النظام الإقليمي العربي و تأثيره فيها" 1970-1990، إشراف محمد شلبي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008.

4- محمد حسين سهرة قاسم، الصعود الصيني و تأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مصر، 2010.

5- هيبة عيد بكر منال فتحي، أنماط الصراعات الإقليمية، إشراف: أحمد أمين عامر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم القانون والعلوم السياسية، 2006,

V. التقارير:

1- تقرير التنمية البشرية 2015.

2- الطويل أماني، أحمد قنديل وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2015، "خيارات مشروطة: هل يستمر صعود الصين على الساحة العالمية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية -الأهرام-، ط1، 2016.

3- صبحي مجدي، نورهان الشيخ وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، "الصعود الصيني وتأثيراته الإستراتيجية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية -الأهرام-، ط1، 2011.

4- هاشم ربيع عمرو، الطويل أماني وآخرون: التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "استجابة مزدوجة: فاعلية الحكومة الصينية في مواجهة التحديات الداخلية والأزمات الدولية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية –الأهرام-، ط1، 2015.

VI. المواقع الالكترونية:

1- غرايبة إبراهيم، عرض من كتاب: مجموعة من المؤلفين، الهند الألفية الثالثة، تحرير: روميلا ثابار، ترجمة: محمد خير ندمان، الرياض، كتاب العربية، 2011.
http://www.studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/.../20136585752783554.html

2- عبد العظيم صالح سليمان، عرض لكتاب: ثانت مينت يو، أين تلتقي الصين بالهند؟ بورما ومفترق طرق جديد لآسيا، نيويورك، دار نشر فارار وستروس وجيرو، 2012.
http://www.studies.aljazeera.net/ar/.../2013/10/2013104124550564372.html

3- الصحة العامة للاقتصاد فنموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل. من:
.http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/28/7/2015

4- باكير علي حسين، "المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010"، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net .2010/3/30

5- دينوتشي مانيلو، "ناقوس الخطر الصيني يرن في الولايات المتحدة الأمريكية"، ترجمة: بم طلبة رابح، 2014/12/1. http://www.voltairenet.org

6- عبد المعطي محمد أحمد، "النسر الهابط: دلالات المراجعة الدفاعية للبنتاغون عام 2014". 17-1-2015.http://www.futurecenter.ae

7- محمود محمود صافي، "توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة" ، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015. http://www.acrseg.org/

8- الشهابي منار إبراهيم، "نشوء القوى: المشهد الجيوسياسي".
www.awu.sy/archive/politic/21/fkr21-020.htm

9- شاند مانيش ، "الهند واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي: الأحلام المترابطة"، 25/ 11/ 2014
http://mea.gov.in/in-focus-article-ar.htm.

10- بدائل التكامل الإقليمي في جنوب آسيا 2015/12/10. http://www.rcssmideast.org

11- "الصين والآسيان تتوصلان إلى اتفاق لتحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية"، 2015-11-23 http://arabic.cntv.cn/2015/11/23/ARTI1448243580596719.shtml

12- "بكين ودول آسيان.. مصالح تتخطى بحر الصين الجنوبي".

http://www.dotmsr.com/details

13- "المبادئ المرشدة للعلاقات الصينية الآسيانية"، المركز العربي للمعلومات، 2006/11/13. http://www.arabsino.com/articles/10-05-12/1430.htm

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

ا- الكتب:

1- Booth, Ken, Realism and World Politics, USA, Routledge, 1st edition , 2011.

3- Burchill, Scott, Linklater, Andrew, and others, Theories of International Relations, New York, Palgrave Macmillan, 3rd edition, 2005.

4- C. Kang, David, China Rising, New York, Columbia University Press, 2007.

5- Merl, Marcel, Les relations international al'épreuve de la science politique, Paris, Editions Economica, 1993.

6- N. Rosenau, James, International politics and foreign policy, New York, free press, 1969.

7- waltz, Kenneth, Theory of international politics, USA, Addison Wesley publishing company, 1979.

2- المجلات:

1- Acharya, Amitav, "The emerging regional architecture of world politics", **Sheridan press**, U.S.A., vol. 59,N4, July2007.

2- Ali, Muntazir, "China as a Factor of Stability in South Asia: Problems and Prospects", **Pakistan Horizon**, Pakistan Institute of International Affairs, Vol. 63, No. 3, July 2010.

3- Batra, Amita, "Asian Economic Integration: ASEAN+3+1 or ASEAN+1s?",**ASEAN Economic Bulletin**, ISEAS- Yusof Ishak Institute, Vol. 24, No. 2, August 2007.

4- Gancheng, Zhao, "China India Relations and SAARC", **Policy perspectives**, Pluto Journals, Vol. 9, No. 1, 2012.

5- Ganguly, Sumit, "Nuclear Stability in South Asia", **International Security**, The MIT Press, Vol. 33, No.2, Fall 2008.

6- Gupta, Amit Kumar, "Soft Power of the United States, China, and India: A Comparative Analysis", **Indian Journal of Asian Affairs**, Manju Jain, Vol. 26, No. 1/2, June- December 2013.

7- Hong, Zhao," India and China: Rivals or partners in Southeast Asia?", **Contemporary Southeast Asia**, ISEAS- Yosuf Ishak Institute, Vol.29, No.1, April 2007.

8- Jeffrey, T. Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory", **World Politics**, Cambridge University Press, Vol. 50, No. 2 , January 1998.

9- Lebow, Richard Ned and Kelly Robert, "Thucydides and hegemony: Athens and the United States", **Review of International Studies**, 2001.

10- M. De Silva, Kingsley, "Conflict resolution in South Asia", **International Journal on Group Rights**, Brill, Vol. 1, No. 4, 1994.

11- Malik, J. Mohan, "China India Relations in the Post-Soviet Era: The Continuing Rivalry", **The China Quarterly**, Cambridge University Press, No. 142, June 1995.

12- Mammadov, Agil and Hasanov Ziyadhan," NEO-Liberalism Theory in International Relations", **International Journal of Humanities and Social Science Studies,** Scholar Publications, Karimganj, Assam, India, Volume-II, Issue-VI, May 2016.

13- Rosecrance, Richard, Long cycle theory and international relations, **International Organization**, The MIT Press, Vol. 41, No. 2, Spring 1987.

14- Yahya, Faizal, "India and Southeast Asia: Revisited", **Contemporary Southeast Asia** ,ISEAS- Yosuf Ishak Institute , Vol. 25, No. 1, April 2003.

15- Yilmaz, Sait, "State, Power and Hegemony", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.1, No.3, December 2010.

16- Zhu, Zhiqun, "China-India Relations in the 21 st Century : A Critical Inquiry", **Indian Journal of Asian Affairs**, Manju Jain, Vol.24, No.12, June-December 2011.

3- الرسائل والأطروحات:

1- Meyer, Marius, An Exploration of the Role of Soft Power in Hegemony: the USA and China, Thesis presented in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Arts (international studies),Stellenbosch University, March 2007.

4- الملتقيات:

1- Antoniades, Andreas, "From 'theories of hegemony' to 'hegemony analysis' in IR", paper presented at: 49th ISA Annual convention panel: Hegemony, security, and Defense in IR, Sanfrancisco, USA, 28 March 2008.

2- Kumar, Rajiv, "SAARC: Changing Realities, Opportunities and Challenges" , Paper Presented at Die Conference on Regional Economic Integration Beyond Europe, Bonn, 19-20 December 2008.
www.die-gdi.de/fileadmin/_.../SAARC_changingrealities.pdf.

3- Nadkarni, Vidya, "India and SAARC", Prepared for presentation at the FLASCO-ISA meeting, Buenos Aires, Argentina, July 24-26, 2014.
web.isanet.org/.../1226fcdb-083a-4d19-97bb-6f95edd84685.pdf

4- Watson, Adam, "INTERNATIONAL RELATIONS & THE PRACTICE OF HEGEMONY", Notes for a lecture given at the CSD Encounter with Adam Watson, University of Westminster, 5 June 2002.

5- المواقع الالكترونية:

1- Baccini, Leonardo, Poastand, Paul and Urpelainen, Johannes, "The Return of Hegemonic Theory: Dominant States and the Origins of International Cooperation", November 1, 2011.

2- Baum, Fredrik Soder, "theories of new regionalism". www.palgrave.com.pdf.

3- Beyer, Anna Cornelia," Hegemony and Power in the Global War on Terrorism". www.springer.com/.../9783642250811-c1.pdf.

4- Bhatta, Chandra D, Regional integration and peace in South Asia: An analysis. www.bradford.ac.uk/social.../**peace**...and.../**RegionalIntegration**.pdf

5- Bieler, Andreas and Morton, Adam David, "A critical theory route to hegemony, world order and historical change".

6- BOZDAĞLIOĞLU, YÜCEL, "HEGEMONIC (IN)STABILITY AND THE LIMITS OF US HEGEMONY", 2009. http://www.dagarcikturkiye.com.

7- Fusaro, Lorenzo," Gramsci's concept of hegemony at the national" and international level, August 2010. http://www.citeseerx.ist.psu.edu

8- Godwin, Paul H.B., China As Regional Hegemon?,.apcss.org /…/**Regional**Final%20chapters/Chapter6**Godwin**.pdf

9- Gunnarsson, Malin, "regionalism and security-two concepts in the wind of change". www.omu.se.pdf.http://www.worldbank.org.

http://faculty.wcas.northwestern.edu/~ihu355/Home_files/17-Smit-Snidal-c17.pdf

https://mist901.wikispaces.com/…/**Bieler**+and+**Morton**+A+**Critical**+**Theory**+**Route**.pdf

https://tudresden.de/die_tu_dresden/…/zis/…/**robel**/…/DAP15.pdf

https://www.mcgill.ca/…/files/…/leo_**baccini**_cv_aug2015.pdf

10- Hurd, I an, Constructivism, January 18, 2008.

11- India-China Bilateral Relations: Trade & Commercial Relations. http://www.indianembassy.org.cn/

12- Jones, Peter, South Asia : Is a Regional Security Community Possible , April 2009. http://sas.sagepub.com.

13- Krasner, Stephen, "State Power and the Structure of International Trade".www.ir.rochelleterman.com/…/**krasner**%201976.pdf

14- Lempp, Jakob and Robel, Stefan, "A Tale of Two Worlds? U.S. Hegemony and Regional Development: The Case of Latin America"

15- Modelski, George, "Long cycles in Global Politics", International Relations, Vol.1. http://www.eolss.net/Sample-Chapters/C14/E1-35-01-08.pdf

16- Singh, Swaran, China-India Bilateral Trade, China Perspectives, December 2005. https://chinaperspectives.revues.org

17- Sotiris, Petropoulos, "Hegemonic Stability Theory and Regional Integration in the Developing world: Material or Normative Hegemony?" .www.wiscnetwork.org/…/papers/WISC_2008-125.pdf.

18- Thorsen, Dag Einar and Amund Lie ," what is neoliberalism?", Department of political science, University of Oslo. http://folk.uio.no/daget/neoliberalism.pdf

19- Whalley, John, Agarwal, Manmohan, and others, China and the Financial Crisis, The Centre for International Governance Innovation. https://www.cigionline.org/sites/default/files/task_force_2.pdf

20- The Relationship between China and India within the Framework of Asian Economic Integration, p.2. http://www.ide.go.jp/

21- www.sipri.org/site/default/files/milex-pr-fre.pdf

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	04
الفصل الأول: مفهوم الهيمنة في إطار العلاقات الدولية	
المبحث الأول: مفهوم الهيمنة	15
المطلب الأول: تعريف الهيمنة	15
المطلب الثاني: مؤشرات – محددات– الهيمنة	22
المبحث الثاني: مفهوم الهيمنة من منظور نظريات العلاقات الدولية	25
المطلب الأول: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية الواقعية	31
المطلب الثاني: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية الليبرالية	37
المطلب الثالث: مفهوم الهيمنة من منظور النظرية البنائية	42
المبحث الثالث: الهيمنة من منظور تحليل النظم الإقليمية	47
المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي	48
المطلب الثاني: دور المهيمن في تحديد تفاعلات النظم الإقليمية	57
الفصل الثاني: الترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب آسيا في ظل التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية	
المبحث الأول: إقليم جنوب آسيا: دراسة تحليلية نظمية	68
المطلب الأول: إقليم جنوب آسيا: البعد الجيوسياسي	68
المطلب الثاني: علاقة الصين بإقليم جنوب آسيا	78
المطلب الثالث: علاقة الهند بإقليم جنوب آسيا	81
المبحث الثاني: مقومات الهيمنة لدى كل من الصين والهند	86
المطلب الأول: مقومات الهيمنة الصينية	86
المطلب الثاني: مقومات الهيمنة الهندية	115

المبحث الثالث: مظاهر التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب آسيا 127
المطلب الأول:مظاهر التنافس السياسي–العسكري: كسب الصديق...خلق العدو 127
المطلب الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي 134
المطلب الثالث: مظاهر التنافس الثقافي 138
الفصل الثالث: مآلات التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا
المبحث الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى إقليم جنوب آسيا 143
المطلب الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على الأمن الإقليمي في جنوب آسيا 143
المطلب الثاني: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على العلاقات التعاونية في جنوب آسيا 148
المبحث الثاني: الأبعاد الإقليمية للتنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا 157
المطلب الأول: أثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على العلاقات اليابانية وجنوب شرق آسيا 157
المطلب الثاني:من التنافس الصيني–الهندي إلى احتمالات التقارب 166
المبحث الثالث: آثار التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية على مستوى النظام الدولي 175
المطلب الأول: الرؤية الأمريكية للهيمنة الإقليمية للصين والهند 175
المطلب الثاني: مآلات الهيمنة الإقليمية الصينية 188
المطلب الثاني: مآلات الهيمنة الإقليمية الهندية 201
الخاتمة 208
ملاحق 212
قائمة الأشكال والجداول 228
قائمة المصادر والمراجع 229
فهرس المحتويات 243
الملخص باللغة العربية 245
الملخص باللغة الأجنبية 247

ملخص

يشكل إقليم جنوب آسيا أحد الأقاليم الأكثر حيوية لما يحتويه من أنماط تفاعلية تتراوح بين الصراع تارة والتعاون تارة أخرى، وهو ما يجعل الإقليم يعرف ديناميكية مستمرة قابلة للتغيير في أي لحظة، ويجعل منه إقليم مفتوح على كل الاحتمالات.

مرد هذه الديناميكية تكمن في الموقع الجيواستراتيجي للإقليم، فإلى الغرب نجد الشرق الأوسط وما يحمله من تحديات وإشكالات، شرقا تتربع اليابانوالصين بما يحملانه من طموحات إقليمية وأخرى عالمية، وإلى الشمال نجد آسيا الوسطى المثقلة بمختلف أنواع التحديات، ذلك فضلا عن طبيعة الوحدات السياسية والوظيفية المشكلة له، وكذا طبيعة العلاقات التي تربط بين وحداته، ناهيك عن التأثير الذي تلعبه القوى الدولية والعالمية خاصة روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية و حتى الاتحاد الأوروبي بقواه التقليدية.

من هذا المنطلق فإن أي تغيير يحدث على مستوى هذا الإقليم سيكون له الأثر البالغ على كل الأقاليم المجاورة وكذا على النظام الدولي ككل، خاصة وأن الإقليم يضم قوتين نوويتين– الهند وباكستان– إلى جانب القوة المنافسة الممثلة في الصين، بالإضافة إلى توفر عامل الرغبة في الهيمنة الإقليمية من كلا الجانبين الصيني والهندي، لاسيما الصين التي توصف على أنها تنين ذو رأسين أحدهما ينظر إلى شرق آسيا والآخر إلى جنوبها، هذا دون أن ننسى التكافؤ النسبي من حيث مقومات القوة المحققة للهيمنة الإقليمية لكلا الطرفين، وكذا الخلفيات التاريخية للعلاقات بين الدولتين والتي تضمنت العديد من بؤر التوتر والخلافات الحدودية، كل هذه المعطيات تجعل من احتمالات التنافس مفتوحة على مصرعيها حاملة في طياتها نتائج سيكون لها الأثر البالغ على مستقبل الإقليم.

من الناحية الإستراتيجية تحقيق الهيمنة في آسيا يتطلب السيطرة على المستوى البري والبحري، الموقع الجغرافي لكلا الدولتين يسمح لهما بتحقيق ذلك خاصة في ظل امتلاك كل دولة شبكة من العلاقات الجوارية التي تسمح لها بإيجاد البدائل وخلق الفارق، خاصة الصين التي تعتمد في سياساتها على ما يعرف بدبلوماسية الأموال السائلة cash diplomacy مما أدى إلى أن تمتد

مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم، وهو ما يدعم فرضية سعيها للهيمنة الإقليمية خاصة في ظل استمرار نموها الاقتصادي والعسكري.

في هذا الإطار سعي الصين للهيمنة الإقليمية ولعب أدوار عالمية يجعلها محط أنظار القوى العالمية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا ترغب في نمو التنين الصيني أكثر من حجمه المطلوب، وهو ما قد يقف في وجه طموحها الإقليمي ويعرضها لفقدان حديقتها الخلفية، بعكس الهند التي لها من الطموحات ما يؤهلها للعب أدوار إقليمية وتحقيق هيمنة على مستوى إقليمها دون أن تتعدى إلى العالمية، وهو ما يجعل من إمكانية عقد تحالفات مع القوى العالمية ممكنة أكثر، ويضعها في ميزان قوة في وجه السعي الصيني للهيمنة الإقليمية.

ABSTRACT

South Asia constitutes one of the most dynamic regions, as it contains an interactive patterns between conflict and cooperation sometimes at other times, which makes the region known continuous dynamics are subject to change at any moment, and makes him open the territory to all possibilities.

Reason for this dynamic lies in the site geostrategic of the region, apart from the West, we find the Middle East and the magnitude of the challenges and problematic, to the east sits Japan and China, by their regional andglobal ambitions, to the north, we find the Central Asian Heavily different types of challenges, so as well as the nature of the political and functional problem units to him, as well as the nature of the relations between the units, not to mention the impact that plays the world powers especially Russia, the United States and even the European Union by its traditional faculties.

From this perspective, any change is happening at the level of this region will have an adult on all neighboring regions, as well as on the international system as a whole impact, especially since the region comprises two nuclear forces – India and Pakistan, as well as the force represented in China's competition, in addition to the desire to dominate factor regional from both the Chinese and Indian sides, particularly China which is described as a dragon with two heads, one looks at the East Asia and the other to the south, this is not to forget the relative parity in terms of the elements of unrealized force for regional dominance for both parties, as well as the historical background of the relations between the two countries, which included many of the hotbeds of tension and border disputes all these facts make the chances of competition wide open carrying with it the results will have a grave impact on the future of the region.

From a strategic point of achieving hegemony in Asia requires the control of land, sea level, the geographical location of both countries allow them to achieve this, especially

in light owning every state network of neighborly relations that will allow them to find alternatives and create a difference, especially China, which depends on its policies on what is known as diplomacy liquid funds cash diplomacy which led to the vital interests extend to various parts of the world, which supports their quest, especially in light of the continued economic and military growth of regional dominance hypothesis.

In this context, China seeks regional hegemony and play international roles makes them the focus of attention of world powers, especially the United States, which does not want to Dragon Chinese growth more than its size is required, which may stand in the face of regional ambitions and displays it to lose its backyard, unlike India, which her the makings ambitions to play a regional role and achieve dominance on the level of its territory without exceeding the world, which makes the possibility of a possible alliances with world powers over, and put in the balance of power in the face of China's quest for regional hegemony.